

# أَحْيَاءُ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ

للإمام أبي حامد الغزالي

مضاف إليه :

تخريج الحافظ العراقي

الجزء الخامس

الطبعة الثانية

١٩٨٧

الناشر



دار الفكر العربي

٣ شارع دانش - بالعباسية  
القاهرة





# إحياء العلوم الدينية

للإمام أبي حامد الغزالي

مضاف إليه :

تخريج الحافظ العراقي

الجزء الخامس

الطبعة الثانية

١٩٨٧

الناشر



دار الفكر العربي

٣ شارع داتش - بالعباسية  
القاهرة

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## الباب الرابع

### ﴿ في الاحسان في المعاملة ﴾

وقد أمر الله تعالى بالعدل والاحسان جميعاً . والعدل سبب النجاة فقط ، وهو يجري من التجارة مجرى رأس المال . والاحسان سبب الفوز ونيل السعادة ، وهو يجري من التجارة مجرى الربح . ولا يعد من العقلاء من قنع في معاملات الدنيا برأس ماله ، فكذا في معاملات الآخرة ، فلا ينبغي للمتدين أن يقتصر على العدل واجتناب الظلم ، ويدع أبواب الاحسان وقد قال الله ( وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ <sup>(١)</sup> ) وقال عز وجل ( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ <sup>(٢)</sup> ) وقال سبحانه ( إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ <sup>(٣)</sup> ) ونعني بالاحسان فعل ما ينتفع به المعامل ، وهو غير واجب عليه ، ولكنه تفضل منه . فان الواجب يدخل في باب العدل وترك الظلم ، وقد ذكرناه

وتنال رتبة الاحسان بواحد من ستة أمور

مقدار الربح  
المحول

الأول . في المغالبة . فينبني أن لا يغبن صاحبه بما لا يتغابن به في العادة . فأما أصل المغالبة فأذون فيه ، لان البيع للربح ، ولا يمكن ذلك الا بغبن ما . ولكن يراعى فيه التقريب : فان بذل المشتري زيادة على الربح المعتاد ، أما لشدة رغبته ، أو لشدة حاجته في الحال اليه فينبني أن يمتنع من قبوله . فذلك من الاحسان . ومهما لم يكن تليس لم يكن أخذ الزيادة ظلماً : وقد ذهب بعض العلماء الى أن الغبن بما يزيد على الثلث يوجب الخيار . ولنا نرى ذلك ولكن من الاحسان أن يحيط ذلك الغبن

يروى انه كان عند يونس بن عبيد حلل مختلفة الأثمان ضرب قيمة كل حلة منها أربعمئة وضرب كل حلة قيمتها مائتان : فرأى الى الصلاة وخلف ابن أخيه في الدكان : فجاء أعرابي وطلب حلة بأربعمئة ، فعرض عليه من حلل المائتين ، فاستحسنها ورضيها فاشتراها ؛ ففرض بها وهي على يديه ، فاستقبله يونس فمرف حلتها ، فقال للأعرابي ، بكم اشتريت ؟ فقال بأربعمئة فقال

﴿ الباب الرابع في الاحسان في المعاملة ﴾



لا تساوى أكثر من مائتين ، فارجع حتى تردها . فقال هذه تساوى فى بلدنا خمسمائة ، وأنا أرتضيها . فقال له يونس انصرف ، فإن النصيح فى الدين خير من الدنيا بما فيها . ثم رده الى الدكان ، ورد عليه مائتى درهم ، وخاصم ابن أخيه فى ذلك وقاتله ، وقال أما استحييت ؟ أما اتقيت الله ؟ تبيع مثل الثمن وتترك النصيح للمسلمين ؟ فقال والله ما أخذها إلا وهو راض بها . قال فهلا رضيت له بما ترضاه لنفسك ؟ وهذا ابن كان فيه إخفاء سعر وتليس ، فهو من باب الظلم . وقد سبق

وفى الحديث <sup>(١)</sup> « غَبْنُ الْمُسْتَرْسِلِ حَرَامٌ »

وكان الزبير بن عدى يقول ، أدركت ثمانية عشر من الصحابة ، ما منهم أحد يحسن يشترى لما يدرم . فبين مثل هؤلاء المسترسلين ظلم . وإن كان من غير تليس ، فهو من ترك الإحسان . ولما يتم هذا إلا بنوع تليس ، وإخفاء سعر الوقت . وإنما الإحسان المحض ما نقل عن السرى السقطى ، انه اشترى كرلوز بستين ديناراً ، وكتب فى روزنامجه ثلاثة دنانير ربحه . وكأنه رأى أن يربح على المشرة نصف دينار . فصار اللوز بتسعين ، فأتاه الدلال وطلب اللوز ، فقال خذ ، قال يك ، فقال بثلاثة وستين . فقال الدلال ، وكان من الصالحين ، قد صار اللوز بتسعين ! فقال السرى ، قد عقدت عقدا لأحله ، لست أبيع إلا بثلاثة وستين . فقال الدلال ، وأنا عقدت بينى وبين الله أن لا أغش مسلماً ، لست آخذ منك إلا بتسعين . قال فلا الدلال اشترى منه ، ولا السرى باعه . فهذا محض الإحسان من الجانبين . فإنه مع العلم بحقيقة الحال

وروى عن محمد بن المنكدر ، انه كان له شقق بعصها بخمسة ، وبعضها بعشرة . فباع فى غيبته غلامه شقة من الخمسيات بعشرة . فلما عرف لم يزل يطلب ذلك الأعراي المشتري طول النهار ، حتى وجده . فقال له إن الغلام قد غلط فباعك ما يساوى خمسة بعشرة . فقال يا هذا قد رضيت فقال . وإن رضيت فإننا لا نرضى لك إلا ما ترضاه لأنفسنا . فاختار احدى ثلاث خصال ، إما أن تأخذ شقة من العشريات بدراهمك ، وإما أن ترد عليك خمسة ، وأما أن ترد شقتناو تأخذ دراهمك . فقال أعطنى خمسة ، فرد عليه خمسة ، وانصرف الأعراي يسأل ويقول

( ١ ) حديث غبن للمسترسل حرام . الطبرانى من حديث أبى أمامة بسند ضعيف والبيهقى من حديث جابر بسند

جيد وقال ر بابدل حرام



مَنْ هَذَا الشَّيْخُ ؟ فَقِيلَ لَهُ هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدَرِ . فَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، هَذَا الَّذِي نَسْتَسْقِي بِهِ فِي الْبُوَادِي إِذَا قَحَطْنَا . فَهَذَا احْسَانٌ فِي أَنْ لَا يَرْبِحَ عَلَى الْعَشْرَةِ الْإِنْصَافَ أَوْ وَاحِدًا ، عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمَتَاعِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ

وَمَنْ قَنَعَ بِرَبِيعٍ قَلِيلٍ كَثُرَتْ مَعَامِلَاتُهُ ، وَاسْتَفَادَ مِنْ تَكَرُّرِهَا رِبْحًا كَثِيرًا ، وَبِهِ تَظْهَرُ الْبَرَكَةُ . كَانَ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ يَدُورُ فِي سُوقِ الْكُوفَةِ بِالذَّرَّةِ وَيَقُولُ ، مَعَاشِرَ التَّجَارِ ، خَذُوا الْحَقَّ تَسْلَمُوا لَا تَرُدُّوا قَلِيلَ الرِّبْحِ فَتَحْرَمُوا كَثِيرَهُ . قِيلَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا سَبَبُ يَسَارِكَ ؟ قَالَ ثَلَاثٌ ، مَا رَدَدْتُ رِبْحًا قَطُّ ، وَلَا طَلَبْتُ مَنَى حَيَّوَانٍ فَأَخْرَجْتُ يَمْعَهُ ، وَلَا بَعْتُ بِنَسِئَةٍ . وَيُقَالُ إِنَّهُ بَاعَ أَلْفَ نَاقَةٍ فَمَارِبِحَ إِلَّا عَقَلَهَا ، بَاعَ كُلَّ عَقَالٍ بِدِرْهَمٍ ، فَرَبِخَ فِيهَا أَلْفًا ، وَرَبِخَ مِنْ نَفَقَتِهِ عَلَيْهَا لِيَوْمِهِ أَلْفًا

الثَّانِي فِي أَحْتِمَالِ الْغِنَى . وَالْمُشْتَرِي إِنْ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ ضَعِيفٍ ، أَوْ شَيْئًا مِنْ فَقِيرٍ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَحْتَمِلَ الْغِنَى وَيَتَسَاهَلَ ، وَيَكُونُ مُحْسِنًا ، وَدَاخِلًا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا سَهْلَ الْبَيْعِ سَهْلَ الشِّرَاءِ » فَأَمَّا إِذَا اشْتَرَى مِنْ غَنِيٍّ تَاجِرٍ ، يَطْلُبُ الرِّبْحَ زِيَادَةً عَلَى حَاجَتِهِ فَاحْتِمَالُ الْغِنَى مِنْهُ لَيْسَ مُحْمُودًا . بَلْ هُوَ تَضْيِيعُ مَالٍ مِنْ غَيْرِ أَجْرٍ وَلَا حَمْدٍ . فَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ الْبَيْتِ <sup>(١)</sup> « الْمَغْبُونُ فِي الشِّرَاءِ لَا تَحْمُودُ وَلَا مَأْجُورٌ » وَكَانَ إِيَّاسُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ابْنَ قُرَّةٍ قَاضِي الْبَصْرَةِ ، وَكَانَ مِنْ عَقْلَاءِ التَّابِعِينَ يَقُولُ ، لَسْتُ بِمُخْبٍ ، وَالْخُبُّ لَا يَغْنِيَنِي ، وَلَا يَغْنِي ابْنَ سِيرِينَ ، وَلَكِنْ يَغْنِي الْحَسَنُ وَيَغْنِي أَبِي . يَعْنِي مَعَاوِيَةَ بْنَ قُرَّةٍ

وَالْكَمَالُ فِي أَنْ لَا يَغْنِيَنَّ وَلَا يَغْنِيَنَّ ، كَمَا وَصَفَ بَعْضُهُمْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ ، كَانَ أَكْرَمَ مَنْ أَنْ يَخْدَعَ ، وَأَعْقَلُ مَنْ أَنْ يَخْدَعَ . وَكَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ خِيَارِ السَّلَفِ يَسْتَقْصُونَ فِي الشِّرَاءِ ، ثُمَّ يَهْبُونَ مَعَ ذَلِكَ الْجَزِيلَ مِنَ الْمَالِ ، فَقِيلَ لِبَعْضِهِمْ تَسْتَقْصِي فِي شِرَائِكَ عَلَى الْيَسِيرِ ثُمَّ تَهْبُ الْكَثِيرَ وَلَا تَبَالِي ؟ فَقَالَ إِنْ الْوَاهِبُ يَعْطِي فَضْلَهُ ، وَإِنْ الْمَغْبُونُ يَغْنِي عَقْلَهُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّمَا أَغْنَى عَقْلِي وَبَصَرِي فَلَا أُمْكِنُ الْغَابِنَ مِنْهُ . وَإِذَا وَهَبْتَ أَعْطَى اللَّهُ وَلَا أَسْتَكْثِرُ مِنْهُ شَيْئًا .



الامساك في  
استيفاء القرض

الثالث : في استيفاء الثمن وسائر الديون . والإحسان فيه مرة بالمساحمة وخط البعض ، ومرة بالإمهال والتأخير ، ومرة بالمساهلة في طلب جودة النقد . وكل ذلك مندوب إليه ومحث عليه قال النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً سَهْلَ الْبَيْعِ سَهْلَ الشِّرَاءِ سَهْلَ الْقَضَاءِ سَهْلَ الْاِقْتِضَاءِ » فليغتنم دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم . وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> « اسْمَحْ يُسْمَحْ لَكَ » وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> « مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ تَرَكَ لَهُ حَاسِبَهُ اللَّهُ حِسَابًا يَسِيرًا » وفي لفظ آخر « أَظَلَّ اللَّهُ تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ »

وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(٤)</sup> رجلاً كان مسرفاً على نفسه ، حوسب فلم يوجد له حسنة ، ف قيل له هل عملت خيراً قط ؟ فقال لا ، إلا أني كنت رجلاً أداين الناس ، فأقول لفتيانى ساعموا الموسر وأنظروا المعسر . وفي لفظ آخر ، وتجاوزوا عن المعسر ، فقال الله تعالى ( نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْكَ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَفَرَ لَهُ ) وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٥)</sup> « مَنْ أَقْرَضَ دِينَارًا إِلَى أَجَلٍ فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ إِلَى أَجَلِهِ ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجَلُ فَأَنْظَرَهُ بَعْدَهُ فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلُ ذَلِكَ الدِّينِ صَدَقَةٌ » وقد كان من السلف من لا يحب أن يقضى غريمه الدين لأجل هذا الخبر ، حتى يكون كالمصدق بجميعه في كل يوم . وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٦)</sup> « رَأَيْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا وَالْقَرْضُ بِثَمَانِ عَشْرَةَ » ف قيل

( ١ ) حديث رحم الله سهل البيع سهل الشراء : تقدم في الباب قبله

( ٢ ) حديث اسمح يسمع لك : الطبراني من حديث ابن عباس ورجاله ثقات

( ٣ ) حديث من أنظر معسراً أو ترك له حاسبه الله حساباً يسيراً وفي لفظ آخر أظله الله تحت ظله يوم لا ظل إلا ظله : مسلم باللفظ الثاني من حديث أبي اليسر كعب بن عمرو

( ٤ ) حديث ذكر رجلاً كان مسرفاً على نفسه حوسب فلم يوجد له حسنة ف قيل له هل عملت خيراً قط فقال لا إلا أني كنت رجلاً أداين الناس فأقول لفتيانى ساعموا الموسر - الحديث مسلم من حديث أبي

مسمود الأنصارى وهو متفق عليه بنحوه من حديث حذيفة

( ٥ ) حديث من أقرض ديناً إلى أجل فله بكل يوم صدقة إلى أجله فإذا حل الأجل فأنظره بعده فله بكل

يوم مثل ذلك الدين صدقة : ابن ماجه من حديث بريدة من أنظر معسراً كان له مثله كل يوم

صدقة ومن أنظره بعد أجله كان له مثله في كل يوم صدقة وسنده ضعيف ورواه أحمد والحاكم

وقال صحيح على شرط الشيخين

( ٦ ) حديث رأيت على باب الجنة مكتوباً الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانى عشرة : ابن ماجه من حديث

أنس بإسناد ضعيف



في معناه إن الصدقة تقع في يد المحتاج وغير المحتاج ، ولا يتحمل ذل الاستقراض إلا محتاج .  
ونظر النبي صلى الله عليه وسلم الى رجل يلزم رجلاً بدين <sup>(١)</sup> ، فأومأ إلى صاحب الدين  
بيده أن يضع الشطر ، ففعل . فقال للمديون « قُمْ فَأَعْطِهِ »  
وكل من باع شيئاً وترك ثمنه في الحال ، ولم يرهق إلى طلبه ، فهو في معنى المقرض .  
وروى أن الحسن البصري باع بغلة له بأربعمائة درهم ، فلما استوجب المال قال له المشتري ،  
اسمع يا أبا سعيد ، قال قد استقطت عنك مائة . قال له فأحسن يا أبا سعيد ، فقال قد وهبت  
لك مائة أخرى . فقبض من حقه مائتي درهم . فقيل له يا أبا سعيد هذا نصف الثمن ! فقال  
هكذا يكون الاحسان والا فلا . وفي الخبر <sup>(٢)</sup> « خُذْ حَقَّكَ فِي كَفَافٍ وَعَفَافٍ وَافٍ أَوْ  
غَيْرَ وَافٍ يُحَاسِبَنَّ اللَّهُ حِسَابًا يَسِيرًا »

مسألة قضاء  
الدين

الرابع: في توفية الدين . ومن الاحسان فيه حسن القضاء ، وذلك بأن يعشى إلى صاحب  
الحق ولا يكلفه أن يعشى إليه يتقاضاه . فقد قال صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> « خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ  
قَضَاءً » ومهما قدر على قضاء الدين فليبادر إليه ، ولو قبل وقته . وليسلم أجود مما شرط عليه  
وأحسن . وإن عجز فليؤقضاه مهما قدر . قال صلى الله عليه وسلم <sup>(٤)</sup> « مَنْ آدَانَ دَيْنًا وَهُوَ  
يَتَوَى قَضَاءَهُ وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ مَلَائِكَةً يَحْفَظُونَهُ وَيَدْعُونَ لَهُ حَتَّى يَقْضِيَهُ » وكان جماعة من  
السلف يستقرضون من غير حاجة لهذا الخبر . ومهما كلمه صاحب الحق بكلام خشن فليحتمله ،  
وليقابله باللطف ، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذ جاءه صاحب الدين عند حلول  
الأجل ، ولم يكن قد اتفق قضاؤه . فجعل الرجل يشدد الكلام على رسول الله صلى الله عليه

(١) حديث أومأ إلى صاحب الدين بيده وضع الشطر - الحديث: متفق عليه من حديث كعب بن مالك

(٢) حديث خذ حقك في عفاف - الحديث : ابن ماجه من حديث أبي هريرة بأسناد حسن دون قوله يحاسبك  
الله حساباً يسيراً وله ولا بن جابر والحاكم وصححه نحوه من حديث ابن عمر وعائشة

(٣) حديث خيركم أحسنكم قضاء : متفق عليه من حديث أبي هريرة

(٤) حديث من آدان ديناً وهو يتووى قضاءه وكل به ملائكة يحفظونه ويدعون له حتى يقضيه : أحمد من  
حديث عائشة ما من عبد كانت له نية في أداء دينه إلا كان معه من الله عون وحافظ وفي رواية  
له لم يزل معه من الله حارس وفي رواية للطبراني في الأوسط إلا كان معه عون من الله عليه  
حتى يقضيه عنه



وسلم، فهم به أصحابه . فقال <sup>(١)</sup> «دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا»

ومهما دار الكلام بين المستقرض والمقرض، فالإحسان أن يكون الميل الأكثر للمتوسطين إلى من عليه الدين . فان المقرض يقرض عن غنى . والمستقرض يستقرض عن حاجة . وكذلك ينبغي أن تكون الاعانة للمشتري أكثر . فان البائع راغب عن السلعة ينبغي ترويجها، والمشتري محتاج إليها . هذا هو الأحسن، الا أن يتعدى من عليه الدين حده، فعند ذلك نصرته في منعه عن تعديه واعانة صاحبه، اذ قال صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> «انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» ف قيل كيف نصره ظالما؟ فقال «مَنْعَكَ إِثْمَهُ مِنَ الظُّلْمِ نُصْرَةٌ لَهُ»

الخامس: أن يقبل من يستقبله . فانه لا يستقبل إلا متندم مستنصر بالبيع . ولا ينبغي أن يرضى لنفسه أن يكون سبب استضرار أخيه . قال صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> «مَنْ أَقَالَ نَادِمًا صَفَّقَهُ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أو كما قال

اقالة النادم  
صفقة

السادس: أن يقصد في معاملته جماعة من الفقراء بالنسيئة . وهو في الحال عازم على أن لا يطالبهم ان لم تظهر لهم ميسرة . فقد كان في صالحى السلف من له دقتران للحساب، أحدهما ترجمته مجهولة، فيه أسماء من لا يعرفه من الضعفاء والفقراء . وذلك ان الفقير كان يرى الطعام أو الفاكهة فيشتهيه، فيقول أحتاج الى خمسة أرطال مثلا من هذا وليس معى ثمنه، فكان يقول خذه واقض ثمنه عند الميسرة . ولم يكن يعد هذا من الخيارات بل عدم الخيار من لم يكن يثبت اسمه في الدقتر أصلا ولا يجعله ديناً: لكن يقول خذ ما تريد، فان يسر لك فاقض، وإلا فانت في حل منه وسعة فهذه طرق تجارات السلف وقد اندرست، والقائم به محى لهذه السنة . وبالجمله التجارة محك الرجال، وبها يمتحن دين الرجل وورعه، ولذلك قيل .

الوجهان على  
الفقير من  
طريق الدين

لا يغرنك من المر \* قميص رقعته      أوازار فوق كعب الساق منه رفعه  
أوجين لآح فيه \* أثر قد قلعه      ولدى الدرهم فانظر \* غيه أو ورعه.

(١) حديث دعوه فان لصاحب الحق مقالا: متفق عليه من حديث أبي هريرة

(٢) حديث انصر أخاك ظالما أو مظلوما - الحديث متفق عليه من حديث أنس

(٣) حديث من أقال نادما صفقتة أقاله الله عثرته يوم القيامة: أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة

وقال صحيح على شرط مسلم



ولذلك قيل اذا أتى على الرجل جيرانه في الحضر، وأصحابه في السفر، ومعاملوه في الأسواق فلا تشكروا في صلاحه . وشهد عند عمر رضى الله عنه شاهد ، فقال ائتني بمن يعرفك فأتاه برجل فأتني عليه خيرا . فقال له عمر أنت جاره الأدنى الذي يعرف مدخله ومخرجه ؟ قال لا . فقال كنت رفيقه في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق ؟ فقال لا . قال فعاملته بالدينار والدرهم الذي يستبين به ورع الرجل ؟ قال لا . قال أظنك رأيت قائما في المسجد يهيمهم بالقرآن يخفض رأسه طوراً ويرفعه أخرى ؟ قال نعم فقال اذهب فليست تعرفه . وقال للرجل اذهب فأتني بمن يعرفك

## الباب الخامس

( في شفقة التاجر على دينه فيما يخصه ويعم آخرته )

ولا ينبغي للتاجر أن يشغله معاشه عن معاده . فيكون عمره ضائعا وصفقته خاسرة ، وما يفوته من الربح في الآخرة لا يفي به ما ينال في الدنيا . فيكون ممن اشترى الحياة الدنيا بالآخرة . بل العاقل ينبغي أن يشفق على نفسه . وشفقته على نفسه بحفظ رأس ماله . ورأس ماله دينه وتجارته فيه . قال بعض السلف ، أولى الأشياء بالعاقل أحوجه اليه في العاجل ، وأحوج شيء اليه في العاجل أحمد عاقبة في الآجل . وقال معاذ بن جبل رضى الله عنه في وصيته : انه لا بد لك من نصيبك في الدنيا ، وأنت الى نصيبك من الآخرة أحوج ، فابدأ بنصيبك من الآخرة فخذ ، فانك ستمر على نصيبك من الدنيا فتنظمه . قال الله تعالى ( وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا <sup>(١)</sup> ) أى لاتنس في الدنيا نصيبك منها للآخرة ، فانها مزرعة الآخرة ، وفيها تكتسب الحسنات . وانما تم شفقة التاجر على دينه بمراعاة سبعة أمور :

الأول حسن النية والعقيدة في ابتداء التجارة . فلينبهها الاستغفار عن السؤال ، وكف الطمع عن الناس استغناء بالحلال عنهم ، واستعانة بما يكسبه على الدين ، وقيامه بكفاة العيال ، ليكون من جملة المجاهدين به

ولينو النصيح للمسلمين ، وأن يحب لسائر الخلق ما يحب لنفسه

نية التاجر عند  
مباشرة عمله

( الباب الخامس في شفقة التاجر على دينه )



ولينو اتباع طريق العدل والاحسان في معاملته كما ذكرناه  
ولينو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل ما يراه في السوق  
فاذا أضمر هذه المقائد والنيات كان عاملاً في طريق الآخرة . فان استفاد ، الا فهو  
مزيد ، وان خسر في الدنيا ربح في الآخرة

اختيار المهنة

الثاني أن يقصد القيام في صنعة أو تجارته بفرض من فروض الكفايات . فان الصناعات  
والتجارات لو تركت بطات المأيش ، وهلاك أكثر الخلق . فانتظام أمر الكل بتعاون  
الكل ، وتكفل كل فريق بعمل . ولو أقبل كلهم على صنعة واحدة انتعشت البواقي وهلكوا  
وعلى هذا حمل بعض الناس قوله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « اخْتَلَفَ أُمَّتِي رَحْمَةً » أي اختلاف  
مهمهم في الصناعات والحرف .

ومن الصناعات ما هي مهمة ، ومنها ما يستغنى عنها لرجوعها إلى طاب النعم والترين في  
الدنيا . فليشتغل بصناعة مهمة ، ليكون في قيامها كافياً عن المسلمين ، مهمافي الدين . وليجتنب  
صناعة النقش والصبغة وتشديد البنيان بالجص ، وجميع ما ترخف به الدنيا . فكل ذلك  
كرهه ذوو الدين فأما عمل الملامى والآلات التي يحرم استعمالها ، فاجتناب ذلك من قبيل  
ترك الظلم . ومن جملة ذلك خياطة الخياط القباء من الأبريسم للرجال ، وصباغة الصائغ  
مراكب الذهب أو خواتيم الذهب للرجال . فكل ذلك من المعاصي ، والاجرة المأخوذة  
عليه حرام . ولذلك أوجبنا الزكاة فيها ، وأن كنا لا نوجب الزكاة في الحلبي ، لأنها إذا قصدت  
للرجال فهي محرمة ، وكونها مهيأة للنساء لا يلحقها بالحلي المباح مالم يقصد ذلك بها ،  
فيكتسب حكمها من القصد

وقد ذكرنا أن بيع الطعام وبيع الأكفان مكروه . لأنه يوجب انتظار موت الناس  
وحاجتهم بغلاء السعر . ويكره أن يكون جزارا لما فيه من قساوة القلب . وأن يكون  
حجاباً أو كناساً لما فيه من مخامرة النجاسة . وكذا الدباغ وما في معناه . وكره ابن سيرين  
الدلال . وكره قتادة أجرة الدلال . ولعل السبب فيه قلة استغناء الدلال عن الكذب ، والافراط  
في الثناء على السلعة لترويجها ، ولأن العمل فيه لا يتقدر ، فقد يقل وقد يكثر ، ولا ينظر في مقدار



الاجرة إلى عمله، بل إلى قدر قيمة الثوب، هذا هو المادة، وهو ظلم . بل ينبغي أن ينظر إلى قدر التعب وكرهوا شراء الحيوان للتجارة ، لأن المشتري يكره قضاء الله فيه ، وهو الموت الذي يصدده لا محالة وحلوله . وقيل بع الحيوان واشترى الموتان

وكرهوا الصرف لأن الاحتراز فيه عن دقائق الربا عسير ، ولأنه طلب لدقائق الصفات فيما لا يقصد أعيانها ، وإنما يقصد رواجها . وقيلما يتم للصير في ربح الاعتماد جهالة معاملته بدقائق النقد ، فقلما يسلم الصير في وان احتاط . ويكره للصير في وغيره كسر الصحيح والدنانير<sup>(١)</sup> إلا عند الشك في جودته ، أو عند ضرورة . قال أحمد بن حنبل رحمه الله، ورد نهى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه في الصياغة من الصحاح وأنا أكره الكسر . وقال يشتري بالدنانير دراهم ، ثم يشتري بالدرهم ذهباً ويصوغه

واستحبوا تجارة البر . قال سعيد بن المسيب ، مامن تجارة أحب إلى من البر ما لم يكن فيها أيمان وقد روي<sup>(٢)</sup> « خَيْرُ تِجَارَتِكُمُ الْبَرُّ وَخَيْرُ صِنَاعَتِكُمُ الْخَرْزُ » وفي حديث آخر<sup>(٣)</sup> «لَوْ أَتَجَرَ أَهْلُ الْجَنَّةِ لَا تَجَرُوا فِي الْبَرِّ . وَلَوْ أَتَجَرَ أَهْلُ النَّارِ لَا تَجَرُوا فِي الصَّرْفِ »

وقد كان غالب أعمال الأخيار من السلف عشر صنائع : الخرز ، والتجارة ، والحمل ، والخياطة ، والحذو ، والقصارة ، وعمل الخفاف ، وعمل الحديد ، وعمل المغازل ، ومعالجة صيد البر والبحر ، والوراقة . قال عبد الوهاب الوراق ، قال لي أحمد بن حنبل ما صنعتك ؟ قلت الوراق ، قال كسب طيب ، ولو كنت صانعا يدي لصنعت صنعتك : ثم قال لي لا تكتب إلا بواسطة واستبق الحواشي وظهور الأجزاء

( ١ ) حديث النهي عن كسر الدينار والدرهم أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم من رواية علقمة بن عبد الله عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم الا من بأس زاد الحاكم أن يكسر الدرهم فيجعل فضة ويكسر الدينار فيجعل ذهبا وضعفه ابن حبان

( ٢ ) حديث خير تجارتكم البر وخير صنائعكم الخرز لم أقف له على اسناد وذكره صاحب الفردوس من حديث علي ابن أبي طالب

( ٣ ) حديث لو اتجر أهل الجنة لا تجروا في البر ولو اتجر أهل النار لا تجروا في الصرف أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي سعيد بسند ضعيف وروى أبو يعلى والعقيلي في الضعفاء الشطر الاول من حديث أبي بكر الصديق



وأربعة من الصنائع موسومون عند الناس بضعف الرأي : الحاكّة، والقطانون، والمغازليون والمعلمون. ولعل ذلك لأن أكثر مخالطتهم مع النساء والصبيان، ومخالطة ضعفاء العقول تضعف العقل، كما أن مخالطة العقلاء تزيد في العقل، وعن مجاهد أن مريم عليها السلام مرت في طلبها ليعسى عليه السلام بحاكّة، فطلبت الطريق، فأرشدوها غير الطريق، فقالت اللهم انزع البركة من كسبهم وأمتهم فقراء، وحقرهم في أعين الناس. فاستجيب دعاؤها وكره السلف أخذ الأجرة على كل ما هو من قبيل العبادات وفروض الكفايات، كفصل الموتي ودفنهم، وكذا الأذان وصلاة التراويح، وإن حكم بصحة الاستئجار عليه وكذا تعليم القراء، وتعليم علم الشرع، فإن هذه أعمال حقها أن يتجر فيها للآخرة وأخذ الأجرة عليها استبدال بالدنيا عن الآخرة، ولا يستحب ذلك

مريم الانشغال  
بالعمل من  
الصلاة

الثالث أن لا يمنعه سوق الدنيا عن سوق الآخرة. وأسواق الآخرة المساجد. قال الله تعالى (رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ<sup>(١)</sup>) وقال الله تعالى (فِي يُبُوتِ أذنَ اللَّهِ أَن تَرْفَعَ وَيَذْكُرَ فِيهَا اسْمُهُ<sup>(٢)</sup>) فينبغي أن يجعل أول النهار إلى وقت دخول السوق لآخرته، فيلازم المسجد، ويواظب على الأوراد. كان عمر رضي الله عنه يقول للتجار، اجعلوا أول نهاركم لآخرتكم، وما بعدكم لدنياكم. وكان صالحو الساف يحملون أول النهار وآخره للآخرة، والوسط للتجارة. ولم يكن يبيع الهريسة والرهوس بكرة إلا الصبيان وأهل الذمة، لأنهم كانوا في المساجد بعد. وفي الخبر<sup>(١)</sup> «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ إِذَا صَعَدَتْ بِصَحِيفَةِ الْعَبْدِ وَفِيهَا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَفِي آخِرِهِ ذِكْرُ اللَّهِ وَخَيْرٌ كَفَرَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يَنْتَهُمَا مِنْ شَيْءٍ الْأَعْمَالِ» وفي الخبر<sup>(٢)</sup> «تَلْتَقِي مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَعِنْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟

(١) حديث إن الملائكة إذا صعدت بصحيفة العبد وفي أول النهار وآخره ذكر وخير كفر الله ما بينها

من شيء الأعمال أبو يعلى من حديث أنس بسند ضعيف بهناه

(٢) حديث يلتقي ملائكة الليل وملائكة النهار عند طلوع الفجر وعند صلاة العصر فيقول الله وهو أعلم كيف تركتم عبادي الحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة يتعاقبون فيكم ملائكة

بالليل وملائكة بالنهار ويجمعون في صلاة الغداة وصلاة العصر الحديث



فَيَقُولُونَ تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَجِئْتَنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ . فَيَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ ،

ثم مهماسمع الاذان في وسط النهار للاولى والمصر ، فينبغي أن لا يخرج على شغل ، ويتزعمج عن مكانه ويدع كل ما كان فيه . فما يفوته من فضيلة التكبير الاولى مع الامام في أول الوقت لا توازيها الدنيا بما فيها . ومهما لم يحضر الجماعة عصى عند بعض العلماء . وقد كان السلف يتدرون عند الاذان ، ويخلون الاسواق للصبيان وأهل الذمة . وكانوا يستأجرون بالقراريط لحفظ الحوانيت في أوقات الصلوات ، وكان ذلك معيشة لهم وقد جاء في تفسير قوله تعالى (لَا تُلْهِيمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعًا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>) انهم كانوا حدادين وخرازين ، وكان أحدهم اذا رفع المطرقة ، أو غرز الاشئ فسمع الاذان ، لم يخرج الا شئ من المغرز ، ولم يوقع المطرقة ورمى بها ، وقام الى الصلاة

ذكر الله  
في السوق

الرابعة أن لا يقتصر على هذا بل يلزم ذكر الله سبحانه في السوق ، ويشغل بالتهليل والتسبيح . فذكر الله في السوق بين العافلين أفضل . قال صلى الله عليه وسلم « ذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْعَافِلِينَ كَأَمْثَلِ خَلْفِ الْفَارِّينَ وَكَأَلْحَى بَيْنَ الْأَمْوَاتِ » وفي لفظ آخر « كَالشَّجَرَةِ الْخَضِرَاءِ بَيْنَ الْهَشِيمِ » وقال صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> « مَنْ دَخَلَ السُّوقَ فَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ يَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ » وكان ابن عمر ، وسالم بن عبد الله ، ومحمد بن واسع وغيرهم ، يدخلون السوق قاصدين لنيل فضيلة هذا الذكر . وقال الحسن : ذاكر الله في السوق يحى يوم القيامة له ضوء كضوء القمر ، وبرهان كبرهان الشمس . ومن استغفر الله في السوق غفر الله له بعدد أهلها

وكان عمر رضي الله عنه اذا دخل السوق قال ، اللهم انى أعوذ بك من الكفر والفسوق ومن شر ما أحاطت به السوق . اللهم انى أعوذ بك من عين فاجرة وصفقة خاسرة .

( ١ ) حديث من دخل السوق فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له الحديث تقدم في الأذكار



وقال أبو جعفر الفرغاني، كنا يوماً عند الجنيد، فخرى ذكر ناس يجلسون في المساجد ويتشبهون بالصوفية، ويقصرون عما يجب عليهم من حق الجلوس، ويمسبون من يدخل السوق. فقال الجنيد، كم ممن هو في السوق حكمه أن يدخل المسجد ويأخذ باذن بعض من فيه فيخرجه ويجلس مكانه! وأنا لأعرف رجلاً يدخل السوق ورده كل يوم ثلثمائة ركعة وثلاثون ألف تسبيحة. قال فسبق إلى وهمي أنه يعني نفسه

فكذا كانت تجارة من يتجر لطلب الكفاية لا للتنعم في الدنيا. فان من يطلب الدين للاستعانة بها على الآخرة، كيف يدع ربح الآخرة، والسوق والمسجد والبيت له حكم واحد وانما النجاة بالتقوى. قال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> «اتق الله حيث كنت» فوظيفة التقوى لا تنقطع عن المتجدين للدين كيفما تقلبت بهم الأحوال. وبه تكون حياتهم وعيشهم. إذ فيه يرون تجارتهم وربحهم. وقد قيل من أحب الآخرة عاش، ومن أحب الدنيا طاش؛ والأحق يغدو ويروح في لاش، والمائل عن عيوب نفسه فتاش.

الخامس: أن لا يكون شديد الحرص على السوق والتجارة، وذلك بأن يكون أول داخل، وآخر خارج، وبأن يركب البحر في التجارة، فهما مكروهان. يقال أن من ركب البحر فقد استقصى في طلب الرزق. وفي الخبر <sup>(٢)</sup> «لا يركب البحر إلا بحج أو عمرة أو غزو»، وكان عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما يقول، لا تكن أول داخل في السوق، ولا آخر خارج منها، فان بها باض الشيطان وفرخ. روى عن معاذ بن جبل، وعبد الله بن عمر، أن ابليس يقول لولده زلبور، سر بكتائبك فأت أصحاب الأسواق زين لهم الكذب والخلف، والخديعة والمكر والخيانة، وكن مع أول داخل وآخر خارج منها. وفي الخبر <sup>(٣)</sup> «شر البقاع الأسواق وشر أهلها أولهم دخولا وآخرهم خروجاً» وتام هذا الاحتراز أن يراقب وقت كفايته، فاذا حصل كفاية وقته انصرف، واشتغل

عدم الحرص  
على السوق  
والتجارة

(١) حديث اتق الله حيث كنت الترمذي من حديث أبي ذر ومحمه

(٢) حديث لا تترك البحر إلا لحجة أو عمرة أو غزو أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو وقيل إنه منقطع

(٣) حديث شر البقاع الأسواق وشر أهلها أولهم دخولا وآخرهم خروجاً تقدم صدر الحديث في الباب

السادس من العلم وروي أبو نعيم في كتاب حرمة المساجد من حديث ابن عباس أبيض البقاع

إلى الله الأسواق وأبيض أهلها إلى الله أولهم دخولا وآخرهم خروجاً



بتجارة الآخرة . هكذا كان صالحو السلف . فقد كان منهم من إذا ربح دانتا أنصرف قناعة به . وكان حماد بن سلمة يبيع الخبز في سقطين يديه ، فكان إذا ربح حبتين رفع سقطة وانصرف وقال إبراهيم بن بشار ، قلت لإبراهيم بن آدم رحمه الله ، أمر اليوم أعمل في الطين ؟ فقال يا ابن بشار ، إنك طالب ومطلوب ، يطلبك من لا تقوته ، وتطلب ما قد كفيته . أما رأيت حريصا محروما ؟ وضعيفا مرزوقا ؟ فقلت إن لي دانتا عند البقال ، فقال عز على بك تملك دانتا وتطلب العمل ! وقد كان فيهم من ينصرف بعد الظهر . ومنهم بعد العصر . ومنهم من لا يعمل في الأسبوع إلا يوما أو يومين . وكانوا يكتفون به

اتقاء مراقع  
الشبهات

السادس . أن لا يقتصر على اجتناب الحرام ، بل يتقى مواقع الشبهات ومظان الريب . ولا ينظر إلى الفتاوى ، بل يستفتي قلبه ، فإذا وجد فيه حرازة اجتنبه . وإذا حمل إليه سلعة رآه أمرها سأل عنها ، حتى يعرف ، وإلا أكل الشبهة . وقد حمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> لبن فقال « مِنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذَا ؟ » فقالوا من الشاة . فقال « وَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذِهِ الشاة ؟ » فقل من موضع كذا فشرب منه ثم قال « إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ لَا نَأْكُلَ إِلَّا طَيِّبًا وَلَا نَعْمَلَ إِلَّا صَالِحًا » وقال <sup>(٢)</sup> « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ) <sup>(٣)</sup> » فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أصل الشيء وأصل أصله ولم يزد لأن ما وراء ذلك يتعذر . وسنبين في كتاب الحلال والحرام موضع وجوب هذا السؤال ، فانه كان عليه السلام <sup>(٤)</sup> لا يسأل عن كل ما يحمل إليه . وإنما الواجب أن ينظر التاجر إلى من يعامله ، فكل منسوب إلى

( ١ ) حديث سؤاله عن اللبن والشاة وقوله إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن لا نأكل إلا طيبا ولا نعمل إلا صالحا

الطبراني من حديث أم عبد الله أخت شداد بن أوس بسند ضعيف

( ٢ ) حديث أن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين الحديث مسلم من حديث أبي هريرة

( ٣ ) حديث كان لا يسأل عن كل ما يحمل إليه أحمد من حديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأصحابه مروا بامرأة قد بحت لهم شاة الحديث فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم لقمة فلم

يستطع أن يسبغها فقال هذه شاة ذبحت بغير إذن أهلها الحديث وله من حديث أبي هريرة

كان إذا أتى بطعام من غير أهله سأل عنه الحديث وأسنادهما جيد وفي هذا أنه كان لا يسأل

عما أتى به من عند أهله والله أعلم



ظلم أو خيانة أو سرقة أو ربا فلا يعامله . وكذا الأجناد والظلمة لا يعاملهم البتة ، ولا يعامل أصحابهم وأعوانهم لأنه معين بذلك على الظلم

وحكى عن رجل أنه تولى عمارة سور لشعر من الثغور ، قال فوقع في نفسى من ذلك شيء وإن كان ذلك العمل من الخيرات ، بل من فرائض الاسلام ، ولكن كان الأمير الذى تولى فى محله من الظلمة . قال فسألت سفيان رضى الله عنه ، فقال لا تكن عوناً لهم على قليل ولا كثير . فقلت هذا سور فى سبيل الله للمسلمين . فقال نعم ، ولكن أقل ما يدخل عليك أن تحب بقاءهم ليوفوك أجرك ، فتكون قد أحيت بقاء من يعصى الله . وقد جاء فى الخبر <sup>(١)</sup> « مَنْ دَعَا لظَالِمٍ بِالْبَقَاءِ فَقَدْ أَحَبَّ أَنْ يُعْصِيَ اللَّهَ فِي أَرْضِهِ » وفى الحديث <sup>(٢)</sup> « إِنْ اللَّهَ لَيَنْضَبُ إِذَا مَدَحَ الْفَاسِقُ » فى حديث آخر <sup>(٣)</sup> « مَنْ أَكْرَمَ فَاسِقًا فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ » ودخل سفيان على المهدي ويده درج أبيض ، فقال ياسفيان أعطني الدواة حتى أكتب فقال أخبرني أى شيء تكتب ، فإن كان حقاً أعطيتك . وطلب بعض الأمراء من بعض العلماء المحبوسين عنده أن يناوله طيناً ليختم به الكتاب ، فقال ناولنى الكتاب أولاً حتى أنظر مافيه . فهكذا كانوا يحترزون عن معاونة الظلمة ، ومعاملتهم أشد أنواع الاعانة . فينبغى أن يحتنبها ذوو الدين ما وجدوا إليه سبيلاً

وبالجملة فينبغى أن ينقسم الناس عنده الى من يعامل ومن لا يعامل ، وليكن من يعامله أقل ممن لا يعامله فى هذا الزمان . قال بعضهم أتى على الناس زمان كان الرجل يدخل السوق ويقول ، من ترون لى أن أعامل من الناس ؟ فيقال له عامل من شئت . ثم أتى زمان آخر كانوا يقولون عامل من شئت إلا فلانا وفلانا . ثم أتى زمان آخر فكان يقال لا تعامل أحداً إلا فلانا وفلانا . وأخشى أن يأتى زمان يذهب هذا أيضاً . وكأنه قد كان الذى كان يحذر أن يكون . انا لله وانا اليه راجعون

( ١ ) حديث من دعا لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله فى أرضه لم أجده مرفوعاً وإنما رواه ابن أبى الدنيا

فى كتاب الصمت من قول الحسن وقد ذكره المصنف هكذا على الصواب فى آفات اللسان

( ٢ ) حديث ان الله لينضب اذا مدح الفاسق ابن أبى الدنيا فى الصمت وابن عدى فى الكامل وأبو يعلى والبيهقى فى الشعب من حديث أنس بسند ضعيف

( ٣ ) حديث من أكرم فاسقاً فقد أعان على هدم الاسلام غريب بهذا اللفظ والمعروف من وقر صاحب

بدعة الحديث رواه ابن عدى من حديث عائشة والطبرانى فى الأوسط وأبو نعيم فى الحلية

من حديث عبد الله بن يسر بأسانيد ضعيفة قال ابن الجوزى كلها موضوعة



السابع: ينبغي أن يراقب جميع مجارى معاملته مع كل واحد من معامليه. فإنه مراقب ومحاسب، فليعد الجواب ليوم الحساب والمقاب، في كل فعلة وقولة أنه لم أقدم عليها، ولأجل ماذا، فإنه يقال إنه يوقف التاجر يوم القيامة مع كل رجل كان باعه شيئاً وقفة ويحاسب عن كل واحد محاسبة، على عدد من عامله. قال بعضهم رأيت بعض التجار في النوم قفلت ماذا فعل الله بك؟ فقال نشر على خمسين ألف صحيفة، قفلت هذه كلها ذنوب؟ فقال هذه معاملات الناس، بعدد كل انسان عاملته في الدنيا، لكل انسان صحيفة مفردة فيما بيني وبينه من أول معاملته الى آخرها

فهذا ما على المكتسب في عمله من العدل والإحسان والشفقة على الدين، فإن اقتصر على العدل كان من الصالحين. وإن أضاف إليه الإحسان كان من المقربين. وإن راعى مع ذلك وظائف الدين كما ذكر في الباب الخامس، كان من الصديقين والله أعلم بالصواب  
تم كتاب آداب الكسب والمعيشة بحمد الله ومنه







کتاب الخلد والحرم



## كتاب الحلال والحرام

وهو الكتاب الرابع من ربيع العادات

من كتب احياء علوم الدين

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الانسان من طين لازب وصلصال، ثم ركب صورته في أحسن تقويم وأتم اعتدال، ثم غذاه في أول نشوه بلبن استصفاه من بين فرت ودم سائفا كالماء الزلال ثم حماه بما آتاه من طيبات الرزق عن دواعي الضعف والانحلال، ثم قيد شهوته المعادية له عن السطوة والسيال، وقهرها بما اقترضه عليه من طلب القوت الحلال، وهزم بكسرها جند الشيطان المتشمر للاضلال، ولقد كان يجري من ابن آدم مجرى الدم السيل، فضيق عليه غزاة الحلال المجري والمجال، اذا كان لا يذوقه الى أعماق الدروق الا الشهوة المائلة الى الغلبة والاسترسال، فبقى لما زمت بزمام الحلال خائبا خاسرا ما له من ناصر ولا وال. والصلاة على محمد الهادي من الضلال، وعلى آله خير آل، وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد: فقد قال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> «طَلَبُ الْحَلَالِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» رواه ابن مسعود رضي الله عنه. وهذه الفريضة من بين سائر الفرائض أعصاها على العقول فهما، وأثقلها على الجوارح فعلا. ولتلك اندرس بالكلية علمها وعملا، وصار غموض علمها سببا لاندراس عمله إذ ظن الجاهل أن الحلال مفقود، وأن السبيل دون الوصول اليه مسدود، وأنه لم يبق من الطيبات الا الماء الفرات، والحشيش النابت في الموات، وماعداه فقد أخبثته الأيدي العادية وأفسده المعاملات الفاسدة. واذا تعذرت القناعة بالحشيش من النبات، لم يبق وجه سوى الاتساع في المحرمات. فرفضوا هذا القطب من الدين أصلا، ولم يدركوا بين الأموال فرقا وفصلا. وهيئات هيئات، فالحلال بين والحرام بين وبينهما أهوار وشبهات. ولا تزال هذه الثلاثة مقترنات كيفما تقلبت الحالات. ولما كانت هذه بدعة عم في الدين ضررها واستطار

( كتاب الحلال والحرام )

( ١ ) حديث ابن مسعود طلب الحلال فريضة على كل مسلم: تقدم في الزكاة دون قوله على كل مسلم والطبراني في الأوسط من حديث أنس واجب على كل مسلم وإسناده ضعيف



في الخلق شررها ، وجب كشف النطاء عن فسادها ، بالإرشاد إلى مذكر الفرق بين الحلال والحرام والشبهة على وجه التحقيق والبيان ، ولا يخرجها التضييق عن حيز الامكان . ونحن نوضح ذلك في سبعة أبواب

الباب الأول : في فضيلة طاب الحلال ومنمة الحرام : ودرجات الحلال والحرام  
 الباب الثاني : في مراتب الشبهات ومشاراتها ، وتمييزها عن الحلال والحرام  
 الباب الثالث : في البحث والسؤال والمجوب والاهمل ، ومظلتها في الحلال والحرام  
 الباب الرابع : في كيفية خروج التائب عن المظالم المالية  
 الباب الخامس : في ادارات السلاطين وصلاتهم وما يحل منها وما يحرم  
 الباب السادس : في الدخول على السلاطين ومخالطتهم  
 الباب السابع : في مسائل متفرقة

## الباب الأول

﴿ في فضيلة الحلال ومنمة الحرام وبيان أصناف الحلال ودرجاته ﴾  
 ﴿ وأصناف الحرام ودرجات الورع فيه ﴾

### فضيلة الحلال ومنمة الحرام

قال الله تعالى ( كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً <sup>(١)</sup> ) أمر بالأكل من الطيبات قبل العمل ، وقيل ان المراد به الحلال . وقال تعالى ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ <sup>(٢)</sup> ) وقال تعالى ( إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً <sup>(٣)</sup> ) الآية وقال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ <sup>(٤)</sup> ) ثم قال ( فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحَرَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ <sup>(٥)</sup> ) ثم قال ( وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكَم رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ <sup>(٦)</sup> ) ثم قال ( وَمَنْ عَلَا

﴿ الباب الأول في فضيلة طلب الحلال ﴾

(١) المؤمنون : ٥١ (٢) البقرة : ١٨٨ (٣) النساء : ١٠ (٤) البقرة : ٢٧٨ (٥) البقرة : ٢٧٩

(٦) البقرة : ٢٧٩



قَالُوا لَكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ<sup>(١)</sup> ) جعل آكل الربا أول الأمر . وذا نجحنا ربنا الله ،  
وفي آخره متعرضا للنار . والآيات الواردة في الحلال والحرام لا تحصى

وروى ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « طَلَبُ الْحَلَالِ  
فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » ، ولما قال صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> : « طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ  
مُسْلِمٍ » قال بعض العلماء ، أراد به طلب علم الحلال والحرام ، وجعل المراد بالحديثين واحدا  
وقال صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> : « مَنْ سَمِيَ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ حِلِّهِ فَهُوَ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
وَمَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا حَلَالًا فِي عَقَافٍ كَانَ فِي دَرَجَةِ الشُّهَدَاءِ » ، وقال صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup> :  
« مَنْ أَكَلَ الْحَلَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ وَأَجْرِي يَتَابِعُ الْحِكْمَةَ مِنْ قَلْبِهِ عَلَى  
لِسَانِهِ » ، وفي رواية : « زَهَّدَ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا » ، وروى أن سعدا سأل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم<sup>(٥)</sup> : « أَنْ يَسْأَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ حِجَابَ الدَّعْوَةِ » . فقال له : « أَطِيبْ طَعْمَتَكَ تُسْتَجَبْ  
دَعْوَتُكَ » ، ولما ذكر صلى الله عليه وسلم الحريص على الدنيا قال<sup>(٦)</sup> : « رَبُّ أَشْعَثَ أَغْبَرُ مُشَرَّدٌ  
فِي الْأَسْفَارِ مَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وَغُذْيَ بِالْحَرَامِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فَيَقُولُ يَا رَبُّ يَا رَبُّ  
فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ » ، وفي حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٧)</sup> : « إِنْ قَبِلَ  
مَلَكًا عَلَى بَيْتِ الْقُدْسِ يُنَادِي كُلُّ لَيْلَةٍ مَنْ أَكَلَ حَرَامًا لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ »

( ١ ) حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم : تقدم في العلم

( ٢ ) حديث من سمي على عياله من حله فهو كالمجاهد في سبيل الله ومن طلب الدنيا في عفاف كان في درجة  
الشهداء : الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة من سمي على عياله في سبيل الله ولأبي  
منصور في مسند الفردوس من طلب مكسبة من باب حلال يكف بها وجهه عن مسألة الناس  
وولده وعياله جاء يوم القيامة مع النبيين والصديقين واستادها ضعيف

( ٣ ) حديث من أكل الحلال أربعين يوما نور الله قلبه وأجرى يتابع الحكمة من قلبه على لسانه : أبو نعيم  
في الحلية من حديث أبي أيوب من أخلص لله أربعين يوما ظهرت يتابع الحكمة من قلبه  
على لسانه ولأبي عن نوحه من حديث أبي موسى وقال حديث منكر

( ٤ ) حديث أن سعدا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل الله أن يجعله حجاب الدعوة فقال له أطب  
طعمتك تستجيب دعوتك : الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس وفيه من لأمره

( ٥ ) حديث رب أشعث مشرد في الأسفار مطعمه حرام وملبسه حرام : الحديث مسلم من حديث أبي هريرة  
بلفظ ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر الحديث

( ٦ ) حديث ابن عباس إن لله ملكا على بيت المقدس ينادي كل ليلة من أكل حراما لم يقبل منه صرف  
ولا عدل : لم أقف له على أصل ولأبي منصور الهذلي في مسند الفردوس من حديث ابن مسعود  
من أكل لقمة من حرام لم يقبل منه صلاة أربعين ليلة الحديث وهو منكر



فَقِيلَ الصَّرْفُ النَّافِلَةُ ، وَالْمَدْلُ الْفَرِيضَةُ . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(١)</sup> « مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ وَفِي ثَمَنِهِ دِرْهَمٌ حَرَامٌ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ صَلَاتَهُ مَا دَامَ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ » ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٢)</sup> « كُلُّ لَحْمٍ نَبَتَ مِنْ حَرَائِمِ قَالَنَارٍ أَوَّلَى بِهِ » ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٣)</sup> « مَنْ لَمْ يُيَالِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَ الْمَالُ لَمْ يُيَالِ اللَّهُ مِنْ أَيْنَ أَدْخَلَهُ النَّارَ » ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٤)</sup> « الْعِبَادَةُ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ تِسْعَةٌ مِنْهَا فِي مَطْلَبِ الْحَلَالِ » ، رَوَى هَذَا مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا عَلَى بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَيْضًا . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٥)</sup> « مَنْ أَمْسَى وَإِنِّيَا مِنْ مَطْلَبِ الْحَلَالِ بَاتَ مَغْفُورًا لَهُ وَأَصْبَحَ وَاللَّهُ عَنْهُ رَاضٍ » ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٦)</sup> « مَنْ أَصَابَ مَالًا مِنْ مَأْتَمٍ فَوَصَلَ بِهِ رَحِمًا أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ أَوْ أَتَقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ جَمَعَ اللَّهُ ذَلِكَ جَمِيعًا ثُمَّ قَذَفَهُ فِي النَّارِ » ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ <sup>(٧)</sup> « خَيْرُ دِينِكُمُ الْوَرَعُ » ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٨)</sup> « مَنْ لَقِيَ اللَّهَ وَرِعًا أُعْطَاهُ اللَّهُ ثَوَابَ الْإِسْلَامِ كُلِّهِ » ، وَيُرْوَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ ، وَأَمَّا الْوَرَعُونَ فَأَنَا أُسْتَحْيِ أَنْ أَحْسِبَهُمْ ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٩)</sup> « دِرْهَمٌ مِنْ رَبَا أَشَدَّ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ ثَلَاثِينَ زَنِيَةً فِي الْإِسْلَامِ » ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

( ١ ) حديث من اشترى ثوبا بعشرة دراهم في ثمنه درهم حرام لم يقبل الله جلالة وعليه منه شيء : أحمد من

حديث ابن عمر بسند ضعيف

( ٢ ) حديث كل لحم نبت من الحرام قالنار أولى به : الترمذي من حديث كعب بن عجرة وحنه وقد تقدم

( ٣ ) حديث من لم ييال من أين اكتسب المال لم ييال الله عز وجل من أين أدخله النار : أبو منصور الديلمي

في مسند الفردوس من حديث ابن عمر قال ابن العربي في غرصة الأحوزي شرح الترمذي

أنه باطل لم يصح ولا يصح

( ٤ ) حديث العبادة عشرة أجزاء فتسعة منها في طلب الحلال : أبو منصور الديلمي من حديث أنس إلا أنه

قال تسعة منها في الصمت والماثرة كسب اليد من الحلال وهو منكر

( ٥ ) حديث من أمسى وإن يلمن طلب الحلال بات مغفورا له وأصبح والله عنه راض : الطبراني في الأوسط من

حديث ابن عباس من أمسى كالا من عمل يديه أمسى مغفورا له وفيه ضعف

( ٦ ) حديث من أصاب مالا من مأثم فوصل به رحما أو تصدق به أو أتقته في سبيل الله جمع الله ذلك جميعا

ثم قذفه في النار : أبو داود في الراسل من رواية القاسم بن مخيمرة مرسل

( ٧ ) حديث خير دينكم الورع : تقدم في العلم

( ٨ ) حديث من لقي الله ورعا أعطاه ثواب الإسلام كله : لم أقف له على أصل

( ٩ ) حديث درهم من ربا أشد عند الله من ثلاثين زنية في الإسلام : أحمد والبارقطنى من حديث

عبد الله بن حنظلة وقال ستة وثلاثين ورجاله ثقات وقيل عن حنظلة الزاهد عن حكيم

مرفوعا والطبراني في الصغير من حديث ابن عباس ثلاثة وثلاثين وسنده ضعيف



رضي الله عنه <sup>(١)</sup> « الْمَعِدَّةُ حَوْضُ الْبَدَنِ وَالْعُرُوقُ إِلَيْهَا وَارِدَةٌ فَإِذَا صَحَّتِ الْمَعِدَّةُ صَدَرَتِ الْعُرُوقُ بِالصُّحَّةِ وَإِذَا سَقِمَتِ صَدَرَتْ بِالسَّقِيمِ » ومثل الطلعة من الدين الأساس من البنيان فإذا ثبت الأساس وقوى استقام البنيان وارتفع وإذا ضعف الأساس واعوج انهار البنيان ووقع  
وقال الله عز وجل ( أَمِنَ أُسْـسَ بُيُوتِهِ عَلَى تَقْوَى مِنْ اللَّهِ <sup>(٢)</sup> ) الآية وفي الحديث <sup>(٣)</sup>  
« مَنْ اكْتَسَبَ مَالًا مِنْ حَرَامٍ فَلَنْ تَصَدَّقَ بِهِ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ وَإِنْ تَرَكَهُ وَرَأَاهُ كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ »

وقد ذكرنا جملة من الأخبار في كتاب آداب الكسب تكشف عن فضيلة الكسب الحلال  
( وأما الآثار ) فقد ورد أن الصديق رضي الله عنه ، <sup>(٤)</sup> شرب لبنا من كسب عبده ،  
ثم سأل عبده ، فقال تكهنت لقوم فأعطوني . فأدخل أصابعه في فيه وجعل يقي . حتى  
ظننت أن نفسه ستخرج . ثم قال ، اللهم اني اعتذر اليك مما حملت العروق وخالطت الأمعاء  
وفي بعض الأخبار : أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك ، فقال أو ما علمتم أن الصديق لا يدخل  
جوفه إلا طيبا ، وكذلك شرب عمر رضي الله عنه من لبن إبل الصدقة غلطا ، فأدخل أصبعه  
وتثيأ . وقالت عائشة رضي الله عنها ، انكم لتغفلون عن أفضل العبادة هو الورع . وقال  
عبد الله بن عمر رضي الله عنه ، لو صليتم حتى تكونوا كالحنايا ، وصتمت حتى تكونوا  
كالأوتار ، لم يقبل ذلك منكم إلا بورع حاجر

( ١ ) حديث أبي هريرة المعدة حوض البدن والعروق إليها واردة - الحديث : الطبراني في الأوسط والعقيل في الضعفاء وقال باطل لأجل له

( ٢ ) حديث من اكتسب مالا من حرام فإن تصدق به لم يقبل منه وإن تركه ورأاه كان زاده إلى النار  
أحمد من حديث ابن مسعود بسند ضعيف ولابن حبان من حديث أبي هريرة من جمع مالا  
من حرام ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر وكان أصره عليه -

( ٣ ) حديث أن أبا بكر شرب لبنا من كسب عبده ثم سأله فقال تكهنت لقوم فأعطوني فدخل أصبعه في  
فيه وجعل يقي . وفي بعض الأخبار أنه صلى الله عليه وسلم لما أخبر بذلك قال أو ما علمتم أن  
الصديق لا يدخل جوفه إلا طيبا البخاري من حديث عائشة كان لأبي بكر غلام يخرج له الخراج  
وكان أبو بكر يأكل من خراجه فجاء يوما بشيء فأكل منه أبو بكر فقال له الغلام أتدري  
ما هذا فقال وما هو قال كنت تكهنت لأنسان في الجاهلية فذكره دون الرفوع منه فلم أجده

وقال إبراهيم بن آدم رحمه الله : ما أدرك من أدرك إلا من كان يسهل ما يدخل جوفه .  
وقال الفضيل : من عرف ما يدخل جوفه كتب الله صديقا ، فانظر عند من تقطر يامسكين .  
وقيل لإبراهيم بن آدم رحمه الله ، لم لا تشرب من ماء زمزم ؟ فقال لو كان لي دلو شربت منه . وقال سفيان الثوري رضى الله عنه ، من أتقى من الحرام في طاعة الله كان كمن طهر الثوب النجس بالبول . والثوب النجس لا يطهره إلا الماء ، والذنب لا يكفره إلا الحلال .  
وقال يحيى بن معاذ ، الطاعة خزائن من خزائن الله ، إلا أن مفتاحها الدعاء ، وأسنانها لقم الحلال . وقال ابن عباس رضى الله عنهما : لا يقبل الله صلاة امرئ في جوفه حرام . وقال سهل التستري ، لا يبلغ العبد حقيقة الإيمان حتى يكون فيه أربع خصال : أداء الفرائض بالسنة ، وأكل الحلال بالورع ، واجتناب النهي من الظاهر والباطن ، والصبر على ذلك إلى الموت . وقال : من أحب أن يكشف بآيات الصديقين فلا يأكل إلا حلالا ، ولا يعمل إلا في سنة أو ضرورة .

ويقال من أكل الشبهة أربعين يوما أضل قلبه . وهو تأويل قوله تعالى ( كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ <sup>(١)</sup> ) وقال ابن المبارك : رد درهم من شبهة أحب إلى من أن تصدق بمائة ألف درهم ، ومائة ألف ألف ، ومائة ألف حتى تبلغ إلى ستمائة ألف . وقال بعض السلف إن العبد يأكل أكلة فيقلب قلبه ، فينقل كما ينقل الأديم ولا يعود إلى حاله أبداً . وقال سهل رضى الله عنه . من أكل الحرام عصت جوارحه ، شاء أم أبى ، علم أو لم يعلم . ومن كانت طعمته حلالا أطاعته جوارحه ، ووقفت للخيرات . وقال بعض السلف ، إن أول لقمة يأكلها العبد من حلال ، يغفر له ما سلف من ذنوبه . ومن أقام نفسه مقام ذل في طلب الحلال ، تساقطت عنه ذنوبه كتساقط ورق الشجر .

وروى في آثار السلف أن الواعظ كان إذا جلس للناس . قال العلماء ، تفقدوا منه ثلاثا ، فإن كان معتقدا لبدعة فلا تجالسوه ، فإنه عن لسان الشيطان ينطق . وإن كان سيئ الطعمة فمن الهوى ينطق . فإن لم يكن مكين العقل فإنه يفسد بكلامه أكثر مما يصلح ، فلا تجالسوه وفي الأخبار المشهورة عن علي عليه السلام وغيره ، أن الدنيا حلالها حساب ، وحرامها عذاب ، وزاد آخرون ، وشبهتها عتاب



وروى أن بعض الصالحين دفع طعاما الى بعض الأبدال فلم يأكل ، فسأله عن ذلك ، فقال نحن لا نأكل إلا حلالا ، فذلك تستقيم قلوبنا ، ويدوم حالنا ، ونكشف الملكوت ونشاهد الآخرة . ولو أكلنا مما تأكلون ثلاثة أيام ، لما رجعنا الى شيء من علم اليقين ولذهب الخوف والمشاهدة من قلوبنا فقال له الرجل : فإنني أصوم الدهر وأختم القرآن في كل شهر ثلاثين مرة . فقال له البدل ، هذه الشربة التي رأيتني شربتها من الليل ، أحب الى من ثلاثين ختمة في ثمانمائة ركعة من أعمالك . وكانت شربته من لبن ظيئة وحشية . وقد كان بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين صحبة طويلة ، فهجره أحمد إذ سمعه يقول : انى لأسأل أحدا شيئا ولو اعطاني الشيطان شيئا لأكلته ، حتى اعتذر يحيى وقال ، كنت أمرح . فقال تزعج بالدين ! أما علمت أن الأكل من الدين ؟ قدمه الله تعالى على العمل الصالح ، فقال ( كُتِلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا <sup>(١)</sup> )

وفي الخبر أنه مكتوب في التوراة ، من لم ييال من أين مطعمه ، لم ييال الله من أى أبواب النيران أدخله . وعن علي رضي الله عنه ، أنه لم يأكل بعد قتل عثمان ونهب الدار طعاما إلا مختوما ، حذر من الشبهة . واجتمع الفضيل بن عياض ، وابن عيينة ، وابن المبارك ، عند وهيب بن الورد بمكة . فذكروا الرطب . فقال وهيب ، هو من أحب الطعام الى ، إلا أنى لا آكله لاختلاط رطب مكة ببساتين زيدة وغيرها . فقال له ابن المبارك ، ان نظرت في مثل هذا ضاق عليك الخبز . قال وما سببه ؟ قال إن أصول الضياع قد اختلطت بالصوافي . فقضى على وهيب فقال سفيان قتل الرجل . فقال ابن المبارك ، ما أردت إلا أن أهون عليه . فلما أفاق قال لله على أن لا آكل خبزا أبدا حتى ألقاه . قال فكان يشرب اللبن . قال فأتته أمه بلبن فسألها ، فقالت هو من شاة بني فلان . فسأل عن ثمنها وأنه من أين كان لهم ، فذكرت فلما أدناه من فيه قال ، بقی أنها من أين كانت ترعى ، فسكت . فلم يشرب ؛ لأنها كانت ترعى من موضع فيه حق للمسلمين . فقالت أمه اشرب ، فإن الله يغفر لك . فقال ما أحب أن يغفر لي وقد شربته ، فأنا لم مغفرته بمعصيته . وكان بشر الحافي رحمه الله من الورعين ، فقيل له من أين تأكل ؟ فقال من حيث تأكلون ، ولكن ليس من يأكل وهو يبكى

كمن يأكل وهو يضحك . وقال يد أفسر من يد ، ولقمة أفسر من لقمة . وهكذا كانوا يحتززون من الشبهات .

## أصناف الحلال والحرام

اعلم ان تفصيل الحلال والحرام انما يتولى يابه كتب الفقه . ويستغنى المريد عن تطويله بأن يكون له طعمة معينة ، يعرف بالفتوى حلها ، لا يأكل من غيرها . فأنما من يتوسع في الأكل من وجوه متفرقة ، فيفتقر إلى علم الحلال والحرام كله كما فصلناه في كتب الفقه . ونحن الآن نشير إلى مجامعه في سياق تقسيم ، وهو أن المال انما يحرم إما لمعنى في عينه ، أو لحلال في جهة اكتسابه

القسم الأول : الحرام لصفة في عينه كالخمر والخنزير وغيرها

وتفصيله . ان الأعيان المأكولة على وجه الأرض لاتعدو ثلاثة أقسام ، فإنها إما أن تكون الحرام بعين من المعادن كالملاح والطين وغيرها ، أو من النبات ، أو من الحيوانات

أما المعادن : فهي أجزاء الأرض وجميع ما يخرج منها ، فلا يحرم أكله إلا من حيث انه يضر بالآكل ، وفي بعضها ما يجري مجرى السم . والخبز لو كان مضرًا لحرم أكله . والطين الذي يمتدأ كله لا يحرم إلا من حيث الضرر . وقائدة قولنا انه لا يحرم مع انه لا يؤكل ، انه لو وقع شيء منها في مرقعة أو طعام مائع لم يضر به محرماً

وأما النبات : فلا يحرم منه إلا ما يزيل العقل ، أو يزيل الحياة أو الصحة . فزيل العقل البنج والخمر وسائر المسكرات . ومزيل الحياة السموم ومزيل الصحة الأدوية في غير وقتها : وكان مجموع هذا يرجع إلى الضرر ، إلا الخمر والمسكرات . فإن الذي لا يسكر منها أيضاً حرام مع قلته لعينه ولصفته وهي الشدة المطرية ، وأما السم : فاذا خرج عن كونه مضرًا لقلته أو لعينه بغيره فلا يحرم

وأما الحيوانات : فتقسم إلى ما يؤكل وإلى ما لا يؤكل . وتقصيلها في كتاب الأطعمة . والنظر يطول في تفصيله ، لاسيما في الطيور الغريبة وحيوانات البر والبحر . وما يحل أكله منها فإنما يحل إذا ذبح ذبحاً شرعياً ، روعي فيه شروط الذابح والآلة والمذبح . وذلك مذكور في كتاب الصيد والذبائح ، وما لم يذبح ذبحاً شرعياً أو مات فهو حرام . ولا يحل إلا ميتتان السمك والجراد .



وفي معناه ما يستحيل من الأطعمة كدود التفاح والخل والجبن، فإن الاحتراز منهما غير ممكن. فاما إذا أفردت وأكلت، فحكمها حكم الثياب والخنفساء والمقرب، وكل ما ليس له نفس سائلة، لا سبب في تحريمها إلا الاستقذار. ولو لم يكن لكان لا يكره. فإن وجد شخص لا يستقذره لم يلتفت إلى خصوص طبعه، فإنه التحق بالخبائث لعموم الاستقذار، فيكره أكله. كما لو جمع المخاط وشربه كره ذلك. وليست الكراهة لنجاستها، فإن الصحيح أنها لا تنجس بالموت، إذ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> بأن يعقل الثياب في الطعام إذا وقع فيه. وربما يكون حارا، ويكون ذلك سبب موته. ولو نهرت نملة أو ذبابة في قدر لم يجب إراقها. إذ المستقذر هو جرمه إذا بقي له جرم، ولم ينجس حتى يحرم بالنجاسة. وهذا يدل على أن تحريمه للاستقذار. ولذلك نقول لو وقع جزء من آدمي ميت في قدر، ولو وزن دائق، حرم الكل، لا لنجاسته، فإن الصحيح أن الآدمي لا ينجس بالموت، ولكن لأن أكله محرم احتراماً لاستقذارا

وأما الحيوانات المأكولة إذا ذبحت بشرط الشرع فلا تحمل جميع أجزائها، بل يحرم منها الدم والفرث، وكل ما يقضى بنجاسته منها. بل تناول النجاسة مطلقاً محرم. ولكن ليس في الأعيان شيء محرم نجس إلا من الحيوانات. وأما من النبات، فالمسكرات فقط دون ما يزيل العقل ولا يسكر، كالبنج، فإن نجاسة المسكر تغليظ للزجر عنه، لكونه في مظنة التشوف. ومهما وقعت قطرة من النجاسة، أو جزء من نجاسة جامدة في مرقعة أو طمام أو دهن، حرم أكل جميعه، ولا يحرم الاتقاء به لغير الأكل، فيجوز الاستعباح بالدهن النجس، وكذا طلاء السفن والحيوانات وغيرها

فهذه مجامع ما يحرم لصفة في ذاته

القسم الثاني: ما يحرم لخلل في جبة إثبات اليد عليه. وفيه يتسع النظر فنقول

أخذ المال إما أن يكون باختيار المالك، أو بغير اختياره. فالذي يكون بغير اختياره كالإرث. والذي يكون باختياره إما أن لا يكون من مالك. كنيل المعادن، أو يكون من مالك. والذي أخذ من مالك فإما أن يؤخذ قهراً، أو يؤخذ تراضياً. والمأخوذ قهراً إما أن يكون لسقوط عصمة المالك، كالغنائم، أو لاستحقاق الأخذ كزكاة المتعنين، والنفقات

أصناف  
الكسب المحرم

(١) حديث الأمر بأن يعقل الثياب في الطعام إذا وقع فيه: البخاري من حديث أبي هريرة

الواجبة عليهم . والمأخوذ تراضيا إما أن يؤخذ بعوض ، كالبيع والصدقات ، والأجرة ، وإما أن يؤخذ بغير عوض ، كالهبة والوصية . فيحصل من هذا السياق ستة أقسام

المأخوذ من  
غير مالك

الأول: ما يؤخذ من غير مالك ، كنبيل المعادن ، وإحياء الموات ، والاصطياد والاحتطاب والاحتشاش من الأنهار ، والاحتشاش ، فهذا حلال ، بشرط أن لا يكون المأخوذ مختصا بذي حرمة من الآدميين . فإذا انفك من الاختصاصات ملكها أخذها وتفصيل ذلك في كتاب إحياء الموات

النفي والغنية  
وما في حكمها

الثاني: المأخوذ قهرا ممن لا حرمة له ، وهو النفي والغنية ، وسائر أموال الكفار والمحاربين . وذلك حلال للمسلمين إذا أخرجوا منها الخمس . وقسموها بين المستحقين بالعدل ولم يأخذوها من كافر له حرمة وأمان وعهد . وتفصيل هذه الشروط في كتاب السير ، من كتاب النفي والغنية ، وكتاب الجزية

الزكاة والوقف  
والنفقة  
وغيرها

الثالث: ما يؤخذ قهرا باستحقاق عند امتناع من وجب عليه ، فيؤخذ دون رضاه . وذلك حلال إذا تم سبب الاستحقاق ، وتم وصف المستحق الذي به استحقاقه ، واقتصر على القدر المستحق ، واستوفاه ممن علك الاستيفاء ، من قاض أو سلطان أو مستحق . وتفصيل ذلك في كتاب تفريق الصدقات ، وكتاب الوقف ، وكتاب النفقات ، إذ فيها النظر في صفة المستحقين للزكاة والوقف والنفقة وغيرها من الحقوق . فإذا استوفيت شرائطها كان المأخوذ حلالا .

البيع والإجارة  
وفي حكمها

الرابع: ما يؤخذ تراضيا بمعاوضة . وذلك حلال ، إذا روعي شرط الموضين ، وشرط العاقلين وشرط اللفظين ، أعني الإيجاب والقبول ، مع ما تعبد الشرع به من اجتناب الشروط المفسدة وبيان ذلك في كتاب البيع والسلم والإجارة ، والحوالة والضمان والقراض ، والشركة والمساقاة والشفعة ، والصلح والخلع والكتابة . والصدقات وسائر المعاوضات

الهبات  
والوصايا  
والصدقات

الخامس: ما يؤخذ عن رضا من غير عوض . وهو حلال ، إذا روعي فيه شرط المعقود عليه ، وشرط العاقلين ، وشرط المقد ، ولم يؤد إلى ضرر بوارث أو غيره . وذلك مذكور في كتاب الهبات والوصايا والصدقات

الميراث

السادس: ما يحصل بغير اختيار كالميراث . وهو حلال إذا كان المورث قد اكتسب المال



من بعض الجهات الخمس على وجه حلال ، ثم كان ذلك بعد قضاء الدين ، وتنفيذ الوصايا ، وتعديل القسمة بين الورثة ، وإخراج الزكاة ، والحج ، والكفارة ، إن كان واجبا . وذلك مذكور في كتاب الوصايا والفرائض

فهذه مجامع مداخل الحلال والحرام ، أو مانأنا إلى جعلها ، ليعلم المرید أنه إن كانت طعمته متفرقة لامن جهة معينة فلا يستغنى عن علم هذه الأمور فكل ما يأكله من جهة من هذه الجهات ينبغي أن يستفتى فيه أهل العلم ، ولا يقدم عليه بالجهل . فإنه كما يقال للعالم لم خالفت علمك ، يقال للجاهل لم لازمت جهلك ولم تتعلم ، بعد أن قيل لك طلب العلم فريضة على كل مسلم

## درجات المحرم والحرام

اعلم أن الحرام كله خبيث ، لكن بعضه أخبث من بعض ، والحلال كله طيب ، ولكن بعضه أطيب من بعض ، وأصنى من بعض ، وكما أن الطيب يحكم على كل حلو بالحرارة ولكن يقول بعضها حار في الدرجة الأولى كالسكر ، وبعضها حار في الثانية كالقانيذ ، وبعضها حار في الثالثة كالذبس ، وبعضها حار في الرابعة كالعسل ، كذلك الحرام بعضه خبيث في الدرجة الأولى ، وبعضه في الثانية أو الثالثة أو الرابعة . وكذا الحلال تتفاوت درجات صفاته وطيبه ، فلنقتد بأهل الطب في الاصطلاح على أربع درجات تقريبا ، وإن كان التحقيق لا يوجب هذا الحصر ، إذ يتطرق إلى كل درجة من الدرجات أيضا تفاوت لا ينحصر ، فإن من السكر ما هو أشد حرارة من سكر آخر ، وكذا غيره

فلذلك نقول الورع عن الحرام على أربع درجات :

- ورع المدول      ورع المدول . وهو الذي يجب الفسق باقتحامه وتسقط العدالة به ، ويثبت اسم العصيان والتمرض للنار بسببه . وهو الورع عن كل ما تحرمه فتاوى الفقهاء
- ورع الصالحين      الثانية : ورع الصالحين ، وهو الامتناع عما يتطرق إليه احتمال التحريم ولكن المفتى يرخص في تناول بناء على الظاهر فهو من مواقع الشبهة على الجملة ، فلنسم التحرج عن ذلك ورع الصالحين ، وهو في الدرجة الثانية
- ورع المتقين      الثالثة : ما لا تحرمه الفتوى ولا شبهة في حله ، ولكن يخاف منه أداؤه إلى محرم .

وهو ترك مالا بأس به مخافة مما به بأس . وهذا ورع المتقين . قال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ دَرَجَةَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَالًا بِأَسَ بِهِ مَخَافَةٌ مَا بِهِ بِأَسٌ »

ورع  
الصديقين

الرابعة: مالا بأس به أصلا ، ولا يخاف منه أن يؤدي إلى ما به بأس ، ولكنه يتناول لغير الله ، وعلى غير نية التقوى به على عبادة الله . أو تتطرق إلى أسبابه المسهلة له كراهية أو معصية . والامتناع منه ورع الصديقين

فهذه درجات الحلال جملة إلى أن تفصلها بالأمثلة والشواهد

درجات الحرام

وأما الحرام الذي ذكرناه في الدرجة الأولى ، وهو الذي يشترط التورع عنه في العدالة وإطراح سمة الفسق ، فهو أيضا على درجات في الخبث . فالأخوذ بعقد فاسد ، كالمعاطاة مثلا فيما لا يجوز فيه المعاطاة حرام ، ولكن ليس في درجة المنصوب على سبيل القهر . بل المنصوب أغلظ ، إذ فيه ترك طريق الشرع في الاكتساب ، وإيذاء الغير . وليس في المعاطاة إيذاء ، وإنما فيه ترك طريق التعبد فقط ، ثم ترك طريق التعبد بالمعاطاة أهون من تركه بالربا وهذا التفاوت يدرك بتسديد الشرع ووعيده وتأكيده في بعض المناهي ، على ماسياتي في كتاب التوبة ، عند ذكر الفرق بين الكبيرة والصغيرة بل الأخوذ ظلما من فقير أو صالح أو من يتيم ، أخبث وأعظم من الأخوذ من قوى أو غنى أو فاسق . لأن درجات الإيذاء تختلف باختلاف درجات المؤذي

فهذه دقائق في تفاصيل الخبائث لا ينبغي أن يذهل عنها . فلو لا اختلاف درجات المعصاة لما اختلفت دركات النار . وإذا عرفت مشاركات التغليظ فلا حاجة إلى حصره في ثلاث درجات أو أربعة . فإن ذلك جار مجرى التحكم والتشهي ، وهو طلب حصر فيما لا حصر له . وبذلك على اختلاف درجات الحرام في الخبث ماسياتي في تعارض المحذورات ، وترجيح بعضها على بعض ، حتى إذا اضطر إلى أكل ميتة ، أو أكل طعام الغير ، أو أكل صيد الحرم فإننا تقدم بعض هذا على بعض

## أَمْتَة

(الدرجات الأربع في الورع وشواهدا)

أما الدرجة الأولى ، وهي ورع العدول ، فكل ما اقتضى الفتوى تحريمه ، مما يدخل

(١) حديث لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يدع مالا بأس به مخافة ما به بأس: ابن ماجه وقد تقدم



أشد ورع  
الصالحين

في المداخل الستة التي ذكرناها من مداخل الحرام، لفقد شرط من الشروط، فهو الحرام المطلق الذي ينسب مقتحمه إلى الفسق والمعصية. وهو الذي نريده بالحرام المطلق. ولا يحتاج إلى أمثلة وشواهد وأما الدرجة الثانية، فأمثها كل شبهة لا توجب اجتنابها، ولكن يستحب اجتنابها كما سيأتي في باب الشبهات. إذ من الشبهات ما يجب اجتنابها فتلحق بالحرام، ومنها ما يكره اجتنابها، فالورع عنها ورع الموسوسين، كمن يتمتع من الاصطياد، خوفاً من أن يكون العبيد قد أفلت من إنسان أخذه وملكه. وهذا وسواس. ومنها ما يستحب اجتنابها ولا يجب، وهو الذي ينزل عليه قوله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ» ونحوه على نهى التنزيه. وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> «كُلْ مَا أَصْنَيْتَ وَدَعْ مَا نَمَيْتَ» والإبقاء أن يجرح العبيد فيغيب عنه، ثم يدركه ميتاً. إذ يحتمل أنه مات بسقطة أو بسبب آخر. والذي نختاره كما سيأتي أن هذا ليس بحرام. ولكن تركه من ورع الصالحين. وقوله دع ما يريك أمر تنزيه. إذ ورد في بعض الروايات، كل منه وإن غاب عنك ما لم تجد فيه أثراً غير سهمك. ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم في الكلب المعلم «وإن أكلَ فلا تأْكُلْ» فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه على سبيل التنزيه لأجل الخوف. إذ قال لأبي ثعلبة الخشني <sup>(٣)</sup> «كُلْ مِنْهُ» فقال وإن أكل منه؟ فقال «وإن أكل» وذلك لأن حالة أبي ثعلبة وهو فقير مكتسب، لا تحتمل هذا الورع. وحال عدي كان يحتمله يحكي عن ابن سيرين أنه ترك لشريك له أربعة آلاف درهم، لأنه حاك في قلبه شيء مع اتفاق العلماء على أنه لا بأس به فأمثله هذه الدرجة نذكرها في التعرض لدرجات الشبهة. فكل ما هو شبهة لا يجب اجتنابه فهو مثال هذه الدرجة

أشد ورع  
المتقين

أما الدرجة الثالثة، وهي ورع المتقين، فيشهد لها قوله صلى الله عليه وسلم «لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ دَرَجَةَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ مَخَافَةَ مَا بِهِ بَأْسٌ» وقال عمر رضي الله عنه

(١) حديث دع ما يريك إلى ما لا يريك: النسائي والترمذي والحاكم وصححه من حديث الحسن بن علي

(٢) حديث كل ما أصمت ودع ما أمتيت: الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس والبيهقي موقوفاً عليه

وقال إن الرفوع ضعيف

(٣) حديث قال لأبي ثعلبة كل منه فقال وإن أكل قال وإن أكل: أبو داود من رواية عمرو بن شعيب

عن أبيه عن جده ومن حديث أبي ثعلبة أيضاً مختصراً وإسنادها جيد والبيهقي وقوفاً عليه وقال

إن الرفوع ضعيف

كنادع تسعة أعشار الحلال مخافة أن تقع في الحرام . وقيل إن هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما . وقال أبو الدرداء ، إن من تمام التقوى أن يتقى العبد في مثقال ذرة ، حتى يترك بعض ما يرى أنه حلال خشية أن يكون حراما ، حتى يكون حجابا بينه وبين النار . ولهذا كان لبعضهم مائة درهم على إنسان ، فحملها إليه ، فأخذ تسعة وتسعين ، وتورع عن استيفاء الكل خيفة الزيادة . وكان بعضهم يتحرز ، فكل ما يستوفيه يأخذه بتقصان حبة ، وما يعطيه يوفيه بزيادة حبة ، ليكون ذلك حاجزا من النار .

ومن هذه الدرجة الاحتراز عما يتسامح به الناس ، فإن ذلك حلال في الفتوى ، ولكن يخاف من فتح بابه أن ينجر إلى غيره ، وتألف النفس الاسترسال . وترك الورع . فمن ذلك ما روى عن علي بن معبد أنه قال : كنت ساكنا في بيت بكراء . فكتبت كتابا ، وأردت أن آخذ من تراب الحائط لأتربه وأجفقه . ثم قلت الحائط ليس لي . فقالت لي نفسي ، وما قدر تراب من حائط ؟ فأخذت من التراب حاجتي . فلما نمت ، فإذا أنا بشخص واقف يقول ، يا علي بن معبد ، سيعلم غدا الذي يقول وما قدر تراب من حائط . ولعل معنى ذلك أنه يرى كيف يحيط من منزلته . فإن للتقوى درجة تقوت بفوات ورع المتقين . وليس المراد به أن يستحق عقوبة على فعله .

ومن ذلك ما روى أن عمر رضي الله عنه وصله مسك من البحرين . فقال وددت لو أن امرأة وزنت حتى أقسمه بين المسلمين . فقالت امرأته عائكة ، أنا أجيد الوزن . فسكت عنها ، ثم أعاد القول ، فأعادت الجواب . فقال لأحييت أن تضعيه بكفة ، ثم تقولين فيها أثر النبار ، فتمسحين بها عنقك ، فأصيب بذلك فضلا على المسلمين . وكان يوزن بين يدي عمر بن عبد العزيز مسك للمسلمين ، فأخذ بأنفه حتى لا تصيبه الرائحة . وقال وهل ينتفع منه إلا بريحه ؟ لما استبعد ذلك منه . وأخذ الحسن رضي الله عنه (١) ثمرة من تمر الصدقة وكان صغيرا ، فقال صلى الله عليه وسلم « كَخْ كَخْ » أي ألقها

( ١ ) حديث أخذ الحسن بن علي ثمرة من الصدقة وكان صغيرا فقال النبي صلى الله عليه وسلم كَخْ كَخْ ألقها البخاري من حديث أبي هريرة



ومن ذلك ما روى بعضهم أنه كان عند محتضر ، فمات ليلا . فقال اطفئوا السراج ، فقد حدث للورثة حق في الدهن . وروى سليمان التيمي عن نعيمة المطارة قالت ، كان عمر رضى الله عنه يدفع إلى امرأته طيبا من طيب المسلمين لتبيعه ، فباعته طيبا ، فجملت تقوم وتزبد وتنقص وتكسر بأسنانها ، فتعلق بأصبعها شيء منه ، فقالت به هكذا بأصبعها ، ثم مسح به خمارها . فدخل عمر رضى الله عنه فقال ، ماهذه الرائحة ؟ فأخبرته ، فقال طيب المسلمين تأخذينه ؟ فانتزع الخمار من رأسها ، وأخذ جرة من الماء ، فجعل يصب على الخمار ، ثم يدلكه في التراب ، ثم يشمه ، ثم يصب الماء ، ثم يدلكه في التراب ويشمه ، حتى لم يبق له ريح . قالت ثم أتيتها مرة أخرى ، فلما وزنت علق منه شيء بأصبعها . فأدخلت أصبعها في فيها ثم مسحت به التراب . فهذا من عمر رضى الله عنه ورع التقوى ، لخوف أداء ذلك إلى غيره وإلا ففصل الخمار ما كان بعيد الطيب إلى المسلمين . ولكن أتلفه عليها زجرا وردعا ، واتقاء من أن يتعدى الأمر إلى غيره .

ومن ذلك ما سئل أحمد بن حنبل رحمه الله ، عن رجل يكون في المسجد يحمل بحجرة لبعض السلاطين ، ويغتر المسجد بالمود ، فقال ينبغي أن يخرج من المسجد ، فإنه لا ينتفع من المود إلا برائحته . وهذا قد يقارب الحرام . فإن القدر الذي يعبق بثوبه من رائحة الطيب قد يقصد ، وقد يبخل به فلا يدري أنه يتسامح به أم لا . وسئل أحمد بن حنبل عن سقطت ورقة فيها أحاديث ، فهل لمن وجدها أن يكتب منها ثم يردّها ؟ فقال لا ، بل يستأذن ثم يكتب . وهذا أيضا قد يشك في أن صاحبها هل يرضى به أم لا ، فما هو في محل الشك والأصل تحريمه ، فهو حرام . وتركه من الدرجة الأولى .

ومن ذلك التورع عن الزينة ، لأنه يخاف منها أن تدعو إلى غيرها ، وإن كانت الزينة مباحة في نفسها . وقد سئل أحمد بن حنبل عن النعال السبتية ، فقال أما أنا فلا أستعملها ولكن إن كان للطين فأرجو ، وأما من أراد الزينة فلا .

ومن ذلك أن عمر رضى الله عنه لما ولي الخلافة ، كانت له زوجة يحبها فطلقها خيفة أن تشير عليه بشفاعته في باطل ، فيطيعها ويطلب رضاها . وهذا من ترك ما لا بأس به مخافة مما به البأس ، أي مخافة من أن يفضي إليه .

وأكثر المباحات داعية إلى المحظورات . حتى استكثر الأكل ، واستعمال الطيب للمتعزب ، فإنه يحرك الشهوة ، ثم الشهوة تدعو إلى الفكر ، والفكر يدعو إلى النظر ، والنظر يدعو إلى غيره . وكذلك النظر إلى دور الأغنياء وتجميلهم مباح في نفسه ، ولكن يهيج الحرص ، ويدعو إلى طلب مثله ، ويلزم منه ارتكاب ما لا يحل في تحصيله . وهكذا المباحات كلها ، إذا لم تؤخذ بقدر الحاجة في وقت الحاجة ، مع التحرز من غوائلها بالمعرفة ولا ، ثم بالحذر ثانيا ، فقلما تخلو عاقبتها عن خطر . وكذا كل ما أخذ بالشهوة فقلما تخلو عن خطر . حتى كره أحمد بن حنبل تخصيص الحيطان ، وقال أما تخصيص الأرض فيمنع تراب ، وأما تخصيص الحيطان فزينة لا فائدة فيه . حتى أنكر تخصيص المساجد وتزيينها . واستدل بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل <sup>(١)</sup> أن يكحل المسجد ، فقال « لا عريش كعريش موسى وإنا هو شئ » مثل الكحل يطلى به ، فلم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ، وكره السلف الثوب الرقيق وقالوا من رق ثوبه رق دينه . وكل ذلك خوفا من سريان اتباع الشهوات في المباحات إلى غيرها فإن المحظور والمباح تشبههما النفس بشهوة واحدة . وإذا تعودت الشهوة المسامحة استرسلت . فافتضى خوف التقوى الورع عن هذا كله . فكل حلال انفك عن مثل هذه المخالفة ، فهو الحلال الطيب في الدرجة الثالثة . وهو كل ما لا يخاف أداؤه إلى معصية ألبتة .

أما ورع  
الصديقين

أما الدرجة الرابعة ، وهو ورع الصديقين ، فالحلال عندهم كل ما لا تقدم في أسبابه معصية ، ولا يستعان به على معصية ، ولا يقصد منه في الحال والمآل قضاء وطر ، بل يتناول الله تعالى فقط ، وللتقوى على عبادته ، واستبقاء الحياة لأجله . وهؤلاء هم الذين يرون كل ما ليس لله حراما ، أمثالا لقوله تعالى ( قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ <sup>(١)</sup> ) وهذه رتبة الموحدين المتجردين عن حظوظ أنفسهم ، المنفردين لله تعالى بالقصد . ولا شك في أن من يتورع عما يوصل إليه أو يستعان عليه بمعصية ، ليتورع عما يقترب بسبب اكتسابه معصية أو كراهية .

(١) حديث أنه سئل أن يكحل المسجد فقال لا عريش كعريش موسى: الدار قطنى فى الافراد من حديث أبى الدرداء وقال غريب



مجي به كثير

فمن ذلك ما روى عن يحيى بن كثير أنه شرب الدواء ، فقالت له امرأته لو تمشيت في الدار قليلا حتى يعمل الدواء ؟ فقال هذه مشية لا أعرفها ، وأنا أحاسب نفسي منذ ثلاثين سنة ، فكأنه لم تحضره نية في هذه المشية تتعلق بالدين ، فلم يجز الإقدام عليها . وعن سري رحمه الله أنه قال : انتهيت إلى حشيش في جبل ، وماء يخرج منه ، فتناولات من الحشيش ، وشربت من الماء ، وقلت في نفسي ، إن كنت قد أكلت يوما حلالا طيبا فهو هذا اليوم فهتف بي هاتف ، إن القوة التي أوصلتك إلى هذا الموضع من أين هي ؟ فرجعت وندمت ومن هذا ما روى عن ذى النون المصري أنه كان جاثما محبوسا ، فبعثت إليه امرأة صالحة طعاما على يد السجنان . فلم يأكل ، ثم اعتذر وقال ، جاءني على طبق ظالم . يعني أن القوة التي أوصلت الطعام إلى لم تكن طيبة . وهذه الغاية القصوى في الورع

ذا النون  
المصري

ومن ذلك أن بشرا رحمه الله ، كان لا يشرب الماء من الأنهار التي حفرها الأمراء . فإن الهر سبب لجريان الماء ووصوله إليه ، وإن كان الماء مباحا في نفسه ، فيكون كالمنتفع بالنهر المحفور بأعمال الأجراء ، وقد أعطوا الأجرة من الحرام . ولذلك امتنع بعضهم من الغنб الحلال ، من كرم حلال ، وقال لصاحبه أفسدته إذ سقيته من الماء الذي يجري في النهر الذي حفرته الظلمة . وهذا أبعد عن الظلم من شرب نفس الماء ، لأنه احتراز من استمداد الغنб من ذلك الماء . وكان بعضهم إذا مر في طريق الحج لم يشرب من المصانع التي عملتها الظلمة مع أن الماء مباح ، ولكنه بقي محفوظا بالمصنع الذي عمل به بحال حرام ، فكأنه انتفاع به . وامتناع ذى النون من تناول الطعام من يد السجنان أعظم من هذا كله ، لأن يد السجنان لا توصف بأنها حرام ، بخلاف الطبق المنصوب إذا حمل عليه ولكنه وصل إليه بقوة اكتسبت بالغذاء الحرام . ولذلك تقياً الصديق رضي الله عنه من اللبن ، خيفة من أن يحدث الحرام فيه قوة . مع أنه شربه عن جهل ، وكان لا يجب إخراجه . ولكن تخليّة البطن عن الخبيث من ورع الصديقين

بشر

ومن ذلك التورع من كسب نحلال اكتسبه خياط يخط في المسجد . فإن أحمد رحمه الله كره جلوس الخياط في المسجد . وسئل عن المغازلي يجلس في قبة في المقابر ، في وقت يخاف

من المطر، فقال إنما هي من أمر الآخرة، وكره جلوسه فيها. وأطلقاً بعضهم مرابجا أسرجه غلامه من قوم يكره ما لهم. وامتنع من تسجير تنور للخبز وقد بقي فيه جمر من حطب مكروه. وامتنع بعضهم من أن يحكم شمع نعله في مشعل السلطان. فهذه دقائق الورع عند سالكي طريق الآخرة

والتحقيق فيه أن الورع له أول، وهو الامتناع عما حرمة الفتوى، وهو ورع العدول وله غاية، وهو ورع الصديقين، وذلك هو الامتناع من كل ما ليس لله، مما أخذ بشهوة، أو توصل إليه بمكروه، أو اتصل بسببه مكروه. وبينهما درجات في الاحتياط. فكلما كان العبد أشد تشديدا على نفسه كان أخف ظهرا يوم القيامة، وأسرع جوازا على الصراط، وأبعد عن أن ترجع كفة سيئاته على كفة حسناته. وتفاوت المنازل في الآخرة بحسب تفاوت هذه الدرجات في الورع. كما تفاوت دركات النار في حق الظلمة بحسب تفاوت درجات الحرام في الخبث. وإذا علمت حقيقة الأمر فاليك الخيار، فإن شئت فاستكثر من الاحتياط، وإن شئت فرخص، فلنفسك تحتاط، وعلى نفسك ترخص والسلام

## الباب الثاني

﴿ في مراتب الشبهات ومشاراتها وتمييزها عن الحلال والحرام ﴾

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ. فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِعِرْضِهِ وَدِينِهِ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ الْحَرَامَ كَالرَّاعِي حَوْلَ الْحَيِّ يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ» فهذا الحديث نص في إثبات الأقسام الثلاثة. والمشكل منها القسم المتوسط الذي لا يعرفه كثير من الناس، وهو الشبهة، فلا بد من بيانها، وكشف الغطاء عنها، فإن ما لا يعرفه الكثير فقد يعرفه القليل فنقول الحلال المطلق. هو الذي خلا عن ذاته الصفات الموجبة للتحريم في عينه، وأنحل عن أسبابه ما تطرق إليه تحريم أو كراهية. ومثاله الماء الذي يأخذه الإنسان من المطر، قبل أن

المحلول المطلق

﴿ الباب الثاني في مراتب الشبهات ﴾

(١) حديث الحلال بين والحرام بين: متفق عليه من حديث النعمان بن بشير



يقع على ملك أحد، ويكون هو واقفا عند جمعه، وأخذه من الهواء في ملك نفسه، أو في أرض مباحة.

والحرام المحض هو ما فيه صفة محرمة لا يشك فيها، كالشدة المطربة في الخمر، والنجاسة في البول. أو حصل بسبب منهي عنه قطعا، كالحاصل بالظلم والربا ونظائره. فهذان طرفان ظاهران.

الحرام المحض

ويلتحق بالطرفين ما تحقق أمره ولكنه احتمل تغيره، ولم يكن لذلك الاحتمال سبب يدل عليه. فإن صيد البر والبحر حلال. ومن أخذ ظبية فيحتمل أن يكون قد ملكها ضياد، ثم أفلتت منه، وكذلك السمك يحتمل أن يكون قد تزلق من الصياد، بعد وقوعه في يده وخريطته فمثل هذا الاحتمال لا يتطرق إلى ماء المطر المختطف من الهواء، ولكنه في معنى ماء المطر، والاحتراز منه وسواس، ولنسب هذا الفن ورع الموسوسين، حتى تلتحق به أمثاله. وذلك لأن هذا وهم مجرد لادلالة عليه، نعم لو دل عليه دليل، فإن كان قاطعا، كما لو وجد حلقة في أذن السمكة، أو كان محتملا، كما لو وجد على الظبية جراحة يحتمل أن يكون كيتا لا يقدر نايه إلا بعد الضبط، ويحتمل أن يكون جرحا، فهذا موضع الورع. وإذا انتفت الدلالة من كل وجه، فالاحتمال المعدوم دلالة كالاختلال المعدوم في نفسه، ومن هذا الجنس من يستعير دارا، فيغيب عنه المعبر، فيخرج، ويقول لعاه مات وصار الحق ناوارث، فهذا وسواس، إذ لم يدل على موته سبب قاطع أو مشكك، إذ الشبهة المحذورة ما تنشأ من الشك. والشك عبارة عن اعتقادين متقابلين نشأ عن سيدين. فما لا سبب له لا يثبت عقده في النفس، حتى يساوى العقد المقابل له، فيصير شكا. ولهذا نقول من شك أنه دلي ثلاثا أو أربعا أخذ بالثلاث. إذ الأصل عدم الزيادة. ولو سئل إنسان أن صلاة الظهر التي أداها قبل هذا بعشر سنين كانت ثلاثا أو أربعا، لم يتمقق قطعا أنها أربعة، وإذا لم يقطع جواز أن تكون ثلاثة، وهذا التجويز لا يكون شكا إذ لم يحضره سبب أوجب اعتقاد كونها ثلاثا. فلتفهم حقيقة الشك، حتى لا يشتبه الوهم والتجويز بغير سبب. فهذا يلحق بالحلال المطلق

بما ينشئ  
القول المطلق

ما ينشئ  
بالحرām المحض

ويلتحق بالحرام المحض ما تحقق تحريره ، وإن أمكن طريان محل ، ولكن لم يدل عليه سبب كمن في يده طعام لمورثه الذي لا وارث له سواء ، فغاب عنه ، فقال يحتمل أنه مات وقد انتقل الملك إلى فآكله . فإقدامه عليه إقدام على حرام محض ، لأنه احتمال لا مستند له . فلا ينبغي أن يعد هذا النمط من أقسام الشبهات . وإنما الشبهة نفي بها ما اشتبه علينا أمره ، بأن تعارض لنا فيه اعتقادان ، صدرا عن سببين مقتضيين للاعتقادين ومشارات الشبهة خمسة :

## المسألة الأولى

الشك في السبب المحلل والمحرم

وذلك لا يخلو إما أن يكون متعادلا ، أو غلب أحد الاحتمالين . فإن تعادل الاحتمالين ، كان الحكم لما عرف قبله فيستصحب ، ولا يترك بالشك . وإن غلب أحد الاحتمالين عليه بأن صدر عن دلالة معتبرة ، كان الحكم للغالب . ولا يتبين هذا إلا بالأمثال والشواهد . فلنقسمه إلى أقسام أربعة

القسم الأول أن يكون التحريم معلوما من قبل ، ثم يقع الشك في المحلل . فهذه شبهة يجب اجتنابها ، ويحرم الأقدام عليها

مثاله أن رمى إلى صيد فيجرحه ، ويقع في الماء فيصادفه ميتا ، ولا يدري أنه مات بالفرق أو بالجرح ، فهذا حرام . لأن الأصل التحريم ، إلا إذا مات بطريق معين ، وقد وقع الشك في الطريق ، فلا يترك اليقين بالشك . كما في الأحداث والنجاسات ، وركعات الصلاة وغيرها . وعلى هذا ينزل قوله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> لعدي بن حاتم « لَا تَأْكُلْهُ فَلَعَلَّه قَتَلَهُ غَيْرُكَ لَيْك » فلذلك كان صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> إذا أتى بشيء اشتبه عليه أنه صدقة أو هدية ، سأل عنه ، حتى يعلم أيهما هو . وروى أنه صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> « أَرَقَّ لَيْلَةً فَقَالَ لَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ أَرَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ « أَجَلٌ ، وَجَدْتُ تَمْرَةً فَخَشِيتُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ »

( ١ ) حديث لا تأكله قلته غيرك قاله لعدي بن حاتم متفق عليه من حديثه .

( ٢ ) حديث كان إذا أتى بشيء اشتبه عليه أنه صدقة أو هبة يسأل عنه : البخاري من حديث أبي هريرة .

( ٣ ) حديث أنه أرق ليلة فقال له بعض نسائه أرقت يا رسول الله فقال أجل وجدت ثمرة فخشيت أن تكون من الصدقة .

أن تكون من الصدقة أحمد من رواية عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده بإسناد حسن

الشك في  
السبب المحلل  
ومثاله



وفي رواية « فَأَكَلَتْهُمَا فَخَشِيتُ أَنْ تَكُونَنَّ مِنَ الصَّدَقَةِ »

ومن ذلك ما روى عن بعضهم أنه قال ، <sup>(١)</sup> كُنا في سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصابنا الجوع ، فزلنا منزلاً كثيراً نضباب ، فبينما القدور تغلي بها ، إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أُمَّةٌ مُسِيخَتٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ » فأكفأنا القدور . ثم أعلمه الله بعد ذلك ، أنه <sup>(٢)</sup> لم يمسخ الله خلقاً فجعل له نسلاً . وكان امتناعه أولاً لأن الأصل عدم الحل ، وشك في كون الذبح محلاً

القسم الثاني : أن يعرف الحل ، ويشك في المحرم فالأصل الحل ، وله الحكم ، كما إذا نكح امرأتين رجلان وطار طائر . فقال أحدهما ، إن كان هذا غراباً فامرأتى طالق ، وقال الآخر إن لم يكن غراباً فامرأتى طالق ، والتبس أمر الطائر فلا يقضى بالتحريم في واحدة منهما ، ولا يلزمها اجتنابها . ولكن الورع اجتنابها وتطليقها ، حتى يحل لسائر الأزواج ، وقد أمر مكحول بالاجتناب في هذه المسألة . وأفتى الشعبي بالاجتناب ، في رجلين كانا قد تنازعا ، فقال أحدهما للآخر ، أنت حسود . فقال الآخر ، أحسدنا زوجته طالق ثلاثاً . فقال الآخر نعم وأشكل الأمر . وهذا إن أراد به اجتناب الورع فصحيح . وإن أراد التحريم المحقق فلا وجه له . إذ ثبت في المياه والنجاسات والاحداث والصلوات ، أن اليقين لا يجب تركه بالشك وهذا في معناه

الشك في  
الدين المحرم  
ومثاله

فإن قلت : وأي مناسبة بين هذا وبين ذلك ؟ فاعلم أنه لا يحتاج إلى المناسبة فإنه لازم من غير ذلك في بعض الصور . فإنه مما يتقن طهارة الماء ثم شك في نجاسته ، جاز له أن يتوضأ به فكيف لا يجوز له أن يشربه ! وإذا جوز الشرب ، فقد سلم أن اليقين لا يزال بالشك إلا أن ههنا دققة ، وهو أن وزان الماء أن يشك في أنه طلق زوجته أم لا ، فيقال الأصل أنه مطلق

( ١ ) حديث كُنا في سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصابنا الجوع فزلنا منزلاً كثيراً نضباب فبينما القدور تغلي بها إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمة مسيخة من بني إسرائيل مسخت فأخاف أن تكون هذه فأكفأنا القدور : ابن حبان والبيهقي من حديث عبد الرحمن وحسنه روى أبو دارود والنسائي وابن ماجه من حديث ثابت بن زيد بنحوه مع اختلاف قال البخاري وحديث ثابت أصح ( ٢ ) حديث أنه لم يمسخ الله خلقاً فجعل له نسلاً : مسلم من حديث ابن مسعود

ووزان مسألة الطائر أن يتحقق نجاسة أحد الإناءين، ويشبهه عينه، فلا يجوز أن يستعمل أحدهما بغير اجتهاد، لأنه قابل بتين النجاسة يتيقن الطهارة، فيطال الاستصحاب. فكذاك ههنا قد وقع الطلاق على إحدى الزوجتين قطعا، والتبس عين المطلقة بغير المطلقة

فنقول: اختلف أصحاب الشافعي في الإناءين على ثلاثة أوجه، فقال قوم يستصحب بغير اجتهاد. وقال قوم بعد حصول يقين النجاسة في مقابلة يقين الطهارة بحسب الاجتناب، ولا يفنى الاجتهاد. وقال المقتصدون يجتهد. وهو الصحيح. ولكن وزانه أن تكون له زوجتان فيقول إن كان غرابا فزنب طاق، وإن لم يكن فعمرة طالق. فلا جرم لا يجوز له غشيانها بالإستصحاب، ولا يجوز الاجتهاد، إذ لا علامة. ونحرهما عليه، لأنه لو وطئها، كان مقتحما للحرام قطعا، وإن وطئ أحدهما وقال أقصر على هذه كان متحكما بتعيينها من غير ترجيح ففي هذا افتراق حكم شخص واحد أو شخصين، لأن التحريم على شخص واحد متحقق بخلاف الشخصين، إذ كل واحد شك في التحريم في حق نفسه

فإن قيل: فلو كان الاناءان لشخصين، فينبغي أن يستغنى عن الاجتهاد ويتوضأ كل واحد بإنائه، لأنه يتيقن طهارته، وقد شك الآن فيه

فنقول: هذا محتمل في الفقه. والأرجح في ظني المنع. وأن تعدد الشخصين ههنا كاتحاده، لأن صحة الوضوء لا تستدعي ملكا. بل وضوء الإنسان بقاء غيره في رفع الحدث كوضوئه بقاء نفسه فلا يتيقن لاختلاف الملك واتحاده أثر، بخلاف الوطء لزوجة الغير فإنه لا يحل. ولأن للعلامات مدخلا في النجاسات، والاجتهاد فيه ممكن، بخلاف الطلاق فوجب تقوية الاستصحاب بعلامة، ليدفع بها قوة يقين النجاسة المقابلة ليقين الطهارة. وأبواب الاستصحاب والترجيحات من غوامض الفقه ودقائقه. وقد استقصيناه في كتب الفقه، ولسنا نقصد الآن إلا التنبيه على قواعدها

القسم الثالث: أن يكون الأصل التحريم، ولكن طرأ ما أوجب تحليله بظن غالب. <sup>جميع السبب</sup> فهو مشكوك فيه. والغالب حله. فهذا ينظر فيه، فإن استند غلبة الظن إلى سبب معتبر <sup>المسألة ومثاله</sup> شرعا، فالذي نختار فيه أنه يحل، واجتنابه من الورع

مثاله: أن يرمى إلى صيد فيغيب، ثم يدركه ميتا، وليس عليه أثر سوى سهمه. ولكن يحتمل أنه مات بسقطة أو بسبب آخر. فإن ظهر عليه أثر صدمة أو جراحة أخرى، التحق



بالقسم الأول . وقد اختلف قول الشافعي رحمه الله في هذا القسم . والمختار أنه حلال . لأن الجرح سبب ظاهر وقد تحقق . والأصل أنه لم يطرأ غيره عليه ، فطريانه . شكوك فيه ، فلا يدفع اليقين بالشك

فإن قيل : فقد قال ابن عباس : كل مأصميت ودع مأثميت ، وروى عائشة رضي الله عنها أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> بأرنب ، فقال رميتي عرفتي فيها سهمي ، فقال « أضميت أو أئتميت ؟ » فقال بل أئتميت قال « إن الليل خلق من خلق الله لا يقدر قدره إلا الذي خلقه فلعلة أعان على قتله شيء » وكذلك قال صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> لعدي بن حاتم في كلبه المعلم « وإن أكل فلا تأكل فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه » والغالب أن الكلب المعلم لا يسيء خلقه ، ولا يمسك إلا على صاحبه ، ومع ذلك نهى عنه . وهذا التحقيق ، وهو أن الحل إنما يتحقق إذا تحقق تمام السبب ، وتام السبب بأن يفضى إلى الموت سلماً من طريان غيره عليه ، وقد شك فيه ، فهو شك في تمام السبب ، حتى اشتبه أن موته على الحل أو على الحرمة . فلا يكون هذا في معنى ما تحقق موته على الحل في ساعته ، ثم شك فيما يطرأ عليه فالجواب : أن نهى ابن عباس ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم محمول على الورع والتزير . بدليل ما روى في بعض الروايات أنه قال <sup>(٣)</sup> « كن منه وإن غاب عنك ما أم تجد فيه أثراً غير سهمك » وهذا تنبيه على المعنى الذي ذكرناه ، وهو أنه إن وجد أثراً آخر فقد تعارض السببان بتعارض الظن . وإن لم يجد سوى جرحه حصل غلبة للظن ، فيحكم به على الاستصحاب ، كما يحكم على الاستصحاب بخبر الواحد ، وانقياس المظنون والعمومات المظنونة ، وغيرها

( ١ ) حديث عائشة أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب فقال رميتي عرفتي فيها سهمي فقال أضميت

أو أئتميت قال بل أئتميت قال أن الليل خلق من خلق الله لا يقدر قدره إلا الذي خلقه لعله أعان على قتله شيء . ليس هذا من حديث عائشة وإنما رواه موسى بن أبي عائشة عن أبي رزين قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم بصيد فقال إني رميته من الليل فأعياى ووجدت سهمي فيه من الغد وعرفت سهمي فقال الليل خلق من خلق الله عظيم لعله أعانك عليها شيء . رواه أبو داود في اللراسيل والبيهقي وقال أبو رزين اسمه مسعود والحديث مرسل قاله البخاري

( ٢ ) حديثه قال لعدي في كلبه المعلم وإن أكل فلا تأكل فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه متفق عليه من حديثه

( ٣ ) حديث كل منه وإن غاب عنك ما أم تجد فيه أثر سهم غيرك : متفق عليه من حديث عدي بن حاتم

وأما قول القائل إنه لم يتحقق موته على الحل في ساعة ، فيكون شكا في السبب ، فليس كذلك . بل السبب قد تحقق ، إذ الجرح سبب الموت ، فطريان الغير شك فيه . ويدل على صحة هذا الاجماع على أن من جرح وغاب ، فوجد ميتا ، فيجب القصاص على جرحه بل إن لم يغيب يحتمل أن يكون موته بهيجان خلط في باطنه ، كما يموت الإنسان فجأة . فينبغي أن لا يجب القصاص إلا بنحر الرقبة ، والجرح المذقق . لأن العلل القاتلة في الباطن لا تؤمن ، ولأجلها يموت الصحيح فجأة ، ولا قائل بذلك ، مع أن القصاص مبناه على الشبهة وكذلك جنين المذكاة حلال . ولعله مات قبل ذبح الأصل ، لا بسبب ذبحه : أو لم ينفخ فيه الروح . وغرة الجنين يجب ، ولعل الروح لم ينفخ فيه ، أو كان قد مات قبل الجنابة بسبب آخر . ولكن يبنى على الأسباب الظاهرة . فان الاحتمال الآخر ، إذا لم يستند إلى دلالة تدل عليه ، التحق بالوهم والوسواس كما ذكرناه . فكذلك هذا

وأما قوله صلى الله عليه وسلم « أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ » فلشافعي رحمه الله في هذه الصورة قولان ، والذي نختاره الحكم بالتحريم ، لأن السبب قد تعارض . إذ الكلب المعلم كالآلة والوكيل ، يمسك على صاحبه فيحل . ولو استرسل المعلم بنفسه فأخذ لم يحل . لأنه يتصور منه أن يصطاد لنفسه . ومهما انبعث بإشارته ، ثم أكل ، دل ابتداء انبعاثه على أنه نازل منزلة آله ، وأنه يسعى في وكالته ونيابته ، ودل أكله آخر على أنه أمسك لنفسه لالصاحبه . فقد تعارض السبب الدال ، فيتعارض الاحتمال ، والأصل التحريم فيستحب ، ولا يزال بالشك . وهو كما لو وكل رجلا بأن يشتري له جارية ، فاشترى جارية ، ومات قبل أن يبين أنه اشتراها لنفسه أو لموكله ، لم يحل للموكل وطؤها . لأن للوكيل قدرة على الشراء لنفسه ولموكله جميعا . ولا دليل مرجح ، والأصل التحريم ، فهذا يلحق بالقسم الأول لا بالقسم الثالث

القسم الرابع: أن يكون الحل معلوما ، ولكن يغلب على الظن طريان محرم ، بسبب معتبر في غلبة الظن شرعا . فيرفع الاستصحاب ، ويقضى بالتحريم . إذ بان لنا أن الاستصحاب ضعيف ولا يبق له حكم مع غالب الظن

ومثاله أن يؤدي اجتهاده إلى نجاسة أحد الإناءين ، بالاعتماد على علامة معينة توجب غلبة

ترجيح السبب  
المحرم ومثاله



الظن ، فتوجب تحريم شربه ، كما أوجبت منع الوضوء به ، وكذا إذا قال ، إن قتل زيد عمرا أو قتل زيد صيدا ، منفردا بقتله ، فأمرأتى طالق ، فجرحه وغاب عنه ، فوجد ميتا ، حرمت زوجته . لأن الظاهر أنه منفرد بقتله كما سبق . وقد نص الشافعى رحمه الله ، أن من وجد في القدران ماء متغيرا ، احتمل أن يكون تغيره بطول المكث أو بالنجاسة ، فيستعمله ولو رأى ظبية بالت فيه ، ثم وجده متغيرا ، واحتمل أن يكون بالبول أو بطول المكث لم يجز استعماله إذ صار البول المشاهد دلالة مغلبة لاحتمال النجاسة ، وهو مثال ما ذكرناه وهذا في غلبة ظن استند إلى علامة متعلقة بعين الشيء .

فاما غلبة الظن لا من جهة علامة تتعاق بعين الشيء ، فقد اختلف قول الشافعى رضى الله عنه في أن أصل الحل هل يزال به إذا اختلف قوله في التوضؤ من أواني المشركين ، ومد من الخمر ، والصلاة في المقابر المنبوشة ، والصلاة مع طين الشوارع ، أعنى المقدار الزائد على ما يتعذر الاحتراز عنه ، وعبر الأصحاب عنه بأنه إذا تعارض الأصل والغالب فأيهما يعتبر . وهذا جار في حل الشرب من أواني مدمن الخمر والمشركين ، لأن النجس لا يحل شربه فإذا مأخذ النجاسة والحل واحد ، فالتردد في أحدهما يوجب التردد في الآخر ، والذي أختاره أن الأصل هو المعتبر ، وأن العلامة إذا لم تتعاق بعين المتناول لم توجب رفع الأصل وسيأتى بيان ذلك وبرهانه في المثار الثانى للشبهة ، وهى شبهة الخلط

فقد اتضح من هذا حكم حلال شك في طريان محرم عليه أو ظن ، وحكم حرام شك في طريان محلل عليه أو ظن ، وبأن الفرق بين ظن يستند إلى علامة في عين الشيء ، وبين ما لا يستند إليه ، وكل ما حكمنا في هذه الأقسام الأربعة بحله فهو حلال في الدرجة الأولى والاحتياط تركه فالمقدم عليه لا يكون من زمرة المتقين والصالحين بل من زمرة العدول الذين لا يقضى في فتوى الشرع بفسقهم وعصيانهم واستحقاقهم العقوبة إلا ما ألحقناه برتبة الوسواس ، فإن الاحتراز عنه ليس من الورع أصلا

## المثار الثانى للشبهة

شك منشؤه الاختلاط

وذلك بأن يختلط الحرام بالحلال ، ويشبه الأمر ولا يتميز . والخلط لا يخلو إما أن يقع بعدد

لا يحصر من الجانبين أو من أحدهما ، أو بعدد محصور فإن اختلط بمحصور ، فلا يخلو إيمان أن يكون اختلاط امتزاج ، بحيث لا يتميز بالإشارة ، كاختلاط المائعات ، أو يكون اختلاط استبهاام مع التميز للأعيان ، كاختلاط الأعبد والدور والأفراس . والذي يختلط بالاستبهاام فلا يخلو إيمان أن يكون مما يقصد عينه كالعروض : أو لا يقصد كالنقود . فيخرج من هذا التقسيم ثلاثة أقسام القسم الأول : أن تستبهم العين بعدد محصور . كما لو اختلطت الميتة بمذكاة أو بعشر مذكيات أو

استبهاام  
العين بعدد  
محصور

اختلطت رضیعة بعشر نسوة ، أو يتزوج إحدى الأختين ثم تلبس ، فهذه شبهة يجب اجتنابها بالإجماع : لأنه لا مجال للاجتهاد والعلامات في هذا . وإذا اختلطت بعدد محصور صارت الجملة كالشيء الواحد ، فتقابل فيه يقين التحريم والتحليل . ولا فرق في هذا بين أن يثبت حل فيطراً اختلاط بمحرم كما لو أوقع الطلاق على إحدى زوجتين في مسألة الطائر أو يختلط قبل الاستحلال ، كما لو اختلطت رضیعة بأجنبية ، فأراد استحلال واحدة . وهذا قد يشكل في طريان التحريم ، كطلاق إحدى الزوجتين لما سبق من الاستصحاب . وقد نهينا على وجه الجواب ، وهو أن يقين التحريم قابل يقين الحل ، فضعف الاستصحاب وجانب الخطر أغلب في نظر الشرع ، فلذلك ترجع . وهذا إذا اختلط حلال محصور . بحرام محصور . فإن اختلط حلال محصور بحرام غير محصور ، فلا يخفى أن وجوب الاجتناب أولى

اختلط  
الحرام  
المحصور  
بالحلال الغير  
محصور

القسم الثاني : حرام محصور بحلال غير محصور . كما لو اختلطت رضیعة أو عشر رضائع بنسوة بلد كبير . فلا يلزم بهذا اجتناب سكاح نساء أهل البلد ، بل له أن ينكح من شاء منهن . وهذا لا يجوز أن يعمل بكثرة الحلال ، إذ يلزم عليه أن يجوز النكاح إذا اختلطت واحدة حرام بتسع حلال ، ولا قائل به . بل العلة الغلبة والحاجة جميعا . إذ كل من ضاع له رضیع أو قريب ، أو محرم بمصاهرة أو سبب من الأسباب ، فلا يمكن أن يسد عليه باب النكاح . وكذلك من علم أن مال الدنيا خالطه حرام قطعا ، لا يلزمه ترك الشراء والأكل فإن ذلك حرج ، وما في الدين من حرج . ويعلم هذا بأنه لما سرق في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم محجن<sup>(١)</sup> ، وغل<sup>(٢)</sup> واحد في الغنيمة عباءة ، لم يمتنع أحد من شراء المجان والعباء

( ١ ) حديث سرقة المحجن في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم : متفق عليه ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قطع سارقا في محجن قيمته ثلاثة دراهم

( ٢ ) حديث غل واحد من الغنائم عباءة : البخاري من حديث عبد الله بن عمرو باسم الغال كركرة .



في الدنيا وكذلك كل ماسرق . وكذلك كان يعرف <sup>(١)</sup> أن في الناس من يربى في الدراهم والدنانير ، وما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الناس الدراهم والدنانير بالكلية . وبالجملة إنما تنفك الدنيا عن الحرام إذا عصم الخلق كلهم عن المعاصي ، وهو محال . وإذا لم يشترط هذا في الدنيا لم يشترط أيضا في بلد ، إلا إذا وقع بين جماعة محصورين . بل اجتناب هذا من ورع الموسوسين . إذ لم ينقل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من الصحابة . ولا يتصور الوفاء به في ملة من الملل ، ولا في عصر من الأعصار .

فإن قلت : فكل عدد محصور في علم الله ، فما حد المحصور ؟ ولو أراد الإنسان أن يحصر أهل بلد لقدر عليه أيضا إن تمكن منه ، فاعلم أن تحديد أمثال هذه الأمور غير ممكن ، وإنما يضبط بالتقريب

فنقول : كل عدد لو اجتمع على صعيد واحد لعسر على الناظر عددهم بمجرد النظر ، كالآلاف والألفين ، فهو غير محصور . وما سهل ، كالعشرة والعشرين ، فهو محصور . وبين الطرفين أوساط متشابهة ، تلحق بأحد الطرفين بالظن . وما وقع الشك فيه استفتى فيه القلب ، فإن الإثم حراز القلوب وفي مثل هذا المقام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ابصرت <sup>(٢)</sup> «استفتت قلبك وإن أفتوك وأفتوك وأفتوك» ، وكذا الأقسام الأربعة التي ذكرناها في المثار الأول يقع فيها أطراف متقابلة ، واضحة في النفي والإثبات ، وأوساط متشابهة . فالفتى يفتى بالظن وعلى المستفتى أن يستفتى قلبه ، فإن حاك في صدره شيء فهو الآثم بينه وبين الله ، فلا ينجيه في الآخرة فتوى المفتي ، فإنه يفتى بالظاهر ، والله يتولى السرائر

القسم الثالث : أن يختلط حرام لا يحصر بحلال لا يحصر . حكم الأموال في زماننا هذا . فالذي يأخذ الأحكام من الصور قد يظن أن نسبة غير المحصور إلى غير المحصور كنسبة المحصور إلى المحصور ، وقد حكمنا ثم بالتحريم ، فلنحكم هنا به . والذي نختاره خلاف ذلك . وهو أنه لا يحرم بهذا الاختلاط أن يتناول شيء بعينه ، احتمال أنه حرام وأنه حلال

اضبوط  
الدراهم والدنانير  
من غير محصر

( ١ ) حديث إن في الناس من كان يربى في الدراهم والدنانير وما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الناس

الدراهم بالكلية هذا معروف وسيأتي حديث جابر بعده بخديشين وهو يدل على ذلك

( ٢ ) حديث استفت قلبك وإن أفتوك وأفتوك وأفتوك قالوا ابصرت نعم

إلا أن يقترب بتلك العين علامة تدل على أنه من الحرام . فإن لم يكن في العين علامة تدل على أنه من الحرام ، فتركه ورع ، وأخذه حلال لا يفسق به آكله . ومن العلامات أن يأخذه من يد سلطان ظالم ، إلى غير ذلك من العلامات التي سيأتي ذكرها ، ويدل عليه الأثر والقياس .

فأما الأثر فما علم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده . اذ كانت أثمان الخمر ودرهم الربا من أيدي أهل الذمة مختلطة بالأموال . وكذا غلول الأموال . وكذا غلول الغنيمة . ومن الوقت الذي نهى صلى الله عليه وسلم عن الربا إذ قال <sup>(١)</sup> « أَوَّلُ رَبَا أَضَعُهُ رَبَا الْعَبَّاسِ » ما ترك الناس الربا بأجمعهم ، كما لم يتركوا شرب الخمر وسائر المعاصي . حتى روى أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باع الخمر ، فقال عمر رضي الله عنه : لعن الله فلانا هو أول من سن بيع الخمر . إذ لم يكن قد فهم أن تحريم الخمر تحريم لثمنها . وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> « إِنَّ فُلَانًا يَجْرُ فِي النَّارِ عَبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا » <sup>(٣)</sup> وقتل رجل فقتلوا متاعه فوجدوا فيه خرزات من خرز اليهود ، لا تساوي درهمين ، قد غلها . وكذلك أدرك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمراء الظلمة ، ولم يمتنع أحدهم عن الشراء والبيع في السوق بسبب نهب المدينة ، وقد نهبا أصحاب يزيد ثلاثة أيام . وكان من يمتنع من تلك الأموال مشارا إليه في الورع . ولما كثرون لم يمتنعوا ، مع الاختلاط وكثرة الأموال المنهوبة في أيام الظلمة . ومن أوجب ما لم يوجب السلف الصالح ، وزعم أنه تفتن من الشرع ما لم يفتنوا له ، فهو موسوس مختل العقل . ولو جاز أن يزاد عليهم في أمثال هذا ، لجاز مخالفتهم في مسائل لا مستند فيها سوى اتفاقهم ، كقولهم إن الجدة كالأم في التحريم ، وابن الابن كالابن ، وشعر الخنزير وشحمه كاللحم المذكور تحريمه في القرآن ، والربا جار فيما عدا الأشياء الستة . وذلك محال ، فانهم أولى بفهم الشرع من غيرهم

وأما القياس : فهو أنه لو فتح هذا الباب لانسد باب جميع التصرفات ، وخرب العالم .

(١) حديث أول ربا أضعه ربا العباس : مسلم من حديث جابر

(٢) حديث أن فلانا في النار يجر عباءة قد غلها : البخاري من حديث عبد الله بن عمرو وتقدم قبله بثلاثة أحاديث

(٣) حديث قتل رجل فقتلوا متاعه فوجدوا فيه خرز من خرز اليهود لا تساوي درهمين قد غلها أبو داود

والنسائي وابن ماجه من حديث زيد ابن خالد الجهني



إذ الفسق يغلب على الناس ، ويتساهلون بسببه في شروط الشرع في العقود ، ويؤدي ذلك لاحتمال إلى الاختلاط . فإن قيل : فقد نقلتم أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الضب وقال « أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مِمَّا مَسَخَهُ اللَّهُ » وهو في اختلاط غير المحصور ، قلنا يحمل ذلك على التزه والورع ، أو نقول الضب شكل غريب ، ربما يدل على أنه من المسخ ، فهي دلالة في عين المتناول . فإن قيل : هذا معلوم في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزمان الصحابة بسبب الربا والسرقة والنهب وغلول الغنيمة وغيرها ، ولكن كانت هي الأقل بالإضافة إلى الحلال . فإذا نقول في زماننا ، وقد صار الحرام أكثر ما في أيدي الناس ، لفساد المعاملات وإهمال شروطها ، وكثرة الربا وأموال السلاطين الظلمة ، فمن أخذ ما لآلم يشهد عليه علامة معينة في عينه للتحريم ، فهل هو حرام أم لا ؟ فأقول : ليس ذلك حراما . وإنما الورع تركه ، وهذا الورع أم من الورع إذا كان قليلا . ولكن الجواب عن هذا ، أن قول القائل أكثر الأموال حرام في زماننا غلط محض . ومنشؤه الغفلة عن الفرق بين الكثير والأكثر . فأكثر الناس ، بل أكثر الفقهاء ، يظنون أن ما ليس بنادر فهو الأكثر ، ويتوهمون أنهما قسمان متقابلان ليس بينهما ثالث . وليس كذلك . بل الأقسام ثلاثة : قليل وهو النادر ، وكثير ، وأكثر . ومثاله : إن الخنثى فيما بين الخلق نادر ، وإذا أضيف إليه المريض وجد كثيرا . وكذا السفر ، حتى يقال المرض والسفر من الأعذار العامة ، والاستحاضة من الأعذار النادرة . ومعلوم أن المرض ليس بنادر ، وليس بالأكثر أيضا . بل هو كثير . والفقير إذا تساهل وقال ، المرض والسفر غالب ، وهو عذر عام ، أراد به أنه ليس بنادر . فإن لم يرد هذا فهو غلط . والصحيح والمقيم هو الأكثر . والمسافر والمريض كثير . والمستحاضة والخنثى نادر .

فإذا فهم هذا فنقول : قول القائل الحرام أكثر باطل . لأن مستند هذا القائل إما أن يكون كثرة الظلمة والجنديّة ، أو كثرة الربا والمعاملات الفاسدة ، أو كثرة الأيدي التي تكررت من أول الإسلام إلى زماننا هذا على أصول الأموال الموجودة اليوم . أما المستند الأول فباطل . فإن الظالم كثير ، وليس هو بالأكثر . فانهم الجنديّة ، إذ لا يظلم إلا ذو غلبة وشوكة ، وهم إذا أضيفوا إلى كل العالم لم يبلغوا عشرين . فكل سلطان

يجتمع عليه من الجنود مائة ألف مثلاً ، فيملك إقليماً يجمع ألف ألف وزيادة . ولعل بلدة واحدة من بلاد مملكته يزيد عددها على جميع عسكره . ولو كان عدد السلاطين أكثر من عدد الرعايا لهلك الكل ، إذ كان يجب على كل واحد من الرعية أن يقوم بعشرة منهم مثلاً ، مع تنعمهم في المعيشة ، ولا يتصور ذلك . بل كفاية الواحد منهم تجمع من ألف من الرعية وزيادة . وكذا القول في السراق ، فإن البلدة الكبيرة تشتمل منهم على قدر قليل وأما المستند الثاني ، وهو كثرة الربا والمعاملات الفاسدة ، فهي أيضاً كثيرة ، وليست بالأكثر . إذا أكثر المسلمين يتعاملون بشروط الشرع ، فمدد هؤلاء أكثر . والذي يعامل بالربا أو غيره ، فلو عددت معاملاته وحده ، لكان عدد الصحيح منها يزيد على الفاسد إلا أن يطلب الإنسان بوجهه في البلد مخصوصاً بالمجانة والخبث وقلة الدين ، حتى يتصور أن يقال معاملاته الفاسدة أكثر . ومثل ذلك المخصوص نادر . وإن كان كثيراً ، فليس بالأكثر لو كان كل معاملاته فاسدة ، كيف ولا يخلو هو أيضاً عن معاملات صحيحة تساوي الفاسدة أو تزيد عليها ! وهذا مقطوع به لمن تأمله . وإنما غلب هذا على النفوس ، لاستكثار النفوس الفساد ، واستبعادها إياه ، واستعظامها له ، وإن كان نادراً . حتى ربما يظن أن الزنا وشرب الخمر قد شاع كما شاع الحرام ، فيتخيل أنهم الأكثرون وهو خطأ . فانهم الأقلون ، وإن كانت فيهم كثرة . وأما المستند الثالث ، وهو أخيلها ، أن يقال الأموال إنما تحصل من المعادن والنبات والحيوان ، والنبات والحيوان حاصلان بالتوالد . فإذا نظرنا إلى شاة مثلاً ، وهي تلد في كل سنة ، فيكون عدد أصولها إلى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قريباً من خمسمائة . ولا يخلو هذا أن يتطرق إلى أصل من تلك الأصول غصب أو معاملة فاسدة ، فكيف يقدر أن تسلم أصولها عن تصرف باطل إلى زماننا هذا ؟ وكذا بذور الحبوب والفواكه ، تحتاج إلى خمسمائة أصل ، أو ألف أصل مثلاً ، إلى أول الشرع ، ولا يكون هذا حلالاً ما لم يكن أصله وأصل أصله كذلك إلى أول زمان النبوة حلالاً . وأما المعادن ، فهي التي يمكن نيلها على سبيل الابتداء . وهي أقل الأموال ، وأكثر ما يستعمل منها الدراهم والدنانير ،



ولا تخرج إلا من دار الضرب ، وهي في أيدي الظلمة مثل المعادن في أيديهم ، ينعمون الناس منها ، ويلزمون الفقراء استخراجها بالأعمال الشاقة ، ثم يأخذونها منهم غصبا . فإذا نظر إلى هذا علم أن بقاء دينار واحد بحيث لا يتطرق إليه عقد فاسد ، ولا ظلم وقت النيل ، ولا وقت الضرب في دار الضرب ، ولا بعده في معاملات الصرف والربا ، بعيد نادر ، أو محال . فلا يبقى إذاً حلال إلا الصيد ، والحشيش في الصحارى الموات والمفاوز ، والخطب المباح . ثم من يخصصه لا يقدر على أكله ، فيفتقر إلى أن يشتري به الحبوب والحيوانات التي لا تحصل إلا بالاستنبات والتوالد ، فيكون قد بذل حلالا في مقابلة حرام . فهذا هو أشد الطرق تخيلا والجواب : أن هذه الغلبة لم تنشأ من كثرة الحرام المخلوط بالحلال ، فخرج عن النمط الذي نحن فيه ، والتحق بما ذكرناه من قبل ، وهو تعارض الأصل والغالب . إذ الأصل في هذه الأموال قبولها للتصرفات ، وجواز التراضي عليها . وقد عارضه سبب غالب يخرج عن الصلاح له فيضاهي هذا محل القولين للشافعي رضي الله عنه في حكم النجاسات . والصحيح عندنا ، أنه تجوز الصلاة في الشوارع ، إذا لم يجد فيها نجاسة . فان طين الشوارع طاهر . وأن الوضوء من أواني المشركين جائز ، وأن الصلاة في المقابر المنيوشة جائزة . فنثبت هذا أولا ، ثم نقيس ما نحن فيه عليه : ويدل على ذلك توضع رسول الله صلى الله عليه وسلم من مزادة مشرقة ، وتوضؤ عمر رضي الله عنه من جرة نصرانية ، مع أن مشربهم الخمر ومطعمهم الخنزير ، ولا يحتززون عما نجسه شرعنا . فكيف تسلم أوانيهم من أيديهم . بل نقول نعم قطعا أنهم كانوا يلبسون الفراء المدبوغة والثياب المصبوغة والمقصورة . ومن تأمل أحوال الباغين والقصارين والصباغين علم أن الغالب عليهم النجاسة ، والطهارة في تلك الثياب محال أو نادر . بل نقول : نعم أنهم كانوا يأكلون خبز البر والشمير ولا يفسلون ، مع أنه يداس بالبقر والحيوانات ، وهي تبول عليه وتروث ، وقلمما يخلص منها . وكانوا يركبون الدواب وهي تدرك ، وما كانوا يفسلون ظهورها ، مع كثرة تمرغها في النجاسات . بل كل دابة تخرج من بطن أمها وعليها رطوبات نجسة ، قد تزيلها الأمطار وقد لا تزيلها ، وما كان يحتز عنها . وكانوا يمشون حفاة في الطرق وبالنعال ، ويصلون معها ، ويجلسون على التراب ، ويمشون

في الطين من غير حاجة. وكانوا لا يعيشون في البول والمذرة، ولا يجلسون عليها، ويستزفون منه. ومتى تسلم الشوارع عن النجاسات مع كثرة الكلاب وأبوالها، وكثرة الدواب وأرواثها ولا ينبغي أن نظن أن الأعصار أو الأمصار تختلف في مثل هذا، حتى يظن أن الشوارع كانت تفصل في عصرهم، أو كانت تحرس من الدواب. هيئات فذلك معلوم استحالة بالمادة قطعاً. فدل على أنهم لم يحترزوا إلا من نجاسة مشاهدة، أو علامة على النجاسة دالة على العين فأما الظن الغالب الذي يستثار من رد الدراهم إلى مجارى الأحوال فلم يعتبروه. وهذا عند الشافعي رحمه الله. وهو يرى أن الماء القليل ينجس من غير تغير واقع. إذ لم يزل الصحابة يدخلون الحمامات، ويتوضئون من الحياض، وفيها المياه القليلة، والأيدي المختلفة تنمس فيها على الدوام. وهذا قاطع في هذا الغرض. ومهما ثبت جواز التوضؤ من جرة نصرانية، ثبت جواز شربه. والتحقق حكم الحل بحكم النجاسة

فإن قيل: لا يجوز قياس الحل على النجاسة، إذ كانوا يتوسعون في أمور الطهارات ويحترزون من شبهات الحرام غاية التحرز، فكيف يقاس عليها؟

قلنا: إن أريد به أنهم صلوا مع النجاسة، والصلاة معها معصية، وهي عماد الدين، فبئس الظن. بل يجب أن نعتقد فيهم أنهم احترزوا عن كل نجاسة وجب اجتنابها. وإنما تسامحوا حيث لم يجب. وكان في محل تسامحهم هذه الصورة التي تعارض فيها الأصل والغالب. فبان أن الغالب الذي لا يستند إلى علامة تتعلق بعين مافيه النظر مطرح. وأما تورعهم في الحلال فكان بطريق التقوى، وهو ترك ما لا بأس به مخافة ما به بأس، لأن أمر الأموال مخوف، والنفس تميل إليها إن لم تضبط عنها. وأمر الطهارة ليس كذلك. فقد امتنع طائفة منهم عن الحلال المحض خيفة أن يشغل قلبه. وقد حكى عن واحد منهم أنه احترز من الوضوء بماء البحر، وهو الطهور المحض. فالافتراق في ذلك لا يقدح في الغرض الذي أجمنا فيه. على أننا نجري في هذا المستند على الجواب الذي قدمناه في المستندين السابقين. ولانسلم ما ذكرناه من أن الأكثر هو الحرام. لأن المال وإن كثرت أصوله، فليس بواجب أن يكون في أصوله حرام. بل الأموال الموجودة اليوم مما تطرق الظلم إلى أصول بعضها دون بعض. وكما أن



الذي يبدأ غصبه اليوم هو الأقل بالإضافة إلى ما لا ينصب ولا يسرق ، فهكذا كل مال في كل عصر ، وفي كل أصل ، فالمغصوب من مال الدنيا والمتناول في كل زمان بالفساد بالإضافة إلى غيره أقل . ولسنا ندري أن هذا الفرع بعينه من أي القسمين ، فلا نسلم أن الغالب تحريمه فإنه كما يزيد المغصوب بالتوالد ، يزيد غير المغصوب بالتوالد ، فيكون فرع الأكثر لاحالة في كل عصر وزمان أكثر . بل الغالب أن الجوب المغصوبة تنصب للاكل لا للبذر . وكذا الحيوانات المغصوبة أكثرها يؤكل ولا يقتنى للتوالد . فكيف يقال إن فروع الحرام أكثر ولم تزل أصول الحلال أكثر من أصول الحرام . وليتفهم المسترشد من هذا طريق معرفة الأكثر فإنه مزلة قدم : وأكثر العلماء يغلطون فيه فكيف العوام ؟ هذا في المتولدات من الحيوانات والجوب

فأما المعادن : فإنها مخلقة مسبلة ، يأخذها في بلاد الترك وغيرها من شاء . ولكن قد يأخذ السلاطين بعضها منهم ، أو يأخذون الأقل لاحالة لا الأكثر . ومن حاز من السلاطين معدنا فظلمه بمنع الناس منه . فأما ما يأخذ الآخذ منه ، فيأخذه من السلطان بأجرة . والصحيح أنه يجوز الاستئابة في إثبات اليد على المباحات والاستئجار عليها . فالمستأجر على الاستقاء إذا حاز الماء دخل في ملك المستقي له ، واستحق الأجرة . فكذلك النيل . فإذا فرعنا على هذا لم تحرم عين الذهب إلا أن يقدر ظلمه بنقصان أجرة العمل . وذلك قليل بالإضافة . ثم لا يوجب تحريم عين الذهب ، بل يكون ظالما ببقاء الأجرة في ذمته . وأما دار الضرب فليس الذهب الخارج منها من أعيان ذهب السلطان الذي غصبه وظلم به الناس ، بل التجار يحملون إليهم الذهب المسبوك ، أو النقد الرديء ، ويستأجرونهم على السبك والضرب ويأخذون مثل وزن ما سلموه إليهم ، إلا شيئا قليلا يتركونه أجرة لهم على العمل . وذلك جائز . وإن فرض دنائير مضروبة من دنائير السلطان ، فهو بالإضافة إلى مال التجار أقل لاحالة . نعم : السلطان يظلم أجراء دار الضرب ، بأن يأخذ منهم ضريبة ، لأنه خصصهم بها من بين سائر الناس ، حتى توفر عليهم مال بحشمة السلطان ، فما يأخذه السلطان عوض من حشمة وذلك من باب الظلم . وهو قليل بالإضافة إلى ما يخرج من دار الضرب . فلا يسلم لأهل دار الضرب والسلطان من جملة ما يخرج منه من المائة واحد ، وهو عشر المشير . فكيف يكون

هو الأكثر؟ فهذه أغاليط سبقت إلى القلوب بالوم، وتشمر لتزيينها جماعة بمن رقى دينهم حتى قبحوا الورع وسدوا بابه، واستقبحوا تمييز من يميز بين مال ومال، وذلك عين البدعة والضلال فإن قيل: فلو قدر غلبة الحرام، وقد اختلط غير محصور بغير محصور، فإذا تقولون فيه إذا لم يكن في العين المتناولة علامة خاصة؟

فنقول: الذي نراه أن تركه ورع، وأن أخذه ليس بحرام. لأن الأصل الحل، ولا يرفع لا بعلامة معينة، كما في طين الشوارع ونظائر هابل أزيد

وأقول: لو طبق الحرام الدنيا، حتى علم يقينا أنه لم يبق في الدنيا، لكنت أقول نستأنف بهيد الشروط من وقتنا، ونمفو عما سلف. ونقول ما جاوز حده انعكس إلى ضده. فمهما حرم الكل حل الكل. وبرهانه أنه إذا وقعت هذه الواقعة، فالاحتمالات خمسة:

أحدها: أن يقال يدع الناس الأكل حتى يموتوا من عند آخرهم.

الثاني: أن يقتصروا منها على قدر الضرورة وسد الرمق، يزجون عليها أياما إلى الموت

الثالث: أن يقال يتناولون قدر الحاجة كيف شاءوا، سرقة وغصبا وتراضيا من غير تمييز بين مال ومال وجهة وجهة

الرابع: أن يتبعوا شروط الشرع ويستأنفوا قواعده من غير اقتصار على قدر الحاجة

الخامس: أن يقتصروا مع شروط الشرع على قدر الحاجة

أما الأول: فلا يخفى بطلانه

وأما الثاني: فباطل قطعا، لأنه إذا اقتصر الناس على سد الرمق، وزجوا أوقاتهم على الضعف، فشا فيهم الموتان، وبطلت الأعمال والصناعات، وخربت الدنيا بالكلية. وفي خراب الدنيا خراب الدين، لأنها مزرعة الآخرة. وأحكام الخلافة والقضاء والسياسات، بل أكثر أحكام الفقه، مقصودها حفظ مصالح الدنيا، لئتم بها مصالح الدين

وأما الثالث: وهو الاقتصار على قدر الحاجة، من غير زيادة عليه، مع التسوية بين مال ومال بالنصب والسرقة والتراضى وكيفما اتفق، فهو رفع لسد الشرع بين المفسدين وبين أنواع الفساد، فتمتد الأيدي بالنصب والسرقة وأنواع الظلم، ولا يمكن زجرهم منه، إذ يقولون ليس يتميز صاحب اليد باستحقاق عنا، فإنه حرام عليه وعلينا، وذو اليد له قدر الحاجة فقط، فإن كان هو محتاجا فانا أيضا محتاجون، وإن كان الذي أخذه في - قى زائدا على الحاجة فقد سرقته



من هوزائد على حاجته يومه . وإذا لم يراع حاجة اليوم والسنة فما الذى نراعى ، وكيف يضبطه ، وهذا يؤدى إلى بطلان سياسة الشرع . وإغراء أهل الفساد بالفساد فلا يبقى إلا الاحتمال الرابع ، وهو أن يقال كل ذى يد على ما فى يده ، وهو أولى به ، لا يجوز أن يؤخذ منه سرقة وغصبا ، بل يؤخذ برضاه . والتراضى هو طريق الشرع ، وإذا لم يجز إلا بالتراضى فالتراضى أيضا منهاج فى الشرع ، تتعلق به المصالح . فان لم يعتبر ، فلم يتعين أصل التراضى وتعطل تفصيله

وأما الاحتمال الخامس ، وهو الاقتصار على قدر الحاجة ، مع الاكتساب بطريق الشرع من أصحاب الأيدي ، فهو الذى نراه لا ثقا بالورع لمن يريد سلوك طريق الآخرة . ولكن لا وجه لإيجابه على الكافة ، ولا لإدخاله فى فتوى العامة . لأن أيدى الظلمة تمتد إلى الزيادة على قدر الحاجة فى أيدى الناس . وكذا أيدى السراق ، وكل من غلب سلب . وكل من وجد فرصة سرق . ويقول لاحق له إلا فى قدر الحاجة ، وأنا محتاج . ولا يبقى إلا أن يجب على السلطان أن يخرج كل زيادة على قدر الحاجة من أيدى الملاك ، ويستوعب بها أهل الحاجة ، ويدرّ على الكل الأموال يوما فيوما ، أو سنة فسنة ، وفيه تكليف شطط وتضييع أموال . أما تكليف الشطط : فهو أن السلطان لا يقدر على القيام بهذا مع كثرة الخلق . بل لا يتصور ذلك أصلا .

وأما التضييع : فهو أن ما فضل عن الحاجة من الفواكه واللحوم والحبوب ينبغى أن يلقى فى البحر ، أو يترك حتى يتعفن . فإن الذى خلقه الله من الفواكه والحبوب زائد على قدر توسع الخلق وترفعهم ، فكيف على قدر حاجتهم

ثم يؤدى ذلك إلى سقوط الحج والزكاة والكفارات المالية ، وكل عبادة نيطة بالغنى عن الناس إذا أصبح الناس لا يملكون إلا قدر حاجتهم . وهو فى غاية القبح . بل أقول لو ورد نبي فى مثل هذا الزمان لوجب عليه أن يستأنف الأمر ، ويعهد تفصيل أسباب الاملاك بالتراضى وسائر الطرق ، ويفعل ما يفعله لو وجد جميع الأموال حلالا من غير فرق وأعنى بقولى يجب عليه ، إذا كان النبي نمن بمثل لمصلحة الخلق فى دينهم ودنياهم . إذ لا يتم الصلاح برد الكافة إلى قدر الضرورة والحاجة إليه . فإن لم يبعث للصالح لم يجب هذا .

ونحن نجوز أن يقدر الله سببا يهلك به الخلق عن آخرهم ، فيفوت دنياهم ، ويضلون في دينهم فإنه يضل من يشاء ، ويهدي من يشاء ، ويميت من يشاء ، ويحيي من يشاء . ولكنا تقدر الأمر جاريا على ما ألف من سنة الله تعالى في بعثة الانبياء لصلاح الدين والدنيا ومالي أقدر هذا وقد كان ما أقدره ، فلقد بعث الله نبينا صلى الله عليه وسلم على فترة من الرسل ، وكان شرع عيسى عليه السلام قد مضى عليه قريب من ستمائة سنة ، والناس منقسمون إلى مكذبين له من اليهود وعبداء الأوثان ، وإلى مصدقين له قد شاع الفسق فيهم كما شاع في زماننا الآن . والكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، والاموال كانت في أيدي المكذبين له والمصدقين . أما المكذبون فكانوا يتعاملون بغير شرع عيسى عليه السلام . وأما المصدقون فكانوا يتساهلون مع أصل التصديق ، كما يتساهل الآن المسلمون ، مع أن العهد بالنبوة أقرب . فكانت الأموال كلها أو أكثرها أو كثير منها حراما . وعفا صلى الله عليه وسلم عما سلف ، ولم يتعرض له ، وخصص أصحاب الأيدي بالاموال ، ومهد الشرع . وما ثبت تحريمه في شرع لا يتقارب حلالا لبعثة رسول . ولا ينقلب حلالا بأن يسلم الذي في يده الحرام فإننا لا نأخذ في الجزية من أهل الذمة ما نعرفه بعينه أنه ثمن خمر أو مال ربا . فقد كانت أموالهم في ذلك الزمان كأموالنا الآن . وأمر العرب كان أشد ، لعموم النهب والغارة فيهم . فبان أن الاحتمال الرابع متعين في الفتوى . والاحتمال الخامس هو طريق الورع . بل تمام الورع الاقتصار في المباح على قدر الحاجة ، وترك التوسع في الدنيا بالكلية . وذلك طريق الآخرة . ونحن الآن نتكلم في الفقه المنوط بمصالح الخلق . وفتوى الظاهر له حكم ومنهاج على حسب مقتضى المصالح . وطريق الدين لا يقدر على سلوكه إلا الآحاد ، ولو اشتغل الخلق كلهم به لبطل النظام ، وخرب العالم ، فإن ذلك طلب ملك كبير في الآخرة . ولو اشتغل كل الخلق بطلب ملك الدنيا ، وتركوا الحرف الدنيئة ، والصناعات الخسيسات ، لبطل النظام . ثم يبطل بطلانه الملك أيضا . فالمحترفون انما سخروا لينتظم الملك للملوك . وكذلك المقبلون على الدنيا سخروا ليسلم طريق الدين لذوى الدين ، وهو ملك الآخرة . ولولاه لما سلم لذوى الدين أيضا دينهم . فشرط سلامة الدين لهم أن يعرض الا كثرون



عن طريقهم، ويشتغلوا بأمر الدنيا . وذلك قسمة سبقت بها المشيئة الأزلية . وإليه الإشارة بقوله تعالى ( نَحْنُ قَسَمْنَا يَدْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا <sup>(١)</sup> )

فإن قيل: لا حاجة إلى تقدير عموم التحريم حتى لا يبقى حلال ، فإن ذلك غير واقع . وهو معلوم . ولا شك في أن البعض حرام . وذلك البعض هو الأقل أو الأكثر فيه نظر . وما ذكرتموه من أنه الأقل بالإضافة إلى الكل جلي . ولكن لا بد من دليل محصل على تجويزه ليس من المصالح المرسلة . وما ذكرتموه من التقسيمات كلها مصالح مرسلة ، فلا بد لها من شاهد معين تقاس عليه ، حتى يكون الدليل مقبولا بالاتفاق ، فإن بعض العلماء لا يقبل المصالح المرسلة .

فأقول: إن سلم أن الحرام هو الأقل ، فيكفينا برهانا عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة ، مع وجود الربا والسرقة والنفل والتهب . وإن قدر زمان يكون الأكثر هو الحرام ، فيحل تناول أيضا ، فبرهانه ثلاثة أمور

الأول : التقسيم الذي حصرناه ، وأبطلنا منه أربعة ، وأثبتنا القسم الخامس . فإن ذلك إذا أجرى فيما إذا كان الكل حراما ، كان أخرى فيما إذا كان الحرام هو الأكثر أو الأقل وقول القائل هو مصلحة مرسلة هوس . فإن ذلك إنما تخيل من تخيله في أمور مظنونة ، وهذا مقطوع به . فإننا لا نشك في أن مصلحة الدين والدنيا مراد الشرع ، وهو معلوم بالضرورة ، وليس بمظنون . ولا شك في أن رد كافة الناس إلى قدر الضرورة أو الحاجة ، أو إلى الحبش والصيد ، مخرب للدنيا أولا ، وللدين بواسطة الدنيا ثانيا . فلا يشك فيه لا يحتاج إلى أصل يشهد له ، وإنما يستشهد على الخيالات المظنونة المتعلقة بأحاد الأشخاص البرهان الثاني : أن يعلل بقياس محرر ، مردود إلى أصل يتفق الفقهاء الآنسون بالأقيسة الجزئية عليه . وإن كانت الجزئيات مستنكرة عند المحصلين ، بالإضافة إلى مثل ما ذكرناه من الأمر الكلى ، الذي هو ضرورة النبي لو بعث في زمان عم التحريم فيه ، حتى لو حكم بغيره لخرب العالم

والقياس المحرر الجزئي : هو أنه قد تعارض أصل وغالب، فيما انقطعت فيه العلامات المعينة من الأمور التي ليست محصورة، فيحكم بالأصل لا بالغالب، قياساً على طين الشوارع وجرة النصرانية، وأواني المشركين. وذلك قد أثبتناه من قبل بفعل الصحابة. وقولنا انقطعت العلامات المعينة، احتراز عن الأواني التي يتطرق الاجتهاد إليها، وقولنا ليست محصورة، احتراز عن التباس الميتة والرضيعة بالذكية والأجنبية

فإن قيل: كون الماء طهوراً مستيقن، وهو الأصل. ومن يسلم أن الأصل في الأموال الحل؟ بل الأصل فيها التحريم

فتقول: الأمور التي لا تحرم لعسفة في عينها حرمة الحر والخنزير، خلقت على صفة تستعد لقبول المعاملات بالتراضي، كما خلق الماء مستعداً للوضوء وقد وقع الشك في بطلان هذا الاستعداد منهما، فلا فرق بين الأمرين، فإنها تخرج عن قبول المعاملة بالتراضي بدخول الظلم عليها، كما يخرج الماء عن قبول الوضوء بدخول النجاسة عليه. ولا فرق بين الأمرين والجواب الثاني: أن اليد دلالة ظاهرة دالة على الملك، نازلة منزلة الاستصحاب وأقوى منه بدليل أن الشرع ألحنه به، إذ من ادعى عليه دين فالتقول قوله، لأن الأصل براءة ذمته، وهذا استصحاب ومن ادعى عليه ملك في يده فالتقول أيضاً قوله، إقامة لليد مقام الاستصحاب. فكل ما وجد في يد إنسان فالأصل أنه ملكه، ما لم يدل على خلافه علامة معينة

البرهان الثالث: هو أن كل ما دل على جنس لا يحصر ولا يدل على معين، لم يعتبر وإن كان قطعاً. فبأن لا يعتبر إذا دل بطريق الظن أولى. وبيان: أن ما لم أنه ملك زبد، فحقه يمنع من التصرف فيه بغير إذنه. ولو علم أن له مالاً في العالم، ولكن وقع اليأس عن الوقوف عليه وعلى وارثه، فهو مال مرصود لمصالح المسلمين، يجوز التصرف فيه بحكم المصلحة. ولو دل على أن له مالاً محصوراً في عشرة مثلاً أو عشرين، امتنع التصرف فيه بحكم المصلحة. فالذي يشك في أن له مالاً سوى صاحب اليد أم لا، لا يزيد على الذي يتيقن قطعاً أن له مالاً. ولكن لا يعرف عينه، فليجز التصرف فيه بالمصلحة، والمصلحة ما ذكرناه في الأقسام الخمسة. فيكون هذا الأصل شاهداً له. وكيف لا وكل مال ضائع فقد ملكه يصرفه السلطان إلى المصالح، ومن المصالح الفقراء وغيرهم، فلو صرف إلى فقير ملكه، ونفذ فيه



تصرفه ، فلو سرقه منه سارق قطعت يده . فكيف نفذ تصرفه في ملك الغير ، ليس ذلك إلا الحكمنا بأن المصلحة تقتضي أن ينتقل الملك إليه ، ويحل له ، فقضينا بموجب المصلحة فإن قيل : ذلك يختص بالتصرف فيه السلطان ، فنقول : والسلطان لم يجوز له التصرف في ملك غيره بغير إذنه ، لاسبب له إلا المصلحة ، وهو أنه لو ترك لضاع ، فهو مرددين تضييعه وصرفه إلى مهم . والصرف إلى مهم أصلح من التضييع ، فرجع عليه . والمصلحة فيما يشك فيه ، ولا يعلم تحريره ، أن يحكم فيه بدلالة اليد ، ويترك على أرباب الأيدي . إذ انتزاعها بالشك وتكليفهم الاقتصار على الحاجة ، يؤدي إلى الضرر الذي ذكرناه . وجهات المصلحة تختلف ، فإن السلطان تارة يرى أن المصلحة أن يبنى بذلك المال قنطرة ، وتارة أن يصرفه إلى جند الاسلام ، وتارة إلى الفقراء ، ويدور مع المصلحة كيفما دارت . وكذلك الفتوى في مثل هذا تدور على المصلحة . وقد خرج من هذا أن الخلق غير مأخوذ في أعيان الأموال بظنون لا تستند إلى خصوص دلالة في ملك الأعيان ، كما لم يؤخذ السلطان والفقراء الآخذون منه بعلمهم أن المال له مالك ، حيث لم يتعلق العلم بعين مالك مشار إليه ، ولا فرق بين عين المالك وبين عين الأملاك في هذا المعنى

فهذا بيان شبهة الاختلاط . ولم يبق إلا النظر في امتزاج المائعات والدرام والعروض في يد مالك واحد . وسيأتي بيانه في باب تفصيل طريق الخروج من المظالم

## المآل الثالث للشبهة

أن يتصل بالسبب المحلل معصية

إما في قرائنه ، وإما في لواحقه ، وإما في سوابقه أو في عوضه ، وكانت من المعاصي التي لا توجب فساد العقد ، وإبطال السبب المحلل

مثال المعصية في القرآن : البيع في وقت النداء يوم الجمعة ، والذبح بالسكين المنصوبة والاحتطاب باقتدوم المنصوب ، والبيع على بيع الغير ، والسوم على سومه . فكل نهى ورد في العقود ولم يدل على فساد العقد ، فإن الامتناع من جميع ذلك ورع ، وإن لم يكن المستفاد بهذه الأسباب محكوما بتحريره . وتسمية هذا النمط شبهة فيه تسامح . لأن الشبهة في غالب الأمر

المعصية في  
القرآن

تطلق لإرادة الاشتباه والجهل ، ولا اشتباه ههنا ، بل العصيان بالذبح بسكين الغير معلوم ، وحل الذبيحة أيضا معلوم . ولكن قد تشتق الشبهة من المشابهة ، وتناول الحاصل من هذه الأمور مكروه ، والكراهة تشبه التحريم . فإن أريد بالشبهة هذا ، فتسمية هذا شبهة له وجه . وإلا فيذنبني أن يسمى هذا كراهة لاشبهة . وإذا عرف المعنى فلا مشاحة في الأسامي فعادة الفقهاء التسامح في الإطلاقات.

ثم اعلم أن هذه الكراهة لها ثلاث درجات : الأولى منها تقرب من الحرام ، والورع عنه مهم . والأخيرة تنهى إلى نوع من المبالغة ، تكاد تلتحق بورع الموسوسين . ويذهبا أوساط نازعة إلى الطرفين . فالكراهة في صيد كلب منصوب أشد منها في الذبيحة بسكين منصوب ، أو المقتنع بسهم منصوب . إذ الكلب له اختيار . وقد اختلف في أن الحاصل به لمالك الكلب أو للصياد . ويليه شبهة البذر المزروع في الأرض المنصوبة . فإن الزرع لمالك البذر ، ولكن فيه شبهة ، ولو أثبتنا حق الحبس لمالك الأرض في الزرع لكان كالثمن الحرام ولكن الأقيس أن لا يثبت حق حبس ، كما لو طحن بطاحونة منصوبة واقتنص بشبكة منصوبة ، إذ لا يتعلق حق صاحب الشبكة في منفعتها بالصيد ، ويليه الاحتطاب بالتدوم المنصوب ، ثم ذبحه ملك نفسه بالسكين المنصوب ، إذ لم يذهب أحد إلى تحريم الذبيحة ، ويليه البيع في وقت النداء ، فإنه ضئيف يتعلق بمقصود العقد ، وإن ذهب قوم إلى فساد العقد ، إذ ليس فيه إلا أنه اشتغل بالبيع عن واجب آخر كان عليه . ولو أفسد البيع بمثله ، لأفسد بيع كل من عليه درهم زكاة ، أو صلاة فائتة وجوبها على الفور ، أو في ذمته مظلمة دائق فإن الاشتغال بالبيع مانع له عن القيام بالواجبات فليس للجمعة إلا الوجوب بعد النداء ، وينجر ذلك إلى أن لا يصح نكاح أولاد الظلمة ، وكل من في ذمته درهم ، لأنه اشتغل بقوله عن الفعل الواجب عليه ، إلا أنه من حيث ورد في يوم الجمعة نهى على الخصوص ربما سبق إلى الأفهام خصوصية فيه فتكون الكراهة أشد ، ولا بأس بالحذر منه ولكن قد ينجر إلى الوسواس ، حتى يتخرج عن نكاح بنات أرباب المظالم ، وسائر معاملاتهم وقد حكى عن بعضهم أنه اشترى شيئا من رجل ، فسمع أنه اشتراه يوم الجمعة ، فرده خيفة أن يكون ذلك مما اشتراه وقت النداء . وهذا غاية المبالغة ، لأنه رد بالشك . ومثل هذا



الورع في تقدير المناهي أو المفسدات ، لا ينقطع عن يوم السبت وسائر الأيام . والورع حسن والمبالغة فيه أحسن ، ولكن إلى حد معلوم . فقد قال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « هَلَاكَ الْمُتَنَطِّعُونَ » فليحذر من أمثال هذه المبالغات ، فإنها وإن كانت لا تضر صاحبها ، ربما أوهم عند الغير أن مثل ذلك مهم ، ثم يعجز عما هو أيسر منه ، فيترك أصل الورع ، وهو مستند أكثر الناس في زماننا هذا ، إذ ضيق عليهم الطريق ، فأيسوا عن القيام به ، فأطرحوه . فكأن الموسوس في الطهارة قد يعجز عن الطهارة فيتركها ، فكذا بعض الموسوسين في الحلال ، سبق إلى أوهامهم أن مال الدنيا كله حرام ، فتوسعوا ، فتركوا التمييز وهو عين الضلال

المعصية في  
الأمور

وأما مثال الواحق : فهو كل تصرف يفضي في سياقه إلى معصية . وأعلاه بيع العنب من الحمار ، وبيع الغلام من المعروف بالفجور بالعلمان ، وبيع السيف من قطاع الطريق وقد اختلف العلماء في صحة ذلك ، وفي حل الثمن المأخوذ منه والأقيس أن ذلك صحيح . والمأخوذ حلال . والرجل عاص بعقده ، كما يعصى بالذبح بالسكين المغصوب ، والذبيحة حلال ولا كنه يعصى عصيان الإغائه على المعصية إذ لا يتعاق ذلك بهين المقد . فالمأخوذ من هذا مكروه كراهية شديدة ، وتركه من الورع المهم ، وليس بمحرام . ويليه في الرتبة بيع العنب ممن يشرب الخمر ولم يكن خمارا وبيع السيف ممن يغزو ويظلم أيضا . لأن الاحتمال قد تعارض . وقد كره السلف بيع السيف في وقت الفتنة ، خيفة أن يشتريه ظالم . فهذا ورع فوق الأول ، والكراهية فيه أخف . ويليه ما هو مبالغة ، ويكاد يلحق بالوسواس ، وهو قول جماعة أنه لا تجوز معاملة الفلاحين بآلات الحرث ، لأنهم يستعينون بها على الحراثة ، ويبيعون الطعام من الظلمة ، ولا يبيع منهم البقر والقدان وآلات الحرث ، وهذا ورع الوسوسة ، إذ ينجر إلى أن لا يبيع من الفلاح طعام ، لأنه يتقوى به على الحراثة . ولا يسقى من الماء العام لذلك . وينتهي هذا إلى حد التنطع المنهى عنه وكل متوجه إلى شيء على قصد خير لا بد وأن يسرف ، إن لم يذمه العلم المحقق . وربما يقدم على ما يكون بدعة في الدين ، ليستضر الناس بعده بها ، وهو يظن أنه مشغول بالخير . ولهذا قال صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> « فَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أَدْنَى رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِي » والمتنطعون

(١) حديث هلك المتنطعون : مسلم من حديث ابن مسعود وتقدم في قواعد العقائد

(٢) حديث فضل العالم على العابد كفضلي على أدنى رجل من أصحابي : تقدم في العلم

هم الذين يخشى عليهم أن يكونوا ممن قيل فيهم (الَّذِينَ ضَلَّ سَبِيلُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا) <sup>(١)</sup>

وبالجملة لا ينبغي للإنسان أن يشتغل بدقائق الورع إلا بحضرة عالم متقن. فإنه إذا جاوز ما رسم له، وتصرف بذهنه من غير سماع، كان ما يفسده أكثر مما يصلحه. وقد روى عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أنه أحرق كرمه خوفا من أن يباع العنب ممن يتخذه خمرا وهذا لا أعرف له وجها، إن لم يعرف هو سببا خاصا يوجب الإحراق، إذ ما أحرق كرمه ونخله من كان أرفع قدرا منه من الصحابة. ولو جاز هذا لجاز قطع الذكر خيفة من الزنا وقطع اللسان خيفة من الكذب، إلى غير ذلك من الإتلافات وأما المقدمات. فلتطرق المعصية إليها ثلاث درجات :

المعصية في  
المقدمات

الدرجة العليا التي تشتد الكراهة فيها : ما يقي أثره في المتناول كالأكل من شاة علفت بعلف مغصوب، أو رعت في مرعى حرام. فإن ذلك معصية، وقد كان سببا لبقائها، وربما يكون الباقي من دمها ولحمها وأجزائها من ذلك العلف. وهذا الورع مهم وإن لم يكن واجبا ونقل ذلك عن جماعة من السلف. وكان لأبي عبد الله الطوسي التروغندي شاة يحملها على رقبته كل يوم إلى الصحراء، ويرعاها وهو يصلي، وكان يأكل من لبنها، فغفل عنها ساعة فتناولت من ورق كرم على طرف بستان، فتركها في البستان ولم يستحل أخذها.

فإن قيل: فقد روى عن عبد الله بن عمر، وعبيد الله، أنها اشتريا إبلا، فبعثاها إلى الحمى، فرعته إبلهما حتى سممت، فقال عمر رضي الله عنه، أرعيتاها في الحمى؟ فقالا نعم. فشاطرهما فهذا يدل على أنه رأى اللحم الحاصل من العلف لصاحب العلف، فليوجب هذا تحريما، قلنا: ليس كذلك. فإن العلف يفسد بالأكل، واللحم خلق جديد، وليس عين العلف. فلا شركة لصاحب العلف شرعا. ولكن عمر غرمهما قيمة الكلا، ورأى ذلك مثل شطر الأبل فأخذ الشطر بالاجتهاد، كما شاطر سعد بن أبي وقاص ماله لما أن قدم من الكوفة وكذلك شاطر أبا هريرة رضي الله عنه، إذ رأى أن كل ذلك لا يستحقه العامل، ورأى شطر ذلك كافيا على حق عملهم، وقدره بالشطر اجتهدا



الرتبة الوسطى : ماتقل عن بشر بن الحارث، من امتناعه عن الماء المساق في نهر احتفره الظلمة، لأن النهر موصل إليه، وقد عصى الله بحفره . وامتنع آخر عن عنب كرم يسقى بماء يجري في نهر حفر ظلما، وهو أرفع منه وأبلغ في الورع . وامتنع آخر من الشرب من مصانع السلاطين في الطرق . وأعلى من ذلك امتناع ذى النون من طعام حلال أوصل إليه على يد سجان، وقوله أنه جاءنى على يد ظالم . ودرجات هذه الرتب لا تنحصر

الرتبة الثالثة : وهى قريب من الوسواس والمبالغة، أن يمتنع من حلال وصل على يد رجل عصى الله بالزنا أو القذف، وإيس هو كما لو عصى بأكل الحرام، فإن الموصل قوته الحاصلة من الغذاء الحرام، والزنا والقذف لا يوجب قوة يستعان بها على الحمل . بل الامتناع من أخذ حلال وصل على يد كافر وسواس، بخلاف أكل الحرام . إذ الكفر لا يتعلق بحمل الطعام . وينجر هذا إلى أن لا يؤخذ من يد من عصى الله ولو بغيبة أو كذبة، وهو غاية التنطع والإسراف فليضبط ماعرف من ورع ذى النون وبشر، بالمعصية في السبب الموصل، كأنهر وقوة اليد المستفادة بالغذاء الحرام . ولو امتنع عن الشرب بالكوز، لأن صانع الفخار الذى عمل الكوز كان قد عصى الله يوما بضرب إنسان أو شتمه، لكان هذا وسواسا . ولو امتنع من لحم شاة ساقها آكل حرام، فهذا أبعد من يد السجان، لأن الطعام يسوقه قوة السجان، والشاة تمشى بنفسها، والسائق يمنعها عن المدول في الطريق فقط . فهذا قريب من الوسواس . فانظر كيف تدرجنا في بيان ما تنداعى إليه هذه الأمور

واعلم أن كل هذا خارج عن فتوى علماء الظاهر . فإن فتوى الفقيه تختص بالدرجة الأولى التى يمكن تكليف عامة الخلق بها، ولو اجتمعوا عليه لم يخرب العالم، دون ماعده من ورع المتقين والصالحين . والفتوى في هذا ما قاله صلى الله عليه وسلم لو ابصت، إذ قال « استفت قلبك وإن أفتوك وأفتوك وأفتوك » وعرف إذ قال <sup>(١)</sup> « الإثم حزاز القلوب » وكل ما حاك في صدر المريد من هذه الأسباب، فلو أقدم عليه مع حزازة القلب استضر به وأظلم قلبه بقدر الحزازة التى يجدها . بل لو أقدم على حرام فى علم الله، وهو يظن أنه حلال، لم يؤثر ذلك فى قساوة قلبه ولو أقدم على ما هو حلال فى فتوى علماء الظاهر، ولكنه يجد حزازة فى قلبه، فذلك يضره

تسبب  
الموسوس على  
نفسه

وانما الذي ذكرناه في النهي عن المبالغة ، أردنا به أن القلب الصافي المعتدل هو الذي لا يجد حزاة في مثل تلك الأمور . فإن مال قلب موسوس عن الاعتدال ، ووجد الحزاة فأقدم مع ما يجد في قلبه ، فذلك يضره . لأنه مأخوذ في حق نفسه بينه وبين الله تعالى بفتوى قلبه . وكذلك يشدد على الموسوس في الطهارة ونية الصلاة . فإنه إذا غلب على قلبه أن الماء لم يصل إلى جميع أجزائه بثلاث مرات ، لغلبة الوسوسة عليه ، فيجب عليه أن يستعمل الرابعة وصار ذلك حكما في حقه ، وإن كان مخطئا في نفسه . أولئك قوم شددوا فشدد الله عليهم ولذلك شدد على قوم موسى عليه السلام ، لما استقصوا في السؤال عن البقرة . ولو أخذوا أولا بعموم لفظ البقرة ، وكل ما ينطق عليه الاسم ، لأجزأهم ذلك . فلا تغفل عن هذه الدقائق التي رددناها تقياً وإثباتاً ، فإن من لا يطلع على كنه الكلام ولا يحيط بجماعه يوشك أن يزل في درك مقاصده .

المعصية في  
المرص

وأما المعصية في الموضع فله أيضا درجات :-

الدرجة العليا : التي تشتد الكراهة فيها ، أن يشتري شيئا في الذمة ، ويقضى ثمنه من غصب أو مال حرام . فينظر ، فإن سلم إليه البائع الطعام قبل قبض الثمن بطيب قلبه ، فأكله قبل قضاء الثمن ، فهو حلال ، وتركه ليس بواجب بالإجماع ، أغنى قبل قضاء الثمن . ولا هو أيضا من الورع المؤكد . فإن قضى الثمن بعد الأكل من الحرام ، فكانه لم يقض الثمن . ولو لم يقضه أصلا ، لكان متقلدا المظلمة بترك ذمته مرتهنة بالدين ، ولا ينقلب ذلك حراما . فإن قضى الثمن من الحرام ، وأبرأه البائع مع العلم بأنه حرام ، فقد برئت ذمته . ولم يبق عليه إلا مظلمة تصرفه في الدرام الحرام بصرفها إلى البائع . وإن أبرأه على ظن أن الثمن حلال ، فلا تحصل البراءة ، لأنه يبرئه مما أخذه إبراء استيفاء ، ولا يصلح ذلك للاستيفاء . هذا حكم المشتري والأكل منه وحكم الذمة

وإن لم يسلم إليه بطيب قلب ، ولكن أخذه ، فأكله حرام ، سواء أكله قبل توفية الثمن من الحرام أو بعده . لأن الذي توىء الفتوى به ثبوت حق الحبس للبائع ، حتى يتعين ملكه بإقباض النقد ، كما تعين ملك المشتري . وإنما يبطل حق حبسه ، إما بالإبراء أو الاستيفاء ، ولم يجر شيء منهما . ولكنه أكل ملك نفسه ، وهو عاص به عصيان الراهن



للطعام إذا أكله بغير إذن المرتهن . وبينه وبين أكل طعام الغير فرق : ولكن أصل التحريم شامل هذا كله ، إذا قبض قبل توفية الثمن ، إما بطيبة قلب البائع أو من غير طيبة قلبه . فأما إذا وفي الثمن الحرام أولاً ثم قبض ، فإن كان البائع عالماً بأن الثمن حرام ، ومع هذا أقبض المبيع ، بطل حق حبسه ، وبقي له الثمن في ذمته ، إذا ما أخذه ليس بشمن ، ولا يصير أكل المبيع حراماً بسبب بقاء الثمن . فأما إذا لم يعلم أنه حرام ، وكان بحيث لو علم لما رضى به ، ولا أقبض المبيع ، فحق حبسه لا يبطل بهذا التلخيص . فأكله حرام بتحريم أكله المرهون ، إلى أن يبرئه . أو يوفي من حلال ، أو يرضى هو بالحرام ويبرئ ، فيصح إبراؤه ، ولا يصح رضاه بالحرام . فهذا مقتضى الفقه وبيان الحكم في الدرجة الأولى من الحل والحرمة ، فأما الامتناع عنه فمن الورع الميم ، لأن المعصية إذا تمكنت من السبب الموصل إلى الشيء تشدد الكراهة فيه كما سبق . وأقوى الأسباب الوصلة الثمن . ولولا الثمن الحرام لما رضى البائع بتسليمه إليه . فرضاه لا يخرج عن كونه مكروهاً كراهية شديدة . ولكن العدالة لا تنخرم به . وتزول به درجة التقوى والورع . ولو اشترى سلطان مثلاً ثوباً أو أرضاً في الذمة وقبضه برضا البائع قبل توفية الثمن ، وسلمه إلى فقيه أو غيره صلة أو خلعة . ومما شك في أنه سيقضى ثمنه من الحلال أو الحرام ، فهذا أخلف . إذ وقع الشك في تطرق المعصية إلى الثمن ، وتفاوت خفته بتفاوت كثرة الحرام وقتله في مال ذلك السلطان ، وما يغلب على الظن فيه ، وبعضه أشد من بعض ، والرجوع فيه إلى ما ينقدح في القلب

الرتبة الوسطى : أن لا يكون العوض غصباً ولا حراماً ، ولكن يتهماً لمعصية . كما لو سلم عوضاً عن الثمن عنياً ، والآخذ شارب الخمر . أو سيفاً ، وهو قاطع طريق . فهذا لا يوجب تحريماً في مبيع اشتراه في الذمة ، ولكن يقتضى فيه كراهية دون الكراهية التي في الغصب . وتفاوت درجات هذه الرتبة أيضاً ، بتفاوت غلبة المعصية على قابض الثمن ونسبته . ومهما كان العوض حراماً ، فبذله حرام . وإن احتمل تحريمه ولكن أبيع بظن ، فبذله مكروه . وعليه ينزل عندي <sup>(١)</sup> النهي عن كسب الحجام وكراهته .

( ١ ) حديث النهي عن كسب الحجام وكراهته : ابن ماجه من حديث أبي مسعود الأنصاري والنسائي من حديث أبي هريرة بإسنادين صحيحين نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام والبخاري من حديث أبي جحيفة نهي عن ثمن النمل ولمسلم من حديث رافع بن خديج كسب الحجام خبيث

إذ نهى عنه عليه السلام<sup>(١)</sup> «مرات»، ثم أمر بأن يعلف الناضح. وما سبق إلى الوهم من أن سببه مباشرة النجاسة والقذر فاسد. إذ يجب طرده في الدباغ والكناس، ولا قاتل به. وإن قيل به، فلا يمكن طرده في القصاب. إذ كيف يكون كسبه مكروها وهو بدل عن اللحم، واللحم في نفسه غير مكروه. ونخامة القصاب النجاسة أكثر منه للحجام والفصاد. فإن الحجام يأخذ الدم بالمحجمة، ويمسحه بالقطنة. ولكن السبب أن في الحجامة والفصد تخريب بنية الحيوان وإخراج الدم وبه قوام حياته. والأصل فيه التحريم. وإنما يحل بضرورة، وتعلم الحاجة والضرورة بحدس واجتهاد. وربما يظن نافعا ويكون ضارا، فيكون حراما عند الله تعالى ولكن يحكم بحله بالظن والحدس. ولذلك لا يجوز للفصاد فصد صبي وعبد ومعتوه، إلا بإذن وليه وقول طيب. ولولا أنه حلال في الظاهر لما أعطى عليه السلام<sup>(٢)</sup> أجره الحجام. ولولا أنه يحتمل التحريم لما نهى عنه، فلا يمكن الجمع بين إعطائه ونهيه إلا باستنباط هذا المعنى وهذا كان ينبغي أن تذكره في القرائن المقرونة بالسبب، فإنه أقرب إليه

الرتبة السفلى: وهي درجة الموسوسين. وذلك أن يحلف إنسان على أن لا يلبس من غزل أمه، فباع غزلها، واشترى به ثوبا. فهذا لا كراهية فيه، والورع عنه وسوسة. وروى عن المغيرة أنه قال في هذه الواقعة لا يجوز. واستشهد بأن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> قال «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الْخُمُورُ فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا ثَمَنَهَا» وهذا غلط، لأن بيع الخمر باطل. إذ لم يبق للخمر منفعة في الشرع. وثمن البيع الباطل حرام. وليس هذا من ذلك

(١) حديث نهى عنه مرات ثم أمر بأن يعلف الناضح: أبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه من حديث عبيدة أنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في إجارة الحجام فنهاه عنها فلم يزل يسأل ويستأذن حتى قال أعلفه بأصمك وأطعمه رقيقك وفي رواية لأحمد أنه زجره عن كسبه فقال ألا أطعمه أيتاما لي قال لا قال أفلا أتصدق به قال لا فرخص له أن يعلفه ناضحه

(٢) حديث أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أجره الحجام: متفق عليه من حديث ابن عباس

(٣) حديث المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن اليهود إذ حرمت عليهم الخمر فباعوها لم أجدهم هكذا والمعروف أن ذلك في الشحوم ففي الصحيحين من حديث جابر قاتل الله اليهود إن الله لم يحرّم عليهم شحومها جملة ثم باعوه فأكلوا ثمنه



بل مثال هذا أن يملك الرجل جارية هي أخته من الرضاع ، فتباع بجمارية أجنبية .  
فليس لأحد أن يتورع منه . وتشبيه ذلك ببيع الخمر غاية السرف في هذا الطرف . وقد  
عرفنا جميع الدرجات وكيفية التدرج فيها ، وإن كان تفاوت هذه الدرجات لا ينحصر في ثلاث  
أو أربع ولا في عدد ، ولكن المقصود من التعدد التقريب والتفهم  
فإن قيل : فقد قال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « مَنِ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ فِيهَا دِرْهَمٌ  
حَرَامٌ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً مَا كَانَ عَلَيْهِ » ثم أدخل ابن عمر أصبعيه في أذنيه ، وقال  
ضمنتا إن لم أكن سمعته منه ، قلنا ذلك محمول على ما لو اشترى بعشرة بعينها لافي الذمة . وإذا  
اشترى في الذمة ، فقد حكمنا بالتحريم في أكثر الصور فليحمل عليها ، ثم كم من ملك  
يتوعد عليه يمنع قبول الصلاة لمعصية تطرقت إلى سببه ، وإن لم يدل ذلك على فساد العقد  
كالشترى في وقت النداء وغيره .

## المنازل الرابع

### ( الاختلاف في الأدلة )

فإن ذلك كالاختلاف في السبب ، لأن السبب سبب لحكم الحل والحرم ، والدليل  
سبب لمعرفة الحل والحرم . فهو سبب في حق المعرفة . وما لم يثبت في معرفة الغير ، فلا فائدة  
لثبوته في نفسه وإن جرى سببه في علم الله

وهو إما أن يكون لتعارض أدلة الشرع ، أو لتعارض العلامات الدالة ، أو لتعارض التشابه  
القسم الأول : أن تعارض أدلة الشرع ، مثل تعارض عمومين من القرآن أو السنة  
أو تعارض قياسين ، أو تعارض قياس وعموم . وكل ذلك يورث الشك ، ويرجع فيه إلى  
الاستصحاب ، أو الأصل المعلوم قبله إن لم يكن ترجيح . فإن ظهر ترجيح في جانب الحظر  
وجب الأخذ به . وإن ظهر في جانب الحل جاز الأخذ به . ولكن الورع تركه . واتفقوا موضع  
الخلافاً مهم في الورع في حق المفتي والمقلد . وإن كان المقلد يجوز له أن يأخذ بما أفتى له مقلده ،

تعارض الأدلة

( ١ ) حديث من اشترى ثوباً بعشرة دراهم الحديث تقدم في الباب قبله

الذي يظن أنه أفضل علماء بلده ، ويعرف ذلك بالتسامع ، كما يعرف أفضل أطباء البلد بالتسامع والقرائن ، وإن كان لا يحسن الطب . وليس للمستفتي أن ينقد من المذاهب أوسعها عليه ، بل عليه أن يبحث حتى يظلب على ظنه الأفضل . ثم يتبعه فلا يخالفه أصلاً . نعم : إن أفتى له إمامه بشيء ولا إمامه فيه مخالف ، فالقرار من الخلاف إلى الاجماع من الورع المؤكد . وكذا المجتهد إذا تعارضت عنده الأدلة ، ورجح جانب الحل بحس وتخمين وظن فالورع له الاجتناب فلقد كان المفتون يفتون بحل أشياء لا يقدمون عليها قط ، تورعاً منها وحذراً من الشبهة فيها . فلتقسم هذا أيضاً على ثلاث مراتب

الرتبة الأولى : ما يتأكد الاستحباب في التورع عنه ، وهو ما يقوى فيه دليل المخالف ويدق وجه ترجيح المذهب الآخر عليه . فن المهمات التورع عن فريسة الكاب المعلم إذا أكل منها وإن أفتى المفتي بأنه حلال . لأن الترجيح فيه غامض . وقد اخترنا أن ذلك حرام وهو أقيس قولي الشافعي رحمه الله . ومهما وجد للشافعي قول جديد موافق لمذهب أبي حنيفة رحمه الله ، أو غيره من الأئمة كان الورع فيه مهما ، وإن أفتى المفتي بالقول الآخر

ومن ذلك الورع عن متروك التسمية ، وإن لم يختلف فيه قول الشافعي رحمه الله ، لأن الآية ظاهرة في إيجابها ، والأخبار متواترة فيه . فانه صلى الله عليه وسلم قال لكل من سألته عن الصيد <sup>(١)</sup> « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ أَلْعَلَّمْ وَذَكَرْتَ عَلَيْهِ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ » ونقل ذلك على التكرار . وقد شهر الذبح <sup>(٢)</sup> بالبسلة . وكل ذلك يقوى دليل الاشتراط . ولكن ! صح قوله صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> « الْمُؤْمِنُ يَذْبَحُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى سَمَى أَوْ لَمْ يُسَمَّ »

( ١ ) حديث إذا أرسلت كلبك وذكر اسم الله فكل : متفق عليه من حديث عدي بن حاتم ومن حديث أبي ذر الحثيني

( ٢ ) حديث التسمية على الذبح متفق عليه من حديث رافع بن خديج ما أنهر الله وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر

( ٣ ) حديث المؤمن يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم : قال المصنف إنه صح قلت لا يعرف بهذا اللفظ فضلاً عن صحته ولأبي داود في الراسيل من رواية الصلت مرفوعاً ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر وللطبراني في الأوسط والدارقطني وابن عدي والبيهقي من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله الرجل منا يذبح وينسى أن يسمى الله فقال اسم الله على كل مسلم قال ابن عدي منكر وللدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس المسلم يكفيه اسمه فإن نسي أن يسمى حين يذبح فليسم وليذكر اسم الله ثم ليأكل فيه محمد بن سنان ضعفه الجمهور



احتمل أن يكون هذا عاما ، موجبا لصرف الآية وسائر الأخبار عن ظواهرها ، ويحتمل أن يخص هذا بالناسي ، ويترك الظواهر ولا تأويل ، وكان حملة على الناسي ممكنا تمهيدا لعذره في ترك التسمية بالنسيان ، وكان تعميمه وتأويل الآية ممكنا إمكانا أقرب ، رجحنا ذلك ولا ننكر رفع الاحتمال المقابل له ، فالورع عن مثل هذا مهم واقع في الدرجة الأولى الثانية : وهي مزاحمة لدرجة الوسواس ، أن يتورع الإنسان عن أكل الجنين الذي يصادف في بطن الحيوان المذبوح ، وعن الضب . وقد صح في الصحاح من الأخبار حديث الجنين أن <sup>(١)</sup> ذكاته ذكاة أمه ، صحة لا يتطرق احتمال إلى متنه ، ولا ضعف إلى سنده وكذلك صح <sup>(٢)</sup> أنه أكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد نقل ذلك في الصحيحين . وأظن أن أبا حنيفة لم تبلغه هذه الأحاديث . ولو بلغت لقال بها إن أنصف . وإن لم ينصف منصف فيه كان خلافه غلطا لا يعتد به ، ولا يورث شبهة كما لو لم يخالف . وعلم الشيء بخبر الواحد .

الرتبة الثالثة : أن لا يشتر في المسألة خلاف أصلا ، ولكن يكون الحل معلوما بخبر الواحد فيقول القائل قد اختلف الناس في خبر الواحد ، فمنهم من لا يقبله ، فأنا أتورع . فان النقلة وان كانوا عدولا ، فالغلط جائز عليهم . وان الكذب لغرض خفي جائز عليهم . لأن العدل أيضا قد يكذب . والوهم جائز عليهم . فانه قد يسبق إلى سمعهم خلاف ما يقوله القائل ، وكذا إلى فهمهم . فهذا ورع لم ينقل مثله عن الصحابة فيما كانوا يسمعون من عدل تسكن نفوسهم اليه . وأما إذا تطرقت شبهة بسبب خاص ، ودلالة معينة في حق الراوي ، فالتوقف وجه ظاهر ، وإن كان عدلا . وخلاف من خالف في أخبار الآحاد غير معتد به ، وهو بخلاف

( ١ ) حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه : قال المصنف انه صح لا يتطرق احتمال إلى متنه ولا ضعف إلى سنده وأخذ هذا من امام الحرمين فانه كذا قال في الأساليب والحديث رواه أبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه وابن حبان من حديث أبي سعيد والحاكم من حديث أبي هريرة وقال صحيح الأسناد وليس كذلك للطبراني في الصغير من حديث ابن عمر بسند جيد وقال عبد الحق لا يحتج باسنادها كلها .

( ٢ ) حديث أكل الضب على مائدة رسول الله عليه وسلم قال المصنف هو في الصحيحين وهو كما ذكر من حديث ابن عمر وابن عباس وخالد بن الوليد

النظام في أصل الإجماع ، وقوله إنه ليس بحجة . ولو جاز مثل هذا الورع . لكان من الورع أن يعتنع الإنسان من أن يأخذ ميراث الجد أبي الأب ، ويقول ليس في كتاب الله ذكر إلا للبنين . وإلحاق ابن الابن بالابن بإجماع الصحابة ، وهم غير معصومين ، والغلط عليهم جائز ، إذ خالف النظام فيه . وهذا هوس . ويتداعى إلى أن يترك ما علم بعمومات القراء أن إذ من المتكلمين من ذهب إلى أن العمومات لاصيغة لها ، وإنما يحتج بما فهمه الصحابة منها بالقرائن والدلالات . وكل ذلك وسواس

فإذاً لا طرف من أطراف الشبهات إلا وفيها غلو وإسراف ، فليفهم ذلك . ومهما أشكل أمر من هذه الأمور ، فليستفت فيه القلب ، وليدع الورع ما يريه إلى ما لا يريه وليترك حزاز القلوب ، وحكايات الصدور . وذلك يختلف بالأشخاص والوقائع . ولكن ينبغي أن يحفظ قلبه عن دواعي الوسواس ، حتى لا يحكم إلا بالحق ، فلا ينطوى على حزازة في مظان الوسواس ، ولا يخلو عن الحزازة في مظان الكراهة . وما أعز مثل هذا القلب ! ولذلك لم يرد عليه السلام <sup>(١)</sup> كل أحد إلى فتوى القلب ، وإنما قال ذلك لو ابصرت لما كان قد عرف من ماله

القسم الثاني : تعارض العلامات الدالة على الحل والحرم . فإنه قد ينهب نوع من المتاع <sup>تعارضه</sup> في وقت ، ويندر وقوع مثله من غير النهب فيرى مثلاً في يدرجل من أهل الصلاح فيدل <sup>العمومات</sup> صلاحه على أنه حلال ، ويدل نوع المتاع وندوره من غير النهب على أنه حرام ، فيتعارض الأمران . وكذلك يخبر عدل أنه حرام ، وآخر أنه حلال . أو تتعارض شهادة فاسقين أو قول صبي وبالغ . فإن ظهر ترجيح حكم به ، والوزع الاجتناب . وإن لم يظهر ترجيح وجب التوقف . وسيأتي تفصيله في باب التعرف والبحث والسؤال

القسم الثالث : تعارض الأشياء في الصفات التي تناط بها الأحكام . مثاله أن يوصى <sup>تعارضه بالأشياء</sup> بمال للفقهاء ، فيعلم أن الفاضل في الفقه داخل فيه ، وأن الذي ابتدأ التعلم من يوم أو شهر لا يدخل فيه . وبينهما درجات لا تحصى يقع الشك فيها . فالمفتي يفتي بحسب الظن ، والورع الاجتناب . وهذا أغمض مشاركات الشبهة . فإن فيها صوراً يتحير المفتي فيها تحيراً لازماً لا حيلة

(١) حديث لم يرد كل أحد إلى فتوى قلبه وإنما قال ذلك لو ابصرت : وتقدم حديث وابصة وروى الطبراني

من حديث وابصة أنه قال ذلك لوابصة أيضاً وفيه العلاء بن ثعلبة مجهول



له فيه ، إذ يكون المتصف بصفة في درجة متوسطة بين الدرجتين المتقابلتين لا يظهر له ميله إلى أحدهما . وكذلك الصدقات المصروفة إلى المحتاجين ، فإن من لا شيء له معلوم أنه محتاج ، ومن له مال كثير معلوم أنه غني . ويتصدى بينهما مسائل غامضة ، كمن له دار وأثاث وثياب وكتب ، فإن قدر الحاجة منه لا يمنع من الصرف إليه ، والفاضل يمنع . والحاجة ليست محدودة ، وإنما تدرك بالتقريب . ويتعدى منه النظر في مقدار سعة الدار وأبنيتها ، ومقدار قيمتها ، لكونها في وسط البلد ، ووقوع الاكتفاء بدار دونها ، وكذلك في نوع أثاث البيت ، إذا كان من الصقر لا من الخزف ، وكذلك في عددها ، وكذلك في قيمتها ، وكذلك فيما يحتاج إليه كل يوم ، وما يحتاج إليه كل سنة من آلات الشتاء ، وما لا يحتاج إليه إلا في سنين . وشيء من ذلك لاحد له ، والوجه في هذا ما قاله عليه السلام <sup>(١)</sup> « دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ » وكل ذلك في محل الريب . وإن توقف المفتي فلا وجه إلا التوقف . وإن أفتى المفتي بظن وتخمين فالورع التوقف . وهو أهم مواقع الورع . وكذلك ما يجب بقدر الكفاية من نفقة الأقارب وكسوة الزوجات ، وكفاية الفقهاء والعلماء على يد المال ، إذ فيه طرفان ، يعلم أن أحدهما قاصر ، وأن الآخر زائد ، وبينهما أمور تشابه تختلف باختلاف الشخص والحال . والمطلع على الحاجات هو الله تعالى ، وليس للبشر وقوف على حدودها . فادون الرطل المكي في اليوم قاصرا عن كفاية الرجل الضخم ، وما فوق ثلاثة أرطال زائد على الكفاية ، وما بينهما لا يتحقق له حد فليدع الورع ما يريه إلى ما لا يريه وهذا حار في كل حكم نيط بسبب ، يعرف ذلك السبب بلفظ العرب ، إذا العرب وسائر أهل اللغات لم يقدروا متضمنات اللغات بحدود محدودة ، تنقطع أطرافها عن مقابلاتها كلفظ الستة ، فإنه لا يحتمل مادونها وما فوقها من الأعداد ، وسائر ألفاظ الحساب والتقديرات . فليست الألفاظ اللغوية كذلك ، فلا لفظ في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا ويتطرق الشك إلى أوساط في مقتضياتها ، تدور بين أطراف متقابلة . فتعظم الحاجة إلى هذا الفن في الوصايا والأوقاف فالوقوف على الصوفية مثلا مما يصح . ومن الداخل تحت موجب هذا اللفظ ؟ هذا من الغوامض . فكذلك سائر الألفاظ

(١) حديث دع ما يريك إلى ما لا يريك : تقدم في الباب قبله

وسنشير إلى مقتضى لفظ الصوفية على الخصوص ، ليعلم به طريق التصرف في الألفاظ وإلا فلا مضاع في استيفائها . فهذه اشتباهات تشور من علامات متعارضة ، تجذب إلى طرفين متقابلين : وكل ذلك من الشبهات يجب اجتنابها ، إذا لم يترجع جانب الحل ، بدلالة تغلب على الظن أو باستصحاب ، بموجب قوله صلى الله عليه وسلم « دَعِ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ » وبموجب سائر الأدلة التي سبق ذكرها .

فهذه مشارات الشبهات : وبعضها أشد من بعض . ولو تظاهرت شبهات شتى على شيء واحد كان الأمر أغلظ . مثل أن يأخذ ملعاما مختلفا فيه ، عوضا عن عنب باعه من خمار بعد النداء يوم الجمعة ، والبائع قد خالط ماله حرام ، وليس هو أكثر ماله ، ولكنه صار مشتبهاً به . فقد يؤدي ترادف الشبهات إلى أن يشتد الأمر في اقتحامها

فهذه مراتب عرفنا طريق الوقوف عليها ، وليس في قوة البشر حضرها . فما اتضح من هذا الشرح أخذ به ، وما التبس فليجتنب . فإن الإثم حراز القلب . وحيث قضينا باستفتاء القلب أردنا به حيث أباح المفتي ، أما حيث حرمه فيجب الامتناع . ثم لا يحول على كل قلب ، قرب موسوس ينفر عن كل شيء ، ورب شره متساهل يطمئن إلى كل شيء . ولا اعتبار بهذين القلبين . وإنما الاعتبار بقلب العالم الموفق ، المراقب لدقائق الأحوال . وهو المحك الذي يمتحن به خفايا الأمور . وما أعز هذا القلب في القلوب . فمن لم يثق بقلب نفسه فليتمس النور من قلب بهذه الصفة ، وليعرض عليه واقعة ، وجاء في الزبور ، أن الله تعالى أوحى إلى داود عليه السلام ، قل لبي اسراييل إني لا أنظر إلى صلاتكم ولا صيامكم ، ولكن أنظر إلى من شك في شيء فتركه لأجلي ، فذلك الذي أنظر إليه ، وأؤيده بنصري ، وأباهي به ملائكتي .

## الباب الثالث

﴿ في البحث والسؤال والمجوم والإهمال ومظائهما ﴾

اعلم أن كل من قدم إليك طعاما أو هدية ، أو أردت أن تشتري منه أو تهيب ، فليس لك أن تفتش عنه وتسأل ، وتقول هذا مما لا أتحقق حله فلا آخذه بل أقتش عنه . وإيسر



لك أيضا أن تترك البحث ، فتأخذ كل مالا تتيقن تحريمه . بل السؤال واجب مرة ، وحرام مرة ، ومندوب مرة ، ومكروه مرة ، فلا بد من تفصيله والقول الشافي فيه ، هو أن مظنة السؤال مواقع الريبة . ومنشأ الريبة ومشارها إما أمر يتعلق بالمال ، أو يتعلق بصاحب المال .

## المطار الأول

### ﴿ أحوال المالك ﴾

وله بالإضافة إلى معرفتك ثلاثة أحوال : إما أن يكون مجهولا ، أو مشكوكا فيه ، أو معلوما بنوع ظن يستند إلى دلالة .

مبهة المالك الحالة الأولى: أن يكون مجهولا . والمجهول هو الذي ليس معه قرينة تدل على فسادة وظلمه ، كزبي الأجناد . ولا ما يدل على صلاحه ، كثياب أهل التصوف والتجارة والعلم وغيرها من العلامات . فإذا دخلت قرية لا تعرفها ، فرأيت رجلا لا تعرف من حاله شيئا ، ولا عليه علامة تنسبه إلى أهل صلاح أو أهل فساد ، فهو مجهول . وإذا دخلت بلدة غريبا ، ودخلت سوقا ، ووجدت رجلا خبازا أو قصابا أو غيره ، ولا علامة تدل على كونه مرييا أو خائنا ، ولا ما يدل على تقيه ، فهو مجهول ولا يدري حاله . ولا تقول إنه مشكوك فيه لأن الشك عبارة عن اعتقادين متقايين ، لهما سببان متقابلان ، وأكثر الفقهاء لا يدركون الفرق بين مالا يدري ، وبين ما يشك فيه . وقد عرفت مما سبق أن الورع ترك مالا يدري قال يوسف بن أسباط ، منذ ثلاثين سنة ما حاك في قلبي شيء إلا تركته . وتكلم جماعة في أشق الأعمال ، فقالوا هو الورع ، فقال لهم حسان بن أبي سنان ، ما شيء عندي أسهل من الورع ، إذا حاك في صدري شيء تركته

فهذا شرط الورع ، وإنما تذكر الآن حكم الظاهر فنقول :

حكم هذه الحالة أن المجهول إن قدم إليك طعاما ، أو حمل إليك هدية ، أو أردت أن تشتري من دكانه شيئا ، فلا يلزمك السؤال . بل يده وكونه مسلما دلالتان كافيتان في الهجوم على أخذه . وليس لك أن تقول الفساد والظلم غالب على الناس ، فهذه وسوسة وسوء ظن

بهذا المسلم بعينه ، وإن بعض الظن إثم . وهذا المسلم يستحق بإسلامه عليك أن لا تسيء  
الظن به . فإن أسأت الظن به في عينه لأنك رأيت فسادا من غيره ، فقد جنيت عليه .  
وأثمت به في الحال تقدا من غير شك . ولو أخذت المال لكان كونه حراما مشكوكا فيه  
ويدل عليه أنا نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم في غزواتهم وأسفارهم ، كانوا ينزلون في  
القرى ، ولا يردون القرى . ويدخلون البلاد ، ولا يحتجزون من الأسواق . وكان الحرام  
أيضا موجودا في زمانهم ، وما تقل عنهم سؤال إلا عن ريبة ، إذ كان صلى الله عليه وسلم  
لا يسأل عن كل ما يحمل إليه ، بل سأل في أول قدومه إلى المدينة <sup>(١)</sup> عما يحمل إليه ، أصدقة  
أم هدية ، لأن قرينة الحال تدل ، وهو دخول المهاجرين المدينة وهم فقراء ، فغلب على الظن  
أن ما يحمل إليهم بطريق الصدقة ، ثم إسلام المعطى ويده لا يدلان على أنه ليس بصدقة .  
<sup>(٢)</sup> وكان يدعى إلى الضيافات فيجيب ، ولا يسأل أصدقة أم لا ، إذ العادة ما جرت بالتصدق  
بالضيافة . ولذلك <sup>(٣)</sup> دعت أم سليم ، <sup>(٤)</sup> ودعا الخياط كما في الحديث الذي رواه أنس بن مالك  
رضي الله عنه ، وقدم إليه طعاما فيه قرع . <sup>(٥)</sup> ودعا الرجل الفارسي ، فقال عليه السلام أنا  
وعائشة فقال لا ، فقال فلا ، ثم أجابه بعد ، فذهب هو وعائشة يتساوقان ، فقرب إليهما  
إهالة ، ولم ينقل السؤال في شيء من ذلك

وسأل أبو بكر رضي الله عنه عبده عن كسبه لما رآه من أمره . وسأل عمر رضي الله  
عنه الذي سقاه من لبن إبل الصدقة إذ رآه ، وكان أعجبه طعمه ، ولم يكن على ما كان يألفه كل مرة

( ١ ) حديث سؤاله في أول قدومه إلى المدينة عما يحمل إليه أصدقة أم هدية . أحمد والحاكم وقال صحيح

الاسناد من حديث سلمان بن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أنه سلمان بطعام فسأله

عنه أصدقة أم هدية الحديث تقدم في الباب قبله من حديث أبي هريرة

( ٢ ) حديث كان يدعى إلى الضيافات فيجيب ولا يسأل أصدقة أم لا هذا معروف مشهور من ذلك في

الصحيحين حديث أبي مسعود الانصاري في صنع أبي شعيب طعاما لرسول الله صلى الله عليه

وسلم ودعا خامس خمسة

( ٣ ) حديث دعت أم سليم : متفق عليه من حديث أنس

( ٤ ) حديث أنس أن خياطا دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم إليه طعاما فيه قرع : متفق عليه

( ٥ ) حديث دعا الرجل الفارسي فقال أنا وعائشة الحديث مسلم عن أنس



وهذه أسباب الريبة . وكل من وجد ضيافة عند رجل مجهول لم يكن عاصيا بإجابته من غير تفتيش . بل لورأى في داره تجملا ومالا كثيرا ، فليس له أن يقول الحلال عزيز وهذا كثير ، فمن أين يجتمع هذا من الحلال . بل هذا الشخص بعينه يحتمل أن يكون وراث مالا أو اكتسبه ، فهو بعينه يستحق إحسان الظن به . وأزيد على هذا وأقول ليس له أن يسأله . بل إن كان يتورع فلا يدخل جوفه إلا ما يدري من أين هو ، فهو حسن فإيتلطف في الترك . وإن كان لا بدله من أكله فليأكل بغير سؤال . إذ السؤال إيذاء وهتك ستر وإيحاش ، وهو حرام بلا شك

فإن قلت: لعله لا يتأذى . فأقول لعله يتأذى . فأنت تسأل حذرا من لعل . فإن قنعت لعل ، فلعل ماله حلال . وليس الإثم المحذور في إيذاء مسلم بأقل من الإثم في أكل الشبهة والحرام . والغالب على الناس الاستيحاش بالتفتيش . ولا يجوز له أن يسأل من غيره من حيث يدري هو به ، لأن الإيذاء في ذلك أكثر . وإن سأل من حيث لا يدري هو ، ففيه إساءة ظل وهتك ستر ، وفيه تجسس ، وفيه تشبث بالغيبة ، وإن لم يكن ذلك صريحا . وكل ذلك منهي عنه في آية واحدة ، قال الله تعالى ( اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم مِّبْعَضًا ) وكم زاهد جاهل يوحش القلوب في التفتيش ويتكلم بالكلام الخشن المؤذي . وإنما يحسن الشيطان ذلك عنده ، طلبا للشهرة بأكل الحلال ولو كان باعته محض الدين لكان خوفه على قلب مسلم أن يتأذى أشد من خوفه على بطنه أن يدخله مالا يدري ، وهو غير مؤاخذ بما لا يدري ، إذ لم يكن ثم علامة توجب الاجتناب فليعلم أن طريق الورع الترك دون التجسس . وإذا لم يكن بدمن الأكل فالورع الأكل وإحسان الظن . هذا هو المألوف من الصحابة رضي الله عنهم . ومن زاد عليهم في الورع فهو ضال مبتدع ، وليس بتابع . فلن يبلغ أحد مدأحدهم ولا نصيفه ، ولو أنفق ماني الأرض جميعا كيف وقد أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> طعام بريرة ، فقيل إنه صدقة ، فقال ( هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ ) ولم يسأل على التصديق عايبا ، فكان المتصدق مجهولا عنده ولم يمتنع

( ١ ) حديث أكله طعام بريرة فقيل إنها صدقة فقال هو لها صدقة ولنا هدية: متفق عليه من حديث أنس

الحالة الثانية: أن يكون مشكوكا فيه بسبب دلالة أو رثت ريبة. فلنذكر صورة الريبة ثم حكمها <sup>التيك في حقيقة</sup> أما صورة الريبة، فهو أن تدله على تحريم ما في يده دلالة إما من خاقته أو من زيه وثيابه <sup>المالك لسيته</sup> أو من فعله وقوله، أما الخاتمة فبأن يكون على خاقة الأراك والبوادي، والمروفين بالظلم وقطع الطريق وأن يكون طويل الشارب. وأن يكون الشعر مفرقا على رأسه على دأب أهل الفساد. وأما الثياب فالقباء والقلنسوة وزى أهل الظلم والفساد من الأجناد وغيرهم. وأما الفعل والقول فهو أن يشاهد منه الإقدام على ما لا يحل، فإن ذلك يدل على أنه يتساهل أيضا في المال، ويأخذ ما لا يحل فهذه مواضع الريبة

فإذا أراد أن يشتري من مثل هذا شيئا أو يأخذ منه هدية أو ينجيه إلى ضيافة، وهو غريب مجهول عنده، لم يظهر له منه إلا هذه العلامات فيحتمل أن يقال اليد تدل على الملاك، وهذه الدلالات ضعيفة، فالإقدام جائز، والترك من الورع. ويحتمل أن يقال إن اليد دلالة ضعيفة وقد قابها مثل هذه الدلالة فأورثت ريبة، فالهجوم غير جائز. وهو الذي نختاره ونفتي به لقوله صلى الله عليه وسلم «(١) دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ» فظاهره أمر، وإن كان يحتمل الاستحباب لقوله صلى الله عليه وسلم «(٢) الْإِثْمُ حَزَازُ الْقُلُوبِ» وهذا وقع في القلب لا ينكر. ولأن النبي صلى الله عليه وسلم سأل أصدقه هو أو هدية، وسأل أبو بكر رضي الله عنه غلامه، وسأل عمر رضي الله عنه، وكل ذلك كان في موضع الريبة. وحمله على الورع وإن كان ممكنا، ولكن لا يحمل عليه إلا بقياس حكيم. والقياس ليس يشهد بتحليل هذا. فإن دلالة اليد والإسلام، وقد عارضتها هذه الدلالات، وأورثت ريبة. فإذا تقابلا فلاستحلال لاستند له. وإنما لا يترك حكم اليد والاستصحاب بشك لا يستند إلى علامة، كما إذا وجدنا الماء متغيرا، واحتمل أن يكون بطول المكث، فإن رأينا ظلية بالت فيه، ثم احتمل التغير به، تركنا الاستصحاب. وهذا قريب منه. ولكن بين هذه الدلالات تفاوت. فإن طول الشوارب ولبس القباء وهياة الأجناد يدل على الظلم بالمال. أما القول والفعل المخالفان للشرع إن تعلقا بظلم المال، فهو أيضا دليل ظاهر كما لو سمعنا بأمر بالغصب والظلم، أو بعقد الربا

(١) حديث دع ما يريبك: تقدم في البابين قبله

(٢) حديث الإثم حزاز القلوب: تقدم في العلم



فأما إذا رآه قد شتم غيره في غضبه ، أو أتبع نظره امرأة مرت به ، فهذه الدلالة ضعيفة .  
فكم من إنسان يتخرج في طلب المال ، ولا يكتسب إلا الحلال ، ومع ذلك فلا يملك  
نفسه عند هيجان الغضب والشهوة . فليتنبه لهذا التفاوت . ولا يمكن أن يضبط هذا بحد  
فليستفت العبد في مثل ذلك قلبه

وأقول: إن هذا إن رآه من مجهول فله حكم . وإن رآه ممن عرفه بالورع في الطهارة  
والصلاة وقراءة القرآن ، فله حكم آخر إذا تعارضت الدالتان بالإضافة إلى المال وتساقطتا  
وعاد الرجل كالمجهول . إذ ليست إحدى الدالتين تناسب المال على الخصوص . فكم من  
متخرج في المال لا يتخرج في غيره ، وكم من محسن للصلاة والوضوء والقراءة ويأكل  
من حيث يجد فالحكم في هذه المواقع ما يعيل إليه القلب ، فإن هذا أمر بين العبد وبين الله  
فلا يبعد أن يناط بسبب خفي لا يطلع عليه إلا هو ورب الأرباب ، وهو حكم حزازة القلب  
ثم ليتنبه لدقيقة أخرى ، وهو أن هذه الدلالة ينبغي أن تكون بحيث تدل على أن أكثر  
ماله حرام ، بأن يكون جندياً أو عامل سلطان أو نائحة أو مغنية . فإن دل على أن في ماله  
حراماً قليلاً لم يكن السؤال واجباً ، بل كان السؤال من الورع

الحالة الثالثة: أن تكون الحالة معلومة بنوع خبرة وممارسة ، بحيث يوجب ذلك ظناً في  
معرفة حقيقة حل المال أو تحريمه . مثل أن يعرف صلاح الرجل وديانته وعدالته في الظاهر ، وجوز أن  
المالك بالممارسة يكون الباطن بخلافه . فهنا لا يجب السؤال ، ولا يجوز كما في المجهول . فالأولى الإقدام  
والإقدام ههنا أبعد عن الشبهة من الإقدام على طعام المجهول . فإن ذلك بعيد عن الورع وإن  
لم يكن حراماً . وأما أكل طعام أهل الصلاح فدأب الأنبياء والأولياء . قال صلى الله عليه وسلم  
(١) «لَا تَأْكُلْ إِلَّا طَعَامَ تَقِيٍّ وَلَا يَأْكُلْ طَعَامُكَ إِلَّا تَقِيٌّ» فأما إذا علم بالخبرة أنه جندي  
أو مغن أو مرب ، واستغنى عن الاستدلال عليه بالهيئة والشكل والثياب ، فهنا السؤال  
واجب لا محالة كما في موضع الريبة ، بل أولى

(١) حديث لا تأكل إلا طعام تقي ولا يأكل طعامك إلا تقي : تقدم في الزكاة

## المطار الثاني

ما يستند الشك فيه إلى سبب في المال لافي حال المالك وذلك بأن يختلط الحلال بالحرام . كما إذا طرح في سوق أحوال من طعام غصب، واشترأها أهل السوق ، فليس يجب على من يشتري في تلك البلدة وذلك السوق أن يسأل عما يشتريه إلا أن يظهر أن أكثر ما في أيديهم حرام ، فعند ذلك يجب السؤال . فإن لم يكن هو الأكثر ، فالتفتيش من الورع ، وليس بواجب . والسوق الكبير حكمه حكم بلد . والدليل على أنه لا يجب السؤال والتفتيش إذا لم يكن الأغلب الحرام ، أن الصحابة رضي الله عنهم لم يمتنعوا من الشراء من الأسواق ، وفيها دراهم الربا وغلول الغنime وغيرها . وكانوا لا يسألون في كل عقد . وإنما السؤال نقل عن آحادهم نادرا في بعض الأحوال ، وهي محال الريبة في حق ذلك الشخص المعين . وكذلك كانوا يأخذون الغنائم من الكفار الذين كانوا قد قاتلوا المسلمين ، وربما أخذوا أموالهم ، واحتمل أن يكون في تلك الغنائم شيء مما أخذوه من المسلمين . وذلك لا يخل أخذه مجانا بالاتفاق ، بل يرد على صاحبه عند الشافعي رحمه الله ، وصاحبه أولى به بالتمن عند أبي حنيفة رحمه الله . ولم ينقل قط التفتيش عن هذا وكتب عمر رضي الله عنه إلى أذر يجان ، أنكم في بلاد تذبج فيها الميتة ، فانظروا ذكيتها من ميتة . أذن في السؤال وأمر به ، ولم يأمر بالسؤال عن الدراهم التي هي أثمانها ، لأن أكثر دراهمهم لم تكن أثمان الجلود ، وإن كانت هي أيضا تباع . وأكثر الجلود كان كذلك وكذلك قال ابن مسعود رضي الله عنه إنكم في بلاد أكثر قصايها المجوس . فانظروا والذي من الميتة . تخص بالأكثر الأمر بالسؤال . ولا يتضح مقصود هذا الباب إلا بذكر صور ، وفرض مسائل يكثر وقوعها في العادات ، فلنفرضها .

مسألة :

فرض من خالط  
ماله الحرام  
وما في ماله

شخص معين خالط ماله الحرام ، مثل أن يباع على دكان طعام مفسوب أو مال منهوب ومثل أن يكون القاضي أو الرئيس أو العامل أو الفقيه ، الذي له إدار على سلطان ظالم ، أنه أيضا مال موروث ودهقنة أو تجارة . أو رجل تاجر يعامل بعاملات صحيحة ويربى أيضا . فإن كان الأكثر من ماله حراما لا يجوز الأكل من ضيافته ، ولا قبول هديته ولا صدقته إلا بعد التفتيش



فإن ظهر أن المأخوذ من وجه حلال فذاك ، وإلا ترك . وإن كان الحرام أقل والمأخوذ مشتبهاً ، فهذا في محل النظر . لأنه على رتبة بين الرتبة إذ قضينا بأنه لو اشتبه ذكية بعشر ميتات مثلاً ، وجب اجتناب الكل . وهذا يشبهه من وجه ، من حيث إن مال الرجل الواحد كالمحصور ، لاسيما إذا لم يكن كثير المال مثل السلطان . ويخالفه من وجه إذ الميتة يعلم وجودها في الحال يقينا ، والحرام الذي خالط ماله يحتمل أن يكون قد خرج من يده وليس موجودا في الحال . وإن كان المال قليلا ، وعلم قطعا أن الحرام موجود في الحال ، فهو ومسألة اختلاط الميتة واحد . وإن كثر المال ، واحتمل أن يكون الحرام غير موجود في الحال ، فهذا أخف من ذلك ، ويشبهه من وجه الاختلاط بغير محصور كما في الأسواق والبلاذ ، ولكنه أغلظ منه لاختصاصه بشخص واحد ، ولا يشك في أن الهجوم عليه بعيد من الورع جدا . ولكن النظر في كونه فسقا مناقضا للعدالة . وهذا من حيث النقل أيضا . غامض ، لتجاذب الأشباه ، ومن حيث النقل أيضا غامض ، لأن ما ينقل فيه عن الصحابة من الامتناع في مثل هذا وكذا عن التابعين ، يمكن حمله على الورع ، ولا يصادف فيه نص على التحريم . وما ينقل من إقدام على الأكل ، كأكل أبي هريرة رضي الله عنه طعام معاوية مثلاً ، إن قدر في جملة ما في يده حرام ، فذلك أيضا يحتمل أن يكون إقدامه بعد التفطيش واستبانته أن عين ما يأكله من وجه مباح

فالأفعال في هذا ضعيفة الدلالة ، ومذاهب العلماء المتأخرين مختلفة ، حتى قال بعضهم لو أعطاني السلطان شيئا لأخذه ، وطرده الإباحة فيما إذا كان الأكل أيضا حراما ، مهما لم يعرف عين المأخوذ ، واحتمل أن يكون حلالا . واستدل بأخذ بعض السلف جوائز السلاطين ، كما سيأتي في باب بيان أموال السلاطين

فأما إذا كان الحرام هو الأقل ، واحتمل أن لا يكون موجودا في الحال ، لم يكن الأكل حراما . وإن تحقق وجوده في الحال ، كما في مسألة اشتباه الذكية بالميتة ، فهذا مما لا أدرى ما أقول فيه ، وهو من المشابهات التي يتميز المفتي فيها ، لأنها مترددة بين مشابهة المحصور وغير المحصور . والرضيعة إذا اشبهت بقرية فيها عشر نسوة وجب الاجتناب . وإن كان مائة فيها عشرة آلاف لم يجب . ويذهب أعداد ، ولو سئلت عنها لكنت لا أدرى ما أقول فيها .

ولقد توقف العلماء في مسائل هي أوضح من هذه ، إذ سئل أحمد بن حنبل رحمه الله عن رجل رمى صيدا ، فوقع في ملك غيره ، أيكون الصيد للراى أو لمالك الأرض ؟ فقال لأدرى . فراجع فيه مرات ، فقال لأدرى . وكثيرا من ذلك حكيناؤه عن السلف في كتاب العلم . فليقطع المفتى طمعه عن درك الحكم في جميع الصور .

وقد سأل ابن المبارك صاحبه من البصرة ، عن معاملته قوما يعاملون السلاطين ، فقال إن لم يعاملوا سوى السلطان فلا تعاملهم ، وإن عاملوا السلطان وغيره فعاملهم . وهذا يدل على المسامحة في الأقل ، ويحتمل المسامحة في الأكثر أيضا . وبالجملة فلم ينقل عن الصحابة أنهم كانوا يهجرون بالكلية معاملة القصاب والخباز والتاجر ، لتعاطيه عقداً واحداً فاسداً ، أو لمعاملة السلطان مرة . وتقدير ذلك فيه بعد . والمسألة مشككة في نفسها

فإن قيل : فقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أنه رخص فيه ، وقال خذ ما يعطيك السلطان ، فإنما يعطيك من الحلال ، وما يأخذ من الحلال أكثر من الحرام . وسئل ابن مسعود رضي الله عنه في ذلك ، فقال له السائل ، إن لي جاراً لا أعلمه إلا خيئاً ، يدعونا أو نحتاج فنستسلفه . فقال إذا دعاك فأجبه ، وإذا احتجت فاستسلفه ، فإن لك المهناً وعليه المأثم . وأفنى سلمان بثل ذلك . وقد علل علي بالكثرة ، وعلل ابن مسعود رضي الله عنه بطريق الإشارة ، بأن عليه المأثم لأنه يعرفه ، ولك المهناً أي أنت لا تعرفه . وروى أنه قال رجل لابن مسعود رضي الله عنه ، إن لي جاراً يأكل الربا فيدعونا إلى طعامه ، أفأنتيه ؟ فقال نعم . وروى في ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه روايات كثيرة مختلفة ، وأخذ الشافعي ومالك رضي الله عنهما جوائز الخلفاء والسلاطين ، مع العلم بأنه قد خالط ما لهم الحرام

قلنا : أما ما روى عن علي رضي الله عنه ، فقد اشتهر من ورعه ما يدل على خلاف ذلك . فإنه كان يمتنع من مال بيت المال حتى يبيع سيفه ، ولا يكون له إلا قميص واحد في وقت الفسل لا يجد غيره . ولست أنكر أن رخصته صريح في الجواز ، وفعله محتمل للورع . ولكنه لو صرح قال السلطان له حكم آخر . فإنه بحكم كثرته يكاد يلتحق بما لا يحضر . وسيأتى بيان ذلك . وكذا فعل الشافعي ومالك رضي الله عنهما متعلق بمال السلطان ، وسيأتى حكمه . وإنما كلامنا في آحاد الخلق ، وأموالهم قريبة من الحصر



وأما قول ابن مسعود رضى الله عنه ، فقليل إنه إنما تقاه خوات التيمى ، وإنه ضعيف الحفظ ، والمشهور عنه ما يدل على توقي الشبهات ، إذ قال لا يقولن أحدكم أخاف وأرجو فإن الحلال بين ، والحرام بين ، وبين ذلك أمور مشبهات ، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك وقال : اجتنبوا الحكايات ففيها الإثم

فإن قيل : فلم قلتم إذا كان الأكثر حراما لم يجوز الأخذ ، مع أن المأخوذ ليس فيه علامة تدل على تحريمه على الخصوص . واليد علامة على الملك ، حتى أن من سرق مال مثل هذا الرجل قطعت يده ، والكثرة توجب ظنا مرسل لا يتعلق بالعين ، فليكن كغالب الظن فى طين الشوارع ، وغالب الظن فى الاختلاط بغير محصور إذا كان الأكثر هو الحرام . ولا يجوز أن يستدل على هذا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ» لأنه مخصوص ببعض المواضع بالاتفاق ، وهو أن لا يريبه بعلامة فى عين الملك ، بدليل اختلاط القليل بغير المحصور ، فإن ذلك توجب ريبة ، ومع ذلك قطعتم بأنه لا يحرم

فالجواب : أن اليد دلالة ضعيفة كالأستصحاب ، وإنما يؤثر إذا سلمت عن معارض قوى ، فإذا تحققنا الاختلاط ، وتحقيقنا أن الحرام المخالط موجود فى الحال ، والمال غير خال عنه وتحقيقنا أن الأكثر هو الحرام ، وذلك فى حق شخص معين يقرب ماله من الحصر ، ظهر وجوب الإعراض عن مقتضى اليد ، وإن لم يحمل عليه قوله عليه السلام «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ» لا يبقى له محمل . إذ لا يمكن أن يحمل على اختلاط قليل بحلال غير محصور ، إذ كان ذلك موجودا فى زمانه ، وكان لا يدعه . وعلى أى موضع حمل هذا كان هذا فى معناه ، وحماله على التنزيه صرف له عن ظاهره بغير قياس . فإن تحريم هذا غير بعيد عن قياس العلامات والأستصحاب ، وللكثرة تأثير فى تحقيق الظن ، وكذا للحصر ، وقد اجتمعا ، حتى قال أبو حنيفة رضى الله عنه ، لا تجتهد فى الأوانى إلا إذا كان الطاهر هو الأكثر . فاشتراط اجتماع الاستصحاب والاجتهاد بالعلامة وقوة الكثرة . ومن قال يأخذ أى آنية أراد بلا اجتهاد ، بناء على مجرد الاستصحاب ، فيجوز الشرب أيضا ، فيلزمه التجويز ههنا بمجرد علامة اليد ، ولا يجرى ذلك فى بول اشتبه بماء ، إذ لا استصحاب فيه . ولا نطرده أيضا فى ميتة اشتبهت بذكية ، إذ لا استصحاب فى الميتة ، واليد لا تدل على أنه غير ميتة

وتدل في الطعام المباح على أنه مهلك . فهنا أربع متعلقات ، استصحاب ، وقلة في المخلوط أو كثرة ، وانحصار أو اتساع في المخلوط ، وعلامة خاصة في عين الشيء يتعلق بها الاجتهاد . فمن يغفل عن مجموع الأربعة ربما يغلط ، فيشبهه بعض المسائل بما لا يشبهه .  
فحصل مما ذكرناه أن المختلط في ملك شخص واحد ، إما أن يكون الحرام أكثره أو أقله ، وكل واحد إما أن يعلم ييقين أو بظن عن علامة أو توهم ، فالسؤال يجب في موضعين وهو أن يكون الحرام أكثر يقينا أو ظنا ، كما لو رأي تركيا مجهولا يحتمل أن يكون كل ماله من غنيمة . وإن كان الأقل معلوما باليقين ، فهو محل التوقف . وتكاد تسير سير أكثر السلف وضرورة الأحوال إلى الميل إلى الرخصة . وأما الأقسام الثلاثة الباقية فالسؤال غير واجب فيها أصلا .  
مسألة :

إذا حضر طعام إنسان ، علم أنه دخل في يده حرام من إدراك كان قد أخذه ، أو وجه آخر ، ولا يدري أنه بقي إلى الآن أم لا فله الأكل ، ولا يلزمه التفتيش . وإنما التفتيش فيه من الورع . ولو علم أنه قد بقي منه شيء ، ولكن لم يدرك أنه الأقل أو الأكثر ، فله أن يأخذ بأنه الأقل ، وقد سبق أن أمر الأقل مشكل ، وهذا يقرب منه

مسألة :

إذا كان في يد المتولي للخيرات أو الأوقاف أو الوصايا مالان ، يستحق هو أحدهما ولا يستحق الثاني ، لأنه غير موصوف بتلك الصفة ، فهل له أن يأخذ ما يسلمه إليه صاحب الوقف ، نظر ، فإن كانت تلك الصفة ظاهرة يعرفها المتولي ، وكان المتولي ظاهر العدالة فله أن يأخذ بغير بحث . لأن الظن بالمتولي أنه لا يصرف إليه ما يصرفه إلا من المال الذي يستحقه . وإن كانت الصفة خفية وإن كان المتولي ممن عرف حاله أنه يخلط ولا يبالي كيف يفعل فعليه السؤال . إذ ليس ههنا يد ولا استصحاب يعول عليه . وهو وزان سؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصدقة والهدية عن ترده فيهما . لأن اليد لا تخصص الهدية عن الصدقة ولا الاستصحاب . فلا ينجي منه إلا السؤال ، فإن السؤال حيث أسقطناه في المجهول



أسقطناه بعلامة اليد والإسلام ، حتى لو لم يعلم أنه مسلم وأراد أن يأخذ من يده  
لحما من ذبيحته ، واحتمل أن يكون مجوسيا ، لم يجوز له ما لم يعرف أنه مسلم . إذ لا يدل  
في الميتة ، ولا الصورة تدل على الإسلام ، إلا إذا كان أكثر أهل البلدة مسلمين ، فيجوز أن  
يظن بالذي ليس عليه علامة الكفر أنه مسلم ، وإن كان الخطأ ممكنا فيه . فلا ينبغي أن تلبس  
المواضع التي تشهد فيها اليد والحال باتى لا تشهد  
مسألة :

له أن يشتري في البلد دارا ، وإن علم أنها تشتمل على دور مفسوبة . لأن ذلك اختلاط بغير  
محصور . ولكن السؤال احتياط وورع . وإن كان في سكة عشر دور مثلا ، إحداها مفسوب  
أو وقف ، لم يجوز الشراء ما لم يتميز . ويجب البحث عنه . ومن دخل بلدة وفيها رباطات  
خصص بوقفها أرباب المذاهب ، وهو على مذهب واحد من جملة تلك المذاهب ، فليس له  
أن يسكن أيها شاء ، ويأكل من وقفها بغير سؤال ، لأن ذلك من باب اختلاط  
المحصور ، فلا بد من التمييز ، ولا يجوز الهجوم مع الإيهام ، لأن الرباطات والمدارس في  
البلد لا بد أن تكون محصورة .  
مسألة :

حيث جعلنا السؤال من الورع ، فليس له أن يسأل صاحب الطعام والمال إذا لم يأمن  
غضبه . وإنما أوجبنا السؤال إذا تحقق أن أكثر ماله حرام ، وعند ذلك لا يبالي بغضب  
مثله ، إذ يجب إيذاء الظالم بأكثر من ذلك . والغالب أن مثل هذا لا يغضب من السؤال .  
نعم : إن كان يأخذ من يد وكيله أو غلامه أو تلميذه أو بعض أهله ممن هو تحت رعايته ، فله  
أن يسأل مهما استراب ، لأنهم لا يغضبون من سؤاله ، ولأن عليه أن يسأل ليعلمهم طريق  
الحلال . ولذلك سأل أبو بكر رضي الله عنه غلامه ، وسأل عمر من سقاه من إبل الصدقة ،  
وسأل أبا هريرة رضي الله عنه أيضا لما أن قدم عليه بعل كثير ، فقال ويحك ! أكل هذا  
طيب ! من حيث إنه تعجب من كثرة ، وكان هو من رعيته . لاسيما وقد رفق في صيغة  
السؤال . وكذلك قال علي رضي الله عنه ، ليس شيء أحب إلى الله تعالى من عدل إمام ورفقه  
ولا شيء أبغض إليه من جوره وخرقه .

شراء دار في  
بلد بها دور  
مفسوبة

متى لا داعي  
غضب المسؤول

مسألة:

سؤال من  
بأس من غضبه

قال الحارث المحاسبي رحمه الله ، لو كان له صديق أو أخ ، وهو يأمن غضبه لو سأله فلا ينبغي أن يسأله لأجل الورع . لأنه ربما يبدو له ما كان مستورا عنه ، فيكون قد حمله على هتك الستر . ثم يؤدي ذلك إلى البغضاء . وما ذكره حسن . لأن السؤال إذا كان من الورع لأمن الوجوب ، فالورع في مثل هذه الأمور الاحتراز عن هتك الستر ، وإثارة البغضاء أم . وزاد على هذا فقال ، وإن رآه منه شيء أيضا لم يسأله ، ويظن به أنه يطعمه من الطيب ويحبه الخبيث . فإن كان لا يطعمن قلبه إليه فيحترز متلطفا ، ولا يهتك ستره بالسؤال . قال لأنني لم أر أحدا من العلماء فعله . فهذا منه مع ما اشتهر به من الزهد ، يدل على مسامحة فيما إذا خالط المال الحرام القليل . ولكن ذلك عند التوهم لا عند التحقق . لأن لفظ الرية يدل على التوهم بدلالة تدل عليه ، ولا يوجب اليقين . فإيراع هذه الدقائق بالسؤال

مسألة:

من يسأل  
المالك ومن  
يسأل غيره

ربما يقول القائل أي فائدة في السؤال ممن بعض ماله حرام ، ومن يستحل المال الحرام ربما يكذب . فإن وثق بأمانته ، فليثق بديانته في الحلال . فأقول مهما علم مخالطة الحرام لمال إنسان ، وكانت له غرض في حضورك ضيافته ، أو قبولك هديته ، فلا تحصل الثقة بقوله ، فلا فائدة للسؤال منه ، فينبغي أن يسأل من غيره . وكذا إن كان يباعا ، وهو يرغب في البيع لطلب الربح ، فلا تحصل الثقة بقوله إنه حلال ، ولا فائدة في السؤال منه . وإنما يسأل من غيره . وإنما يسأل من صاحب اليد إذا لم يكن متبعا . كما يسأل المتولى على المال الذي يسلمه أنه من أي جهة . وكما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الهدية والصدقة . فإن ذلك لا يؤدي ، ولا يتهم القائل فيه . وكذلك إذا اتهم بأنه ليس يدري طريق كسب الحلال ، فلا يتهم في قوله إذا أخبر عن طريق صحيح . وكذلك يسأل عبده وخادمه ليعرف طريق اكتسابه . فهنا يفيد السؤال . فإذا كان صاحب المال متبعا ، فليسأل من غيره . فإذا أخبره عدل واحد قبله . وإن أخبره فاسق يعلم من قرينة حاله أنه لا يكذب حيث لا غرض له فيه ، جاز قبوله . لأن هذا أمر بينه وبين الله تعالى . والمطلوب ثقة النفس . وقد يحصل من الثقة بقول فاسق ما لا يحصل بقول عدل في بعض الأحوال . وأيس كل من فسق يكذب



ولا كل من ترى العدالة في ظاهره يصدق . وإنما نيطت الشهادة بالعدالة الظاهرة لضرورة الحكم . فإن البواطن لا يطلع عليها . وقد قبل أبو حنيفة رحمه الله شهادة الفاسق . وكم من شخص تعرفه ، وتعرف أنه قد يقتحم المعاصي ، ثم إذا أخبرك بشيء وثقت به . وكذلك إذا أخبر به صي مميز من عرفته بالتثبت ، فقد تحصل الثقة بقوله ، فيجبل الاعتماد عليه . فأما إذا أخبر به مجهول لا يدري من حاله شيء أصلاً ، فهذا ممن جوزنا الأكل من يده . لأن يده دلالة ظاهرة على ملكه . وربما يقال إسلامه دلالة ظاهرة على صدقه ، وهذا فيه نظر . ولا يخلو قوله عن أثر مافي النفس . حتى لو اجتمع منهم جماعة تفيد ظناً قوياً ، إلا أن أثر الواحد فيه في غاية الضعف . فليُنظر إلى حد تأثيره في القلب . فإن المفتي هو القلب في مثل هذا الموضع . وللقب التفاتات إلى قرائن خفية يضيق عنها نطاق النطق . فليتأمل فيه . ويدل على وجوب الالتفات إليه ما روى عن عتبة بن الحارث ، أنه جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> فقال ، إني تزوجت امرأة فجاءت أمة سوداء ، فزعمت أنها قد أرضعتنا وهي كاذبة . فقال «دَعَهَا» فقال إنها سوداء يصغر من شأنها . فقال عليه السلام «فَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعَتْكُمَا ؛ لَا خَيْرَ لَكَ فِيهَا ، دَعَهَا عَنْكَ» وفي لفظ آخره كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ «ومهما لم يعلم كذب المجهول ، ولم تظهر أمانة غرض له فيه ، كان له وقع في القلب لا محالة . فلذلك يتأكد الأمر بالاحتراز : فإن اطمأن إليه القلب ، كان الاحتراز حتماً واجباً مسألة :

حيث يجب السؤال ، فلو تعارض قول عدلين تساقطا . وكذا قول فاسقين . ويجوز أن يرجح في قلبه قول أحد العدلين أو أحد الفاسقين . ويجوز أن يرجح أحد الجانبين بالكثرة أو بالاختصاص بالخبرة والمعرفة . وذلك مما يتشعب تصويره مسألة :

لو نهب متاع مخصوص ، فصادف من ذلك النوع متاعاً في يد إنسان وأراد أن يشتريه منه . واحتمل أن لا يكون من المنصوب . فإن كان ذلك الشخص ممن عرفه بالصلاح ، جاز الشراء وكان تركه من الورع . وإن كان الرجل مجهولاً لا يعرف منه شيئاً ، فإن كان يكثر نوع ذلك

مبت يجب السؤال

شراء المتاع المنصوب منه

( ١١ ) حديث عتبة بن الحارث تزوجت امرأة فجاءت أمة سوداء فزعمت أنها قد أرضعتنا وهي كاذبة . البخاري من حديث عتبة بن الحارث

المتاع من غير المنصوب ، فله أن يشتري . وإن كان لا يوجد ذلك المتاع في تلك البقعة إلا نادراً ، وإنما كثير بسبب الغصب ، فليس يدل على الحل إلا اليد ، وقد عارضته علامة خاصة من شكل المتاع ونوعه ، فالامتناع عن شرائه من الورع المهم . ولكن الوجوب فيه نظر . فإن العلامة متعارضة ، واست أقدر على أن أحكم فيه بحكم ، إلا أن أردته إلى قلب المسفتى لينظر ما الأقوى في نفسه . فإن كان الأقوى أنه منصوب لزم تركه . وإلا حل له شراؤه . وأكثر هذه الوقائع يلتبس الأمر فيها ، فهي من التشابهات التي لا يعرفها كثير من الناس فمن توقاها فقد استبرأ أمره ودينه ، ومن اقتحمها فقد حام حول الحمى وخطر بنفسه .

مسألة .

لو قال قائل قد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> عن ابن قدم إليه ، فذكر أنه من شاة مرد السؤل فسأل عن الشاة من أين هي فذكر له فسكت عن السؤل : أفوجب السؤل عن أصل المال أم لا ؟ وإن وجب ، فمن أصل واحد أو اثنين أو ثلاثة ؟ وما الضبط فيه فأقول لا ضبط فيه ولا تقدير . بل ينظر إلى الريبة المقتضية للسؤل إما وجوباً أو ورعاً ولا غاية للسؤل إلا حيث تنقطع الريبة المقتضية له . وذلك يختلف باختلاف الأحوال . فإن كانت التهمة من حيث لا يدري صاحب اليد كيف طريق الكسب الحلال ، فإن قال اشتريت انقطع بسؤل واحد . وإن قال من شاتي وقع الشك في الشاة ، فإذا قال اشتريت انقطع وإن كانت الريبة من الظلم ، وذلك مما في أيدي العرب ، ويتوالد في أيديهم المنصوب ، فلا تنقطع الريبة بقوله إنه من شاتي ولا بقوله : إن الشاة ولدتها شاتي فإن أسنده إلى الورثة من أبيه ، وحالة أبيه مجهولة انقطع السؤل وإن كان يعلم أن جميع مال أبيه حرام ، فقد ظهر التحريم . وإن كان يعلم أن أكثره حرام فبكثرة التوالد وسوء الزمان وتطرق الإرث إليه لا يغير حكمه . فليُنظر في هذه المعاني

مسألة :

سئلت عن جماعة من سكان خانقاه الصوفية ، وفي يد خادهم الذي يقدم إليهم الطعام : نظر على رقبته وقف على ذلك المسكن ، ووقف آخر على جهة أخرى غير هؤلاء ، وهو يخلط الكل

نظر على رقبته  
يفتظ به  
أبصارهما

( ١ ) حديث سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابن قدم إليه - الحديث : نخدم في الباب الخامس



وينفق على هؤلاء وهؤلاء فأكل طعامه حلال أو حرام أو شبهة؟ فقلت إن هذا يلتفت إلى سبعة أصول

الأصل الأول : أن الطعام الذي يقدم إليهم في الغالب يشتريه بالمعاطاة . والذي اخترناه

صحة المعاطاة ، لاسيما في الأطعمة والمستحقرات ، فليس في هذا إلا شبهة الخلاف

الأصل الثاني : أن ينظر أن الخادم هل يشتريه بعين المال الحرام أو في الذمة فإن اشتراه

بعين المال الحرام فهو حرام . وإن لم يعرف فالغالب أنه يشتري في الذمة . ويجوز الأخذ بالغالب

ولا ينشأ من هذا تحريم بل شبهة احتمال بعيد ، وهو شراءه بعين مال حرام

الأصل الثالث : أنه من أين يشتريه ، فإن اشترى ممن أكثر ماله حرام لم يحز . وإن كان

أقل ماله ففيه نظر قد سبق . وإذا لم يعرف جاز له الأخذ بأنه يشتريه ممن ماله حلال ، أو ممن

لا يدري المشتري حاله يقين كالمجهول . وقد سبق جواز الشراء من المجهول ، لأن ذلك

هو الغالب . فلا ينشأ من هذا تحريم بل شبهة احتمال

الأصل الرابع : أن يشتريه لنفسه أو للقوم . فإن المتولى والخادم كالنائب . وله أن

يشتري له ولنفسه . ولكن يكون ذلك بالنية أو صريح اللفظ وإذا كان الشراء يجري

بالمعاطاة فلا يجري اللفظ . والغالب أنه لا ينوي عند المعاطاة . والقصاب والخباز ومن

يعامله يعول عليه ، ويقصد البيع منه ، لا يمن لا يحضرون ، فيقع عن جهته ، ويدخل

في ملكه . وهذا الأصل ليس فيه تحريم ولا شبهة . ولكن ثبت أنهم يأكلون من ملك الخادم

الأصل الخامس : أن الخادم يقدم الطعام إليهم ، فلا يمكن أن يجعل ضيافة وهدية بغير

عوض ، فإنه لا يرضى بذلك . وإنما يقدم اعتمادا على عوضه من الوقف . فهو معاوضة .

ولكن ليس ببيع ولا إقراض . لأنه لو انتهض لمطالبهم بأمن استبعد ذلك . وقرينة الحال

لا تدل عليه . فأشبه أصل ينزل عليه هذه الحالة الهبة بشرط الثواب . أعني هدية لا لفظ

فيها من شخص تقتضي قرينة حاله أنه يطعم في ثواب . وذلك صحيح . والثواب لازم

وهنا ما طعم الخادم في أن يأخذ ثوابا فيما قدمه لإحقيهم من الوقف ، ليقضي به دينه من

الخباز والقصاب والبقال . فهذا ليس فيه شبهة . إذ لا يشترط لفظ في الهدية ولا في تقديم

الطعام وإن كان مع انتظار الثواب . ولا مبالاة بقول من لا يصحح هدية في انتظار ثواب

الأصل السادس: أن الثواب الذي يلزم فيه خلاف . فقليل إنه أقل متمول . وقيل قدر القيمة . وقيل ما يرضى به الواهب . حتى له أن لا يرضى بأضعاف القيمة . والصحيح أنه يتبع رضاه فإذا لم يرض يرد عليه . وههنا الخادم قد رضى بما يأخذ من حق السكان على الوقف فإن كان لهم من الحق بقدر ما أكلوه فقد تم الأمر وإن كان ناقصا ورضى به الخادم صح أيضا وإن علم أن الخادم لا يرضى لولا أن في يده الوقف الآخر الذي يأخذه بقوة هؤلاء السكان فكأنه رضى في الثواب بتقدير بعضه حلال وبعضه حرام ، والحرام لم يدخل في أيدي السكان فهذا كالخلل المتطرق إلى الثمن وقد ذكرنا حكمه من قبل وأنه متى يقتضى التحريم ومتى يقتضى الشبهة . وهذا لا يقتضى تحريما على ما فصلناه . فلا تنقلب الهدية حراما بتوصل المهدى بسبب الهدية إلى حرام الأصل السابع : أنه يقتضى دين الخباز والقصاب والبقال من ريع الواقفين . فإن وفي ما أخذ من حقهم بقيمة ما أطعمهم فقد صح الأمر . وإن قصر عنه فرضى القصاب والخباز بأي ثمن كان حراما أو حلالا فهذا خلل تطرق إلى ثمن الطعام أيضا . فليفتت إلى ما قدمناه من الشراء في الذمة . ثم قضاء الثمن من الحرام . هذا إذا علم أنه قضاء من حرام . فإن احتمل ذلك واحتمل غيره ، فالشبهة أبعد

وقد خرج من هذا ، أن أكل هذا ليس بحرام ، ولكنه أكل شبهة ، وهو بعيد من الورع ، لأن هذه الأصول إذا كثرت ، وتطرق إلى كل واحد احتمال ، صار احتمال الحرام بكثرة أقوى في النفس . كما أن الخبر إذا طال إسناداه صار احتمال الكذب والغلط فيه أقوى مما إذا قرب إسناداه . فهذا حكم هذه الواقعة . وهي من الفتاوى . وإنما أوردناها ليعرف كيفية تخريج الوقائع الملتفة الملتبسة . وأنها كيف ترد إلى الأصول . فإن ذلك مما يعجز عنه أكثر المفتين .

## الباب الرابع

في كيفية خروج التائب عن المظالم المالية

اعلم أن من تاب وفي يده مال مختلط ، فعليه وظيفة في تمييز الحرام وإخراجه ، ووظيفة أخرى في صرف المخرج فلينظر فيهما



## النظر الأول

### في كيفية التمييز والإخراج

اعلم أن كل من تاب وفي يده ما هو حرام معلوم العين ، من غصب أو وديعة أو غيره فأمره سهل . فعليه تمييز الحرام . وإن كان ملتبساً مختلطاً ، فلا يخلو إما أن يكون في مال هو من ذوات الأمثال ، كالحبوب والنقود والأدهان ، وإما أن يكون في أعيان متميزة كالعبيد والدور والثياب . فإن كان في التماثلات ، أو كان شائماً في المال كله ، كمن اكتسب المال بتجارة يعلم أنه قد كذب في بعضها في المراحة ، وصدق في بعضها . أو من غصب دهنًا وخلطه بدهن نفسه ، أو فعل ذلك في الحبوب أو الدراهم والدنانير ، فلا يخلو ذلك إما أن يكون معلوم القدر أو مجهولاً . فإن كان معلوم القدر ، مثل أن يعلم أن قدر النصف من جملة ماله حرام ، فعليه تمييز النصف . وإن أشك ، فله طريقان : أحدهما الأخذ باليقين ، والآخر الأخذ بغالب الظن . وكلاهما قد قال به العلماء في اشتباه ركعات الصلاة . ونحن لا نجوز في الصلاة إلا الأخذ باليقين . فإن الأصل اشتغال الذمة فيستصحب ، ولا يغير إلا بعلامة قوية ، وليس في أعداد الركعات علامات يوثق بها . وأما ههنا فلا يمكن أن يقال الأصل أن ما في يده حرام . بل هو مشكل . فيجوز له الأخذ بغالب الظن اجتهداً . ولكن الورع في الأخذ باليقين . فإن أراد الورع ، فطريق التحري والاجتهاد أن لا يستنقى إلا القدر الذي يتيقن أنه حلال . وإن أراد الأخذ بالظن ، فطريقه مثلاً أن يكون في يده مال تجارة فسد بعضها ، فيتيقن أن النصف حلال ، وأن الثلث مثلاً حرام ، ويبقى سدس يشك فيه ، فيحكم فيه بغالب الظن . وهكذا طريق التحري في كل مال . وهو أن يقطع القدر المتيقن من الجانبين في الحل والحرم ، والقدر المتردد فيه إن غلب على ظنه التحريم أخرجه ، وإن غلب الحل جاز له الإمساك ، والورع إخراجاً . وإن شك فيه جاز الإمساك ، والورع إخراجاً . وهذا الورع أكد لأنه صار مشكوكاً فيه . وجاز إمساكه اعتماداً على أنه في يده فيكون الحل أغلب عليه . وقد صار ضعيفاً بعد يقين اختلاط الحرام . ويحتمل أن يقال الأصل التحريم ، ولا يأخذ إلا ما يغلب على ظنه أنه حلال ، وليس أحد الجانبين بأولى من الآخر . وليس يتبين لي في الحال ترجيح ، وهو من المشكلات

فان قيل: هب أنه أخذ باليقين ، لكن الذى يخرج به ليس يدرى أنه عين الحرام ، فلعل الحرام ما بقى فى يده ، فكيف يقدم عليه ؟ ولو جاز هذا ، لجاز أن يقال إذا اختلطت ميتة بتسع مذكاة فهى العشر ، فله أن يطرح واحدة أى واحدة كانت ، ويأخذ الباقي ويستجله ولكن يقال لعل الميتة فيما استبقاه . بل لو طرح التسع واستبقى واحدة لم تحل ، لاحتمال أنها الحرام فنقول: هذه الموازنة كانت تصح أولا أن المال يحل بإخراج البديل لتطرق المعاوضة إليه . وأما الميتة فلا تطرق المعاوضة إليها . فليكشف الغطاء عن هذا الإشكال بالفرض فى درهم معين اشتبه بدرهم آخر ، فيمن له درهمان أحدهما حرام قد اشتبه عينه . وقد سئل أحمد بن حنبل رضى الله عنه عن مثل هذا ، فقال يدع الكل حتى يتبين . وكان قد رهن آنية ، فلما قضى الدين حمل إليه المرتهن آيتين ، وقال لا أدرى أيتهما آيتك ، فتركهما فقال المرتهن هذا هو الذى لك ، وإنما كنت أختبرك . فقضى دينه ولم يأخذ الرهن . وهذا ورع . ولكننا نقول إنه غير واجب

فلنفرض المسألة فى درهم له مالك معين حاضر ، فنقول إذا رد أحد الدرهمين عليه ، ورضى به مع العلم بحقيقة الحال ، حل له الدرهم الآخر . لأنه لا يخلو إما أن يكون المردود فى علم الله هو المأخوذ ، فقد حصل المقصود . وإن كان غير ذلك ، فقد حصل لكل واحد درهم فى يد صاحبه . فالاحتياط أن يتبايعا باللفظ . فإن لم يفعلا وقع التقاص والتبادل بمجرد المعاوضة وإن كان المنصوب منه قد فات له درهم فى يد الغاصب ، وعسر الوصول إلى عينه ، واستحق ضمانه ، فلما أخذه وقع عن الضمان بمجرد القبض . وهذا فى جانبه واضح . فإن المضمون له يملك الضمان بمجرد القبض من غير لفظه . والإشكال فى الجانب الآخر أنه لم يدخل فى ملكه فنقول: لأنه أيضا إن كان قد تسلم درهم نفسه ، فقد فات له أيضا درهم فى يد الآخر ، فليس يمكن الوصول إليه ، فهو كالفائب ، فيقع هذا بدلا عنه فى علم الله إن كان الأمر كذلك . ويقع هذا التبادل فى علم الله كما يقع التقاص لو أتلّف رجلان كل واحد منهما درهما على صاحبه . بل فى عين مسألتنا لو ألقى كل واحد ما فى يده فى البحر ، أو أحرقه ، كان قد أتلّفه ولم يكن عليه عهدة لآخر بطريق التقاص فكذا إذا لم يتلف فإن التول بهذا أولى من المصير



إلى أن من يأخذ درهما حراما ، ويطرحه في ألف ألف درهم لرجل آخر ، يصير كل المال محجورا عليه لا يجوز التصرف فيه . وهذا المذهب يؤدي إليه . فانظر ما في هذا من البعد وليس فيما ذكرناه إلا ترك اللفظ . والمعاملة بيع . ومن لا يجعلها بيعا فحيث يتطرق إليها احتمال . إذ الفعل يضعف دلالاته ، وحيث يمكن التلفظ . وههنا هذا التسليم والتسليم للمبادلة قطعا والبيع غير ممكن ؛ لأن المبيع غير مشار إليه ولا معلوم في عينه ، وقد يكون مما لا يقبل البيع كما لو خلط رطل دقيق بألف رطل دقيق لغيره . وكذا الدبس والرطب وكل ما لا يباع البعض منه بالبيع

فإن قيل : فأنتم جوزتم تسليم قدر حقه في مثل هذه الصورة ، وجعلتموه بيعا قلنا : لا نجعله بيعا . بل نقول هو بدل عما فات في يده ، فيملكه كما يملك المتلف عليه من الرطب إذا أخذ مثله . هذا إذا ساعد صاحب المال ، فإن لم يساعد وأضر به ، وقال لا آخذ درهما أصلا إلا عينه ، فإن استبهم فأتركه ولا أهبه وأعطي عليك مالك

فأقول : على القاضي أن ينوب عنه في القبض ، حتى يضيب للرجل ماله . فإن هذا محض التعنت والتضييق . والشرع لم يرد به فإن عجز عن القاضي ولم يجده ، فليحكم رجلا متدينا يقض عنه . فإن عجز ، فيتولى هو بنفسه ، ويفرد على نية الصرف إليه درهما ، ويتعين ذلك له ، ويضيب له الباقي . وهذا في خلط المائعات أظهر وألزم

فإن قيل : فينبغي أن يحل له الأخذ ، وينتقل الحق إلى ذمته ، فأى حاجة إلى الإخراج أولا ثم التصرف في الباقي ؟

قلنا : قال قائلون يحل له أن يأخذ مادام يبقى قدر الحرام . ولا يجوز أن يأخذ الكل . ولو أخذ لم يحزله ذلك . وقال آخرون ليس له أن يأخذ ما لم يخرج قدر الحرام بالتوبة وقصد الإبدال . وقال آخرون يجوز للأخذ في التصرف أن يأخذ منه ، وأما هو فلا يعطي ، فإن أعطى عصي هو دون الأخذ منه . وما جوز أحد أخذ الكل . وذلك لأن المالك لو ظهر فله أن يأخذ حقه من هذه الجملة . إذ يقول لعل المصروف إلى يقع عين حق . . وبالتعيين وإخراج حق الغير وتمييزه يندفع هذا الاحتمال . فهذا المال يرجع بهذا الاحتمال على غيره وما هو أقرب إلى الحق مقدم . كما يقدم المثل على القيمة . والعين على المثل فكذلك ما يحتمل فيه رجوع المثل مقدم على ما يحتمل فيه رجوع القيمة . وما يحتمل فيه رجوع العين يقدم

على ما يحتمل فيه رجوع المثل ولو جاز لهذا أن يقول ذلك ، لجاز لصاحب الدرهم الآخر أن يأخذ الدرهمين ويتصرف فيهما ، ويقول على قضاء حقتك من موضع آخر ، إذ الاختلاط من الجانبين ، وليس ملك أحدهما بأن يقدر فائتا بأولى من الآخر ، إلا أن ينظر إلى الأقل فيقدر أنه فائت فيه . أو ينظر إلى الذي خلط فيجعل بفعله ملتفا لحق غيره . وكلاهما بعيدان جدا . وهذا واضح في ذوات الأمثال ، فإنها تقع عوضا في الإلتلافات من غير عقد

فأما إذا اشتبه دار بدور ، أو عبد بعبيد ، فلا سبيل إلى المصالحة والتراضي . فإن أبي أن يأخذ إلا عين حقه ولم يقدر عليه ، وأراد الآخر أن يعوق عليه جميع ملكه ، فإن كانت متماثلة القيم ، فالطريق أن يبيع القاضي جميع الدور ، ويوزع عليهم الثمن بقدر النسبة . وإن كانت متفاوتة ، أخذ من طالب البيع قيمة أنفس الدور ، وصرف إلى الممتنع منه مقدار قيمة الأقل . ويوقف قدر التفاوت إلى البيان أو الاصطلاح لأنه مشكل . وإن لم يوجد القاضي فللذي يريد الخلاص وفي يده الكل أن يتولى ذلك بنفسه . هذه هي المصلحة وما عداها من الاحتمالات ضعيفة لاختارها . وفيما سبق تنبيه على العلة ، وهذا في الحنطة ظاهر ، وفي النقود دونه ، وفي العروض أغمض ، إذ لا يقع البعض بدلا عن البعض ، فلذلك احتيج إلى البيع . ولترسم مسائل يتم بها بيان هذا الأصل

مسألة :

إذا ورث مع جماعة ، وكان السلطان قد غصب ضيعة لمورثهم ، فرد عليه قطعة معينة فهي لجميع الورثة . ولو رد من الضيعة نصفا ، وهو قدر حقه ، ساهمه الورثة . فإن النصف الذي له لا يميز حتى يقال هو المردود ، والباقي هو المغصوب ، ولا يصير مميزا بنية السلطان وقصده حصر الغصب في نصيب الآخرين

مسألة :

إذا وقع في يده مال أخذه من سلطان ظالم ثم تاب ، والمال عقار ، وكان قد حصل منه ارتفاع ، فينبغي أن يحسب أجر مثله لطول تلك المدة . وكذلك كل مغصوب له منفعة أو حصل منه زيادة ، فلا تصح توبته مالم يخرج أجره المغصوب ، وكذلك كل زيادة حصلت منه . وتقدير أجره العبيد والثياب والأواني ، وأمثال ذلك مما لا يعتاد إيجارها مما يعسر

توزيع  
المغصوب على  
الورثة عند رده

ترقف قبول  
التوبة على رد  
المال المرام  
لله



ولا يدرك ذلك إلا بالاجتهاد وتنمين . وهكذا كل التقويمات تقع بالاجتهاد . وطريق الورع الأخذ بالأتمنى . وما ربحه على المال المنصوب في عقود عقدها على الذمة ، وقضى الثمن منه ، فهو مالك له . ولكن فيه شبهة ، إذ كان ثمنه حراما كما سبق حكمه . وإن كان بأعيان تلك الأموال فالعقود كانت فاسدة . وقد قيل تنفذ بإجارة المنصوب منه للمصلحة فيكون المنصوب منه أولى به . والقياس أن تلك العقود تفسخ ، وتسترد الثمن ، وترد الأعواض فإن عجز عنه لكثرت ، فهي أموال حرام حصلت في يده ، فله منصوب منه قدر رأس ماله والفضل حرام يجب إخراجه ليتصدق به . ولا يحل للغاصب ولا للمنصوب منه بل حكمه حكم كل حرام يقع في يده

مسألة :

من ورث مالا ولم يدرك أن مورثه من أين اكتسبه ، أمن حلال أم من حرام ولم يكن ثم علامة ، فهو حلال باتفاق العلماء . وإن علم أن فيه حراما ، وشك في قدره ، أخرج مقدار الحرام بالتحري فإن لم يعلم ذلك ، ولكن علم أن مورثه كان يتولى أعمالا للسلطين واحتمل أنه لم يكن يأخذ في عمله شيئا ، أو كان قد أخذ ولم يبق في يده منه شيء . لطول المدة ، فهذه شبهة يحسن التورع عنها ولا يجب . وإن علم أن بعض ماله كان من الظلم ، فيلزمه إخراج ذلك القدر بالاجتهاد . وقال بعض العلماء لا يلزمه والإثم على المورث . واستدل بما روى أن رجلا ممن ولي عمل السلطان مات ، فقال صحابي الآن طاب ماله أي لوارثه ، وهذا ضعيف . لأنه لم يذكر اسم الصحابي . ولعله صدر من متساهل فقد كان في الصحابة من يتساهل . ولكن لا نذكره لحرمة الصحبة . وكيف يكون موت الرجل مبيحا للحرام المتيقن المختلط ؟ ومن أين يؤخذ هذا ؟ نعم إذا لم يتيقن ، يجوز أن يقال هو غير مأخوذ بما لا يدري ، فيطيب لوارث لا يدري أن فيه حراما يقينا

هل انتقل  
المال بغير صفة

## النظر الثاني

في المصروف

فإذا أخرج الحرام فله ثلاثة أحوال

إما أن يكون له مالك معين ، فيجب الصرف إليه ، أو إلى وارثه وإن كان غائبا فينتظر

له مالك معين

حضوره أو الإيصال إليه . وإن كانت له زيادة ومنفعة فلتجمع فوائده إلى وقت حضوره وإما أن يكون للمالك غير معين ، وقع اليأس من الوقوف على عينه ، ولا يدري أنه مات عن وارث أم لا ، فهذا لا يمكن الرد فيه للمالك ، ويوقف حتى يتضح الأمر فيه . وربما لا يمكن الرد لكثرة الملاك ، كغلول الغنيمة ، فإنها بعد تفرق الغزاة كيف يقدر على جمعهم وإن قدر فكيف يفرق ديناراً واحداً مثلاً على ألف أو ألفين ؟ فهذا ينبغي أن يتصدق به وإما من مال النية والأموال المرصدة لمصالح المسلمين كافة ، فيصرف ذلك إلى القناطر والمساجد والرباطات ، ومصانع طريق مكة ، وأمثال هذه الأمور التي يشترك في الانتفاع بها كل من يمر بها من المسلمين ، ليكون عاماً للمسلمين

ل مالك غير معين

من الاموال المرصدة للمصالح العامة

وحكم القسم الاول لاشبهة فيه . أما التصدق وبناء القناطر ، فينبغي أن يتولاه القاضي فيسلم إليه المال إن وجد قاضياً متديناً . وإن كان القاضي مستحلاً ، فهو بالتسليم إليه ضامن لو ابتدأ به فيما لا يضمنه ، فكيف يسقط عنه به ضمان قد استقر عليه ؟ بل يحكم من أهل البلد عالماً متديناً ، فإن التحكيم أولى من الانفراد . فإن عجز ، فليتولى ذلك بنفسه . فإن المقصود الصرف . وأما عين الصارف فإنما نطلبه لمصارف دقيقة في المصالح . فلا يترك أصل الصرف بسبب العجز عن صارف هو أولى عند القدرة عليه

التصدق بمأهر حرام

فإن قيل : ما دليل جواز التصديق بما هو حرام ؟ وكيف يتصدق بما لا يملك ؟ وقد ذهب جماعة إلى أن ذلك غير جائز لأنه حرام . وحكى عن الفضيل أنه وقع في يده درهمان ، فلما علم أنهما غير وجههما رماهما بين الحجارة ، وقال لا أتصدق إلا بالطيب ، ولا أرضى لغيري ما لا أرضاه لنفسي فنقول : نعم ذلك له وجه واحتمال ، وإنما اخترنا خلافه للخبر والأثر والقياس

أما الخبر : فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> بالتصدق بالشاة المصلية التي قدمت إليه فكلّمته بأنها حرام ، إذ قال صلى الله عليه وسلم « أَطْعُمُوهَا الْأَسَارَى » ولما نزل قوله تعالى

( ١ ) حديث أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتصدق بالشاة المصلية التي قدمت بين يديه وكلّمته بأنها حرام إذ قال أطعموها الأسارى أحمد من حديث رجل من الأنصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فلما رجعنا لقيناراعى امرأة من قريش فقال ان فلانة تدعوك ومن معك الى طعام - الحديث : وفيه فقال أ - لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها وفيه فقال أطعموها الأسارى واستاده جيد



( أَلَمْ غُلِبَتِ الرُّومُ \* فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ <sup>(١)</sup> ) كذبه المشركون، وقالوا للصحابة ألا ترون ما يقول صاحبكم : يزعم أن الروم ستغلب ! <sup>(٢)</sup> فخطبهم أبو بكر رضي الله عنه بإذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما حقق الله صدقه ، وجاء أبو بكر رضي الله عنه بما قامرهم به ، قال عليه السلام « هَذَا سُحْتٌ فَتَصَدَّقْ بِهِ » وفرح المؤمنون بنصر الله . وكان قد نزل تحريم القمار بعد إذن رسول الله صلى الله عليه وسلم له في المخاطرة مع الكفار

وأما الأثر : فإن ابن مسعود رضي الله عنه اشترى جارية ، فلم يظفر بمالكها لينقده الثمن ، فطلبه كثيرا فلم يجده . فتصدق بالثمن ، وقال اللهم هذا عنه إن رضي ، وإلا فلا أجر لي . وسئل الحسن رضي الله عنه عن توبة الغال ، وما يؤخذ منه بعد تفريق الجيش فقال يتصدق به . وروى أن رجلا سولت له نفسه ، فقل مائة دينار من الغنيمة ، ثم أتى أميره ليردها عليه ، فأبى أن يقبضها ، وقال له تفرق الناس . فأتى معاوية ، فأبى أن يقبض فأتى بعض النساك ، فقال ادفع خمسا إلى معاوية ، وتصدق بما بقي . فبلغ معاوية قوله فتلطف إذ لم يخطر له ذلك . وقد ذهب أحمد بن حنبل ، والحارس المحاسبي ، وجماعة من الورعين إلى ذلك . وأما القياس : فهو أن يقال إن هذا المال مردد بين أن يضيع وبين أن يصرف إلى خير ، إذ قد وقع اليأس من مالكه . وبالضرورة يعلم أن صرفه إلى خير أولى من إلقائه في البحر ، فإننا إن رميناه في البحر فقد فوتناه على أنفسنا وعلى المالك ، ولم تحصل منه فائدة . وإذا رميناه في يد فقير يدعو لمالكه ، حصل للمالك بركة دعائه ، وحصل للفقير سد حاجته وحصول الأجر للمالك بغير اختياره في التصديق لا ينبغي أن ينكر . فإن في الخبر الصحيح <sup>(٣)</sup> « إِنَّ لِلزَّارِعِ وَالْفَارِسِ أَجْرًا فِي كُلِّ مَا يُصِيبُهُ النَّاسُ وَالطُّيُورُ مِنْ ثَمَارِهِ وَزَرْعِهِ » وذلك بغير اختياره

( ١ ) حديث مخاطرة أبي بكر المشركين بأذنه صلى الله عليه وسلم لما نزل قوله تعالى - أَلَمْ غُلِبَتِ الرُّومُ - وفيه فقال صلى الله عليه وسلم هذا سحت فتصدق به البيهقي في دلائل النبوة من حديث ابن عباس وليس فيه أن ذلك كان بأذنه صلى الله عليه وسلم - والحديث عند الترمذي وحسنه والحاكم وصححه دون قوله أيضا هذا سحت فتصدق به

( ٢ ) حديث أجر الزارع والفارس في كل ما يصيب الناس والطيور : البخاري من حديث أنس مامن . سلم يفرس غرسا أو يزرع زرعاً فبأكل منه إنسان أو طير أو بهيمة إلا كان له صدقة

وأما قول القائل: لا تصدق إلا بالطيب، فذلك إذا طلبنا الأجر لأنفسنا، ونحسن الآن نطلب الخلاص من المظلمة لا الأجر. وترددنا بين التضييع وبين التصديق. ورجعنا جانب التصديق على جانب التضييع

وقول القائل: لا نرضى لغيرنا مالا نرضاه لأنفسنا فهو كذلك. ولكنه علينا حرام لاستغنائنا عنه. وللفقير حلال إذ أحله دليل الشرع. وإذا اقتضت المصلحة التحليل وجب التحليل. وإذا حل فقد رضينا له الحلال

ونقول: إن له أن يتصدق على نفسه وعياله إذا كان فقيرا أما عياله وأهله فلا يخفى لأن الفقر لا ينتفى عنهم بكونهم من عياله وأهله. بل هم أولى من يتصدق عليهم. وأما هو فله أن يأخذ منه قدر حاجته، لأنه أيضا فقير. ولو تصدق به على فقير لجاز. وكذا إذا كان هو الفقير. ولنرسم في بيان هذا الأصل أيضا مسائل

مسألة:

عسر مال  
السلطان  
لأنه في يده

إذا وقع في يده مال من يد سلطان. قال قوم يرد إلى السلطان، فهو أعلم بما تولاه فيقلده ماقلده. وهو خير من أن يتصدق به. واختار المحاسبي ذلك. وقال كيف يتصدق به؟ فلمل له مالكا معينا. ولو جاز ذلك لجاز أن يسرق من السلطان ويتصدق به. وقال قوم يتصدق به إذا علم أن السلطان لا يرده إلى المالك، لأن ذلك إعاقة للظالم، وتكثير لأسباب ظلمه، فالرد إليه تضييع لحق المالك

والمختار: أنه إذا علم من عادة السلطان أنه لا يرده إلى مالكه، فيتصدق به عن مالكه فهو خير للمالك، إن كان له مالك معين، من أن يرد على السلطان. لأنه ربما لا يكون له مالك معين، ويكون حق المسلمين فردا على السلطان تضييع. فإن كان له مالك معين، فالرد على السلطان تضييع وإعاقة للسلطان الظالم، وتقويت لبركة دعاء الفقير على المالك. وهذا ظاهر. فإذا وقع في يده من ميراث، ولم يتعد هو بالأخذ من السلطان، فإنه شبهه بالقطعة التي أيس عن معرفة صاحبها، إذ لم يكن له أن يتصرف فيها بالتصدق عن المالك ولكن له أن يملكها. ثم وإن كان غنيا من حيث إنه اكتسبه من وجه مباح، وهو الانتقاط بهنا لم يحصل المال من وجه مباح، فيؤثر في منعه من التملك، ولا يؤثر في المنع من التصديق



## مسألة :

صرف المال الذي لا مالك له

إذا حصل في يده مال لا مالك له ، وجوزنا له أن يأخذ قدر حاجته لفقره ، ففي قدر حاجته نظر ذكرناه في كتاب أسرار الزكاة . فقد قال قوم يأخذ كفاية سنة لنفسه وعياله . وإن قدر على شراء ضيعة أو تجارة يكتسب بها للعائلة فعل . وهذا ما اختاره المحاسبي . ولكنه قال الأولى أن يتصدق بالكل إن وجد من نفسه قوة التوكل . وينتظر لطف الله تعالى في الحلال . فإن لم يقدر فله أن يشتري ضيعة ، أو يتخذ رأس مال يتعيش بالمعروف منه وكل يوم وجد فيه حلالا أمسك ذلك اليوم عنه ، فإذا فنى عاد إليه ، فإذا وجد حلالا معيناً تصدق بمثل ما أنفق من قبل ، ويكون ذلك قرضاً عنده . ثم إنه يأكل الخبز ويترك اللحم إن قوى عليه . وإلا أكل اللحم من غير تنعم وتوسع . وما ذكره لا مزيد عليه . ولكن جعل ما أنفق قرضاً عنده فيه نظر . ولا شك في أن الورع أن يجعله قرضاً . فإذا وجد حلالاً تصدق بثأه . ولكن مهما لم يجب ذلك على الفقير الذي يتصدق به عليه ، فلا يبعد أن لا يجب عليه أيضاً إذا أخذه لفقره ، لاسيما إذا وقع في يده من ميراث ، ولم يكن متعبداً بنفسه وكسبه ، حتى يغلظ الأمر عليه فيه .

## مسألة :

صرف الموهال الذي اختلط بحرام أو شبهة

إذا كان في يده حلال وحرام أو شبهة ، وليس يفضل الكل عن حاجته . فإذا كان له عيال فليخص نفسه بالحلال ، لأن الحاجة عليه أوكد في نفسه منه في عبده وعياله وأولاده الصغار . والكبار من الأولاد يحرسهم من الحرام إن كان لا يفضي بهم إلى ما هو أشد منه . فإن أفضى فيطعمهم بقدر الحاجة . وبالجمل كل ما يحذر في غيره فهو محذور في نفسه وزيادة . وهو أنه يتناول مع العلم ، والعيال ربما تعذر إذا لم تعلم . إذ لم تتول الأمر بنفسها فليبدأ بالحلال بنفسه ثم بمن يعمل . وإذا تردد في حق نفسه بين ما يخص قوته وكسوته وبين غيره من المؤن ، كأجرة الحجام والصباغ والقصار والجمال ، والإطلاء بالنورة والدهن وعمارة المنزل ، وتعهيد الدابة ، وتسجير التنور ، وثن الحطب ، ودهن السراج ، فليخص بالحلال قوته ولباسه ، فإن ما يتعلق بيده ولا غنى به عنه هو أولى بأن يكون طيباً . وإذا دار الأمر بين القوت واللباس ، فيحتمل أن يقال يخص القوت بالحلال ، لأنه ممتزج بلمصه ودمه

وكل لحم نبت من حرام فالنار أولى به . وأما الكسوة فقائدتها ستر عورته ، ودفع الحر والبرد والإبصار عن بشرته ، وهذا هو الأظهر عندى . وقال الحارث المحاسبى ، يقدم اللباس لأنه يبقى عليه مدة ، والطعام لا يبقى عليه ، لما روى أنه <sup>(١)</sup> لا يقبل الله صلاة من عليه ثوب اشتراه بعشرة دراهم فيها درهم حرام . وهذا محتمل ، ولكن أمثال هذا قد ورد فيمن فى بطنه حرام ، ونبت لحمه من حرام <sup>(٢)</sup> فإعانة اللحم والمظم أن ينبت من الحلال أولى . ولذلك تقياً الصديق رضى الله عنه ما شر به مع الجهل ، حتى لا يذبت منه لحم يثبت ويبقى فإن قيل : فإذا كان الكل منصرفاً إلى أغراضه ، فأى فرق بين نفسه وغيره ، وبين جهة وجهة ، وما مدرك هذا الفرق

قلنا : عرف ذلك بما روى <sup>(٣)</sup> أن رافع بن خديج رحمه الله مات وخلف ناضحاً وعبدًا حجاماً فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فنهى عن كسب الجحام . فراجع مرات فنع منه . فقيل إن له أيتاماً فقال «اعلفوه الذّاحح» فهذا يدل على الفرق بين ما يأكله هو أو دابته . فإذا انفتح سبيل الفرق ، فقس عليه التفصيل الذى ذكرناه مسألة :

الحرام الذى فى يده لو تصدق به على الفقراء فله أن يوسع عليهم . وإذا أنفق على نفسه فليضيّق ما قدر . وما أنفق على عياله فليقتصد ، وليكن وسطاً بين التوسيع والتضييق . فيكون الأمر على ثلاث مراتب فإن أنفق على ضيف قدم عليه وهو فقير ، فليوسع عليه وإن كان غنياً فلا يطعمه إلا إذا كان فى برية أو قدم ليلاً ولم يجد شيئاً . فإنه فى ذلك الوقت فقير . وإن كان الفقير الذى حضر ضيفاً تقياً ، لو علم ذلك لتورع عنه فليعرض الطعام وليخبره

المال الحرام  
وأوبى صرفه

( ١ ) حديث لا تقبل صلاة من عليه ثوب اشتراه بعشرة دراهم وفيها درهم حرام : أحمد من حديث ابن عمزوق قد تقدم

( ٢ ) حديث الجسد نبت من الحرام تقدم

( ٣ ) حديث أن رافع بن خديج مات وخلف ناضحاً وعبدًا حجاماً - الحديث : وفيه اعلفوه الناضح أحمد

والطبرانى من رواية عباية بن رفاع بن خديج أن جده حين مات ترك تجارية وناضحاً وغلماً حجباً - الحديث وليس المراد بجده رافع بن خديج فإنه بقى الى سنة أربع وسبعين فيحتمل أن المراد جده الأعلى وهو خديج ولم أره ذكره فى الصحابة وفى رواية للطبرانى عن عباية بن رفاع عن أبيه قال مات أبى وفى رواية له عن عباية قال مات رفاع على عهد النسي صلى الله عليه وسلم - الحديث : وهو مضطرب



جمعا بين حق الضيافة وترك الخداع . فلا ينبغي أن يكرم أخاه بما يكره . ولا ينبغي أن يعول على أنه لا يدري فلا يضره . فإن الحرام إذا حصل في المعدة أثر في قساوة القاب وإن لم يعرفه صاحبه . ولذلك تقياً أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، وكانا قد شربا على جهل وهذا وإن أفتينا بأنه حلال للفقراء ، أحلناه بحكم الحاجة إليه . فهو كالخزير والخمر ، إذا أحلناها بالضرورة . فلا يلتحق بالطيبات

مسألة :

إذا كان الحرام أو الشبهة في يد أبويه ، فليمتنع عن مؤاكلتهما . فإن كانا يسخطان فلا يوافقهما على الحرام المحض . بل ينهاهما فلا طاعة لمخلوق في معصية الله تعالى : فإن كان شبهة وكان امتناعه للورع ، فهذا قد عارضه أن الورع طلب رضاها ، بل هو واجب . فليتلطف في الامتناع ، فإن لم يقدر ، فليبرأ ، وليقلل الأكل ، بأن يصغر اللقمة ويطيل المضغ ، ولا يتوسع فإن ذلك عدوان . والأخ والأخت قريبان من ذلك ، لأن حقهما أيضاً مؤكد وكذلك إذا ألبسته أمه ثوبا من شبهة ، وكانت تسخط برده ، فليقبل وليلبس بين يديها وليتزرع في غيبتها وليجهد أن لا يصلي فيه إلا عند حضورها ، فيصل فيه صلاة المضطر . وعند تعارض أسباب الورع ينبغي أن يتفقد هذه الدقائق

الجمع بين رضا  
الله ورضا  
الوالدين

وقد حكى عن بشر رحمه الله ، أنه سلمت إليه أمه رطبة ، وقالت بحق عليك أن تأكلها وكان يكرهه ، فأكل . ثم صعد غرفة ، فصعدت أمه وراءه ، فرآته يتقياً . وإنما فعل ذلك لأنه أراد أن يجمع بين رضاها وبين صيانة المعدة . وقد قيل لأحمد بن حنبل ، سئل بشر هل للوالدين طاعة في الشبهة ؟ فقال لا ، فقال أحمد هذا شديد . فقيل له سئل محمد بن مقاتل العباداني عنها ، فقال برّ والديك ، فإذا تقول ؟ فقال للأسائل ، أحب أن تعفيني ، فقد سمعت ماقالا . ثم قال ! ما أحسن أن تداريها

مسألة :

من في يده مال حرام محض ، فلا حجج عليه ، ولا يلزمه كفارة مالية لأنه مفلس . ولا تجب عليه الزكاة ، إذ معنى الزكاة وجوب إخراج ربع العشر مثلاً ، وهذا يجب عليه إخراج الكل إمارداً على المالك إن عرفه ، أو صرفاً إلى الفقراء إن لم يعرف المالك

لا مخرج ولا زكاة  
على من مال  
حرام

وأما إذا كان مال شبهة يحتمل أنه حلال ، فإذا لم يخرج منه يده لزمه الحج ، لأن كونه حلالاً ممكن . ولا يسقط الحج إلا بالفقر ، ولم يتحقق فقره . وقد قال الله تعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا<sup>(١)</sup>) وإذا وجب عليه التصديق بما يزيد على حاجته ، حيث يغلب على ظنه تحريمه ، فالزكاة أولى بالوجوب . وإن لزمته كفارة ، فليجمع بين الصوم والإعتاق ليتخلص يمين . وقد قال قوم يلزمهم الصوم دون الإطعام . إذ ليس له يسار معلوم . وقال المحاسبي ، يكفيه الإطعام . والذي نختاره أن كل شبهة حكمنا بوجوب اجتنابها ، والزمناه إخراجها من يده ، لكون احتمال الحرام أغلب على ما ذكرناه ، فعليه الجمع بين الصوم والإطعام أما الصوم ، فلا أنه مفلس حكماً . وأما الإطعام ، فلا أنه قد وجب عليه التصديق بالجميع ، ويحتمل أن يكون له ، فيكون الزوم من جهة الكفارة مسألة :

من في يده مال حرام أمسكه للحاجة ، فأراد أن يتطوع بالحج ، فإن كان ماشياً ، فلا المال الحرام بأس به . لأنه سياً كل هذا المال في غير عبادة ، فأكله في عبادة أولى . وإن كان لا يقدر على أن يمشي ، ويحتاج إلى زيادة للمركوب ، فلا يجوز الأخذ لمثل هذه الحاجة في الطريق كما لا يجوز شراء المركوب في البلد . وإن كانت يتوقع القدرة على حلال لواقم ، بحيث يستغنى به عن بقية الحرام ، فالإقامة في انتظاره أولى من الحج ماشياً بالمال الحرام مسألة :

من خرج لحج واجب بمال فيه شبهة ، فليجتهد أن يكون قوته من الطيب . فإن لم المال الحرام يقدر ، فمن وقت الإحرام إلى التحلل . فإن لم يقدر ، فليجتهد يوم عرفة أن لا يكون قيامه والوقوف في بين يدي الله ودعاؤه في وقت مطعمه حرام وملبسه حرام ، فليجتهد أن لا يكون في بطنه حرام ، ولا على ظهره حرام . فإننا وإن جوزنا هذا بالحاجة ، فهو نوع ضرورة ، وما ألحقناه بالطيبات . فإن لم يقدر ، فليلازم قلبه الخوف والغم لما هو مضطر إليه ، من تناول ما ليس بطيب ، فعساه ينظر إليه بعين الرحمة ، ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكرهه مسألة :

سئل أحمد بن حنبل رحمه الله ، فقال له قائل ، مات أبي وترك مالا ، وكان يعامل من المال الحرام



تكره معاملته ؟ فقال تدع من ماله بقدر ما ربح . فقال له دين وعليه دين ؟ فقال تقضى وتقتضى . فقال أقترى ذلك ؟ فقال أفدعه محتسباً بدينه ؟ وما ذكره صحيح . وهو يدل على أنه رأى التحرى بإخراج مقدار الحرام ، إذ قال يخرج قدر الربح ، وأنه رأى أن أعيان أمواله ملك له ، بدلاً عما بذله في المعاوضات الفاسدة ، بطريق التقاص والتقابل ، مهما أكثر التصرف وعسر الرد ، وعول في قضاء دينه على أنه يقين ، فلا يترك بسبب الشبهة .

## الباب الخامس

في إدارات السلاطين وصلاتهم وما يحل منها وما يحرم

اعلم أن من أخذ مالا من سلطان فلا بد له من النظر في ثلاثة أمور : في مدخل ذلك إلى يد السلطان من أين هو ، وفي صفته التي بها يستحق الأخذ ، وفي المقدار الذي يأخذه هل يستحقه إذا أضيف إلى حانه وحال شركائه في الاستحقاق .

## النظر الأول

{ في جهات الدخول للسلطان }

وكل ما يحل للسلطان سوى الأحياء ، وما يشترك فيه الرعية قسماً : —  
أخوذ من الكفار ، وهو الغنيمة المأخوذة بالقهر ، والنبيء وهو الذي حصل من ماله في يده من غير قتال ، والجزية وأموال المصالحة وهي التي تؤخذ بالشروط والمعاقدة  
والقسم الثاني ، المأخوذ من المسلمين ، فلا يحل منه إلا قسماً : الموارث وسائر الأمور الضائعة التي لا يتعين لها مالك ، والأوقاف التي لا متولى لها . أما الصدقات ، فليست توجد في هذا الزمان . وما عدا ذلك ، من الخراج المضرور على المسلمين ، والمصادرات وأنواع الرشوة ، كلها حرام .

فإذا كتب لفقير أو غيره إداراً أو صلة أو خلة على جهة ، فلا يخلو من أحوال ثمانية فإنه إما أن يكتب له ذلك على الجزية ، أو على الموارث ، أو على الأوقاف أو على ملك

أحياء السلطان ، أو على ملك اشتراه ، أو على عامل خراج المسلمين ، أو على يباع من جملة التجار ، أو على الخزانة .

فالأول : هو الجزية . وأربعة أخماسها للمصالح ، وخمسها لجهات معينة . فما يكتب على الخمس من تلك الجهات ، أو على الأخماس الأربعة لما فيه مصلحة : وروعى فيه الاحتياط فى القدر ، فهو حلال ، بشرط أن لا تكون الجزية إلا مضروبة على وجه شرعى ، ليس فيها زيادة على دينار ، أو على أربعة دنانير ، فإنه أيضا فى محل الاجتهاد . وللسلطان أن يفعل ما هو فى محل الاجتهاد . وبشرط أن يكون الذى تؤخذ الجزية منه ، مكتسبا من وجه لا يعلم تحريره ، فلا يكون عامل سلطان ظالما ، ولا يباع خمر ، ولا صيدا ، ولا امرأة ، إذ لاجزية عليهما فهذه أمور تراعى فى كيفية ضرب الجزية ، ومقدارها ، وصفة من تصرف إليه ، ومقدار ما يصرف ، فيجب النظر فى جميع ذلك

الثانى : الموارث والأموال الضائعة . فهى للمصالح . والنظر أن الذى خلفه هل كان ماله كله حراما أو أكثره أو أقله ، وقد سبق حكمه . فإن لم يكن حراما بقى النظر فى صفة من يصرف إليه ، بأن يكون فى الصرف إليه مصلحة ، ثم فى المقدار المصروف

الثالث : الأوقاف . وكذا يجرى النظر فيها كما يجرى فى الميراث ، مع زيادة أمر ، وهو شرط الواف ، حتى يكون المأخوذ موافقا له فى جميع شرائطه

الرابع : ما أحياء السلطان . وهذا لا يعتبر فيه شرط ، إذ له أن يعطى من ملكه ما شاء لمن شاء أى قدر شاء . وإنما النظر فى أن الغالب أنه أحياء بإكراه الأجراء ، أو بأداء أجرتهم من حرام ، فإن الإحياء يحصل بحفر القناة والأنهار ، وبناء الجدران ، وتسوية الأرض ولا يتولاه السلطان بنفسه . فإن كانوا مكرهين على الفعل ، لم يملكه السلطان ، وهو حرام وإن كانوا مستأجرين ، ثم قضيت أجورهم من الحرام ، فهذا يورث شبهة قد نبهنا عليها فى تعلق الكراهة بالأعواض

الخامس : ما اشتراه السلطان فى الذمة ، من أرض أو ثياب خلعة أو فرس أو غيره . فهو ملكه . وله أن يتصرف فيه . ولكنه سيقضى ثمنه من حرام ، وذلك يوجب التحريم تارة والشبهة أخرى . وقد سبق تفصيله



السادس : أن يكتب على عامل خراج المسلمين، أو من يجمع أموال القسمة والمصادرة وهو الحرام السحت الذي لا شبهة فيه . وهو أكثر الإدارارات في هذا الزمان . إلا ما على أراضى العراق : فإنها وقف عند الشافعي رحمه الله على مصالح المسلمين

بمورد من  
ضواج المسلمين  
وما في غير

السابع : ما يكتب على يباع يعامل السلطان . فإن كان لا يعامل غيره ، فما له كمال خزانة السلطان . وإن كان يعامل غير السلاطين أكثر ، فما يعطيه قرض على السلطان ، وسيأخذ بدله من الخزانة فالخلل يتطرق إلى الموض . وقد سبق حكم الثمن الحرام

الثامن : ما يكتب على الخزانة ، أو على عامل يجتمع عنده من الحلال والحرام . فإن لم يدرف للسلطان دخل إلا من الحرام : فهو سحت محض . وإن عرف يقينا أن الخزانة

بمورد من  
الخزانة

تشتمل على مال حلال ومال حرام ، واحتمل أن يكون ما يسلم إليه بعينه من الحلال ، احتمالا قريبا له وقع في النفس ، واحتمل أن يكون من الحرام ، وهو الأغلب . لأن أغلب أموال السلاطين حرام في هذه الأعصار ، والحلال في أيديهم معدوم أو عزيز ، فقد اختلف الناس في هذا . فقال قوم : كل ما لا أتيقن أنه حرام على أن آخذه . وقال آخرون : لا يحل أن يؤخذ ما لم يتحقق أنه حلال ، فلا تحل شبهة أصلا . وكلاهما إسراف . والاعتدال ما قدمنا ذكره . وهو الحكم بان الأغلب إذا كان حراما حرام وإن كان الأغلب حلالا لا وفيه يقين حرام فهو موضع توقفنا فيه كما سبق

ولقد احتج من جوز أخذ أموال السلاطين إذا كان فيها حرام وحلال ، مهما لم يتحقق أن عين المأخوذ حرام ، بما روى عن جماعة من الصحابة ، أنهم أدركوا أيام الأئمة الظلمة ، وأخذوا الأموال . منهم أبو هريرة ، وأبو سعيد الخدري ، وزيد بن ثابت ، وأبو أيوب الأنصاري ، وجريير بن عبد الله ، وجابر ، وأنس بن مالك ، والمسور بن مخرمة . فأخذ أبو سعيد وأبو هريرة ، من مروان ويزيد بن عبد الملك . وأخذ ابن عمرو ابن عباس من الحجاج ، وأخذ كثير من التابعين منهم ، كالشعبي ، وإبراهيم ، والحسن ، وابن أبي ليلى . وأخذ الشافعي من هرون الرشيد ألف دينار في دفعة . وأخذ مالك من الخلفاء أموالا جمة وقال على رضي الله عنه ، خذ ما يعطيك السلطان ، فإنما يعطيك من الحلال ، وما يأخذ من الحلال أكثر . وإنما ترك من ترك العطاء منهم تورعا ، مخافة على دينه أن يحمل على ما لا يحل . ألا ترى قول أبي ذر للأحنف بن قيس : خذ العطاء ما كان نجلة ، فإذا كان أثمان

دينكم فدعوه؟ وقال أبو هريرة رضى الله عنه، إذا أعطينا قبلنا، وإذا منعنا لم نسأل.  
وعن سعيد بن المسيب، أن أبا هريرة رضى الله عنه، كان إذا أعطاه معاوية سكت، وإن  
منه وقع فيه. وعن الشعبي، عن مسروق، لا يزال العطاء بأهل العطاء حتى يدخلهم النار  
أي بحمله ذلك على الحرام، لأنه في نفسه حرام. وروى نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما، أن  
المختار كان يمت إليه المال فيقبله، ثم يقول لأسأل أحدا ولا أريد ما رزقني الله. وأهدى إليه  
ناقة فقبلها، وكان يقال لها ناقة المختار. واسكن هذا يعارضه ما روى أن ابن عمر رضى الله عنهما  
لم ير هدية أحد إلا هدية المختار. والإسناد في رده أثبت. وعن نافع أنه قال، بعث ابن عمر  
إلى ابن عمر بستين ألفا، فقسمها على الناس، جاءه سائل، فاستقرض له من بعض من  
أعطاه، وأعطى السائل. ولما قدم الحسن بن علي رضى الله عنهما على معاوية رضى الله عنه  
فقال لأجيزك بجائزة لم أجزها أحدا قبلك من العرب، ولا أجيزها أحدا بعدك من العرب  
قال فأعطاه أربعمائة ألف درهم، فأخذها. وعن حبيب بن أبي ثابت، قال لقد رأيت جائزة  
المختار لابن عمر وابن عباس فقبلها، فقيل ما هي؟ قال مال وكسوة. وعن الزبير بن عدي  
أنه قال، قال سلمان، إذا كان لك صديق عامل أو تاجر، يقارف الربا، فدعك إلى طعام أو  
نحوه، أو أعطاك شيئا فاقبل، فإن المهنا لك، وعليه الوزر. فإن ثبت هذا في المربي، فالظالم  
في معناه. وعن جعفر عن أبيه، أن الحسن والحسين عليهما السلام، كانا يقبلان جوائز معاوية  
وقال حكيم بن جبير، مررنا على سعيد بن جبير، وقد جعل عاملا على أسفل الفرات،  
فأرسل إلى العشارين، أطمعونا مما عندكم. فأرسلوا بطعام، فأكل وأكلنا معه. وقال  
العلاء بن زهير الأزدي، أتني إبراهيم أبي وهو عامل على حلوان، فأجازه فقبل. وقال إبراهيم  
لابأس بجائزة العمال، إن للعمال مؤنة ورزقا، ويدخل بيت ماله الخبيث والطيب، فأعطاك  
فهو من طيب ماله. فقد أخذ هؤلاء كلهم جوائز السلاطين الظلمة، وكلهم طعنوا على من  
أطاعهم في معصية الله تعالى

وزعمت هذه الفرقة أن ما ينقل من امتناع جماعة من السلف لا يدل على التحريم، بل  
على الورع، كالخلفاء الراشدين وأبي ذر وغيرهم من الزهاد. فإنهم امتنعوا من الحلال المطلق  
زهدا، ومن الحلال الذي يخاف افتراسه إلى محذور ورع وتقوي. فإقدام هؤلاء يدل على الجواز



وامتناع أولئك لا يدل على التحريم . وما نقل عن سميد بن المسيب أنه ترك عطاءه في بيت المال حتى اجتمع بضعة وثلاثين ألفاً ، وما نقل عن الحسن من قوله لا أتوضأ من ماء صيرفي ولو ضاق وقت الصلاة ، لأنني لا أدري أصل ماله ، كل ذلك ورع لا ينكر . واتباعهم عليه أحسن من اتباعهم على الاتساع . ولكن لا يحرم اتباعهم على الاتساع أيضاً فهذه هي شبهة من يجوز أخذ مال السلطان الظالم

والجواب أن ما نقل من أخذ هؤلاء محصور قليل ، بالإضافة إلى ما نقل من رددهم وإنكارهم وإن كان يتطرق إلى امتناعهم احتمال الورع ، فيتطرق إلى أخذ من أخذ ثلاثة احتمالات متفاوتة في الدرجة بتفاوتهم في الورع . فان للورع في حق السلاطين أربع درجات

الدرجة الأولى : أن لا يأخذ من أموالهم شيئاً أصلاً كما فعله الورعون منهم . وكما كان يفعل الخلفاء الراشدون ، حتى أن أبا بكر رضي الله عنه ، حسب جميع ما كان أخذه من بيت المال فبلغ ستة آلاف درهم ، ففرمها لبيت المال . وحتى أن عمر رضي الله عنه ، كان يقسم مال بيت المال يوماً ، فدخلت ابنة له ، وأخذت درهماً من المال ، فنهض عمر في طلبها حتى سقطت الملحفة عن أحد منكبيه . ودخلت الصبية إلى بيت أهلها تبكي ، وجعلت الدرهم في فيها ، فأدخل عمر أصبعه فأخرجه من فيها ، وطرحه على الخراج ، وقال أيها الناس ليس لعمر ولا لآل عمر إلا ما للمسلمين قريتهم وبعيدهم . وكسح أبو موسى الأشعري بيت المال ، فوجد درهماً فربى لعمر رضي الله عنه ، فأعطاه إياه ، فرأى عمر ذلك في يد الغلام فسأله عنه ، فقال أعطانيه أبو موسى ، فقال يا أبا موسى ، ما كان في أهل المدينة بيت أهون عليك من آل عمر ؟ أردت أن لا يبقى من أمة محمد صلى الله عليه وسلم أحد إلا طلبنا بمظلمة ! ورد الدرهم إلى بيت المال . هذا مع أن المال كان حلالاً . ولكن خاف أن لا يستحق هو ذلك القدر ، فكان يستبرئ لدينه ويقتصر على الأقل ، أمثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ » ولقوله <sup>(٢)</sup> « وَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِعَرْضِهِ وَدِينِهِ » ولما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم من التشديدات في الأموال السلطانية ،

درجات الورع  
في من  
السلاطين

(١) حديث دع ما يريك الى ما لا يريك: تقدم في الباب الاول من الحلال والحرام

(٢) حديث من تركها فقد استبرأ لدينه وعرضه: متفق عليه من حديث النعمان بن بشير وقد تقدم أوله في أول

حتى قال صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> «حين بعث عبادة بن الصامت إلى الصدقة» اتق الله يا أبا الوليد لا تجي؛ يوم القيامة يبيع تحمله على رقبتك له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة لها تواج فقال يا رسول الله أهكذا يكون؟ قال «نعم» والذي نفسي بيده إلا من رحم الله قال فوالذي بعثك بالحق لا أعمل على شيء أبدا. وقال صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> «إني لأخاف عليكم أن تشرِكوا بعدي. إنما أخاف عليكم أن تنافسوا» وإنما خاف التنافس في المال. ولذلك قال عمر رضي الله عنه، في حديث طويل يذكر فيه مال بيت المال، إني لم أجِد نفسي فيه إلا كالوا إلى مال اليتيم، إن استغنيت استعفت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف. وروى أن ابنا لطاوس افعل كتابا عن لسانه إلى عمر بن عبد العزيز، فأعطاه ثلثمائة دينار، فباع طاوس ضيعة له، وبعث من ثمنها إلى عمر بثلثمائة دينار. هذا مع أن السلطان مثل عمر بن عبد العزيز فهذه هي الدرجة العليا في الورع.

الدرجة الثانية: هو أن يأخذ مال السلطان، ولكن إنما يأخذ إذا علم أن ما يأخذه من جهة حلال. فاشتمال يد السلطان على حرام آخر لا يضره. وعلى هذا ينزل جميع ما نقل من الآثار أو أكثرها، أو ما اختص منها بأكابر الصحابة والورعين منهم، مثل ابن عمر فإنه كان من المبالغين في الورع، فكيف يتوسع في مال السلطان؟ وقد كان من أشد إنكاراً عليهم، وأشدّ دما لأموالهم، وذلك أنهم اجتمعوا عند ابن عامر وهو في مرضه وأشفق على نفسه من ولايته، وكونه مأخوذاً عند الله تعالى بها. فقالوا له إنا نرجو لك الخير، حفرت الآبار، وسقيت الحاح، وصنعت وصنعت، وابن عمر ساكت. فقال ماذا تقول يا ابن عمر؟ فقال أقول ذلك إذا طاب المكسب، وزكت النفقة، وستر دقري. وفي حديث آخر، أنه قال إن الخبيث لا يكفر الخبيث، وإنك قد وليت البصرة، ولا أحسبك

(١) حديث قال لعبادة بن الصامت حين بعث إلى الصدقة اتق الله يا أبا الوليد لا تجي. يوم القيامة يبيع تحمله

على رقبتك: الحديث الشافعي في المستد من حديث طاوس مرسل ولا يعل في المعجم من

حديث ابن عمر مختصراً أنه قاله لسعد بن عبادة وإسناده صحيح

(٢) حديث إني لأخاف عليكم أن تشرِكوا بعدي أخاف عليكم أن تنافسوا: متفق عليه من حديث عقبة بن عامر



إلا قد أصبت منها شراً . فقال له ابن عامر ، ألا تدعولي ؟ فقال ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> يقول : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بِذِي طُحُورٍ وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ » وقد وليت البصرة . فهذا قوله فيما صرفه إلى الخيرات . وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال في أيام الحجاج ، ما شبع من الطعام مذ انتهت الدار إلى يومى هذا . وروى عن علي رضى الله عنه ، أنه كان له سوق في إناء مختوم يشرب منه ، فقيل أتفعل هذا بالعراق مع كثرة طعامه ؟ فقال أما إني لأختمه بخلاً به ، ولكن أكره أن يحمل فيه ما ليس منه ، وأكره أن يدخل بطنى غير طيب . فهذا هو المألوف منهم . وكان ابن عمر لا يعجبه شيء إلا خرج عنه . فطلب منه نافع بثلاثين ألفاً ، فقال إني أخاف أن تقتنى دراهم ابن عامر ، وكان هو الطالب ، اذهب فأنت حر . وقال أبو سعيد الخدرى ، ما منا أحد إلا وقد مالت به الدنيا ، إلا ابن عمر .

فهذا يتضح أنه لا يظن به وبمن كان في منصبه أنه أخذ ما لا يدرى أنه حلال الدرجة الثالثة . أن يأخذ ما أخذه من السلطان ليتصدق به على الفقراء ، أو يفرقه على المستحقين ، فإن مالا يتمين ماله ، هذا حكم الشرع فيه . فإذا كان السلطان إن لم يأخذ منه لم يفرقه ، واستعان به على ظلم ، فقد تقول أخذه منه وتفرقته أولى من تركه في يده . وهذا قد رآه بعض العلماء . وسيأتى وجهه . وعلى هذا ينزل ما أخذه أكثرهم . ولذلك قال ابن المبارك ، إن الذين يأخذون الجوائز اليوم ويحتجون بابن عمر وعائشة ، ما يقتدون بهما ، لأن ابن عمر فرق ما أخذ ، حتى استقرض في مجلسه ، بعد تفرقته ستين ألفاً . وعائشة فعلت مثل ذلك . وجابر بن زيد جاءه مال فتصدق به ، وقال رأيت أن أخذه منهم وأتصدق ، أحب إلى من أن أدعها في أيديهم . وهكذا فعل الشافعى رحمه الله بما قبله من هرون الرشيد . فإنه فرقه على قرب ، حتى لم يمسك لنفسه حبة واحدة .

الدرجة الرابعة : أن لا يتحقق أنه حلال ، ولا يفرق ، بل يستبقى . ولكن يأخذ من سلطان أكثر ماله حلال . وهكذا كان الخلفاء في زمان الصحابة رضى الله عنهم والتابعين ، بعد الخلفاء الراشدين ، ولم يكن أكثر ما لهم حراماً . ويدل عليه تعليل على رضى الله عنه ، حيث قال

(١) حديث لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول : مسلم من حديث ابن عمر

فإن ما يأخذه من الحلال أكثر . فهذا مما قد جوزه جماعة من العلماء ، تمويلا على الأكثر . ونحن إنما توقعنا فيه في حق آحاد الناس . ومال السلطان أشبه بالخروج عن الحصر فلا يبعد أن يؤدي اجتهاد مجتهد إلى جواز أخذ ما لم يعلم أنه حرام ، اعتمادا على الأغلب . وإنما بمنعنا إذا كان الأكثر حراما

فإذا فهمت هذه الدرجات ، تحققت أن إدارات الظلمة في زماننا لا تجري مجرى ذلك وأنها تفارقه من وجهين قاطعين .

أحدهما: أن أموال السلاطين في عصرنا حرام كلها أو أكثرها ، وكيف لا . والحلال هو الصدقات والنفى والغنيمة ، ولا وجود لها . وليس يدخل منها شيء في يد السلطان . ولم يبق إلا الجزية ، وأنها تؤخذ بأنواع من الظلم لا يحل أخذها به ، فإنهم يجاوزون حدود الشرع في المأخوذ والمأخوذ منه ، والوفاء له بالشرط ، ثم إذا نسبت ذلك إلى ما ينصب إليهم من الخراج المضروب على المسلمين ، ومن المصادرات ، والرشا ، وصنوف الظلم ، لم يبلغ عشر معشار عشيره والوجه الثاني: أن الظلمة في العصر الأول ، لقرب عهدهم بزمان الخلفاء الراشدين ، كانوا مستشعرين من ظلمهم ، ومتشوفين إلى استمالة قلوب الصحابة والتابعين ، وحريصين على قبولهم عطاياهم وجوائزهم ، وكانوا يعيشون إليهم من غير سؤال وإذلال ، بل كانوا يتقلدون المنة بقبولهم ويفرحون به . وكانوا يأخذون منهم ويفرقون ، ولا يطيعون السلاطين في أغراضهم ، ولا يفشون مجالسهم ، ولا يكثرون جمعهم ، ولا يجبون بقاءهم ، بل يدعون عليهم ، ويطلقون اللسان فيهم ، وينكرون المنكرات منهم عليهم . فما كان محذرا أن يصيبوا من دينهم بقدر ما أصابوا من دنياهم ، ولم يكن يأخذهم بأس . فأما الآن ، فلا تسمح نفوس السلاطين بمعطية إلا لمن طمعوا في استخدامهم ، والتكثير بهم ، والاستعانة بهم على أغراضهم والتجمل بنفسيان مجالسهم ، وتكليفهم المواظبة على الدعاء والثناء ، والتزكية والإطراء في حضورهم ومغيبيهم . فلو لم يذل الآخذ نفسه بالسؤال أولا ، وبالتردد في الخدمة ثانيا ، وبالثناء والدعاء ثالثا ، وبالمساعدة له على أغراضه عند الاستعانة رابعا ، وبتكثير جمعه في مجلسه ومركبه خامسا ، وبإظهار الحب والموالة والمناصرة له على أعدائه سادسا ، وبالستر على ظلمه ومقابحه ومساوى أعماله سابعا ، لم ينعم عليه بدرهم واحد ، ولو كان في فضل الشافعي رحمه الله مثلا



فإذاً لا يجوز أن يؤخذ منهم في هذا الزمان ما يعلم أنه حلال ، لإفضائه إلى هذه المعاني . فكيف ما يعلم أنه حرام أو يشك فيه ؟ فن استجراً على أموالهم ، وشبه نفسه بالصحابة والتابعين ، فقد قلنا الملائكة بالحدادين . ففى أخذ الأموال منهم حاجة إلى مخالطتهم ومراعاتهم ، وخدمة عمالهم ، واحتمال النذل منهم ، والثناء عليهم ، والتردد إلى أبوابهم وكل ذلك معصية على ماسنين في الباب الذي يلي هذا . فإذا قد تبين مما تقدم مداخل أموالهم ، وما يحل منها وما لا يحل . فلو تصور أن يأخذ الإنسان منها ما يحل بقدر استحقاقه وهو جالس في بيته يساق إليه ، لا يحتاج فيه إلى تفقد عامل وخدمته ، ولا إلى الثناء عليهم وتركيتهم ، ولا إلى مساعدتهم . فلا يحرم الأخذ ولكن يكره لما كان سننبيه عليها في الباب الذي يلي هذا

## النظر الثاني

من هذا الباب في قدر المأخوذ وصفة الآخذ

ولنفرض المال من أموال المصالح ، كأربعة أخماس الفء ، والمواريث ، فإن ما عداه مما قد تبين مستحقه إن كان من وقف أو صدقة ، أو خمس فء أو خمس غنيمة ، وما كان من ملك السلطان مما أحياء أو اشتراه ، فله أن يعطى ما شاء لمن شاء . وإنما النظر في الأموال الضائعة ومال المصالح . فلا يجوز صرفه إلا إلى من فيه مصلحة عامة ، أو هو محتاج إليه عاجز عن الكسب . فأما الغنى الذي لا مصلحة فيه ، فلا يجوز صرف مال بيت المال إليه . هذا هو الصحيح : وإن كان العلماء قد اختلفوا فيه . وفي كلام عمر رضى الله عنه ما يدل على أن لكل مسلم حقا في بيت المال ، لكونه مسلما مكثرا جمع الإسلام . ولكنه مع هذا ما كان يقسم المال على المسلمين كافة ، بل على مخصوصين بصفات فإذا ثبت هذا ، فكل من يتولى أمرا يقوم به ، تعدى مصلحته إلى المسلمين ، ولو اشتغل بالكسب لتعطل عليه ما هو فيه ، فله في بيت المال حق الكفاية : ويدخل فيه العلماء كلهم ، أغنى العلوم التي تتعلق بمصالح الدين ، من علم الفقه والحديث ، والتفسير والقراءة ، حتى يدخل فيه المعلمون والمؤذنون وطلبة هذه العلوم أيضا يدخلون فيه ، فإنهم إن لم يكفوا لم يتمكنوا من الطلب . ويدخل فيه العمال ، وهم الذين ترتبط مصالح الدنيا بأعمالهم ، وهم الأجناد المرتزقة ، الذين يحرسون المملكة بالسيوف عن أهل العداوة وأهل البنى وأعداء الإسلام . ويدخل فيه الكتاب

والحساب والوكلاء ، وكل من يحتاج إليه في ترتيب ديوان الخراج ، أعنى العمال على الأموال الحلال لا على الحرام ، فإن هذا المال للمصالح ، والمصلحة إما أن تتعلق بالدين أو بالدنيا . فبالعلماء حراسة الدين . وبالأجناد حراسة الدنيا . والدين والملك توأمان ، فلا يستغنى أحدهما عن الآخر . والطبيب وإن كان لا يرتبط بعلمه أمر ديني ، ولكن يرتبط به صحة الجسد ، والدين يتبعه ، فيجوز أن يكون له ولمن يجري مجراه في العلوم المحتاج إليها في مصلحة الأبدان أو مصلحة البلاد ، إدرار من هذه الأموال ، ليتفرغوا لمعالجة المسلمين أعنى من يعالج منهم بغير أجر . وليس يشترط في هؤلاء الحاجة ، بل يجوز أن يعطوا مع النسي . فإن الخلفاء الراشدين كانوا يعطون المهاجرين والأنصار ولم يعرفوا بالحاجة . وليس يتقدر أيضا بمقدار ، بل هو إلى اجتهد الإمام . وله أن يوسع ويغني ، وله أن يقتصر على الكفاية على ما يقتضيه الحال وسعة المال . فقد أخذ الحسن عليه السلام من معاوية في دفعة واحدة أربع مائة ألف درهم . وقد كان عمر رضى الله عنه يعطى لجماعة اثني عشر ألف درهم نقرة في السنة . وأثبتت عائشة رضى الله عنهما في هذه الجريدة ، و لجماعة عشرة آلاف و لجماعة ستة آلاف ، وهكذا . فهذا مال هؤلاء ، فيوزع عليهم حتى لا يبقى منه شيء . فإن خص واحد منهم بمال كثير فلا بأس . وكذلك للسلطان أن يخص من هذا المال ذوي الخصائص بالخلع والجوائز . فقد كان يفعل ذلك في السلف . ولكن ينبغي أن يلتفت فيه إلى المصلحة ومهما خص عالم أو شجاع بصلة ، كان فيه بعث للناس ، وتحريض على الاشتغال والتشبه به فهذه فائدة الخلع والصلوات ، وضروب التخصيصات . وكل ذلك منوط باجتهاد السلطان وإنما النظر في السلاطين الظلمة في شيئين :

أحدهما : أن السلطان الظالم عليه أن يكف عن ولايته . وهو إما معزول أو واجب العزل فكيف يجوز أن يأخذه من يده وهو على التحقيق ليس بسلطان ؟

والثاني : أنه ليس يعم بماله جميع المستحقين . فكيف يجوز للأحد أن يأخذوا ؟ أفيجوز لهم الأخذ بقدر حصصهم ؟ أم لا يجوز أصلا ؟ أم يجوز أن يأخذ كل واحد ما أعطى ؟ أما الأول ، فالذي نراه أنه لا يمنع أخذ الحق . لأن السلطان الظالم الجاهل ، مهما ساعدته الشوكة ، وعسر خلع ، وكان في الاستبدال به فتنة ثائرة لا تطاق ، وجب تركه ، ووجب



الطاعة له ، كما تجب طاعة الأمراء . إذ قد ورد في الأمر بطاعة الأمراء ، <sup>(١)</sup> والمنع من سل اليد <sup>(٢)</sup> عن مساعدتهم ، أو امر وزواجهم . فالذي نراه أن الخلافة منعقدة للمتكفل بها من بني العباس رضي الله عنه ، وأن الولاية نافذة للسلطين في أقطار البلاد ، والمبايعين للخليفة وقد ذكرنا في كتاب المستظهرى ، المستنبط من كتاب كشف الأسرار وهتك الأستار تأليف القاضي أبي الطيب ، في الرد على أصناف الروافض من الباطنية ، ما يشير إلى وجه المصلحة فيه . والقول الوجيز أنا نراعى الصفات والشروط في السلطين ، تشوقا إلى مزايا المصالح . ولو قضينا بطلان الولايات الآن ، لبطلت المصالح رأسا . فكيف يفوت رأس المال في طلب الربح ! بل الولاية الآن لا تتبع إلا الشوكة . فمن بايعه صاحب الشوكة فهو الخليفة . ومن استبد بالشوكة وهو مطيع للخليفة في أصل الخطبة والسكة ، فهو سلطان نافذ الحكم والقضاء في أقطار الأرض ولاية نافذة الأحكام . وتحقيق هذا قد ذكرناه في أحكام الإمامة من كتاب الاقتصاد في الاعتقاد . فلننا نطول الآن به

وأما الإشكال الآخر ، وهو أن السلطان إذا لم يعم بالمطاء كل مستحق ، فهل يجوز للواحد أن يأخذ منه ؟ فهذا مما اختلف العلماء فيه على أربع مراتب . فعلا بعضهم وقال ، كل ما يأخذه فالمسلمون كلهم فيه شركاء ، ولا يدرى أن حصته منه دائق أو حبة ، فليترك الكل . وقال قوم : له أن يأخذه قدر قوت يومه فقط ، فإن هذا القدر يستحقه لحاجته على المسلمين . وقال قوم : له قوت سنة ، فإن أخذ الكفاية كل يوم عسير ، وهو ذو حق في هذا المال ، فكيف يتركه ؟ وقال قوم : إنه يأخذ ما يعطى ، والمظلوم هم الباقيون . وهذا هو القياس . لأن المال ليس مشتركا بين المسلمين ، كالغنيمة بين الفاتحين ، ولا كالميراث بين الورثة لأن ذلك صار ملكا لهم ، وهذا لو لم يتفق قسمه حتى مات هؤلاء ، لم يجب التوزيع على ورثتهم

( ١ ) حديث الامر بطاعة الامراء: البخارى من حديث أنس اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد

حبشي كأن رأسه زبيبة: ولمسلم من حديث أبي هريرة عليك بالطاعة في منشطك ومكرهاك

الحديث: وله من حديث أبي ذر أو صانئ النبي صلى الله عليه وسلم أن اسمع وأطيع ولولعبد جدد الاطراف

( ٢ ) حديث النع من سل اليد عن مساعدتهم: الشيخان من حديث ابن عباس ليس أحد يفارق الجماعة

شرا فيموت الامات ميتة جاهلية ولمسلم من حديث أبي هريرة من خرج من الطاعة وفارق

الجماعة فمات ماتة جاهلية وله من حديث ابن عمر من خلع يدا من طاعة لى الله يوم القيامة ولا حجة له

بحكم الميراث . بل هذا الحق غير متين . وإنما يتعين بالتبض . بل هو كالصدقات  
 وهما أعطى الفقراء حصتهم من الصدقات وقع ذلك ملكا لهم . ولم يمتنع بظلم المالك بقية  
 الأصناف ، بمنع حقهم هذا إذا لم يصرف إليه كل المال ، بل صرف إليه من المال ما لو صرف  
 إليه بطريق الإيثار والتفضيل مع تسميم الآخرين لجاز له أن يأخذه ، والتفضيل جائز في  
 المطاء . سوى أبو بكر رضي الله عنه ، فراجع عمر رضي الله عنه ، فقال إنما فضلهم عند  
 الله ، وإنما الدنيا بلاغ . وفضل عمر رضي الله عنه في زمانه ، فأعطى عائشة اثني عشر ألفا  
 وزينب عشرة آلاف ، وجويرية مئة آلاف ، وكذا صفية . وأقطع عمر لعلی خاصة رضي  
 الله عنهما ، وأقطع عثمان أيضا من السواد خمس جنات ! وآثر عثمان عليا رضي الله عنهما  
 بها ، فقبل ذلك منه ، ولم ينكر . وكل ذلك جائز في محل الاجتهاد وهو من المجتهدات التي  
 أقول فيها إن كل مجتهد مصيب . وهي كل مسألة لانص على عينها ، ولا على مسألة تقرب  
 منها ، فتكون في معناها بقياس جلي ، كهذه المسألة ومسألة حد الشرب ، فإنهم جلدوا أربعين  
 وثمانين ، والكل سنة وحق . وأن كل واحد من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مصيب  
 باتفاق الصحابة رضي الله عنهم . إذ المفضول ما ردة في زمان عمر شيئا إلى الفاضل ، مما قد  
 كان أخذم في زمان أبي بكر ، ولا الفاضل امتنع من قبول الفضل في زمان عمر . واشترك  
 في ذلك كل الصحابة ، واعتقدوا أن كل واحد من الرأيين حق . فليؤخذ هذا الجنس  
 دستورا للاختلافات التي يصوب فيها كل مجتهد فأما كل مسألة شذ عن مجتهد فيها نص  
 أو قياس جلي ، بغفلة أو سوء رأي ، وكان في القوة بحيث ينقض به حكم المجتهد ، فلا تقول  
 فيها إن كل واحد مصيب ، بل المصيب من أصاب النص أو ما في معنى النص

وقد تحصل من مجموع هذا أن من وجد من أهل الخصوص الموصوفين بصفة تتعلق  
 بها مصالح الدين أو الدنيا ، وأخذ من السلطان خلعة أو إدارا على التركات أو الجزية  
 لم يصرفا سقا بمجرد أخذه ، وإنما يفسق بخدمته لهم ومعاونته إياهم ، ودخوله عليهم وثنائه  
 وإطرائه لهم ، إلى غير ذلك من لوازم لا يسل المال غالبا إلا بها كما سنيته .



## الباب السادس

فيما يحل من مخالطة السلاطين الظلمة ويحرم

وحكم غشيان مجالسهم والدخول عليهم والإكرام لهم

اعلم أن لك مع الأمراء والعمال والظلمة ثلاثة أحوال، الحالة الأولى، وهي شرها أن تدخل عليهم، والثانية: وهي دونها أن يدخلك وأنت على ما أنت عليه، والثالثة وهي الأسلم أن تعتزل عنهم فلا تراهم ولا يرونك أما الحالة الأولى: وهي الدخول عليهم فهو مذموم جداً في الشرع وفيه تغليظات وتشديدات تواردت بها الأخبار والآثار فنقلها لتعرف ذم الشرع له ثم تعرض لما يحرم منه، وما يباح، وما يكره، على ما تقتضيه الفتوى في ظاهر العلم

الدخول على  
السلطان  
الظالم

أما الأخبار: فإنه لما وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمراء الظلمة قال <sup>(١)</sup> «فمن نابذهم نجأ ومن اعتزلهم سلم أو كاذ أن يسلم ومن وقع معهم في دنياهم فهو منهم» وذلك لأن من اعتزلهم سلم من إثمهم ولو لم يكن لم يسلم من عذاب يعمه معهم إن نزل بهم ترك المناينة والمنازعة وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> «سيكون من يمدى أمراء يكذبون ويظلمون فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه» ولم يرد على الحوض، وروى أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> «أبغض القراء إلى الله تعالى الذين يزورون الأمراء» وفي الخبر «خير الأُمراء الذين يأتون العلماء وشر العلماء الذين يأتون الأمراء» وفي الخبر <sup>(٤)</sup> «العلماء أمناء الرسل على عباد الله ما لم يخالطوا السلطان فإذا فعلوا ذلك فقد خانوا الرسل فاحذروهم واعتزلوهم» رواه أنس رضي الله عنه وأما الآثار: فقد قال حذيفة: إياكم ومواقف الفتن قيل وما هي؟ قال: أبواب الأمراء

(الباب السادس فيما يحل من مخالطة السلاطين)

(١) حديث فمن نابذهم نجأ ومن اعتزلهم سلم أو كاذ يسلم ومن وقع معهم في دنياهم فهو منهم: الطبراني من حديث ابن عباس بسند ضعيف وقال ومن خالطهم هلك

(٢) حديث سيكون بعدى إمراء يكذبون ويظلمون فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولم يرد على الحوض: النسائي والترمذي وصححه والحاكم من حديث كعب بن عجرة

(٣) حديث أبي هريرة أبغض القراء إلى الله عز وجل الذين يأتون الأمراء: تقدم في العلم

(٤) حديث أنس العلماء أمناء الرسل على عباد الله ما لم يخالطوا السلطان - الحديث: التقيي في الضعفاء وفي

ترجمة حفص الأبري وقال حديثه غير محفوظ تقدم في العلم

يدخل أحدكم على الأمير فيصدقه بالكذب ويقول ما ليس فيه، وقال أبو ذر لسلمة: يا سلمة لا تنش أبواب السلاطين فإنك لا تصيب من دينهم شيئا إلا أصابوا من دينك أفضل منه وقال سفيان: في جهنم واد لا يسكنه إلا القراما والزوارون للملوك، وقال الأوزاعي: ما من شيء أبغض عند الله من عالم يزور عاملا، وقال سمعون ما أسمع بالعالم أن يؤتى إلى مجلسه فلا يوجد فيسأل عنه فيقال عند الأمير، وكنت أسمع أنه يقال إذا رأيتم العالم يحب الدنيا فاتهموه على دينكم حتى جربت ذلك، إذ ما دخلت قط على هذا السلطان إلا وحاسبت نفسي بعد الخروج فأرى عليها الدرك مع ما أواجههم به من الغلظة والمخالفة لهوام

وقال عبادة بن الصامت: حب القاريء الناسك الأمراء ثقاق، وحبه الأغنياء رياء، وقال أبو ذر: من كثر سواد قوم فهو منهم. أي من كثر سواد الظلمة. وقال ابن مسعود رضي الله عنه: إن الرجل ليدخل على السلطان ومعه دينه فيخرج ولادين له، قيل له ولم؟ قال لأنه يرضيه بسخط الله. واستعمل عمر بن عبد العزيز رجلا، فقيل كان عاملا للحجاج فعزله. فقال الرجل إنما عملت له على شيء يسير، فقال له عمر: حسبك بصحبته يوما أو بعض يوم شؤما وشرا. وقال الفضيل ما ازداد رجل من ذى سلطان قربا إلا ازداد من الله بعدا، وكان سميد بن المسيب يتجر في الزيت ويقول: إن في هذا لشيء عن هؤلاء السلاطين وقال وهيب: هؤلاء الذين يدخلون على الملوك لهم أضر على الأمة من المقامر، وقال ١٤ بن سلمة: الباب على العذرة أحسن من قاريء على باب هؤلاء

ولما خالط الزهري السلطان كتب أخ له في الدين إليه. عافانا الله وإياك أبا بكر من الفتن فقد أصبحت بحال ينبغي لمن عرفك أن يدعو لك الله ويرحمك، أصبحت شيخا كبيرا قد أثقلتك نعم الله، لما فهمك من كتابه، وعلمك من سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وليس كذلك أخذ الله الميثاق على العلماء قال الله تعالى (لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ<sup>(١)</sup>) واعلم أن أيسر ما ارتكبت وأخف ما احتملت، أنك آنت ووحشة الظالم، وسهلت سبيل البني بدنوك ممن لم يؤد حقا ولم يترك باطلا حين أدناك. إنخذوك قطبا تدور عليك رحي ظلمهم



وجسرا يعبرون عليك إلى بلادهم ، وسلموا يصعدون فيه إلى ضلالتهم . ويدخلون بك الشك على العلماء ، ويقتادون بك قلوب الجهلاء . فما أيسر ماعمروا لك في جنب ماخربوا عليك ، وما أكثر ما أخذوا منك فيما أفسدوا عليك من دينك . فما يؤمنك أن تكون ممن قال الله تعالى فيهم ( فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ <sup>(١)</sup> ) الآية ، وأنتك تعامل من لا يجمل ، ويحفظ عليك من لا ينفل ، فداود دينك فقد دخله سقم ، وهي زادك فقد حضر سفر بعيد ( وَمَا يَخْنَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ <sup>(٢)</sup> ) والسلام

فهذه الأخبار والآثار تدل على مافي مخالطة السلاطين من الفتن وأنواع الفساد . ولكن تفصل ذلك تفصيلا فقيها ، نيز فيه المحظور من المكروه والمباح ، فنقول الداخل على السلطان متعرض لأن يهوى الله تعالى ، إما بفعله أو بسكوته ، وإما بقوله وإما باعتقاده . فلا ينفك عن أحد هذه الأمور

أما الفعل فالدخول عليهم في غالب الأحوال يكون إلى دور منصوبة ، وتخطيها والدخول فيها بغير إذن الملاك حرام . ولا يفرنك قول القائل ، إن ذلك مما يتسامح به الناس كتمرة أو فتات خبز ، فإن ذلك صحيح في غير المنصوب . أما المنصوب فلا ، لأنه إن قيل إن كل جلسة خفيفة لاتنقص الملك فهي في محل التسامح ، وكذلك الاجتياز ، فيجرب هذا في كل واحد ، فيجرب أيضا في المجموع ، والنصب إنما تم بفعل الجميع . وإنما يتسامح به إذا انفراد . إذ لو علم المالك به ربما لم يذكره . فأما إذا كان ذلك طريقا إلى الاستغراق بالاشتراك ، فحكم التحريم ينسحب على الكل . فلا يجوز أن يؤخذ ملك الرجل طريقا ، اعتمادا على أن كل واحد من المارين إنما يخطو خطوة لاتنقص الملك ، لأن المجموع مفوت للملك . وهو كضربة خفيفة في التعليم تباح ، ولكن بشرط الانفراد ، فلو اجتمع جماعة بضربات توجب القتل ، وجب القصاص على الجميع . مع أن كل واحدة من الضربات لو انفردت لكانت لاتوجب قصاصا . فإن فرض كون الظالم في موضع غير منصوب كالموات مثلا ، فإن كان تحت خيمة أو مظلة من ماله فهو حرام . والدخول إليه غير جائز . لأنه انتفاع بالحرام واستغلال به . فإن فرض كل ذلك حلالا ، فلا يصح بالدخول من حيث إنه دخول

(١) مريم : ٥٩ (٢) يراهم : ٣٨

ولا بقوله السلام عليكم . ولكن إن سجد أو ركع أو مثل قائما في سلامه وخدمته كان مكرما للظالم بسبب ولايته التي هي آله ظلمه . والتواضع للظالم معصية . بل من تواضع لغيره ليس بظالم لأجل غناه لا لمعنى آخر اقتضى التواضع ، نقص ثلثا دينه . فكيف إذا تواضع للظالم ! فلا يباح إلا مجرد الإسلام . فأما تقبيل اليد والانحناء في الخدمة فهو معصية ، إلا عند الخوف ، أو لإمام عادل ، أو لعالم ، أو لمن يستحق ذلك بأمر ديني . قبل أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه ، يد على كرم الله وجهه ، لما أن لقيه بالشام ، فلم ينكر عليه . وقد بالغ بعض السلف حتى امتنع عن رد جوابهم في السلام ، والإعراض عنهم استحقاقا لهم . وعد ذلك من محاسن القربات . فأما السكوت عن رد الجواب ففيه نظر ، لأن ذلك واجب ، فلا ينبغي أن يسقط بالظلم فإن ترك الداخل جميع ذلك ، واقتصر على السلام ، فلا يخلو من الجلوس على بساطهم . وإذا كان أغلب أموالهم حراما فلا يجوز الجلوس على فرشهم . هذا من حيث الفعل

فأما السكوت : فهو أنه سرى في مجالسهم من الفرش الحرير وأواني الفضة ، والحرير الملبوس عليهم وعلى غلمانهم ما هو حرام . وكل من رأى سيئة وسكت عليها فهو شريك في تلك السيئة . بل يسمع من كلامهم ما هو فحش وكذب وشم وإيذاء ، والسكوت على جميع ذلك حرام . بل برام لابسين الثياب الحرام ، وآكلين الطعام الحرام ، وجميع ما في أيديهم حرام ، والسكوت على ذلك غير جائز . فيجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلسانه ، إن لم يقدر بفعله . فإن قلت : إنه يخاف على نفسه ، فهو معذور في السكوت فهذا حق . ولكنه مستغن عن أن يعرض نفسه لارتكاب مالا يباح إلا بمذرة . فإنه لو لم يدخل ولم يشاهد ، لم يتوجه عليه الخطاب بالحسبة ، حتى يسقط عنه بالمذرة . وعند هذا أقول من علم فسادا في موضع ، وعلم أنه لا يقدر على إزالته ، فلا يجوز له أن يحضر ليحضر ذلك بين يديه وهو يشاهده ويسكت . بل ينبغي أن يحترز عن مشاهدته

وأما القول : فهو أن يدعو للظالم ، أو يثنى عليه ، أو يصدقه فيما يقول من باطل بصرح قوله أو بتحريك رأسه ، أو باستبشار في وجهه ، أو يظهر له الحب والموالاة والاشتياق إلى لقائه والحرص على طول عمره وبقائه ، فإنه في الغالب لا يقتصر على السلام ، بل يتكلم ولا يعد وكلامه هذه الأقسام



أما الدعاء له فلا يحل ، إلا أن يقول أصلحك الله ، أو وفقك الله للخيرات ، أو طول الله عمرك في طاعته ، أو ما يجري هذا المجرى . فأما الدعاء بالحراسة وطول البقاء وإسباغ النعمة مع الخطاب بالمولى وما في معناه فغير جائز . قال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « مَنْ دَعَا لِظَالِمٍ بِالْبَقَاءِ فَقَدْ أَحَبَّ أَنْ يُعْصِيَ اللَّهَ فِي أَرْضِهِ » فإن جاوز الدعاء الى الثناء ، فسيذكر ما ليس فيه فيكون به كادبا ومناققا ومكرما لظالم . وهذه ثلاث معاص . وقد قال صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> « إِنَّ اللَّهَ لَيَنْغَضِبُ إِذَا مَدِحَ الْفَاسِقُ » وفي خبر آخر <sup>(٣)</sup> « مَنْ أَكْرَمَ فَاسِقًا فَقَدْ أَعْلَنَ عَلَى هَذِمِ الْإِسْلَامِ » فإن جاوز ذلك إلى التصديق له فيما يقول ، والتركية والثناء على ما يعمل ، كان عاصيا بالتصديق وبالإعانة . فإن التركية والثناء إعانة على المعصية ، وتحريك الرغبة فيه . كما أن التكذيب والمذمة والتقييع زجر عنه ، وتضعيف لدواعيه . والإعانة على المعصية معصية ، ولو بشطر كلمة . ولقد سئل سفيان رضى الله عنه عن ظالم أشرف على الهلاك في بركة ، هل يسقى شربة ماء؟ فقال : لا ، دعه حتى يموت ، فإن ذلك إعانة له . وقال غيره يسقى إلى أن تثوب إليه نفسه ، ثم يعرض عنه . فإن جاوز ذلك إلى إظهار الحب والشوق إلى لقائه ، وطول بقائه ، فإن كان كاذبا عصي بمعصية الكذب والنفاق . وإن كان صادقا عصي بحبه بقاء الظالم ، وحقه أن ينفذه في الله ويعتقه فالبنفس في الله واجب ، ومحبة المعصية والراضى بها عاص . ومن أحب ظالما فإن أحبه لظلمه فهو عاص لمحبهه ، وإن أحبه لسبب آخر فهو عاص من حيث إنه لم ينفذه ، وكان الواجب عليه أن ينفذه . وإن اجتمع في شخص خير وشر ، وجب أن يحب لأجل ذلك الخير ويبغض لأجل ذلك الشر . وسيأتى في كتاب الأخوة والمتحابين في الله وجه الجمع بين البغض والحب . فإن سلم من ذلك كله ، وهيهات ، فلا يسلم من فساد يتطرق إلى قلبه فإنه ينظر إلى توسعه في النعمة ويزدري نعم الله عليه ، ويكون مقتحما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال <sup>(٤)</sup> « يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ لَا تَدْخُلُوا عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا ، فَإِنَّهَا مَسْخُطَةٌ لِلرِّزْقِ » وهذا مع ما فيه من اقتداء غيره به

( ١ ) حديث من دعا لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصي الله في أرضه : تقدم

( ٢ ) حديث ان الله لينغضب اذا مدح الفاسق : تقدم

( ٣ ) حديث من أكرم فاسقا فقد اعان على هدم الاسلام : تقدم أيضا

( ٤ ) حديث يا مشر المهاجرين لا تدخلوا على أهل الدنيا فإنها مسخطة للرزق : الحاكم من حديث عبد الله

ابن الشخير أفلوا الدخول على الأغنياء فإنه أجدر أن لا تزددوا الله عزهم وجل وقل صحيح الاسناد

في الدخول ، ومن تكثيره سواد الظلمة بنفسه ، وتجميله إياهم إن كان ممن يتجمل به . وكل ذلك إما مكروهات أو محظورات <sup>(١)</sup> دعى سعيد بن المسيب إلى البيعة للوليد وسليمان ابني عبد الملك بن مروان ، فقال لأبابع اثنين ماختلف الليل والنهار ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين . فقال ادخل من الباب واخرج من الباب الآخر . فقال لا والله لا يقتدى بي أحد من الناس . فجلد مائة ، وألبس المسوح

ولا يجوز الدخول عليهم إلا بعذرين : أحدهما : أن يكون من جهتهم أمر إلزام لا أمر إكرام ، وعلم أنه لو امتنع أو ذى أو فسد عليهم طاعة الرعية ، واضطرب أمر السياسة فيجب عليه الإجابة ، لاطاعة لهم ، بل مراعاة لمصلحة الخلق حتى لا تضطرب الولاية والثاني : أن يدخل عليهم في دفع ظلم عن مسلم سواء ، أو عن نفسه ، إما بطريق الحسبة أو بطريق التظلم . فذلك رخصة ، بشرط أن لا يكذب ولا يثني ، ولا يدع نصيحة يتوقع لها قبولاً . فهذا حكم الدخول

دخول  
السلطان  
الظالم نائراً

الحالة الثانية : أن يدخل عليك السلطان الظالم زائراً فجواب السلام لا بد منه . وأما القيام والإكرام له فلا يحرم مقابلة له على إكرامه . فإنه بإكرام العلم والدين مستحق للاحسان كما أنه بالظلم مستحق للابعاد ، فالإكرام بالإكرام ، والجواب بالسلام . ولكن الأولى أن لا يقوم إن كان معه في خلوة ليظهر له بذلك عز الدين وحقارة الظلم ، ويظهر به غضبه للدين ، وإعراضه عن الله فأعرض الله تعالى عنه . وإن كان الداخل عليه في جمع ، فمراعاة حشمة أرباب الولايات فيما بين الرعايا مهم ، فلا بأس بالقيام على هذه النية وإن علم أن ذلك لا يورث فساداً في الرعية ، ولا يناله أذى من غضبه ، فترك الإكرام بالقيام أولى . ثم يجب عليه بعد أن وقع اللقاء أن ينصحه . فإن كان يقارف ما لا يعرف تحريمه . وهو يتوقع أن يتركه إذا عرف ، فليعرفه . فذلك واجب . وأما ذكر تحريم ما يعلم تحريمه من السرف والظلم فلا فائدة فيه . بل عليه أن يخوفه فيما يرتكبه من المعاصي ، مهما ظن أن التخويف يؤثر فيه . وعليه أن يرشده إلى طريق المصلحة إن كان يعرف طريقاً على وفق الشرع

(١) حديث دعى ابن المسيب إلى البيعة للوليد وسليمان ابني عبد الملك فقال لأبابع اثنين ماختلف الليل

والنهار فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين : أبو نعيم في الحلية بسند صحيح

من رواية يحيى بن سعيد



بحيث يحصل بها غرض الظالم من غير معصية ، ليصده بذلك عن الوصول إلى غرضه بالظلم . فإذا يجب عليه التعريف في محل جهله ، والتخويف فيما هو مستجري عليه ، والارشاد إلى ما هو غافل عنه مما يفنيه عن الظلم . فهذه ثلاثة أمور تلزمه إذا توقع للكلام فيه أثرا وذلك أيضا لازم على كل من اتفق له دخول على السلطان بعذر أو بغير عذر

وعن محمد بن صالح قال : كنت عند حماد بن سلمة ، وإذا ليس في البيت إلا حصير ، وهو جالس عليه ، ومصحف يقرأ فيه ، وجراب فيه علمه ، ومطهرة يتوضأ منها ، فيينا أنا ننده إذ دق داق الباب ، فاذا هو محمد بن سليمان ، فأذن له ، فدخل وجلس بين يديه ، ثم قال له مالي إذا رأيتك امتلأت منك رعبا ؟ قال حماد ، لأنه قال عليه السلام <sup>(١)</sup> « إِنَّ الْعَالِمَ إِذَا أَرَادَ بِعِلْمِهِ وَجْهَ اللَّهِ هَابَهُ كُلُّ شَيْءٍ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَكْنِزَ بِهِ الْكُنُوزَ هَابَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ » ثم عرض عليه أربعين ألف درهم ، وقال : تأخذها وتستعين بها ، قال ارددها على من ظلمته بها . قال والله ما أعطيتك إلا مما ورثته . قال لا حاجة لي بها . قال فتأخذها فتقسمها . قال : لعلني إن عدلت في قسمتها أخاف أن يقول بعض من لم يرزق منها إنه لم يعدل في قسمتها ، فيأثم ، فازوها عني الحالة الثالثة : أن يمتزلم ، فلا يراهم ولا يرونه ، وهو الواجب . إذ لا سلامة إلا فيه فعليه أن يمتد بفضهم على ظلمهم ، ولا يحب بقاءهم ، ولا يثني عليهم ، ولا يستخبر عن أحوالهم ، ولا يتقرب إلى المتصلين بهم ، ولا يتأسف على ما يفوت بسبب مفارقتهم ، وذلك إذا خطر بباله أمرهم . وإن غفل عنهم فهو الأحسن . وإذا خطر بباله تنعمهم ، فليذكر ما قاله حاتم الأصم : إنما بيني وبين الملوك يوم واحد ، فأما أمس فلا يجدون لذته ، وإني وإياهم في غد لعل وجل ، وإنما هو اليوم ، وما عسى أن يكون في اليوم . وما قاله أبو الدرداء إذ قال : أهل الأموال يأكلون وتأكل ، ويشربون وتشرب ، ويلبسون وتلبس ، ولهم فضول أموال ينظرون إليها وننظر معهم إليها ، وعليهم حسابها ونحن منها برآء .

( ٢ ) حديث حماد بن سلمة مرفوعا ان العالم إذا اراد بطله وجه الله هابه كل شيء وإذا اراد أن يكثر به الكنوز هاب من كل شيء . وهذا مفضل وروى أبو الشيخ ابن حبان في كتاب الثواب من حديث وائلة بن الأسقع من خاف الله خوف الله منه كل شيء ومن لم يخف الله خوفه الله من كل شيء . والعقيلي في الضعفاء نحوه من حديث أبي هريرة وكلاهما منكر

وكل من أحاط علمه بظلم ظالم ومعصية عاص، فينبغي أن يحيط ذلك من درجته في قلبه. فهذا واجب عليه، لأن من صدر منه ما يكره تقص ذلك من رتبته في القلب لا محالة. والمعصية ينبغي أن تكره، فإنه إما أن يغفل عنها، أو يرضى بها، أو يكره، ولا غفلة مع العلم، ولا وجه للرضا، فلا بد من الكراهة. فليكن جناية كل أحد على حق الله، كجنايته على حقك فإن قلت: الكراهة لا تدخل تحت الاختيار، فكيف تجب؟

قلنا: ليس كذلك. فإن المحب يكره بضرورة الطبع ما هو مكروه عند محبوبه ومخالف له. فإن من لا يكره معصية الله لا يحب الله. وإنما لا يحب الله من لا يعرفه. والمعرفة واجبة. والمحبة لله واجبة وإذا أحبه كره ما كرهه، وأحب ما أحبه. وسيأتي تحقيق ذلك في كتاب المحبة والرضا فإن قلت: فقد كان علماء السلف يدخلون على السلاطين،

فأقول نعم تعلم الدخول منهم ثم ادخل. كما حكى أن هشام بن عبد الملك قدم حاجا إلى مكة، فلما دخلها قال اتوني برجل من الصحابة. فقبل يأمر المؤمنين قد تفانوا. فقال من التابعين. فأتى بطاوس اليماني. فلما دخل عليه خلع نعليه بحاشية بساطه، ولم يسلم عليه بإمرة المؤمنين، ولكن قال، السلام عليك يا هشام، ولم يكُنْه، وجلس بإزائه، وقال كيف أنت يا هشام؟ فغضب هشام غضبا شديدا حتى همّ بقتله. فقبل له أنت في حرم الله وحرم رسوله، ولا يمكن ذلك. فقال له يا طاوس، ما الذي حملك على ما صنعت؟ قال وما الذي صنعت؟ فازداد غضبا وغيظا. قال خلعت نعليك بحاشية بساطي. ولم تقبل يدي. ولم تسلم عليّ بإمرة المؤمنين. ولم تكنتي. وجلست بإزائي بغير اذني وقلت كيف أنت يا هشام. قال أما ما فعلت من خلع نعلي بحاشية بساطك، فإني أخلعهما بين يدي رب العزة كل يوم خمس مرات ولا يعافيني، ولا يغضب عليّ. وأما قولك لم تقبل يدي فإني سمعت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: لا يحل لرجل أن يقبل يد أحد إلا امرأته من شهوة، أو ولده من رحمة. وأما قولك لم تسلم عليّ بإمرة المؤمنين فليس كل الناس راضين بإمرتك: فكرهت أن أكذب. وأما قولك لم تكنتي، فإن الله تعالى سمى أنبياءه وأوليائه، فقال يادود، يايحيى، ياعيسى، وكفى أعداءه، فقال تبت يدا أبي لهب. وأما قولك جلست بإزائي، فإني سمعت أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه يقول: إذا أردت أن تنظر إلى رجل من أهل النار، فانظر إلى رجل جالس وحوله قوم قيام. فقال له هشام عظمي.



فقال سمعت من أمير المؤمنين على رضي الله عنه يقول : إن في جهنم حيات كالقلال ، وعقارب كالبنغال ، تلدغ كل أمير لا يعدل في رعيته . ثم قام وهرب

وعن سفيان الثوري رضي الله عنه قال : أدخلت على أبي جعفر المنصور بنى ، فقال لي ارفع إلينا حاجتك ، فقلت له اتق الله فتمد ملأت الأرض ظلما وجورا . قال فطأطأ رأسه ثم رفعه ، فقال ارفع إلينا حاجتك ، فقلت إنما أتزلت هذه المنزلة بسيوف المهاجرين والأنصار وأبناءؤهم يموتون جوعا ، فاتق الله وأوصل إليهم حقوقهم فطأطأ رأسه ثم رفعه ، فقال ارفع إلينا حاجتك ، فقلت حج عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال لخازنه كم أنفقت؟ قال بضعة عشر درهما ، وأرى ههنا أموالا لا تطيق الجمال حملها . وخرج . فهكذا كانوا يدخلون على السلاطين إذا أزموا ، وكانوا يفررون بأرواحهم للانتقام لله من ظلمهم

ودخل ابن أبي شميكة على عبد الملك بن مروان ، فقال له تكلم . فقال له إن الناس لا ينجون في القيامة من غصصها ومراراتها ، ومعاينة الردى فيها ، إلا من أَرْضَى الله بسخط نفسه . فبكى عبد الملك وقال : لأجملن هذه الكلمة مثالا نصب عيني ما عشت

ولما استعمل عثمان بن عفان رضي الله عنه عبد الله بن عامر ، أتاه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبطأ عنه أبو ذر ، وكان له صديقا ، فمات به ، فقال أبو ذر ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> يقول « إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا وَلِيَ وَلَايَةً تَبَاعَدَ اللَّهُ عَنْهُ » ،

ودخل مالك بن دينار على أمير البصرة ، فقال أيها الأمير ، قرأت في بعض الكتب أن الله تعالى يقول : ما أحق من سلطان ، وما أجهل بمن عصاني ، ومن أعز بمن اعترى بي أيها الراعى السوء ، دفعت إليك غنما سمانا صحاحا ، فأكلت اللحم ، ولبست الصوف وتركتهما عظاما تتقمقع . فقال له والى البصرة ، أتدري ما الذي يجرئك علينا ويحببنا عنك؟ قال لا ، قال قلة الطمع فينا ، وترك الإمساك لما في أيدينا

وكان عمر بن عبد العزيز واقفا مع سليمان بن عبد الملك ، فسمع سليمان صوت الرعد فجزع ووضع صدره على مقدمة الرجل . فقال له عمر ، هذا صوت رحمة ، فكيف إذا سمعت صوت عذابه؟

( ١ ) حديث أبو ذر أن الرجل إذا ولي ولاية تباعد الله عز وجل منه : لم أقف له على أصل

ثم نظر سليمان إلى الناس ، فقال ما أكثر الناس ! فقال عمر : خصماؤك يا أمير المؤمنين . فقال له سليمان : ابتلاك الله بهم

وحكى أن سليمان بن عبد الملك قدم المدينة وهو يريد مكة ، فأرسل إلى أبي حازم فدعاه فلما دخل عليه قال له سليمان : يا أبا حازم ، مالنا نكره الموت ؟ فقال : لأنكم خربتم آخرتكم وعمرتم دنياكم ، فكزهتم أن تنتقلوا من العمران إلى الخراب . فقال : يا أبا حازم ، كيف القدوم على الله ؟ قال : يا أمير المؤمنين ، أما المحسن فكالفائب يقدم على أهله . وأما المسيء فكالآبق يقدم على مولاه . فبكى سليمان وقال : ليت شعري مالى عند الله ؟ قال أبو حازم اعرض نفسك على كتاب الله تعالى حيث قال ( إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ )<sup>(١)</sup> قال سليمان : فأين رحمة الله ؟ قال قريب من المحسنين . ثم قال سليمان : يا أبا حازم أى عباد الله أكرم ؟ قال أهل البر والتقوى . قال فأى الأعمال أفضل ؟ قال أداء الفرائض مع احتساب المحارم . قال : فأى الكلام أسمع ؟ قال : قول الحق عند من تخاف وترجو . قال : فأى المؤمنين أكيس ؟ قال : رجل عمل بطاعة الله ودعا الناس إليها . قال : فأى المؤمنين أخسر ؟ قال : رجل خطا فى هوى أخيه وهو ظالم ، فباع آخرته بدنيا غيره . قال سليمان : ما تقول فيما نحن فيه ؟ قال أو تعفينى ؟ قال لا بد فإنها نصيحة تلقىها الى . قال يا أمير المؤمنين ، إن آباءك قهروا الناس بالسيف ، وأخذوا هذا الملك عنوة ، من غير مشورة من المسلمين ولا رضا منهم ، حتى قتلوا منهم مقتلة عظيمة ، وقد ارتحلوا ، فلو شعرت بما قالوا وما قيل لهم ! فقال له رجل من جلسائه : بشما قلت . قال أبو حازم : إن الله قد أخذ الميثاق على العلماء ليبينه للناس ولا يكتُمونه . قال : وكيف لنا أن نصلح هذا الفساد ؟ قال أن تأخذه من حله فتضعه فى حقه . فقال سليمان : ومن يقدر على ذلك ؟ فقال : من يطلب الجنة ويخاف من النار . فقال سليمان : دع لى ، فقال أبو حازم : اللهم إن كان سليمان وليك فيسره لخيري الدنيا والآخرة وإن كان عدوك نخذ بناصيته إلى ماتحب وترضى . فقال سليمان : وصنى . فقال : أوصيك وأوجز ، عظم ربك ، ونزهه أن يراك حيث نهاك ، أو يفقدك حيث أمرك . وقال عمر بن عبد العزيز لأبي حازم : عظمى ، فقال : اضطجع ، ثم اجعل الموت عند رأسك ، ثم انظر



يا مـ تحب أن يكون فيك تلك الساعة ، فخذبه الآن، وما تكره أن يكون فيك تلك الساعة  
عنه الآن . فلم تلك الساعة قريية .

ودخل أعرابي على سليمان بن عبد الملك ، فقال تكلم يا أعرابي ، فقال يا أمير المؤمنين  
إنني مكلمك بكلام فاحتمله وإن كرهته ، فإن وراعه ماتحب إن قبلته . فقال يا أعرابي ، إنا  
ننجد بسعة الاحتمال على من لا ترجو نصحه ، ولأننا نغشه ، فكيف بمن تأمن غشه  
وترجو نصحه ؟ فقال الأعرابي : يا أمير المؤمنين ، إنه قد تكنفك رجال أساءوا الاختيار  
لأنفسهم ، وابتاعوا دنياهم بدينهم ، ورضائك بسخط ربهم . خافوك في الله تعالى ولم يخافوا  
الله فيك . حرب الآخرة سلم الدنيا . فلا تأتمنهم على ما ائتمنت الله تعالى عليه ، فإنهم لم يألو  
في الأمانة تضييما ، وفي الأمة خسفا وعسفا . وأنت مسؤول عما اجتروا ، وليسوا بمسؤولين  
عما اجتروا . فلا تصلح دنياهم بفساد آخرتك ، فإن أعظم الناس غنا من باع آخرته بدنيا  
غيره . فقال له سليمان : يا أعرابي ، أما إنك قد سللت لسانك وهو أقطع سيفيك ، قال : أجل  
يا أمير المؤمنين ، ولكن لك لا عليك .

وحكى أن أبا بكر دخل على معاوية ، فقال اتق الله يا معاوية ، واعلم أنك في كل يوم  
يخرج عنك ، وفي كل ليلة تأتي عليك ، لا ترداد من الدنيا إلا بعدا ، ومن الآخرة إلا قربا  
وعلى أثرك طالب لا تقوته . وقد نصب لك علما لا تجوزه . فما أسرع ما تبلغ العلم ، وما أوشك  
ما يلحق بك الطالب . وإنا وما نحن فيه زائل . وفي الذي نحن إليه صائرون باق  
إن خيرا خيرا ، وإن شرا فشر .

فهكذي كاذد خول أهل العلم على السلاطين ، أعنى علماء الآخرة . فأما علماء الدنيا  
فيدخلون ليتقربوا إلى قلوبهم ، فيدلونهم على الرخص ، ويستنبطون لهم بدقائق الحيل طرق  
السبعة فيما يوافق أغراضهم . وإن تكلموا بمثل ما ذكرناه في معرض الوعظ ، لم يكن قصد  
الإصلاح ، بل اكتساب الجاه والقبول عند مـ . وفي هذا غروران يغتر بهما الحق

أحدهما : أن يظهر أن قصدى في الدخول عليهم إصلاحهم بالوعظ ، وربما يلبسون على  
أنفسهم بذلك . وإنا الباعث لهم شهوة خفية للشهرة وتحصيل المعرفة عند مـ . وعلامة  
الصدق في طلب الإصلاح أنه لو تولى ذلك الوعظ غيره ، ممن هو من أقرانه في العلم ، ووقع

موقع القبول ، وظهر أثر الصلاح ، فينبغي أن يفرح به ، ويشكر الله تعالى على كفايته هذا المهم كمن وجب عليه أن يعالج مريضا ضائعا ، فقام بمعالجته غيره فإنه يعظم به فرحه فإن كان يصادف في قلبه ترجيحا لكلامه على كلام غيره فهو مغرور

الثاني : أن يزعم أنني أقصد الشفاعة لمسلم في دفع ظلامة . وهذا أيضا مظنة الغرور ومعياره ما تقدم ذكره

وإذا ظهر طريق الدخول عليهم ، فلتبرهم في الأحوال العارضة في مخالطة السلاطين ومباشرة أموالهم مسائل  
مسألة :

أخذ مال  
السلطان  
الظالم  
وتفريقه على  
الفقراء

إذا بعث إليك السلطان مالا لتفرقه على الفقراء ، فإن كان له مالك معين فلا يحل أخذه وإن لم يكن ، بل كان حكمه أنه يجب التصديق به على المساكين كما سبق ، فلك أن تأخذه وتتولى التفرقة ، ولا تعصى بأخذه . ولكن من العلماء من امتنع عنه . فعند هذا ينظر في الأولى فتقول : الأولى أن تأخذه إن أمنت ثلاث غوائل

الغائلة الأولى : أن يظن السلطان بسبب أخذك أن ماله طيب . ولولا أنه طيب لما كنت تعد يدك إليه ، ولا تدخله في ضمايت . فإن كان كذلك فلا تأخذه ، فإن ذلك محذور . ولا يفي الخير في مباشرتك التفرقة بما يحصل لك من الجراءة على كسب الحرام

الغائلة الثانية : أن ينظر إليك غيرك من العلماء والجهال ، فيعتقدون أنه حلال ، فيقتدون بك في الأخذ ، ويستدلون به على جوازه ، ثم لا يفرقون . فهذا أعظم من الأول . فإن جماعة يستدلون بأخذ الشافعي رضي الله عنه على جواز الأخذ ، وينقلون عن تفرقته وأخذه على نية التفرقة . فالمقتدى والمنشبه به ينبغي أن يحترز عن هذا غاية الاحتراز ، فإنه يكون فعله سبب ضلال خلق كثير .

وقد حكى وهب بن منبه ، أن رجلا أتى به إلى ملك بمشهد من الناس ليكرمه على أكل لحم الخنزير ، فلم يأكل . فقدم إليه لحم غنم وأكره بالسيف ، فلم يأكل . فقيل له في ذلك ، فقال إن الناس قد اعتقدوا أنني طوبت بأكل لحم الخنزير ، فإذا خرجت سالما وقد أكلت ، فلا يعلمون ماذا أكلت ، فيضلون



ودخل وهب بن منبه ، وطاوس ، على محمد بن يوسف أخى الحجاج ، وكان عاملاً . وكان  
 فى غداة باردة فى مجلس بارز . فقال لعلامه ، هلم ذلك الطيلسان وألقه على أبى عبد الرحمن  
 أى طاوس ، وكان قد قعد على كرسى . فألقى عليه ، فلم يزل يحرك كتفيه حتى ألقى الطيلسان  
 عنه . فغضب محمد بن يوسف . فقال وهب : كنت غنيا عن أن تغضبه لو أخذت الطيلسان  
 وتصدقت به . قال نعم ، لولا أن يقول من يمدى إنه أخذه طاوس ولا يصنع به ما أصنع به إذن لفعلت  
 الفائلة الثالثة : أن يتحرك قلبك إلى حبه ، اختصاصه إياك وإشارة لك بما أنفذه إليك . فإن  
 كان كذلك فلا تقبل . فإن ذلك هو السم القاتل ، والداء الدفين ، أعنى ما يحجب الظلمة  
 إليك . فإن من أحبته لأبد أن تحرص عليه ، وتداهن فيه . قالت عائشة رضى الله عنها  
 جبلت النفوس على حب من أحسن إليها . وقال عليه السلام <sup>(١)</sup> « اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ لِقَاجِرٍ  
 عِنْدِي يَدًا فَتُحِبُّهُ قَلْبِي » بين صلى الله عليه وسلم أن القلب لا يكاد يمتنع من ذلك  
 وروى أن بعض الأمراء أرسل إلى مالك بن دينار بمشرة آلاف درهم ، فأخرجها كلها  
 فأتاه محمد بن واسع ، فقال ما صنعت بما أعطاك هذا المخلوق ؟ قال سل أصحابي . فقالوا أخرجه  
 كله . فقال أنشدك الله ، أطلبك أشد حباله الآن أم قبل أن أرسل إليك ؟ قال لا بل الآن . قال  
 إنما كنت أخاف هذا . وقد صدق . فإنه إذا أحبه أحب بقاء ، وكره عزله ونكبته وموته  
 وأحب اتساع ولايته وكثرة ماله . وكل ذلك حب لأسباب الظلم ، وهو مذموم . قال  
 سلمان وابن مسعود رضى الله عنهما ، من رضى بأمر ، وإن غاب عنه ، كان كمن شهده .  
 قال تعالى ( وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ) قيل لا ترضوا بأعمالهم ، فإن كنت فى القوة بحيث  
 لا ترداد حبالهم بذلك ، فلا بأس بالأخذ  
 وقد حكى عن بعض عباد البصرة أنه كان يأخذ أموالا ويصرفها ، فقيل له ألا تخاف أن  
 تحبهم ؟ فقال لو أخذ رجل يدي وأدخلنى الجنة ، ثم عصى ربه ، ما أحبه قلبى ، لأن الذى  
 سخره للأخذ يدي ، هو الذى أبغضه لأجله شكرا له على تسخيره إياه

( ١ ) حديث اللهم لا تجعل لِقَاجِرٍ عِنْدِي يدافحبه قلبي : ابن مردويه فى التفسير من رواية كثير بن عطية عن  
 رجل لم يسم ورواه أبو منصور الديلمى فى مسند الفردوس من حديث معاذ وأبو موسى  
 اللذين فى كتاب تضييع العمر والأيام من طريق أهل البيت مرسلًا وأسانيده كلها ضعيفة

وبهذا تبين أن أخذ المال الآن منهم ، وإن كان ذلك المال بعينه من وجهه حلال  
مغذور ومذموم ، لأنه لا ينفك عن هذه النوائل  
مسألة :

سرقة مال  
السلطان  
النظام  
وتعريضه  
الناس

إن قال قائل إذا جاز أخذ ماله وتفرقة ، فهل يجوز أن يسرق ماله ؟ أو تخفى وديعته  
وتنكر وتفرق على الناس ؟ فنقول ذلك غير جائز : لأنه ربما يكون له مالك معين ، وهو  
على عزم أن يردّه عليه . وليس هذا كما لو بعته إليك ، فإن العاقل لا يظن به أنه يتصدق بما لم يعلم  
ما كفيدل تسليمه على أنه لا يعرف مالكم . فإن كان ممن يشكك عليه مثله ، فلا يجوز أن يقبل منه المال  
لم يعرف ذلك . ثم كيف يسرق ويحتل أن يكون ملكه قد حصل له بشراء في ذمته ؟ فإن البددلالة على  
الملك . فهذا لا سبيل إليه . بل لو وجد لقطة ، وظهر أن صاحبها جندي ، واحتمل أن تكون  
له بشراء في الذمة أو غيره ، وجب الرد عليه . فإذا لا يجوز سرقة مالهم ، لأنهم ولا ممن  
أودع عنده . ولا يجوز إنكار وديعتهم . ويجب الحد على سارق مالهم ، إلا إذا ادعى  
السارق أنه ليس ملكا لهم ، فعند ذلك يسقط الحد بالدعوى  
مسألة :

المعاملة مع  
المسلمين  
الظلم

المعاملة معهم حرام ، لأن أكثر مالهم حرام . فما يؤخذ عوضا فهو حرام . فإن أدى  
الثلث من موضع يعلم حله ، فيبقى النظر فيما سلم إليهم ، فإن علم أنهم يعصون الله به كييع  
الدياج . منهم ، وهو يعلم أنهم يلبسونه ، فذلك حرام ، كييع العنب من الحمار . وإنما الخلاف  
في الصحة . وإن أمكن ذلك ، وأمکن أن يلبسها نساؤه ، فهو شبهة مكروهة . هذا فيما  
يعصى في عينه من الأموال . وفي معناه بيع الفرس منهم ، لاسيما في وقت تركوبهم إلى قتال  
المسلمين ، أو جباية أموالهم . فإن ذلك إعانة لهم بفرسه وهي محظورة . فأما بيع الدرام  
والدنانير منهم ، وما يجري مجراها مما لا يعصى في عينه ، بل يتوصل بها ، فهو مكروه  
لما فيه من إعانتهم على الظلم ، لأنهم يستعينون على ظلمهم بالأموال والدواب وسائر الأسباب  
وهذه الكراهة جارية في الإهداء إليهم ، وفي العمل لهم من غير أجره ، حتى في تعليمهم  
وتعليم أولادهم الكتابة والترسل والحساب . وأما تعليم القراءان فلا يكره إلا من حيث  
أخذ الأجرة ، فإن ذلك حرام إلا من وجه يعلم حله . ولو اتعصب وكيل له يشتري لهم



في الأسواق من غير جعل أو أجره ، فهو مكروه من حيث الإعانة . وإن اشترى لهم ما يعلم أنهم يقصدون به المعصية ، كالغلام ، والديباج للفرش واللبس ، والفرس للركوب إلى الظلم والقتل ، فذلك حرام . فهما ظهر قصد المعصية بالمبتاع حصل التحريم . ومهما لم يظهر ، واحتمل بحكم الحال ودلائلها عليه ، حصلت الكراهة

مسألة :

الأسواق التي بنوها بالمال الحرام تحرم التجارة فيها . ولا سكنائها . فإن سكنها تاجر واكتسب بطريق شرعي ، لم يحرم كسبه ، وكان عاصيا بسكنائه . وللناس أن يشتروا منهم ولكن لو وجدوا سوقا أخرى فالأولى الشراء منها ، فإن ذلك إعانة لسكنائهم ، وتكثير الكراء حوايتهم . وكذلك معاملة السوق التي لاخراج لهم عليها ، أحب من معاملة سوق لهم عليها خراج . وقد بالغ قوم حتى تحرزوا من معاملة الفلاحين وأصحاب الأراضى التي لهم عليها الخراج . فإنهم ربما يصرفون ما يأخذون إلى الخراج ، فيحصل به الإعانة ، وهذا غلو في الدين ، وخرج على المسلمين . فإن الخراج قد عم الأراضى ، ولا غنى بالناس عن ارتفاق الأرض ولا معنى للمنع منه . ولو جاز هذا لحرم على المالك زراعة الأرض حتى لا يطلب خراجها وذلك مما يطول ويتداعى إلى حسم باب المعاش

مسألة :

معاملة قضاتهم وعمالهم وخدمهم حرام كمعاملتهم بل أشد . أما القضاة فلا أنهم يأخذون من أموالهم الحرام الصريح ، ويكثرون جمعهم ، ويغرون الخلق بزيمهم ، فإنهم على زى العلماء ، ويختلطون بهم ، يأخذون من أموالهم . والطباع مجبولة على التشبه والافتداء بذوى الجاه والحشمة . فهم سبب اتقياد الخلق إليهم . وأما الخدم والحشم فأكثر أموالهم من الفصب الصريح . ولا يقع في أيديهم مال مصلحة وميراث وجزية ، ولا وجه حلال حتى تضعف الشبهة باختلاط الحلال بمالهم . قال طاوس : لأشهد عندهم وإن تحققت لأنى أخاف تعديهم على من شهدت عليه

وبالجمل ، إنما فسدت الرعية بفساد الملوك ، وفساد الملوك بفساد العلماء . فلو لا القضاة

السوء والعلماء السوء ، لقل فساد الملوك خوفا من انكارهم . ولذلك قال صلى الله عليه وسلم :  
 « لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ تَحْتَ يَدِ اللَّهِ وَكَتَفِهِ مَا لَمْ تُقْرَأْ بِأَمْرَاءِهَا » ، وإنما ذكر القراء  
 لأنهم كانوا هم العلماء ، وإنما كان علمهم بالقراءان ومعانيه المفهومة بالسنّة . وما وراء ذلك من  
 العلوم فهي محدثة بعمد . وقد قال سفيان : لا تخالط السلطان ولا من يخالطه . وقال ، صاحب  
 القلم ، وصاحب الدواة ، وصاحب القراطيس وصاحب الليطة ، بعضهم شركاء بعض . وقد  
 صدق ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> لعن في الحمر عشرة ، حتى العاصر والمعتصر  
 وقال ابن مسعود رضي الله عنه : <sup>(٢)</sup> « آكل الربا وموكله وشاهداه وكاتبه ملعونون على لسان  
 محمد صلى الله عليه وسلم » <sup>(٣)</sup> وكذا رواه جابر وعمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال  
 ابن سيرين لا تحمل للسلطان كتابا حتى تعلم ما فيه . وامتنع سفيان رحمه الله من منازلة الخليفة  
 في زمانه دواة بين يديه ، وقال حتى أعلم ما تكتب بها . فكل من حو اليهم من خدمهم  
 وأتباعهم ظلمة مثلهم ، يجب بغضهم في الله جميعا . روى عن عثمان بن زائدة ، أنه سأله رجل  
 من الجند ، وقال أين الطريق ؟ فسكت وأظهر الصمم ، وخاف أن يكون متوجها إلى ظلم  
 فيكون هو بارشاده إلى الطريق معينا . وهذه المبالغة لم تنقل عن السلف مع الفساق من  
 التجار والحاكّة والحجامين وأهل الحمامات والصاغة والصباغين وأرباب الحرف ، بل غلبت  
 الكذب والفسق عليهم ، بل مع الكفار من أهل الذمة . وإنما هذا في الظلمة خاصة لا في  
 لأموال اليتامى والمساكين ، والمواظبين على إيذاء المسلمين ، الذين تعاونوا على طمس رسوله

( ١ ) - حديث لا تزال هذه الأمة تحت يد الله وكفه مالم يألئ قراؤها أمراءها : أبو عمرو الداني في كتاب

الفتن من رواية الحسن مرسلا ورواه الديلمي في مسند الفردوس من حديث علي ، ابن عمر  
 بلفظ مالم يعظم أبرارها فجارها ويداهن خيارها شرارها وإسنادهما ضعيف

( ٢ ) - حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن في الحمر عشرة حتى العاصر والمعتصر : الترمذي . من مائة  
 من حديث أنس قال الترمذي حديث غريب

( ٣ ) - حديث ابن مسعود آكل الربا وموكله وشاهداه وكاتبه ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم  
 رواه مسلم وأصحاب السنن واللفظ للنسائي دون قوله وشاهداه وكاتبه ولأبي داود لعن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وشاهداه وكاتبه قال الترمذي ومصححه وابن ماجة وشاهديه

( ٤ ) - حديث جابر لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه قال أحمد بن  
 مسلم من حديثه وأما حديث عمر فإشار إليه الترمذي بقوله وفي الباب ولا من مائة من حديث  
 أن آخر ما أنزلت آية الربا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ولم يفسرها فدعوا إلى إحيائها  
 وهو رواية ابن المسيب عنه والجمهور على أنه لم يسمع منه



الشريعة وشأرها ، وهذا لأن المعصية تنقسم إلى لازمة ومتعدية . والفسق لازم لا يتعدى وكذا الكفر . وهو جناية على حق الله تعالى ، وحسابه على الله وأما معصية الولاية بالظلم وهو متعد ، فأنما يفظ أمرهم لذلك . وبقدر عموم الظلم وعموم التعبدى يزدادون عند الله مقتا . فيجب أن يزداد منهم اجتنابا ، ومن معاملتهم احترازا ، فقد قال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> «يُقَالُ لِلشَّرْطِيِّ دَعِ سَوْطَكَ وَادْخُلِ النَّارَ» وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ رِجَالٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ»

فهذا حكمهم . ومن عرف بذلك منهم فقد عرف . ومن لم يعرف فعلامته القباء وطول الشوارب ، وسائر الهيئات المشهورة . فمن روى على تلك الهيئة تعين اجتنابه . ولا يكون ذلك من سوء الظن ، لأنه الذى جنى على نفسه إذ تريا بريهم . ومساواة لى تدل على مساواة القلب . ولا يتجانب إلا مجنون ، ولا يتشبه بالفاسق إلا فاسق . نعم الفاسق قد يلبس فيتشبه بأهل الصلاح . فأما الصالح فليس له أن يتشبه بأهل الفساد ، لأن ذلك تكثير لسوادم . وإنما نزل قوله تعالى ( إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ <sup>(١)</sup> ) فى قوم من المسلمين كانوا يكثرون جماعة المشركين بالمخالطة . وقد روى أن الله تعالى أوحى إلى يوشع بن نون أنى مهلك من قومك أربعين ألفا من خيارهم ، وستين ألفا من شرارهم ، فقال ما بال الأخيار قال إنهم لا يغضبون لغضبى ، فكانوا يؤاكلونهم ويشاربونهم . وبهذا يتبين أن بغض الظلمة والغضب لله عليهم واجب . وروى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> «أَنَّ اللَّهَ لَعَنَ عُلَمَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ خَالَطُوا الظَّالِمِينَ فِي مَعَاشِهِمْ»

(١) حديث يقال للشرطى دع سوطك وادخل النار: أبو يعلى من حديث أنس بسند ضعيف  
(٢) حديث من أشراط الساعة رجال معهم أسياط كأذنان البقر: أحمد والحاكم وقال صحيح الاسناد من حديث أبي أمامة يكون فى آخر الزمان رجال معهم سيات كأنها أذنان البقر الحديث ولمسلم من حديث أبي هريرة يوشع ان طالت بك مدة أن ترى قوما فى أيديهم مثل أذنان البقر وفى رواية له صنفان من أهل النار لم أرهما قوم معهم سيات كأذنان البقر - الحديث  
(٣) حديث ابن مسعود لعن الله علماء بنى اسرائيل اذ خالطوا فى معاشهم أبوداود والترمذى وابن ماجه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقعت بنو اسرائيل فى المعاصى نهتهم علماءهم فلم يتهنؤوا فجالسوهم فى مجالسهم وواكلوهم وشاربوهم فغضب الله قلوب بعضهم ببعض ولعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم لفظ الترمذى وقال حسن غريب

## مسألة :

استعمال ما يوجب  
السلطان  
الظالم

المواضع التي بناها الظلمة كالقناطر والرباطات، والمساجد والسقايات، يبنى أن يختلط فيها وينظر  
أما القنطرة فيجوز العبور عليها للحاجة، والورع الاحتراز ما أمكن، وإن وجد عنه معدلا  
تأكد الورع. وإنما تجوزنا العبور، وإن وجد معدلا، لأنه إذا لم يعرف لتلك الأعيان  
مالكها، كان حكمها أن ترصد للخيرات. وهذا خير: فأما إذا عرف أن الآجر والحجر قد  
تقل من دار معلومة، أو مقبرة أو مسجد معين، فهذا لا يحل العبور عليه أصلا، إلا لضرورة  
يحل بها مثل ذلك من مال الغير. ثم يجب عليه الاستحلال من المالك الذي يعرفه  
وأما المسجد، فإن بنى في أرض موصوبة أو بنحش موصوب من مسجد آخر، أو ملك معين فلا يجوز  
دخوله أصلا، ولا للجمعة. بل لو وقف الإمام فيه فليصل هو وخلف الإمام، وليقف خارج المسجد فإن  
الصلاة في الأرض الموصوبة تسقط الفرض، وتنعقد في حق الاقتداء قل ذلك جوازنا للمقتدى الاقتداء  
بمن صلى في الأرض الموصوبة، وإن عصى صاحبها الوقوف في النصب. وإن كان من مال لا يعرف  
مالكها، فالورع المدبول إلى مسجد آخر إن وجد. فإن لم يجد غيره، فلا يترك الجماعة  
به، لأنه يحتمل أن يكون من الملك الذي بناه ولو على بعد. وإن لم يكن له مالك معين  
فهو لمصالح المسلمين. ومهما كان في المسجد الكبير بناء لسلطان ظالم، فلا عنذر لمن يصلي  
فيه مع اتساع المسجد، أعني في الورع. قيل لأحمد بن حنبل، ما حجتك في ترك الخروج  
إلى الصلاة في جماعة ونحن بالمسكر؟ فقال حجتى أن الحسن وإبراهيم التيمي خافا أن  
يفتنهما الحجاج، وأنا أخاف أن أفتن أيضا

وأما الخلق والتجسيس فلا يمنع من الدخول، لأنه غير متفع به في الصلاة، وإنما  
هو زينة. والأولى أنه لا ينظر إليه

وأما البوارى التي فرشوها، فإن كان لها مالك معين فيحرم الجلوس عليها، وإلا  
فبعد أن أرصدت لمصلحة عامة جازا فتراشها، ولكن الورع المدبول عنها، فإنها محل شبهة  
وأما السقاية فحكمها ما ذكرناه، وليس من الورع الوضوء والشرب منها، والدخول  
إليها، إلا إذا كان يخاف فوات الصلاة فيتوضأ. وكذا مصانع طريق مكة



وأما الرباطات والمدارس ، فإن كانت رقبة الأرض مفضوعة ، أو أجزأ منقولا من موضع معين يمكن الرد إلى مستحقه ؛ فلا رخصة للدخول فيه . وإن التبس المالك ، فقد أرصد لجهة من الخير ، والورع اجتنابه . ولكن لا يلزم الفسق بدخوله . وهذه الأبنية إن أرصدت من خدم السلاطين فالأمر فيها أشد . إذ ليس لهم صرف الأموال الضائعة إلى المصالح ، ولأن الحرام أغلب على أموالهم ، إذ ليس لهم أخذ مال المصالح وإنما يجوز ذلك للولاء وأرباب الأمر .

مسألة :

الأرض المفضوعة إذا جعلت شارعاً لم يحز أن يتخطى فيه ألبته . وإن لم يكن له مالك معين جاز ، والورع المدول إن أمكن . فإن كان الشارع مباحاً ، وفوقه ساباط ، جاز العبور وراز الجلوس تحت الساباط على وجه لا يحتاج فيه إلى السقف ، كما يقف في الشارع لشغل فإذا انتفع بالسقف في دفع حر الشمس أو المطر أو غيره فهو حرام . لأن السقف لا يراد إلا لذلك . وهكذا حكم من يدخل مسجداً أو أرضاً مباحة سَقَف أو حُوط بنصب ، فإنه مجرد التخطى لا يكون منتفعاً بالحيطان والسقف ، إلا إذا كان له فائدة في الحيطان والسقف لحر أو برد أو تستر عن بصر أو غيره ، فذلك حرام . لأنه انتفاع بالحرام . إذ لم يحرم الجلوس على النصب لما فيه من الماسة ، بل للانتفاع . والأرض تتراد للاستقرار عليها ، والسقف للاستظلال به ، فلا فرق بينهما .

يجعل الشارع  
في الأرض  
المفضوعة

## الباب السابع

( في مسائل متفرقة يكثر ميس الحاجة إليها وقد سئل عنها في الفتاوى )

مسألة :

سئل عن خادم الصوفية يخرج إلى السوق ، ويجمع طعاماً ، أو نقداً ويشترى به طعاماً فمن الذي يحل له أن يأكل منه ؟ وهل يختص بالصوفية أم لا ؟

قلت : أما الصوفية فلا شبهة في حقهم إذا أكلوه . وأما غيرهم فيحل لهم إذا أكلوه برضا الخادم ، ولكن لا يخلو عن شبهة . أما الحل فلأن ما يعطى خادم الصوفية إنما يعطى

الأكل من  
الحال المجموع  
للسرف على  
الصوفية

بسبب الصوفية ، ولكن هو المعطى للصوفية . فهو كالرجل الميل يعطى بسبب عياله لأنه متكفل بهم . وما يأخذه يقع ملكا له لالعيال . وله أن يطعم غير العيال ، إذ يبعد أن يقال لم يخرج عن ملك المعطى ، ولا يتسلط الخادم على الشراء به والتصرف فيه ، لأن ذلك مصير إلى أن المعاطاة لاتكفى ، وهو ضعيف . ثم لاصائر إليه في الصدقات والهدايا ويعد أن يقال زال الملك إلى الصوفية الحاضرين الذين هم وقت سؤاله في الخلقاء . إذ لا خلاف أن له أن يطعم منه من يقدم بعدم . ولو ماتوا كلهم أو واحد منهم ، لا يجب صرف نصيبه إلى وارثه . ولا يمكن أن يقال إنه وقع لجهة التصوف ولا يتعين له مستحق . لأن إزالة الملك إلى الجهة لاوجب تسليط الآحاد على التصرف . فإن الداخلين فيه لا ينحدرون بل يدخل فيه من يولد إلى يوم القيامة . وإنما يتصرف فيه الولاية . والخادم لا يجوز له أن ينتصب نائبا عن الجهة . فلا وجه إلا أن يقال هو ملكه . وإنما يطعم الصوفية بوفاء شرط التصوف والمروءة . فإن منهم عنه ، منعه عن أن يظهر نفسه في معرض التكفل بهم حتى ينقطع رفقته كما ينقطع عن مات عياله

مسألة :

سئل عن مال أوصى به للصوفية ، فمن الذى يجوز أن يصرف إليه ؟

حكم المال  
الموصى به  
للسوفية

فقلت : التصوف أمر باطن لا يطلع عليه ، ولا يمكن ضبط الحكم بحقيقته ، بل بأمور ظاهرة يعول عليها أهل العرف في اطلاق اسم الصوفى . والضابط الكلى ، أن كل من هو بصفة إذا نزل في خاتقاء الصوفية لم يكن نزوله فيها واختلاطه بهم منكرا عندهم ، فهو داخل في غمارهم . والتفصيل أن يلاحظ فيه خمس صفات ، الصلاح ، والفقر ، وزى الصوفية وأن لا يكون مشتغلا بحرفة ، وأن يكون مخالطا لهم بطريق المساكنة في الخاتقاء . ثم بعض هذه الصفات مما يوجب زوالها زوال الاسم ، وبعضها ينبجى بالبعض : فالفسق يمنع هذا الاستحقاق ، لأن الصوفى بالجملة عبارة عن رجل من أهل الصلاح بصفة مخصوصة . فالذى يظهر فسقه ، وإن كان على زيهم ، لا يستحق ما أوصى به للصوفية . ولنا نعتبر فيه الصفات وأما الحرفة والاشتغال بالكسب يمنع هذا الاستحقاق ، فالدهقان ، والعامل ، والتاجر والصانع في حانوته أو داره ، والأجير الذى يخدم بأجرة ، كل هؤلاء لا يستحقون ما أوصى



به للصوفية . ولا ينحبر هذا بالزي والمخالطة . فأما الوراقة والخيطة وما يقرب منهما ، مما يليق بالصوفية تماطيا ، فإذا تماطاهما لا في حانوت ، ولا على جهة اكتساب وحرفة ، فذلك لا يمنع الاستحقاق ، وكان ذلك ينحبر بمساكتة إياهم مع بقية الصفات .  
وأما القدرة على الحرف من غير مباشرة : لا تمنع .

وأما الوعظ والتدريس : فلا ينافى اسم التصوف ، إذا وجدت بقية الخصال من الزي والمساكنة والفقر . إذ لا يتناقض أن يقال صوفي مقري ، وصوفي واعظ ، وصوفي عالم أو مدرس . ويتناقض أن يقال صوفي دهقان ، وصوفي تاجر ، وصوفي عامل .  
وأما الفقر : فإن زال بنى مفرط ينسب الرجل إلى الثروة الظاهرة ، فلا يجوز منه أخذ وصية الصوفية . وإن كان له مال ولا ينفى دخله بخرجه ، لم يبطل حقه . وكذا إذا كان له مال قاصر عن وجوب الزكاة ، وإن لم يكن له خرج . وهذه أمور لا دليل لها إلا بالمادات .

وأما المخالطة لهم ومساكتهم : فلها أثر . ولكن من لا يخالطهم وهو في داره ، أوفى مسجدا على زيهم ، ومتخلق بأخلاقهم ، فهو شريك في سهمهم . وكان ترك المخالطة يحبرها ملازمة الزي . فإن لم يكن على زيهم ، ووجد فيه بقية الصفات ، فلا يستحق إلا إذا كان مساكنا لهم في الرباط ، فينسحب عليه حكمهم بالتبعية . فالمخالطة والزي ينوب كل واحد منهما عن الآخر . والفقير الذي ليس على زيهم هذا حكمه ، فإن كان خارجا لم يعد صوفيا ، وإن كان مساكنا معهم ، ووجدت بقية الصفات ، لم يعد أن ينسحب بالتبعية . عليه حكمهم .

وأما لبس المرقعة من يد شيخ من مشايخهم : فلا يشترط ذلك في الاستحقاق وعدمه لا يضره مع وجود الشرائط المذكورة . وأما التأهل المتردد بين الرباط والمسكن فلا يخرج بذلك عن جملتهم .

مسألة :

حكم المال الموقوف على الصرف إلى مصالحهم ، فغير الصوفي أن يأكل معهم برضام على مائدتهم مرة أو مرتين فإن أمر الأطعمة مبناه على التسامح ، حتى جاز الانفراد بها في الغنائم المشتركة . والقوال أن يأكل معهم في دعوتهم من ذلك الوقف ، وكان ذلك من مصالح ما يشتم . وما أوصى

به للصوفية لا يجوز أن يصرف إلى قوال الصوفية ، بخلاف الوقف . وكذلك من أحضروه من العمال والتجار والقضاة والفقهاء ، ممن لهم غرض في استمالة قلوبهم ، يحل لهم الأكل برضاهم . فإن الواقف لا يقف إلا معتقدا فيه ما جرت به عادات الصوفية ، فينزل على العرف ولكن ليس هذا على الدوام . فلا يجوز لمن ليس صوفيا أن يسكن معهم على الدوام ويأكل وإن رضوا به . إذ ليس لهم تغيير شرط الواقف بمشاركة غير جنسهم

وأما الفقيه: إذا كان على زيهم وأخلاقهم ، فله النزول عليهم . وكونه فقيها لا ينافي كونه صوفيا . والجهل ليس بشرط في التصوف عند من يعرف التصوف . ولا يلتفت إلى خرافات بعض الحمقى بقولهم إن العلم حجاب ، فإن الجهل هو الحجاب . وقد ذكرنا تأويل هذه الكلمة في كتاب العلم . وأن الحجاب هو العلم المذموم دون المحمود ، وذكرنا المحمود والمذموم وشرحهما . وأما الفقيه إذا لم يكن على زيهم وأخلاقهم ، فلم يمنع من النزول عليهم . فإن رضوا بنزوله ، فيحل له الأكل معهم بطريق التبعية . فكان علم الزبي تجبره المساكنة ، ولكن برضا أهل الزبي . وهذه أمور تشهد لها العادات ، وفيها أمور متقابلة لا يخفى أطرافها في النفير والإثبات ، ومتشابهة أوساطها ، فمن احترز في مواضع الاشتباه ، فقد استبرأ لدينه كما نهنا عليه في أبواب الشبهات

مسألة :

الفرق بين  
الرشوة  
والهدية

سئل عن الفرق بين الرشوة والهدية ، مع أن كل واحد منهما يصدر عن الرضا ، ولا يخلو عن غرض ، وقد حرمت إحداها دون الأخرى

فقلت: باذل المال لا يذله قط إلا لغرض . ولكن الغرض إما آجل كالشواب ، وإما عاجل . والعاجل إما مال ، وإما فعل وإعانة على مقصود معين ، وإما تقرب إلى قلب المهدي إليه بطلب محبته ، إما للمحبة في عينها ، وإما للتوصل بالمحبة إلى غرض وراءها . فالأقسام الحاصلة من هذه خمسة :

الأول : ما غرضه الثواب في الآخرة . وذلك إما أن يكون لكون المصروف إليه محتاجا أو عالما ، أو منتسبا بنسب ديني ، أو صالحا في نفسه متدينا . فما علم الأخذ أنه يُعطاه لحاجته



لا يحل له أخذه إن لم يكن محتاجا . وما علم أنه يُعطاه لشرف نسبه ، لا يحل له إن علم أنه كاذب في دعوى النسب . وما يُعطى لعلمه ، فلا يحل له أن يأخذه إلا أن يكون في العلم كما يعتقده المنطى . فإن كان خيل إليه كما لا في العلم ، حتى بعثه بذلك على التقرب ، ولم يكن كاملا ، لم يحل له . وما يُعطى لدينه وعياله ، لا يحل له أن يأخذه إن كان فاسقا في الباطن فسقا لو علمه المعطى ما أعطاه . وكلما يكون الصالح بحيث لو انكشف باطنه لبقيت القلوب مائلة إليه . وإنما ستر الله الجميل ، هو الذي يجب الخلق إلى الخلق . وكان المتورعون يوكلون في الشراء من لا يعرف أنه وكيلهم ، حتى لا يتساعخوا في المبيع ، خيفة من أن يكون ذلك أكلا بالدين فإن ذلك مخطر ، والتقى خفي ، لا كالعلم والنسب والفقر ، فينبغي أن يحتنب الأخذ بالدين ما أمكن . القسم الثاني : ما يقصد به في العاجل غرض معين ، كالفقير يهدى إلى الفنى طمعا في خلته ، فهذه هبة بشرط الثواب لا يخفى حكمها . وإنما تحل عند الوفاء بالثواب المطموع فيه ، وعند وجود شروط العقود .

الثالث : أن يكون المراد إعانة بفعل معين ، كالمحتاج إلى السلطان يهدى إلى وكيل السلطان وخاصته ومن له مكانة عنده . فهذه هدية بشرط ثواب يعرف بقرينة الحال . فليُنظر في ذلك العمل الذي هو الثواب ، فإن كان حراما كالسعى في تنجيز إدراج حرام ، أو ظلم إنسان أو غيره ، حرم الأخذ . وإن كان واجبا كدفع ظلم متعين على كل من يقدر عليه ، أو شهادة متعينة ، فيحرم عليه ما يأخذه . وهى الرشوة التى لا يشك في تحريمها . وإن كان مباحا لا واجبا ولا حراما ، وكان فيه تعب ، بحيث لو عرف لجاز الاستئجار عليه ، فما يأخذه حلال مهما وفى بالعرض . وهو جار مجرى الجمالة ، كقوله أوصل هذه القصة إلى يد فلان ، أو يد السلطان ، ولك دينار ، وكان بحيث يحتاج إلى تعب وعمل متقوم ، أو قال اقترح على فلان أن يسنى في غرض كذا ، أو ينعم على بكذا ، واقتقر في تنجيز غرضه إلى كلام طويل ، فذلك جعل ، كما يأخذه الوكيل بالخصومة بين يدي القاضى ، فليس بجرام إذا كان لا يسعى في حرام وإن كان مقصوده يحصل بكلمة لا تعب فيها ، ولكن تلك الكلمة من ذى الجاه ، أو تلك الفعل من ذى الجاه تفيد ، كقوله للبواب لا تغلق دونه باب السلطان ، أو كوضعه قصة بين يدي السلطان فقط ، فهذا جرام ، لأنه عوض من الجاه ، ولم يثبت في الشرع جواز ذلك

بل ثبت ما يدل على النهي عنه ، كما سيأتى فى هدايا الملوك . وإذا كان لا يجوز العوض عن اسقاط الشفعة ، والرد بالعيب ، ودخول الأغصان فى هواء الملك ، وجملة من الأغراض مع كونها مقصودة ، فكيف يؤخذ عن الجاه ؟ ويقرب من هذا أخذ الطبيب العوض على كلمة واحدة ، ينبه بها على دواء ينفرد بمعرفته ، كواحد ينفرد بالعلم بنبت يقطع البواسير أو غيره ، فلا يذكره إلا بعوض ، فإن عمله بالتلفظ به غير متقوم ، كحبة من سمسم ، فلا يجوز أخذ العوض عليه ، ولا على علمه ، إذ ليس ينتقل علمه إلى غيره ، وإنما يحصل لغيره مثل علمه ويبقى هو عالما به . ودون هذا الحاذق فى الصناعة كالصيقل مثلاً ، الذى يزيل اعوجاج السيف أو المرأة بدقة واحدة ، لحسن معرفته بموضع الخلل ، ولحذقه بإصابته ، فقد يزيد بدقة واحدة مال كثير فى قيمة السيف والمرأة ، فهذا لا أرى بأساً بأخذ الأجرة عليه ، لأن مثل هذه الصناعات يتعب الرجل فى تعلمها ليكتسب بها ، ويخفف عن نفسه كثرة العمل

الرابع : ما يقصد به المحبة وجلبها من قبل المهدى إليه ، لا لغرض معين ، ولكن طلباً للاستئناس ، وتأكيذا للصحة ، وتودداً إلى القلوب . فذلك مقصود للعقلاء ، ومندوب إليه فى الشرع . قال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « تَهَادَوْا تَحَابُّوا » وعلى الجملة فلا يقصد الإنسان فى الغالب أيضاً محبة غيره لعين المحبة ، بل لفائدة فى محبته . ولكن إذا لم تتعين تلك الفائدة ولم يمثل فى نفسه غرض معين يبعثه فى الحال أو المآل ، سعى ذلك هدية وحل أخذها الخامس : أن يطلب التقرب إلى قلبه وتحصيل محبته ، لا لمحبة ولا لأنس به من حيث إنه أنس فقط ، بل ليتوصل بمجاهه إلى أغراض له ينحصر جنسها ، وإن لم ينحصر عينها وكان لولا جاهه وحشمته لكان لا يهدى إليه . فإن كان جاهه لأجل علم أو نسب ، فالأمر فيه أخف ، وأخذه مكروه ، فإن فيه مشابهة الرشوة . ولكنها هدية فى ظاهرها . فإن كان جاهه بولاية تولاها من قضاء أو عمل ، أو ولاية صدقة أوجباية مال أو غيره من الأعمال السلطانية ، حتى ولاية الأوقاف مثلاً ، وكان لولا تلك الولاية لكان لا يهدى إليه ، فهذه رشوة عرضت فى معرض الهدية : إذ القصد بها فى الحال طلب التقرب واكتساب المحبة ، ولكن لأمر ينحصر فى جنسه ، إذ ما يمكن التوصل إليه بالولايات لا يخفى . وآية أنه لا يبنى المحبة أنه لو ولى



في الحال غيره لم يلم المال إلى ذلك النير ، فهذا مما اتفقوا على أن الكراهة فيه شديدة ، واختلفوا في كونه حراما ، والمعنى فيه متعارضا ، فإنه دائر بين الهدية المحضنة ، وبين الرشوة المبذولة في مقابلة جرم محض في غرض معين . وإذا تعارضت المشابهة القياسية ، وعضدت الأخبار والآثار أحدهما تبين الميل إليه . وقد دلت الأخبار على تشديد الأمر في ذلك .

قال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> "يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُسْتَحَلُّ فِيهِ السُّحْتُ بِالْهَدِيَّةِ وَالْقَتْلُ بِالْمَوْعِظَةِ يُقْتَلُ الْبَرِيُّ لِيُوعِظَ بِهِ النَّاسُ" ،

وسئل ابن مسعود رضي الله عنه عن السحت ، فقال يقضى الرجل الحاجة ، قتهدي له الهدية ولعله أراد قضاء الحاجة بكلمة لا تمب فيها ، أو تبرع بها لأعلى قصد أجره ، فلا يجوز أن يأخذ بمده شيئا في معرض الموض

شفع مسروق شفاعته ، فأهدى إليه المشفوع له جارية ، فغضب وردها ، وقال لو علمت ما في قلبك لما تكلمت في حاجتك ولا أتكلم فيما بقي منها .

وسئل طاووس عن هدايا السلطان فقال سحت . وأخذ عمر رضي الله عنه ربح مال القراض الذي أخذه ولداه من بيت المال ، وقال إنما أعطيتما لمكانكما مني ، إذ علم أنهما أعطيا لأجل جاه الولاية . وأهدت امرأة أبي عبيدة بن الجراح إلى خاتون ملكة الروم خلوقا ، فكافأتهما ببحور ، فأخذ عمر رضي الله عنه فباعه ، وأعطاهما ثمن خلوقها ، وردد باقيه إلى بيت مال المسلمين . وقال جابر وأبو هريرة رضي الله عنهما . هدايا الملوك غلول . ولما رد عمر بن عبد العزيز الهدية ، قيل له كان رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> يقبل الهدية ! فقال كان ذلك له هدية ، وهو لنا رشوة . أي كان يتقرب إليه لنبوته لا لولايته ، ونحن إنما نعطي للولاية وأعظم من ذلك كله ، ما روى أبو حميد الساعدي ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> بعث واليا على صدقات الأزدي ، فلما جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسك بعض ماله

(١) حديث يأتي على الناس زمان يستحل فيه السحت بالهدية والقتل بالموعظة يقتل البريء ليوعظ به

الامة : لم أقف له على أصل

(٢) حديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية : البخاري من حديث عائشة

(٣) حديث أبي حميد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث واليا إلى صدقات الأزدي فلما جاء

قال هذا مالكم وهذا هدية لي - الحديث متفق عليه

وقال هذا لكم ، وهذا لى هدية ، فقال عليه السلام « أَلَا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أُمِّكَ وَبَيْتِ  
 أُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا ، ثُمَّ قَالَ « مَا لِي أَسْتَعْمِلَ الرَّجُلَ مِنْكُمْ فَيَقُولُ  
 هَذَا لَكُمْ وَهَذَا لِي هَدِيَّةٌ أَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أُمِّهِ لِيُعْطِيَ لَهُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ  
 مِنْكُمْ أَحَدٌ شَيْئًا غَيْرَ حَقِّهِ إِلَّا أَتَى اللَّهَ يَحْمِلُهُ فَلَا يَأْتِيَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِبَعِيرٍ لَهُ رُغَالٌ أَوْ بَقَرَةٍ  
 لَهَا خُوَارٌ أَوْ شَاةٍ تَيْعَرٌ » ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتَ بَيَاضَ إِبْطِيهِ ، ثُمَّ قَالَ « اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ ،  
 وَإِذَا ثَبَتَتْ هَذِهِ التَّشْدِيدَاتُ ، فَالْقَاضِي وَالْوَالِي يَنْبَغِي أَنْ يَقْدِرَ نَفْسَهُ فِي بَيْتِ أُمِّهِ وَأُمِّهِ  
 فَمَا كَانَ يُعْطَى بَعْدَ الْعَزْلِ وَهُوَ فِي بَيْتِ أُمِّهِ ، يَحُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ فِي وَلَايَتِهِ . وَمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا  
 يُعْطَاهُ لَوَلَايَتِهِ ، فَخَرَامُ أَخْذِهِ . وَمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ فِي هَدَايَا أَصْدِقَائِهِ ، أَنَّهُمْ هَلْ كَانُوا يُعْطُونَهُ  
 لَوْ كَانَ مُعْزُولًا ، فَهُوَ شَبِيهَةٌ فَلْيَجْتَنِبْهُ

تم كتاب الحلال والحرام بحمد الله ومنه وحسن توفيقه ، والله أعلم .





كتاب آداب اللغة والنحو والفقهاء  
والعاشرة مع أمثال الخلق



كتاب أولي الألفة والأخوة والرفقة  
والعشرة والرحمة

وهو الكتاب الخامس من ربيع العادات الثاني

بسم الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي غمر صفوة عباده بلطائف التخصيص طولا وامتانا، وألف بين قلوبهم فأصبحوا بنعمته إخوانا، وترع الغل من صدورهم فظلوا في الدنيا أصدقاء وأخدانا، وفي الآخرة رفقاء وخلانا، والصلاة على محمد المصطفى، وعلى آله وأصحابه الذين اتبعوه واقتدوا به قولا رفعا وعسلا وإحسانا

أما بعد: فإن التحاب في الله تعالى، والأخوة في دينه من أفضل القربات، والطف ما يستفاد من الطاعات في مجارى العادات. ولها شروط بها يلتحق المتصاحبون بالمتحابين في الله تعالى، وفيها حقوق بمراعاتها تصفو الأخوة عن شوائب الكدورات وتزغات الشيطان بغير القيام بحقوقها يتقرب إلى الله زانقا، وبالمحافظة عليها تنال الدرجات العلى. ونحن نبين مفاد هذا الكتاب في ثلاثة أبواب:

الباب الأول: في فضيلة الألفة والأخوة في الله تعالى، وشروطها ودرجاتها وفوائدها  
الباب الثاني: في حقوق الصحبة وآدابها وحقيقتها ولوازمها  
الباب الثالث: في حق المسلم والرحم والجوار والملايك وكيفية المعاشرة مع من قد يلي بهذه الأسباب

## الباب الأول

( في فضيلة الألفة والأخوة وفي شروطها ودرجاتها وفوائدها )

### فضيلة الألفة والأخوة

اعلم أن الألفة ثمرة حسن الخلق، والتفرق ثمرة سوء الخلق. فحسن الخلق يوجب التحاب والتآلف والتوافق، وسوء الخلق يشمر التباغض والتحاسد والتدابر. ومهما كان المثمر

( كتاب آداب الصحبة )

( الباب الأول في فضيلة الألفة والأخوة )

محمودا ، كانت الثمرة محمودة . وحسن الخلق لا يخفى في الدين فضيلته ، وهو الذي مدح الله سبحانه به نبيه عليه السلام إذ قال ( وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ <sup>(١)</sup> ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> « أَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ النَّاسَ الْجَنَّةَ تَقْوَى اللَّهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ » وقال أسامة بن شريك قلنا يا رسول الله <sup>(٣)</sup> ما خير ما أعطي الإنسان ؟ فقال « خُلُقٌ حَسَنٌ » وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٤)</sup> « بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَحَاسِنَ الْأَخْلَاقِ » وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٥)</sup> « أَثْقَلُ مَا يُوضَعُ فِي الْمِيزَانِ خُلُقٌ حَسَنٌ » وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٦)</sup> « مَا حَسَنَ اللَّهُ خُلُقًا أَمْرِيءَ وَخُلُقُهُ فَيُطْعِمُهُ النَّارَ » وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٧)</sup> « يَا أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَيْكَ بِحُسْنِ الْخُلُقِ » قال أبو هريرة رضي الله عنه : وما حسن الخلق يا رسول الله ؟ قال « تَصِلُ مَنْ قَطَعَكَ ، وَتَعْفُو عَمَّنْ ظَلَمَكَ ، وَتُعْطِي مَنْ حَرَمَكَ »

ولا يخفى أن ثمرة الخلق الحسن الألفة وانتطاع الوحشة ، ومهما طالب المشر طابت الثمرة . كيف وقد ورد في الثناء على نفس الألفة ، سيما إذا كانت الرابطة هي التقوى والدين وحب الله ؛ من الآيات والأخبار والآثار ما فيه كفاية ومقتنع قال الله تعالى مظهرا عظيم منه على الخلق بنعمة الألفة ( لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ يَدْنِهِمْ <sup>(٨)</sup> ) وقال ( فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا <sup>(٩)</sup> ) أي بالألفة . ثم ذم التفرقة وزجر عنها ، فقال عز من قائل ( وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا <sup>(١٠)</sup> ) إلى ( لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ) وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(١١)</sup> « إِنَّ أَقْرَبَكُمْ مِنِّي

( ١ ) حديث أول ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق : الترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة وقال صحيح الإسناد وقد تقدم

( ٢ ) حديث أسامة بن شريك يا رسول الله ما خير ما أعطي الإنسان قال خلق حسن : ابن ماجه باسناد صحيح

( ٣ ) حديث بعثت لأتم مكارم الأخلاق : أحمد والبيهقي والحاكم وصححه من حديث أبي هريرة

( ٤ ) حديث أثقل ما يوضع في الميزان خلق حسن : أبو داود والترمذي من حديث أبي الدرداء وقال حسن صحيح

( ٥ ) حديث ما حسن الله خلق امرئ وخلقه فطعمه النار : ابن عدي والطبراني في مكارم الأخلاق وفي الأوسط والبيهقي في شعب الأيمان من حديث أبي هريرة قال ابن عدي في إسناده بعض النكارة

( ٦ ) حديث يا أبي هريرة عليك بحسن الخلق قال وما حسن الخلق قال فصل من قطعك وتعفو عمن

ظلمك وتعطي من حرمك : البيهقي في الشعب من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه

( ٧ ) حديث إن أقربكم مني مجلسا أحسنكم أخلاقا للوطن أكانا الذين يألون ويؤلقون : الطبراني في مكارم الأخلاق من حديث جابر بسند ضعيف

(١) القلم : ٤ (٢) الأنعام : ٦٣ (٣) آل عمران : ١٠٣



تَجَلَّيَا أَحَابِيَهُكُمْ أَخْلَافًا الْمُؤَطَّوْنَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْتُونَ وَيُؤْتُونَ » وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « الْمُؤْمِنُ إِنْ مَاتَ مَأْلُوفٌ وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَأْلَفُ وَلَا يُؤْلَفُ » وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> في الشاء على الأخوة في الدين « مَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا رَزَقَهُ خَلِيلًا صَالِحًا إِنْ نَسِيَ ذِكْرَهُ وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ » وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> « مَثَلُ الْأَخَوَيْنِ إِذَا اتَّقَيَا مَثَلُ الْيَدَيْنِ تَغْسِلُ أَحَدَهُمَا الْأُخْرَى . وَمَا اتَّقَى مُؤْمِنَانِ قَطُّ إِلَّا أَفَادَ اللَّهُ أَحَدَهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ خَيْرًا » وقال عليه السلام في الترغيب في الأخوة في الله <sup>(٤)</sup> « مَنْ آخَى أَخًا فِي اللَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ دَرَجَةً فِي الْجَنَّةِ لَا يَنَالُهَا بِشَيْءٍ مِنْ عَمَلِهِ »

وقال أبو إدريس الخولاني لمعاذ ، إني أحبك في الله ، فقال له أبشر ثم أبشر ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(٥)</sup> يقول « يُنْصَبُ لِبَطَائِفَةٍ مِنَ النَّاسِ كِرَاسِيٌّ حَوْلَ الْعَرْشِ

( ١ ) حديث المؤمن إلف مأوف ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف : أحمد والطبراني من حديث سهل بن سعد والحاكم من حديث أبي هريرة وصححه

( ٢ ) حديث من أراد الله به خيرا رزقه أخا صالحا إن نسي ذكره وإن ذكر أعانه : غريب بهذا اللفظ والمعروف أن ذلك في الأمير ورواه أبو داود من حديث عائشة إذا أراد الله بالأمير خيرا جعل له وزير صدق إن نسي ذكره وإن ذكر أعانه - الحديث ضعفه ابن عدي ولأبي عبد الرحمن السلمي في آداب الصحبة من حديث علي من سعادة المرء أن يكون أخوانه صالحين

( ٣ ) حديث مثل الأخوين إذا اتقيا مثل اليدين تغسل أحدهما الأخرى الحديث : السلمي في آداب الصحبة وأبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث أنس وفيه أحمد بن محمد بن غالب الباهلي كذاب وهو من قول سلمان الفارسي في الأول من الحزبيات

( ٤ ) حديث من آخى أخا في الله عز وجل رفعه الله درجة في الجنة لا ينالها بشيء من عمله : ابن أبي الدنيا في كتاب الأخوان من حديث أنس ما أحدث عبد أخا في الله عز وجل إلا أحدث الله عز وجل له درجة في الجنة وإسناده ضعيف

( ٥ ) حديث قال أبو إدريس الخولاني لمعاذ إني أحبك في الله فقال أبشر ثم أبشر فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تنصب لبطائفة من الناس كراسي حول العرش يوم القيامة - الحديث : أحمد والحاكم في حديث طويل أن أبا إدريس قال قلت والله إني لأحبك في الله قال فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أن المتحابين بجلال الله في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين وهو عند الترمذي من رواية أبي مسلم الخولاني عن معاذ بلفظ المتحابون في جلالهم لهم منابر من نور يغطهم النبيون والشهداء قال حديث حسن صحيح وأحمد من حديث أبي مالك الأشعري أن الله عبادة ليسوا بأنبياء ولا شهداء يغطهم الأنبياء والشهداء على منازلهم وقربهم من الله الحديث وفيه تحابوا في الله وتضافوا به يضع الله لهم يوم القيامة منابر من نور فتجعل وجوههم نورا وثيابهم نورا فيخرج الناس يوم القيامة ولا يفزعون وهم أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وفيه شهر بن حوشب مختلف فيه

يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُوهُهُمْ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ يَفْرَحُ النَّاسُ وَهُمْ لَا يَفْزَعُونَ وَيَخَافُ النَّاسُ وَهُمْ لَا يَخَافُونَ وَهُمْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ الَّذِينَ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ « قِيلَ مِنْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ « هُمْ الْمُتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ تَعَالَى » وَرَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ فِيهِ <sup>(١)</sup> « إِنَّ حَوْلَ الْعَرْشِ مَنَابِرٌ مِنْ نُورٍ عَلَيْهَا قَوْمٌ لِبَاسُهُمْ نُورٌ وَوُجُوهُهُمْ نُورٌ لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ وَلَا شُهَدَاءَ يَنْبِطُهُمُ النَّبِيُّونَ وَالشُّهَدَاءُ » فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ صَنِمَهُمْ لَنَا فَقَالَ « هُمْ الْمُتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ وَالْمُتَجَالِسُونَ فِي اللَّهِ وَالْمُتَزَاوِرُونَ فِي اللَّهِ » وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٢)</sup> « مَا تَحَابَّ ابْنَانِ فِي اللَّهِ إِلَّا كَانَ أَحَبَّهُمَا إِلَى اللَّهِ أَشَدَّهُمَا حُبًّا لِصَاحِبِهِ »

وَيَقَالُ إِنْ الْأَخَوَيْنِ فِي اللَّهِ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْلَى مَقَامًا مِنَ الْآخَرِ، رَفَعَ الْآخَرَ مَعَهُ إِلَى مَقَامِهِ وَإِنَّهُ يَلْتَحِقُ بِهِ كَمَا تَلْتَحِقُ النَّارُ بِالْأُتُونِ، وَالْأَهْلُ بِمَعْضَمِهِمْ يَمُوتُ. لِأَنَّ الْإِخْرَةَ إِذَا اكْتَسَبَتْ فِي اللَّهِ، لَمْ تَكُنْ دُونَ إِخْوَةِ الْوَلَادَةِ. قَالَ عَزَّ وَجَلَّ (الْحَقْنَابِيهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلْتَنَامُ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ) <sup>(١)</sup> وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٢)</sup> « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ حَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلَّذِينَ يَتَزَاوَرُونَ مِنْ أَجَلِي. وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلَّذِينَ يَتَحَابُّونَ مِنْ أَجَلِي. وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلَّذِينَ يَتَبَاذَلُونَ مِنْ أَجَلِي وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلَّذِينَ يَتَنَاصَرُونَ مِنْ أَجَلِي » وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٣)</sup> « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ بِحِلَالِي الْيَوْمِ أَظْلَمُ فِي ظِلِّي يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي » وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٤)</sup> « سَبْعَةٌ يُظْلَمُهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ : إِمَامٌ جَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ

(١) حديث أبي هريرة أن حول العرش منابر من نور عليها قوم لباسهم نور ووجوههم نور ليسوا بأنبياء

ولاشهداء الحديث : النسائي في سننه الكبرى ورجاله ثقات

(٢) حديث ما تحاب ابتان في الله الا كان احبها الى الله اشدهما جا لصاحبه : ابن حبان والحاكم من حديث أنس وقال صحيح الاسناد

(٣) حديث أن الله يقول حقت محبتى للذين يتزاورون من أجلى وحقت محبتى للذين يتحابون من أجلى الحديث أحمد من حديث عمرو بن عبسة وحديث عبادة بن الصامت ورواه الحاكم ومحمد

(٤) حديث أن الله يقول يوم القيامة أين المتحابون بحلالي اليوم أظلم في ظلى يوم لا ظل الا ظلى : مسلم

(٥) حديث أبي هريرة سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل - الحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة وقد تقدم



فِي عِبَادَةِ اللَّهِ ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَسْجِدِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ ، اجْتَمَعَا عَلَى ذَلِكَ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَنَاصَتْ عَيْنَاهُ ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ حَسَبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى ، وَرَجُلٌ تَسَدَّقَ بِسِدْقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ »

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(١)</sup> « مَا زَارَ رَجُلٌ رَجُلًا فِي اللَّهِ شَوْقًا إِلَيْهِ وَرَغْبَةً فِي لِقَائِهِ إِلَّا نَادَاهُ مَلَكٌ مِنْ خَلْفِهِ طِبْتَ وَطَابَ مَمْشَاكَ وَطَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ » وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٢)</sup> « إِنْ رَجُلًا زَارَ أَخَاهُ فِي اللَّهِ فَأَرْصَدَ اللَّهُ لَهُ مَلَكًا فَقَالَ أَيْنَ تُرِيدُ ؟ قَالَ أُرِيدُ أَنْ أَزُورَ أَخِي فَلَنَا . فَقَالَ لِحَاجَةٍ لَكَ عِنْدَهُ ؟ قَالَ لَا . قَالَ لِقَرَابَةٍ يَبْنِيكَ وَبَيْنَهُ ؟ قَالَ لَا . قَالَ فَبِنِعْمَةٍ لَهُ عِنْدَكَ ؟ قَالَ لَا . قَالَ فَبِمَ ؟ قَالَ أُحِبُّهُ فِي اللَّهِ . قَالَ فَإِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ يُخْبِرُكَ بِأَنَّهُ يُحِبُّكَ لِحُبِّكَ إِيَّاهُ وَقَدْ أَوْجِبَ لَكَ الْجَنَّةَ »

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٣)</sup> « أَوْثَقُ عُرَى الْإِيمَانِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ » فَلِهَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ أَعْدَاءُ يَبْغِضُهُمْ فِي اللَّهِ ، كَمَا يَكُونُ لَهُ أَصْدِقَاءُ وَإِخْوَانٌ يُحِبُّهُمْ فِي اللَّهِ . وَيُرْوَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ، أَمَّا زَهْدُكَ فِي الدُّنْيَا فَقَدْ تَعَجَّلْتَ الرَّاحَةَ ، وَأَمَّا انْقِطَاعُكَ إِلَيَّ فَقَدْ تَعَزَّزْتَ بِي ، وَلَكِنْ هَلْ عَادَيْتَ فِي عَدُوٍّ أَوْ هَلْ وَالَيْتَ فِي وَلِيٍّ ؟ وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٤)</sup> « اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ لِفَاجِرٍ عَلَى مِنَّةٍ فَتَرْزُقَهُ مِنِّي مَحَبَّةً » وَيُرْوَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ أَنَّكَ عَبَدْتَنِي بِعِبَادَةِ أَهْلِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَحُبَّ فِي اللَّهِ لَيْسَ ، وَبُغْضُ فِي اللَّهِ لَيْسَ ، مَا أَغْنَى عَنْكَ ذَلِكَ شَيْئًا .

( ١ ) حديث مازار رجل رجلًا في الله شوقًا إليه ورغبة في لقائه إلا ناداه ملك من خلفه طبت وطابت لك

الجنة ابن عدي من حديث أنس دون قوله شوقًا إليه ورغبة في لقائه وللترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة من عاد مريضًا أو زار أخًا في الله ناداه مناد من السماء طبت وطاب ممشاك وتبوات من الجنة منزلاً قال الترمذي غريب

( ٢ ) حديث ان رجلا زار أخاه في الله فأرصد الله له ملكا فقال أين تريد الحديث: مسلم من حديث أبي هريرة

( ٣ ) حديث أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله: أحمد من حديث البراء بن عازب وفيه ليث

ابن أبي سليم مختلف فيه والخرائطي في مكارم الاخلاق من حديث ابن مسعود بسند ضعيف

( ٤ ) حديث اللهم لا تجعل لفاجر علي منة - الحديث : تقدم في الكتاب الذي قبله

وقال عيسى عليه السلام، تحببوا إلى الله يفيض أهل المعاصي، وتقربوا إلى الله بالتباعد منهم، والتمسوا رضا الله بسخطهم. قالوا يا روح الله، فمن يجالس؟ قال يجالسوا من تذكركم الله رؤيته، ومن يزيد في عملكم كلامه، ومن يرغبكم في الآخرة عمله. وروى في الأخبار السالفة أن الله عز وجل أوحى إلى موسى عليه السلام، يا ابن عمران، كن يقظانا، واربد لنفسك إخوانا وكل خدن وصاحب لا يوازرك على مسرتي فهو لك عدو. وأوحى الله تعالى إلى داود عليه السلام، فقال يا داود، مالي أراك منتبذا وحيدا! قال إلهي قليت الخلق من أجلك. فقال يا داود، كن يقظانا، واربد لنفسك أخدانا، وكل خدن لا يوافقك على مسرتي فلا تصاحبه فإنه لك عدو يقسى قلبك ويباعدك مني. وفي أخبار داود عليه السلام أنه قال، يارب كيف لي أن يحبني الناس كلهم وأسلم فيما بيني وبينك؟ قال خالق الناس بأخلاقهم، وأحسن فيما بيني وبينك. وفي بعضها، خالق أهل الدنيا بأخلاق الدنيا، وخالق أهل الآخرة بأخلاق الآخرة. وقال النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> «إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ اللَّهُ الَّذِينَ يَأْتُونَ لِقُونََ وَإِنْ أَبْغَضَكُمْ أَلَمْ شَأُونََ بِالنِّبَمَةِ الْمَفْرُقُونََ بَيْنَ الْإِخْوَانِ»، وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> «إِنَّ اللَّهَ مَلَكًا نَصْفُهُ مِنَ النَّارِ وَنِصْفُهُ مِنَ الثَّلْجِ يَقُولُ اللَّهُمَّ كَمَا أَلْفَتْ بَيْنَ الثَّلْجِ وَالنَّارِ كَذَلِكَ أَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِ عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ» وقال أيضا <sup>(٣)</sup> «مَا أَخَذَتْ عَبْدٌ أَخَا فِي اللَّهِ إِلَّا أَخَذَتْ اللَّهُ لَهُ دَرَجَةً فِي الْجَنَّةِ» وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٤)</sup> «الْمُتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ عَلَى عَمُودٍ مِنْ يَاقُوتَةٍ حُمْرَاءٍ فِي رَأْسِ الْعُمُودِ سَبْعُونَ أَلْفَ غُرْفَةٍ يُشْرِفُونَ عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ يُضِيءُ حُسْنُهُمْ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ كَمَا تُضِيءُ الشَّمْسُ لِأَهْلِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ انْظُرُوا بَنَانًا نُنْظَرُ إِلَى الْمُتَحَابِّينَ فِي اللَّهِ فَيُضِيءُ حُسْنُهُمْ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ كَمَا تُضِيءُ الشَّمْسُ عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُندُسٍ خُضْرٌ مَكْتُوبٌ عَلَى جِبَاهِهِمُ الْمُتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ»

(١) حديث أن أحبك إلى الله الذين يأتون ويؤفون - الحديث: الطبراني في الأوسط والصغير من حديث أبي هريرة بسند ضعيف

(٢) حديث أن الله ملكا نصفه من النار ونصفه من الثلج يقول اللهم كما ألفت بين الثلج والنار كذلك ألفت بين قلوب عبادك

الصالحين أبو الشيخ ابن حبان في كتاب العظمة من حديث معاذ بن جبل والعباس بن سارية بسند ضعيف

(٣) حديث ما أحدث عبد أخا في الله تعالى إلا أحدث الله له درجة في الجنة ابن أبي الدنيا في كتاب الإخوان

من حديث أنس وقد تقدم

(٤) حديث المتحابون في الله على عمود من ياقوته حمراء في رأس العمود سبعون ألف غرفة - الحديث

الحكيم الترمذي في النوادر من حديث ابن مسعود بسند ضعيف

الآثار : قال علي رضي الله عنه : عليكم بالإخوان ، فإنهم عدة في الدنيا والآخرة . ألا تسمع إلى قول أهل النار ( فَمَّا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلِأَصْدِيقٍ حَمِيمٍ ) وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما والله لو صُمتُ النهار لا أفطره ، وقمت الليل لأنامه ، وأنفقت مالي غلقا غلقا في سبيل الله ، أموت يوم أموت وليس في قلبي حب لأهل طاعة الله ، وبغض لأهل معصية الله ما نفعتني ذلك شيئا . وقال ابن السماك عند موته ، اللهم إنك تعلم أنني إذا كنت أعصيك كنت أحب من يطيعك ، فاجعل ذلك قرينة لي إليك . وقال الحسن على ضده ، يا ابن آدم لا يفرنك قول من يقول المرء مع من أحب ، فإنك لن تلحق الأبرار إلا بأعمالهم ، فإن اليهود والنصارى يحبون أنبياءهم وليسوا معهم . وهذه إشارة إلى أن مجرد ذلك من غير موافقة في بعض الأعمال أو كلها لا ينفع . وقال الفضيل في بعض كلامه ، هاه تريد أن تسكن الفردوس وتجاور الرحمن في داره مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين بأي عمل عملته ؛ بأي شهوة تركتها ؛ بأي غيظ كظمته ؛ بأي رحم قاطع وصلتها ؛ بأي زلة لأخيك غفرتها ؛ بأي قريب باعدته في الله ؛ بأي بعيد قاربته في الله ؟

ويروى أن الله تعالى أوحى إلى موسى عليه السلام ، هل عملت لي عملا قط ؟ فقال إلهي إني صليت لك ، وصمت ، وتصدقت وزكيت . فقال إن الصلاة لك برهان ، والصوم جنة والصدقة ظل ، والزكاة نور ، فأى عمل عملت لي ؟ قال موسى إلهي دلني على عمل هو لك . قال يا موسى هل واليت لي وليا قط ؟ وهل عادت ذبيّ عدوا قط ؟ فعلم موسى أن أفضل الأعمال الحب في الله والبغض في الله

وقال ابن مسعود رضي الله عنه ، لو أن رجلا قام بين الركن والمقام يعبد الله سبعين سنة لبعثه الله يوم القيامة مع من يحب . وقال الحسن رضي الله عنه ، مصارمة الفاسق قربان الله وقال رجل لمحمد بن واسع ، إني لأحبك في الله ، فقال أحبك الذي أحببتني له ، ثم حول وجهه وقال ، اللهم إني أعوذ بك أن أحبّ فيك وأنت لي مبغض . ودخل رجل على داود الطائي فقال له ما حاجتك ؟ فقال زيارتك . فقال أما أنت فقد عملت خيرا حين زرت ، ولكن انظر ماذا يتزل بي إذا قيل لي من أنت فتزار ؟ أمن الزهاد أنت ؟ لا والله ، أمن العباد أنت فلا والله



أمن الصالحين أنت ؟ لا والله . ثم أقبل يوضح نفسه ويقول كنت في الشيعة فاسقا ، فلما شئت صرت مرآة يا والله للمرآة شر من الفاسق . وقال عمر رضى الله عنه ، إذا أصاب أحدكم ود آمن أخيه فليتمسك به ، فقلما يصيب ذلك . وقال مجاهد ، المتحابون في الله إذا التقوا فكشروا بعضهم إلى بعض ، تتحات عنهم الخطايا كما يتحات ورق الشجر في الشتاء إذا يبس . وقال الفضيل نظر الرجل إلى وجه أخيه على المودة والرحمة عبادة

## بيان

معنى الأخوة في الله وتمييزها من الأخوة في الدنيا

اعلم أن الحب في الله والبغض في الله غامض . وينكشف الغطاء عنه بما نذكره . وهو أن الصحبة تنقسم إلى ما يقع بالاتفاق ، كالصحبة بسبب الجوار ، أو بسبب الاجتماع في المكتب ، أو في المدرسة ، أو في السوق ، أو على باب السلطان ، أو في الأسفار ، وإلى ما ينشأ اختيارا ويقصد ، وهو الذي نريد بيانه ، إذ الأخوة في الدين واقعة في هذا القسم لا محالة إذ لا ثواب إلا على الأفعال الاختيارية ، ولا ترغيب إلا فيها . والصحبة عبارة عن المجالسة والمخالطة والمجاورة ، وهذه الأمور لا يقصد الإنسان بها غيره إلا إذا أحبه ، فإن غير المحبوب يحتجب ويأعد ولا تقصد مخالطته والذي يحب فإما أن يحب لذاته ، لا ليتوصل به إلى محبوب ومقصود وراءه ، وإما أن يحب للتوصل به إلى مقصود . وذلك المقصود إما أن يكون مقصورا على الدنيا وحظوظها ، وإما أن يكون متعلقا بالآخرة ، وإما أن يكون متعلقا بالله تعالى . فهذه أربعة أقسام

أما القسم الأول : وهو حبك الإنسان لذاته ، فذلك ممكن . وهو أن يكون في ذاته محبوبا عندك ، على معنى أنك تلتذ برؤيته ومعرفته ومشاهدته أخلاقه ، لاستحسانك له فإن كل جميل لذيق في حق من أدرك جماله ، وكل لذيق محبوب ، واللذة تتبع الاستحسان والاستحسان يتبع المناسبة والملاءمة والموافقة بين الطباع . ثم ذلك المستحسن إما أن يكون هو الصورة الظاهرة ، أعنى حسن الخلقة ، وإما أن يكون هو الصورة الباطنة ، أعنى كمال العقل وحسن الأخلاق . ويتبع حسن الأخلاق حسن الأفعال لا محالة ، ويتبع كمال العقل غزارة العلم . وكل ذلك مستحسن عند الطبع السليم ، والعقل المستقيم ، وكل مستحسن

فستلذ به ومحبوب ، بل في ائتلاف القلوب أمر أغمض من هذا ، فإنه قد تستحكم المودة بين شخصين من غير ملاحظة في صورة ، ولا حسن في خلق وخلق ، ولكن لمناسبة باطنة توحب الألفة والمواقفة ، فإن شبه الشيء ينجذب إليه بالطبع ، والأشياء الباطنة خفية ولها أسباب دقيقة ليس في قوة البشر الاطلاع عليها

عبر رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> عن ذلك حيث قال « الأرواحُ جنودٌ مُجَنَّدَةٌ فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ وَمَا تَنَافَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ » فالتناكر نتيجة التباين ، والائتلاف نتيجة التناسب الذي عبر عنه بالتعارف . وفي بعض الألفاظ <sup>(٢)</sup> « الأرواحُ جنودٌ مُجَنَّدَةٌ تَلْتَقِي فَتَتَشَامُ فِي أَمْوَالٍ » وقد كنى بعض العلماء عن هذا بأن قال ، إن الله تعالى خلق الأرواح قفلق بعضها فلقا ، وأطافها حول العرش فأى روحين من فلقتين تعارفا هناك فالتقيا ، تواملا في الدنيا ، وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> « إِنَّ أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ لَيَلْتَقِيَانِ عَلَى مَسِيرَةِ يَوْمٍ وَمَا رَأَى أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ قَطُّ » وروى <sup>(٤)</sup> أن امرأة بمكة كانت تضحك النساء وكانت بالمدينة أخرى فزلت المسكة على المدينة ، فدخلت على عائشة رضي الله عنها فاضحكتها . فقالت أين زلت؟ فذكرت لها صاحبها . فقالت صدق الله ورسوله ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الأرواحُ جنودٌ مُجَنَّدَةٌ » الحديث

والحق في هذا أن المشاهدة والتجربة تشهد للائتلاف عند التناسب ، والتناسب في الطباع والأخلاق باطنا وظاهرا أمر مفهوم وأما الأسباب التي أوجبت تلك المناسبة ، فليس في قوة البشر الاطلاع عليها . وغاية هذيان المنجم أن يقول ، إذا كان طالعه على تسديس طالع غيره أو تثلثه ، فهذا نظر المواقفة

(١) حديث الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف : مسلم من حديث

أبي هريرة والبخاري تعليقا من حديث عائشة

(٢) حديث الأرواح تلتقي فتتشام في الهواء للطبراني في الأوسط بسند ضعيف من حديث علي بن الأرواح

في الهواء جند مجندة تلتقي فتتشام الحديث

(٣) حديث أن أرواح المؤمنين يلتقيان على مسيرة يوم وما رأى أحدهما صاحبه قط : أحمد من حديث

عبد الله بن عمرو بلفظ تلتقي وقال أحمد وفيه ابن لميعة عن دراج

(٤) حديث إن امرأة بمكة كانت تضحك النساء وكانت بالمدينة أخرى فزلت المسكة على المدينة فدخلت على

عائشة فذكرت حديث الأرواح جنود مجندة الحسن بن سفيان في مسنده بالقصة بسند حسن وحديث عائشة

عند البخاري تعليقا مختصرا دونها كما تقدم

والمودة، فتقتضى التناسب والتواد. وإذا كان على منابته أو تريعه، اقتضى التباغض والمداوة. فهذا لو صدق بكموه كذلك في مجارى سنة الله في خلق السموات والأرض لكان الإشكال فيه أكثر من الإشكال في أصل التناسب. فلا معنى للخوض فيما لم يكشف سره للبشر، فما أوتينا من العلم إلا قليلا. ويكفي في التصديق بذلك التجربة والمشاهدة فقد ورد الخبر به. قال صلى الله عليه وسلم: «لَوْ أَنَّ مُؤْمِنًا دَخَلَ إِلَى مَجْلِسٍ فِيهِ مِائَةٌ مُنَافِقٍ وَمُؤْمِنٌ وَاحِدٌ لَجَاءَ حَتَّى يَجْلِسَ إِلَيْهِ، وَلَوْ أَنَّ مُنَافِقًا دَخَلَ إِلَى مَجْلِسٍ فِيهِ مِائَةٌ مُؤْمِنٍ وَمُنَافِقٌ وَاحِدٌ جَاءَ حَتَّى يَجْلِسَ إِلَيْهِ» وهذا يدل على أن شبه الشيء منجذب إليه بالطبع، وإن كان هو لا يشعر به. وكان مالك بن دينار يقول: لا يتفق اثنان في عشرة إلا وفي أحدهما وصف من الآخر. وإن أجناس الناس كأجناس الطير، ولا يتفق نوعان من الطير في الطيران إلا وبينهما مناسبة. قال فرأى يوما غرابا مع حمامة، فمجب من ذلك فقال اتفقا وليس من شكل واحد! ثم طارا، فإذاهما أعرجان، فقال من ههنا اتفقا. ولذلك قال بعض الحكماء: كل إنسان يأبس إلى شكله، كما أن كل طير يطير مع جنسه. وإذا اصطحب اثنان برهة من زمان، ولم يتشا كلا في الحال، فلا بد أن يفترقا. وهذا معنى خفي تفتن له الشعراء حتى قال قائلهم

وقائل كيف تفارقتما \* فقلت قولا فيه إنصاف

لميك من شكلى ففارقته \* والناس أشكال وألاف

فقد ظهر من هذا أن الإنسان قد يحب لذاته، لالفائدة تنال منه في حال أو مآل، بل المجرد المجانسة والمناسبة في الطباع الباطنة، والأخلاق الخفية. ويدخل في هذا القسم الحب للجمال، إذا لم يكن المقصود قضاء الشهوة. فإن الصور الجملة مستلذة في عينها، وإن قد رقت أصل الشهوة، حتى يستلذ النظر إلى القوا كهوالأنوار والأزهار، والتفاح المشرب بالحرارة، وإلى الماء الجارى والخضرة، من غير غرض سوى عينها. وهذا الحب لا يدخل فيه الحب لله، بل هو حب بالطبع وشهوة النفس. ويتصور ذلك ممن لا يؤمن بالله. إلا أنه

(١) حديث لو أن مؤمنا دخل إلى مجلس وفيه مائة منافق ومؤمن واحد جاء حتى يجلس إليه الحديث:

البيهقي في شعب الإيمان موقوف على ابن مسعود وذكره صاحب الفردوس من حديث معاذ بن

جبل ولم يخرجهم ولده في السند



إن اتصل به غرض مذموم صار مذموماً ، كحب الصورة الجميلة لقضاء الشهوة حيث لا يحل قضاءها ، وإن لم يتصل به غرض مذموم ، فهو مباح لا يوصف بحمد ولا ذم ، إذ الحب إما محمود وإما مذموم ، وإما مباح لا يحمد ولا يذم

القسم الثاني: أن يحبه لينال من ذاته غير ذاته ، فيكون وسيلة إلى محبوب غيره ، والوسيلة إلى المحبوب محبوب ، وما يحب لغيره كان ذلك الغير هو المحبوب بالحقيقة ، ولكن الطريق إلى المحبوب محبوب . . . ولذلك أحب الناس الذهب والفضة ، ولا غرض فيهما ، إذ لا يطعم ولا يلبس ، ولكنهما وسيلة إلى المحبوبات ، فمن الناس من يحب كمال الذهب والفضة من حيث إنه وسيلة إلى المقصود ، إذ يتوصل به إلى نيل جاه أو مال أو علم ، كما يحب الرجل سلطاناً لا تتفاهه بماله أو جاهه ، ويحب خواصه لتحسينهم حاله عنده ، وتمهيد أمره في قلبه فالتوسل إليه إن كان مقصور الفائدة على الدنيا ، لم يكن حبه من جملة الحب في الله . وإن لم يكن مقصور الفائدة على الدنيا ، ولكنه ليس يقصد به إلا الدنيا ؛ كحب التلميذ لأستاذه فهو أيضاً خارج عن الحب لله . فإنه إنما يحبه ليحصل منه العلم لنفسه ؛ فحبه به العلم . فإذا كان لا يقصد العلم للتقرب إلى الله ؛ بل لينال به الجاه والمال والقبول عند الخلق ؛ فحبه به الجاه والقبول ؛ والعلم وسيلة إليه ؛ والأستاذ وسيلة إلى العلم ؛ فليس في شيء من ذلك حب لله ، إذ يتصور كل ذلك ممن لا يؤمن بالله تعالى أصلاً

ثم ينقسم هذا أيضاً إلى مذموم ومباح ، فإن كان يقصد به التوصل إلى مقاصد مذمومة من قهر الأقران وحيازة أموال اليتامى وظلم الرعاة بولاية القضاء أو غيره ، كان الحب مذموماً وإن كان يقصد به التوصل إلى مباح ، فهو مباح ، وإنما تكتسب الوسيلة الحكم والصفة من المقصد المتوصل إليه ، فإنها تابعة له غير قاعة بنفسها .

القسم الثالث: أن يحبه لذاته ، بل لغيره . وذلك الغير ليس راجعاً إلى حظوظه في الدنيا بل يرجع إلى حظوظه في الآخرة . فهذا أيضاً ظاهر لا غموض فيه . وذلك كمن يحب أستاذه وشيخه ، لأنه يتوصل به إلى تحصيل العلم وتحسين العمل ، ومقصوده من العلم والعمل الفوز في الآخرة . فهذا من جملة المحبين في الله . وكذلك من يحب تلميذه لأنه يتلقف منه العلم وينال بواسطته رتبة التعليم ، ويرقى به إلى درجة التعظيم في ملكوت السماء . إذ قال

عيسى صلى الله عليه وسلم ، من عَالِمٍ وعَمَلٍ وعَالِمٌ فذلك يدعى عظيماً في ملكوت السماء . ولا يتم التعليم إلا بتعلم . فهو إذاً آلة في تحصيل هذا الكمال . فإن أحبه لأنه آلة له ، إذ جعل صدره مزرعة لحروته الذي هو سبب ترقيه إلى رتبة التعظيم في ملكوت السماء ، فهو محب في الله . بل الذي يتصدق بأمواله لله ، ويجمع الضيفان ؛ ويهيئ لهم الأطعمة اللذيذة الفرية تقرباً إلى الله ، فأحب طباعاً لحسن صنعة في الطبخ ، فهو من جملة المحبين في الله . وكذا لو أحب من يتولى له إيصال الصدقة إلى المستحقين ، فقد أحبه في الله

بل تزيد على هذا وتقول ، إذا أحب من يخدمه بنفسه في غسل ثيابه ، وكنس يتيه وطبخ طعامه ، ويفرغه بذلك للعلم أو العمل ، ومقصوده من استخدامه في هذه الأعمال الفراغ للعبادة ، فهو محب في الله

بل تزيد عليه وتقول ، إذا أحب من ينفق عليه من ماله ، ويواسيه بكسوته وطعامه ومسكنه وجميع أغراضه التي يقصدها في دنياه ، ومقصوده من جملة ذلك الفراغ للعلم والعمل المقرب إلى الله ، فهو محب في الله . فقد كان جماعة من السلف تكفل بكفائتهم جماعة من أولى الثروة ، وكان المواسي والمواسي جميعاً من المتحايين في الله

بل تزيد عليه وتقول من نكح امرأة صالحة ، ليتحصن بها عن وسواس الشيطان ويصون بها دينه ، أو ليولد منها له ولد صالح يدعو له وأحب زوجته لأنها آلة إلى هذه المقاصد الدينية فهو محب في الله . ولذلك وردت الأخبار <sup>(١)</sup> بوفور الأجر والثواب على الإنفاق على العيال حتى اللقمة يضعها الرجل في في امرأته

بل تقول كل من اشتهر بحب الله وحبه رضاه ، وحبه لقائه في الدار الآخرة فإذا أحب غيره كان محباً في الله . لأنه لا يتصور أن يحب شيئاً إلا لمناسبته لما هو محبوب عنده وهو رضا الله عز وجل

بل أزيد على هذا وأقول ، إذا اجتمع في قلبه محبتان محبة الله ومحبة الدنيا ؛ واجتمع في شخص واحد المعنيان جميعاً ؛ حتى صلح لأن يتوسل به إلى الله وإلى الدنيا ، فإذا أحبه لصلحه للآمرين ، فهو من المحبين في الله . كمن يحب أستاذه الذي يطلع الدين ويكفيه مهيات الدنيا

( ١ ) حديث الأجر في الإنفاق على العيال حتى اللقمة يضعها الرجل في في امرأته تقدم

بالمواساة في المال ، فأحبه من حيث إن في طبعه غلب الراحة في الدنيا والسعادة في الآخرة  
فهو وسيلة إليهما : فهو محب في الله

ونيس من شرط حب الله أن لا يحب في العاجل حضا ألبتة : إدا الدعاء أمر به الأنبياء  
صلوات الله عليهم وسلامه ، فيه جمع بين الدنيا والآخرة ومن ذلك قولهم ، ربنا آتنا في الدنيا  
حسنة وفي الآخرة حسنة . وقال عيسى عليه السلام في دعائه اللهم لا تشمت بي عدوى ولا تسؤ  
بي صديق ولا تجعل مصيبتى لدينى ولا تجعل الدنيا أكبر همى . فدفع شماتة الأعداء من حظوظ  
الدنيا . ولم يقل ولا تجعل الدنيا أصلا من همى بل قال لا تجعلها أكبر همى . وقال نبينا صلى الله عليه وسلم  
في دعائه <sup>(١)</sup> اللهم إني أسألك رحمة أنال بها شرف كرامتك في الدنيا والآخرة . وقال  
الله <sup>(٢)</sup> عافني من بلاء الدنيا وبلاء الآخرة

وعلى الجملة فإذا لم يكن حب السعادة في الآخرة مناقضا لحب الله تعالى ، فحب السلامة  
والصحة والكفاية والكرامة في الدنيا ؛ كيف يكون مناقضا لحب الله ! والدنيا والآخرة  
عبارة عن حالتين ؛ إحداها أقرب من الأخرى . فكيف يتصور أن يحب الإنسان حظوظ  
نفسه غدا ، ولا يحبها اليوم ! وإنما يحبها غدا ، لأن الغد سيصير حالا راهنة فالحالة الراهنة لا بد  
أن تكون مطلوبة أيضا . إلا أن الحظوظ العاجلة منقسمة إلى ما يضاد حظوظ الآخرة ويمنع  
منها ؛ وهي التي حذر عنها الأنبياء والأولياء . وأمروا بالاحتراز عنها ، وإلى ما لا يضاد ، وهي  
التي لم يتنعموا منها ، كالنكاح الصحيح ، وأكل الحلال ، وغير ذلك . فما يضاد حظوظ الآخرة فحق  
انعقل أن يكرهه ولا يحبه . أعني أن يكرهه بعقله لا بطبعه ، كما يكره تناول من طعام لذيذ ملك من  
الملوك يعلم أنه لو أقدم عليه لقطعت يده أو حزت رقبتة . لا بمعنى أن الطعام اللذيذ يصير بحيث لا يشتهي  
بطبعه ، ولا يستلذه لو أكله . فإن ذلك محال . ولكن على معنى أنه يزرجه عقله عن الإقدام عليه ،  
وتحصل فيه كراهة الضرر المتعلق به

والمقصود من هذا أنه لو أحب أستاذه لأنه يواسيه ويعلمه ، أو تميزه لأنه يتعلم منه ويخدمه  
وأحدهما حظ عاجل والآخر أجل ، لكان في زمرة المتعابين في الله . ولكن بشرط

( ١ ) حديث اللهم إني أسألك رحمة أنال بها شرف كرامتك في الدنيا والآخرة الترمذي من حديث ابن عباس

في الحديث الطويل في دعائه صلى الله عليه وسلم بعد صلاة الليل وقد تقدم

( ٢ ) حديث اللهم عافني من بلاء الدنيا وبلاء الآخرة أحمد من حديث بشر بن أبي أرمطة نحوه بسند جيد



واحد، وهو أن يكون بحبك لو منحه العلم مثلاً، أو تعذر عليه تحصيله منه؛ لتقص حبه بنسبه  
 فالقدر الذي ينقص بسبب فقدده هو الله تعالى . وله على ذلك القدر ثواب الحب في الله . وليس  
 بمستنكر أن يشتد حبك لإنسان لجملة أغراض ترتبط لك به، فإن امتنع بعضها نقص حبك  
 وإن زاد زاد الحب . فليس حبك للذهب كحبك للفضة إذا تساوى مقدارهما، لأن الذهب يوصل  
 إلى أغراض هي أكثر مما توصل إليه الفضة . فإذا يزيد الحب بزيادة الغرض، ولا يستحيل  
 اجتماع الأغراض الدنيوية والأخروية، فهو داخل في جملة الحب لله . وحده هو أن كل حب  
 لولا الإيمان بالله واليوم الآخر لم يتصور وجوده، فهو حب في الله . وكذلك كل زيادة في  
 الحب، لولا الإيمان بالله لم تكن تلك الزيادة، فتلك الزيادة من الحب في الله . فذلك وإن دق فهو  
 عزيز . قال الجريري : تعامل الناس في القرن الأول بالدين حتى رق الدين وتعاملوا في القرن  
 الثاني بالثواب حتى ذهب الوفاء، وفي الثالث بالمرودة حتى ذهبت المرودة ولم يبق إلا الرهبة والرغبة .  
 القسم الرابع : أن يحب لله وفي الله، لا لينال منه علماً أو عملاً، أو يتوصل به إلى أمر  
 وراء ذاته . وهذا أعلى الدرجات . وهو أدقها وأغمضها . وهذا القسم أيضاً ممكن . فإن من  
 آثار غلبة الحب، أن يتعدى من المحبوب إلى كل من يتعلق بالمحبوب ويناسبه ولو من بعد  
 فمن أحب إنساناً حباً شديداً أحب محب ذلك الإنسان، وأحب محبوبه، وأحب من يخدمه  
 وأحب من يثنى عليه محبوبه، وأحب من يتسارع إلى رضا محبوبه، حتى قال بقية بن الوليد:  
 إن المؤمن إذا أحب المؤمن، أحب كلبه . وهو كما قال . وشهد له التجربة في أحوال العشاق  
 ويدل عليه أشعار الشعراء . ولذلك يحفظ ثوب المحبوب ويخفيه، تذكراً من جهته، ويحب  
 منزله ومحلته وجيرانه، حتى قال مجنون بني عامر

أمر على الديار ديار ليلي \* أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

وما حب الديار شققن قلبي \* ولكن حب من سكن الديارا

فاذا المشاهدة والتجربة تدل على أن الحب يتعدى من ذات المحبوب إلى ما يحيط به  
 ويتعلق بأسبابه، ويناسبه ولو من بعد . ولكن ذلك من خاصية فرط المحبة . فأصل المحبة  
 لا يكتفى فيه . ويكون اتساع الحب في تعديده من المحبوب إلى ما يكتنفه، ويحيط به، ويتعلق

بأسبابه ، بحسب افراط المحبة وقوتها . وكذلك حب الله سبحانه وتعالى ، إذا قوى وغلب على القلب ، واستولى عليه ، حتى انتهى إلى حد الاستهتار ، فيتعدى إلى كل موجود سواء فإن كل موجود سواء أثر من آثار قدرته . ومن أحب إنسانا أحب منعمته وخطه وجميع أفعاله . ولذلك كان صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> إذا حمل إليه با كورة من الفواكه ، مسح بها عينيه وأكرمها ، وقال إنه قريب العهد بربنا

وحب الله تعالى تارة يكون لصدق الرجاء في مواعيده ، وما يتوقع في الآخرة من نعيمه ، وتارة لما سلف من أياديه وصنوف نعمته ، وتارة لذاته لا لأمر آخر ، وهو أدق ضروب المحبة وأعلاها . وسيأتى تحقيقها في كتاب المحبة من ربيع المنجيات إن شاء الله تعالى وكيفما يتفق حب الله ، فإذا قوى تعدى إلى كل متعلق به ضربا من التعلق ، حتى يتعدى إلى ما هو في نفسه مؤلم مكروه ، ولكن فرط الحب يضعف الإحساس بالألم ، والفرح بفعل المحبوب وقصد إياه بالإيلام يغمر إدراك الألم ، وذلك كالنرح بضربة من المحبوب : أو قرصة فيها نوع معاتبة ، فإن قوة المحبة تثير فرحا يغمر إدراك الألم فيه . وقد انتهت محبة الله بقوم إلى أن قالوا لا تفرق بين البلاء والنعمة ، فإن الكل من الله ، ولا نفرح إلا بما فيه رضاه حتى قال بعضهم : لا أريد أن أنال مغفرة الله بمعصية الله . وقال ممنون :

وليس لى فى سواك حظ \* فكيفما شئت فاخبرنى

وسيأتى تحقيق ذلك فى كتاب المحبة

والمقصود أن حب الله إذا قوى ، أثر حب كل من يقوم بحق عبادة الله فى علم أو عمل وأثر حب كل من فيه صفة مرضية عند الله من خلق حسن ، أو تأدب بآداب الشرع . وما من مؤمن محب للآخرة ، ومحب لله ، إلا إذا أخبر عن حال رجلين ، أحدهما عالم عابد والآخر جاهل فاسق ، إلا وجد فى نفسه ميلا إلى العالم العابد . ثم يضعف ذلك الميل ويقوى بحسب ضعف إيمانه وقوته . وبحسب ضعف حبه لله وقوته . وهذا الميل حاصل وإن كانا

( ١ ) حديث كان إذا حمل إليه با كورة من الفواكه مسح بها عينيه وأكرمها وقال أنها قريب عهد بربها الطبرانى فى الصغير من حديث ابن عباس وأبى داود فى الراسيل والبيهقى فى الدعوات من حديث أبى هريرة دون قوله وأكرمها ألح وقال أنه غير محفوظ وحديث أبى هريرة فى الباكورة عند بقية أصحاب السنن دون مسح عينيه بها وما بعده وقال الترمذى حسن صحيح

غائبين عنه ، بحيث يعلم أنه لا يصيبه منها خير ولا شر في الدنيا ولا في الآخرة . فذلك الميل هو حب في الله وثقه من غير حظ . فإنه إنما يحبه لأن الله يحبه ، ولأنه مرضي عند الله تعالى ولأنه يحب الله تعالى ؛ ولأنه مشغول بعبادة الله تعالى ؛ إلا أنه إذا ضعف لم يظهر أثره ؛ ولا يظهر به ثواب ولا أجر . فإذا قوى حمل على الموالاة والتصرة والتب بالنفس والمال واللسان وتفاوت الناس فيه بحسب تفاوتهم في حب الله عز وجل

ولو كان الحب مقصوراً على حظ ينال من المحبوب في الحال أو المال ، لما تصور حب الموتى من العلماء والعباد ، ومن الصحابة والتابعين ، بل من الأنبياء المنقرضين صلوات الله عليهم وسلامه ، وحب جميعهم مكنون في قلب كل مسلم متدين . ويتبين ذلك بغضبه عند طعن أعدائهم في واحد منهم ، وبفرحه عند الثناء عليهم وذكر محاسنهم . وكل ذلك حب لله ، لأنهم خواص عباد الله ، ومن أحب ملكاً أو شخصاً جيلاً أحب خواصه وخدمه وأحب من أحبه . إلا أنه يمتحن الحب بالمغالبة بحفظ النفس ، وقد يغاب بحيث لا يبقى للنفس حظ إلا فيما هو حظ المحبوب . وعنه عبر قول من قال

أريد وصاله ويريد هجرى \* فأترك ما أريد لما يريد

وقول من قال :

\* وما لجرح إذا أرضاكم ألم \*

وقد يكون الحب بحيث يترك به بعض الحظوظ دون بعض ، كمن تسمع نفسه بأن يشاطر محبوبه في نصف ماله أو في ثلثه أو في عشره . فقادير الأموال موازين المحبة ، إذ لا تعرف درجة المحبوب إلا بمحسوب يترك في مقابلته . فمن استغرق الحب جميع قلبه ، لم يبق له محبوب سواه ، فلا يمسك لنفسه شيئاً ، مثل أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، فإنه لم يترك لنفسه أهلاً ولا مالاً ، فسلم ابنته التي هي قرعة عينه ، وبذل جميع ماله ، قال ابن عمر رضي الله عنهما ، بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم " جالس وعنده أبو بكر ، وعليه عبادة

( ١ ) حديث ابن عمر بينما النبي صلى الله عليه وسلم جالس وعنده أبو بكر وعليه عبادة قد خالها على صدره بخلال فتزل جبريل فأقرأه من رب السلام الحديث : ابن حبان والعقيلي في الضعفاء قال التهمي في الليزان هو كذب



قد خللها على صدره بخلال ، إذ نزل جبريل عليه السلام ، فأقرأه عن الله السلام ، وقال يا رسول الله مالي أرى أبا بكر عليه عبادة قد خللها على صدره بخلال ؟ فقال « أَتَفْقَ مَا لَهُ عَلَى قَبْلِ الْفَتْحِ ، قال فأقره من الله السلام ، وقل له يقول لك ربك ، أراض أنت عني في فقرك هذا أم سأخط قال فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر وقال « يَا أَبَا بَكْرٍ هَذَا جِبْرِيلُ يُقَرِّتُكَ السَّلَامَ مِنْ اللَّهِ وَيَقُولُ أَرْضِ أَنْتَ عَنِّي فِي فَقْرِكَ هَذَا أَمْ سَأَخِطُ ؟ » قال فبكى أبو بكر رضي الله عنه وقال ، أعلی ربی أمخط ! أنا عن ربی راض ، أنا عن ربی راض

فحصل من هذا أن كل من أحب عالماً أو عبداً ، أو أحب شخصاً راغباً في علم أو في عبادة أو في خير ، فأنما أحبه في الله والله ، وله فيه من الأجر والثواب بقدر قوة حبه . فهذا شرح الحب في الله ودرجاته ، وبهذا يتضح البغض في الله أيضاً ، ولكن نزيده بيانا

## بيانه

### ﴿ البغض في الله ﴾

اعلم أن كل من يحب في الله لا بد أن يبغض في الله . فإنك إن أحببت إنساناً لأنه مطيع لله ، ومحبوب عند الله ، فإن عصاه فلا بد أن تبغضه لأنه عاص لله ، وممقوت عند الله . ومن أحب بسبب ، فبالضرورة يبغض لصدده . وهذان متلازمان لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، وهو مطرد في الحب والبغض في العادات ، ولكن كل واحد من الحب والبغض داء دفين في القلب ، وإنما يترشح عند الغلبة ، ويترشح بظهور أفعال المحبين والمبغضين في المقاربة والمباعدة ، وفي المخالفة والموافقة . فإذا ظهر في الفعل سمي موالاته ومعاداة . ولذلك قال الله تعالى ( هَلْ وَابَيْتَ فِيْ وَلِيًّا وَهَلْ عَادَيْتَ فِيْ عَدُوًّا ) كما نقلناه

وهذا واضح في حق من لم يظهر لك إلا طاعاته ، تقدر على أن تحبه ، أو لم يظهر لك إلا فسقه وجوره وأخلاقه السيئة ، فتقدر على أن تبغضه . وإنما المشكل إذا اختلطت الطاعات بالمعاصي . فإنك تقول كيف أجمع بين البغض والمحبة وهما متناقضان . وكذلك تتناقض ثمرتهما من المرافقة والمخالفة ، والموالاتة والمعاداة . فأقول ذلك غير متناقض في حق الله تعالى كما لا يتناقض في الحظوظ البشرية . فإنه مهما اجتمع في شخص واحد خصال يحب بعضها

ويكره بعضها ، فإنك تحبه من وجه ، وتبغضه من وجه . فمن له زوجة حسناء فاحرة . أو ولد ذكي خديم ولكنه فاسق ، فإنه يحبه من وجه ، ويبغضه من وجه ، ويكون معه على حالة بين حالتين . إذ لو فرض له ثلاثة أولاد ، أحدهم ذكي بار ، والآخر بليد عاق ، والآخر بليد بار ، أو ذكي عاق ، فإنه يصادف نفسه معهم على ثلاثة أحوال متفاوتة ، بحسب تفاوت خصالهم . فكذلك ينبغي أن تكون حالك بالإضافة إلى من غلب عليه الفجور ، ومن غلبت عليه الطاعة ، ومن اجتمع فيه كلاهما ، متفاوتة على ثلاث مراتب . وذلك بأن تعطى كل صفة حظها من البغض والحب ، والأعراض والاقبال ، والصحبة والقطيعة ، وسائر الأفعال الصادرة منه

فإن قلت فكل مسلم فإسلامه طاعة منه ، فكيف أبغضه مع الإسلام ؟ فأقول : إن الإسلام لا إسلامه ، وتبغضه لمعصيته . وتكون معه على حالة لو قستها بحال كافر أو فاجر أدركت تفرقة بينهما . وتلك التفرقة حب للإسلام ، وقضاء لحقه . وقدر الجناية على حق الله ، والطاعة لك كالجناية على حقك والطاعة لك فمن وافقك على غرض وخالفك في آخر ، فكن معه على حالة متوسطة بين التقباض والاسترسال ، وبين الاقبال والأعراض ، وبين التودد إليه والتوحش عنه ، وإكرامه بمبالفتك في إكرام من يوافقك على جميع أغراضك ، ولا تبالغ في إهانتك بمبالفتك في إهانة من خالفك في جميع أغراضك . ثم ذلك التوسط تارة يكون ميلا إلى طرف من الطرفين عند غلبة الجناية ، وتارة إلى طرف المجاملة والإكرام عند غلبة الموافقة . فهكذا ينبغي أن يكون فيمن يطيع الله تعالى ويعصيه ، ويتعرض لرضاه مرة ولسخطه أخرى

فإن قلت فماذا يمكن إظهار البغض ؟ فأقول أما في القول ، فكيف اللسان عن محبة أو كراهة ومحادثته مرة ، وبالاستخفاف والتغليظ في القول أخرى . وأما في الفعل ، فبقطع السب في إهانتته مرة ، وبالسب في إساءته وإفساد مآربه أخرى . وبعض هذا أشد من بعض وهي بحسب درجات الفسق والمعصية الصادرة منه . أما ما يجري مجرى الهفوة التي يعلم أنه متندم عليها ، ولا يصر عليها ، فالأولى فيه الستر والإغماض . أما ما أمر عليه من محبة أو كراهة أو كبيرة ، فإن كان ممن تأكدت بينك وبينه مودة وصحبة وأخوة ، فله حكم أكبر من غيره وسياقته ، وفيه خلاف بين العلماء . وأما إذا لم تتأكد أخوة وصحبة ، فلا بد من إظهار

البغض ، إما في الإعراض والتباعد عنه ، وقلة الالتفات إليه ، وإما في الاستخفاف وتقليظ القول عليه ، وهذا أشد من الإعراض ، وهو بحسب غاظ المعصية وخفتها . وكذلك في الفعل أيضا رتبتان ، إحداهما قطع المعونة والرفق والنصرة عنه ، وهو أقل الدرجات . والأخرى السعى في إفساد أغراضه عليه ، كفعل الأعداء المبغضين ، وهذا لا بد منه ، ولكن فيما يفسد عليه طريق المعصية . أما ما لا يؤثر فيه فلا . مثاله : رجل عصى الله بشرب الخمر ، وقد خطب امرأة لو تيسر له نكاحها لكان مغبوطا بها ، بالمال والجمال والجاه ، إلا أن ذلك لا يؤثر في منعه من شرب الخمر ، ولا في بعث وتحريض عليه . فإذا قدرت على إعانته ليم له غرضه ومقصوده ، وقدرت على تشويشه ليفوته غرضه ، فليس لك السعى في تشويشه . أما الإعانة فلو تركتها إظهارا للغضب عليه في فسقه ، فلا بأس . وليس يجب تركها . إذ ربما يكون لك نية في أن تملطف باعائه ، وإظهار الشفقة عليه ، ليعتقد مودتك ويقبل نصحك ، فهذا حسن . وإن لم يظهر لك ، ولكن رأيت أن تعينه على غرضه قضاء لحق إسلامه ، فذلك ليس بمنوع ، بل هو الأحسن ، إن كانت معصيته بالجناية على حقك أو حق من يتعلق بك . وفيه نزل قوله تعالى ( وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ ) إلى قوله تعالى ( أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ) إذ تكلم مسطح بن أثاثة في واقعة (١) الإفك ، خلف أبو بكر أن يتطعم عنه رفته ، وقد كان ياسبه بالمال ، فزات الآية مع عظم معصية مسطح . وأية معصية تزيد على التعرض لحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ! وإطالة اللسان في مثل عائشة رضي الله عنها ! إلا أن الصديق رضي الله عنه ، كان كالجنى عليه في نفسه بتلك الواقعة والعفو عن ظلم والإحسان إلى من أساء من أخلاق الصديقين . وإنما يحسن الإحسان إلى من ظلمك . فأما من ظلم غيرك ، وعصى الله به ، فلا يحسن الإحسان إليه . لأن في الإحسان إلى الظالم إساءة إلى المظلوم ، وحق المظلوم أولى بالمراعاة ، وتقوية قلبه بالإعراض عن الظالم أحب إلى الله من تقوية قلب الظالم . فأما إذا كنت أنت المظلوم ، فالأحسن في حقك العفو والصفح

( ١ ) حديث كلام مسطح في الإفك وهجر أبي بكر له حتى نزلت ولا يأتل أولو الفضل منكم الآية : متفق

عليه من حديث عائشة



وطرق السلف قد اختلفت في إظهار البغض مع أهل المعاصي . وكلهم اتفقوا على إظهار البغض للظلمة والمبتدعة ، وكل من عصى الله بمعصية متعدية منه إلى غيره . فأما من عصى الله في نفسه ، فمنهم من نظر بعين الرحمة إلى العصاة كلهم ، ومنهم من شدد الإنكار واختار المهاجرة . فقد كان أحمد بن حنبل يهجر الأكار في أدنى كلمة حتى هجر يحيى بن معين لقوله إني لأسأل أحدا شيئا ، ولو حمل السلطان إلى شيئا لأخذته . وهجر الحرث المحاسبي في تصنيفه في الرد على المعتزلة ، وقال إنك لابد تورث أولاد شبيهم ، وتحمل الناس على التفكير فيها ، ثم ترد عليهم . وهجر أبانور في تأويله قوله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» وهذا أمر يختلف باختلاف النية . وتختلف النية باختلاف الحال . فإن كان الغالب على القلب النظر إلى اضطرار الخلق وعجزهم . وأنهم مسخرون لما قدروا له أورث هذا تساهلا في المعادة والبغض ، وله وجه . ولكن قد تلبس به المداينة . فأكثر البواعث على الإغضاء عن المعاصي المداينة ومراعاة القلوب ، والخوف من وحشتها ونفارها . وقد يلبس الشيطان ذلك على النبي الاحق بأنه ينظر بعين الرحمة . ومحك ذلك أن ينظر إليه بعين الرحمة إن جنى على خاص حقه ، ويقول انه قد سخر له ، والقدر لا ينفع منه الحذر ، وكيف لا يفعله وقد كتب عليه فثل هذا قد تصح له نية في الانغماس عن الجناية على حق الله . وإن كان يفتاظ عند الجناية على حقه ، ويترحم عند الجناية على حق الله ، فهذا مداهن مغرور بمكيده من مكاييد الشيطان ، فليتنبه له

فإن قلت فأقل الدرجات في إظهار البغض المسجر والاعراض ، وقطع الرفق والاعانة فهل يجب ذلك حتى يعصى العبد بتركه ؟ فأقول لا يدخل ذلك في ظاهر العلم تحت التكليف والایجاب . فإننا نعلم أن الذين شربوا الخمر وتماطوا الفواحش في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة ، ما كانوا يهجرون بالكفاية بل كانوا منقسمين فيهم من يغلف القول عليه ، ويظهر البغض له ، وإلى من يعرض عنه ، ولا يتعرض له ، وإلى من ينظر إليه بعين الرحمة ولا يؤثر المقاطعة والتباعد

فهذه دقائق دينية تختلف فيها طرق السالكين لطريق الآخرة ، ويكون عمل كل

( ١ ) حديث ان الله خلق آدم على صورته: مسلم من حديث أبي هريرة

واحد على ما يقتضيه حاله ووقته . ومقتضى الأحوال في هذه الأمور إما مكروهة أو مندوبة فتكون في رتبة الفضائل ، ولا تنتهي إلى التحريم والأيجاب ؛ فإن الداخل تحت التكليف أصل المعرفة لله تعالى ، وأصل الحب ، وذلك قد لا يتعدى من المحبوب إلى غيره ، وإنما المتعدى إفراط الحب واستيلاؤه ، وذلك لا يدخل في الفتوى وتحت ظاهر التكليف في حق عوام الخلق أصلاً

## بيان

مراتب الذين يفضون في الله وكيفية معاملتهم

فإن قلت إظهار البغض والعداوة بالفعل ، إن لم يكن واجباً ، فلا شك أنه مندوب إليه والعصاة والفساق على مراتب مختلفة ، فكيف ينال الفضل بمعاملتهم ؟ وهل يسلك بجميعهم مسلكاً واحداً أم لا ؟ فاعلم أن المخالف لأمر الله سبحانه لا يخلوا إما أن يكون مخالفاً في عقده ، أو في عمله . والمخالف في العقد إما مبتدع أو كافر . والمبتدع إما داع إلى بدعته أو ساكت . والساكت إما بعجزه أو باختياره . فأقسام الفساد في الاعتقاد ثلاثة : الأول الكفر . فالكافر إن كان محارباً فهو يستحق القتل والازقاق . وليس بعد هذين إهانة . وأما الذي . فإنه لا يجوز إيذاؤه إلا بالأعراض عنه ، والتحقيق له ، بالاضطرار إلى أضيق الطرق ، وبترك المفاتحة بالسلام ، فإذا قال السلام عليك ، قلت وعليك . والأولى الكف عن مخالطته ومعاملته ومواكلته : وأما الاندساط معه ، والاسترسال إليه . كما يسترسل إلى الأصدقاء فهو مكروه كراهة شديدة يكاد ينتهي ما يقوى منها إلى حد التحريم . قال الله تعالى (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ<sup>(١)</sup>) الآية . وقال صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> «المسلم والمشرِك لا تترا أي ناراهما» وقال عز وجل (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ<sup>(٣)</sup>) الآية

(١) حديث المؤمن والمشرِك لا ترا أي ناراهما: أبو داود والترمذي من حديث جرير أنابريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشرِكين قالوا يا رسول الله ولم قال لا ترا أي ناراهما ورواه النسائي مرسلًا وقال البخاري الصحيح أنه مرسل

(٢) المجادلة : ٢٢ (٢) المتعنة : ١

الثاني المبتدع الذي يدعو إلى بدعته . فإن كانت البدعة بحيث يكفر بها ، فأمره أشد من الذي . لأنه لا يقر بحزبية ، ولا يسامح بعقد ذمة . وإن كان ممن لا يكفر به ، فأمره بينه وبين الله أخف من أمر الكافر لا محالة . ولكن الأمر في الإنكار عليه أشد منه على الكافر ، لأن شر الكافر غير متعد . فإن المسلمين اعتقدوا كفره ، فلا يلتفتون إلى قوله إذ لا يدعي لنفسه الإسلام واعتقاد الحق . أما المبتدع الذي يدعو إلى البدعة ، ويزعم أن ما يدعو إليه حق ، فهو سبب لغواية الخلق ، فشره متعد . فالاستحباب في إظهار بغضه ومعاداته . والانتقاع عنه وتحقيره ، والتشنيع عليه يبدعته . وتنفير الناس عنه أشد . وإن سلم في خلوة فلا بأس برد جوابه . وإن علمت أن الإعراض عنه ، والسكوت عن جوابه ، يقبح في نفسه بدعته ، ويؤثر في زجره ، فترك الجواب أولى . لأن جواب السلام ، وإن كان واجبا ، فيسقط بأدنى غرض فيه . مصلحة حتى يسقط بكون الإنسان في الحمام أو في قضاء حاجته وغرض الزجر أهم من هذه الأغراض وإن كان في ملا فترك الجواب إلى وتنفير الناس عنه وتقييحاً بدعته في أعينهم وكذلك الأولى كفا الإحسان إليه ، والإعانة له ، لاسيما فيما يظهر للخلق قال عليه السلام <sup>(١)</sup> « مَنْ أَنْتَهَرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ مَلَأَ اللَّهُ قَلْبَهُ أَمْنًا وَإِيمَانًا وَمَنْ أَهَانَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ أَمَّنَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِرَاعِ الْأَكْبَرِ وَمَنْ أَلَانَ لَهُ وَأَكْرَمَهُ أَوْلَقِيَهُ بِبَشَرٍ فَقَدْ اسْتَخَفَّ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »

الثالث : المبتدع العاصي ، الذي لا يقدر على الدعوة ، ولا يخاف الاقتداء به ، فأمره أهون فالأولى أن لا يقامح بالتغليظ والإهانة ، بل يتلطف به في النصيح ، فإن قلوب العوام سريعة القلب . فإن لم ينفع النصيح ، وكان في الإعراض عنه تقييحاً بدعته في عينه ، تأكيداً لاستحباب في الإعراض . وإن علم أن ذلك لا يؤثر فيه ، لجمود طبعه ، ورسوخ عقده في قلبه ، فالإعراض أولى . لأن البدعة إذا لم يبالغ في تقييحها شاعت بين الخلق ، وعم فسادها وأما العاصي بفعله وعمله لا باعتقاده ، فلا يخلو إما أن يكون بحيث يتأذى به غيره ، كالظلم والغصب . وشهادة الزور والغيبة ، والتضريب بين الناس ، والمشي بالنميمة وأمثالها أو كان مما لا يقتصر عليه ويؤذى غيره . وذلك ينقسم إلى ما يدعو غيره إلى الفساد ، كصاحب

( ١ ) حديث من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمنا وإيمانا - الحديث : أبو نعيم في الحلية والمهروى في ذم الكلام من حديث ابن عمر بسند ضعيف



الماخور الذي يجمع بين الرجال والنساء ، ويهيئ أسباب الشرب والفساد لأهل الفساد .  
أو لا يدعو غيره إلى فعله ، كالذي يشرب ويزني . وهذا الذي لا يدعو غيره ، إما أن يكون  
عسيانه بكبيرة أو بصفيرة . وكل واحد فإما أن يكون مصرا عليه أو غير مصر . فهذه  
التقسيمات يتحصل منها ثلاثة أقسام ، ولكل قسم منها رتبة ، وبعضها أشد من بعض  
ولا نسلك بالكل مسلكا واحدا

القسم الأول : وهو أشدها ، ما يتضرر به الناس كالظلم والغصب ، وشهادة الزور  
والغيبة والنميمة . فهؤلاء الأولى الإعراض عنهم ، وترك مخالطتهم ، والانتقاض عن معاملتهم  
لأن المعصية شديدة فيما يرجع إلى إيذاء الخلق . ثم هؤلاء ينقسمون إلى من يظلم في الدماء  
وإلى من يظلم في الأموال ، وإلى من يظلم في الأعراض . وبعضها أشد من بعض فلاستجاب  
في إهانتهم والإعراض عنهم مؤكد جدا . ومهما كان يتوقع من الإهانة زجرا لهم أو لغيرهم  
كان الأمر فيه أكد وأشد

الثاني : صاحب الماخور الذي يهيئ أسباب الفساد ، ويسهل طريقه على الخلق ، فهذا  
لا يؤذي الخلق في دنياهم ، ولكن يختلس بفعله دينهم . وإن كان على وفق رضاهم فهو قريب  
من الأول ، ولكنه أخف منه . فإن المعصية بين العبد وبين الله تعالى إلى العفو أقرب  
ولكن من حيث أنه متعمد على الجلمة إلى غيره فهو شديد . وهذا أيضا يقتضي الإهانة والإعراض  
والمقاطعة ، وترك جواب السلام إذا ظن أن فيه نوعا من الزجر له أو لغيره

الثالث : الذي يفسق في نفسه بشرب خمر ، أو ترك واجب ، أو مقارفة محظور يخصه  
فالأمر فيه أخف . ولكنه في وقت مباشرته إن صودف يجب منعه بما يتنع به منه . ولو  
بالضرب والاستخفاف . فإن النهي عن المنكر واجب . وإذا فرغ منه ، وعلم أن ذلك من  
عاداته ، وهو مصر عليه ، فإن تحقق أن نصحه ينمعه عن العود إليه ، وجب النصح . وإن لم  
يتحقق ، ولكنه كان يرجو ، فالأفضل النصح والزجر ، بالتلطف أو بالتغليظ إن كان هو  
الأنفع . فأما الإعراض عن جواب سلامه ، والكف عن مخالطته حيث يعلم أنه يصروا أن  
النصح ليس ينفعه ، فهذا فيه نظر . وسير العلماء فيه مختلفة . والصحيح أن ذلك يختلف باختلاف  
نية الرجل . فعند هذا يقال الأعمال بالنيات ، إذ في الرفق والنظر بعين الرحمة إلى الخلق نوع

من التواضع ، وفي العنف والإعراض نوع من الزجر . والمستفتى فيه القلب . فما يراه أميل إلى هواه ومقتضى طبعه ، فالأولى ضده . إذ قد يكون استخفافه وعنفه عن كبر وعجب والتذاذ بإظهار العلو والإدلال بالصلاح . وقد يكون رفقته عن مداهنة واستمالة قلب ، للوصول به إلى غرض ، أو لخوف من تأثير وحشته ونفرتة في جاه أو مال ، بظن قريب أو بعيد . وكل ذلك مردد على إشارات الشيطان ، وبعيد عن أعمال أهل الآخرة . فكل راغب في أعمال الدين ، مجتهد مع نفسه في التفتيش عن هذه الدقائق ، ومراقبتها هذه الأحوال والقلب هو المفتى فيه . وقد يصيب الحق في اجتهاده وقد يخطيء ، وقد يقدم على اتباع هواه وهو عالم به ، وقد يقدم وهو بحكم الغرور ظان أنه عامل لله ، وسالك طريق الآخرة وسيأتى بيان هذه الدقائق في كتاب الغرور ظان أنه عامل لله ، وسالك طريق الآخرة في الفسق القاصر ، الذي هو بين العبد وبين الله ، ماروى <sup>(١)</sup> أن شارب خمر ضرب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم مرات ، وهو يعود . فقال واحد من الصحابة ، لعنه الله ما أكثر ما يشرب ! فقال صلى الله عليه وسلم « لَا تَكُنْ عَوْنًا لِلشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكَ » أو لفظاً هذا معناه . وكان هذا إشارة إلى أن الرفق أولى من العنف والتغليظ

## بيان الصفات

( المشروطة فيمن تختار صحبته )

اعلم أنه لا يصلح للصحبة كل إنسان . قال صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> « المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل » ولا بد أن يتميز بخصال وصفات يرغب بسببها في صحبته . ونشترط تلك الخصال بحسب الفوائد المطلوبة من الصحبة ، إذ معنى الشرط ما لا بد منه للوصول إلى المقصود ، فبالإضافة إلى المقصود تظهر الشروط ، ويطلب من الصحبة فوائد دينية ودنيوية . أما الدنيوية ، فكالانتفاع بالمال أو الجاه ، أو مجرد الاستئناس بالمشاهدة

( ١ ) حديث ان شارب خمر ضرب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بالحديث : وفيه لا تكن عوناً للشيطان

على أخيك البخارى من حديث أبى هريرة

( ٢ ) حديث المرء على دين خليله - الحديث : أبو داود والترمذى وحسنه والحاكم من حديث أبى هريرة

وفل صحيح ان شاء الله

والمجاورة ، وليس ذلك من أغراضنا . وأما الدينية ، فيجتمع فيها أيضا أغراض مختلفة . إذ منها الاستفادة من العلم والعمل . ومنها الاستفادة من الجاه تحصنا به عن إيذاء من يشوش القلب . ويصد عن العبادة . ومنها الاستفادة المال للاكتفاء به عن تضييع الأوقات في طلب القوت . ومنها الاستعانة في المهمات ، فيكون عدة في المصائب وقوة في الأحوال ومنها التبرك بمجرد الدعاء . ومنها انتظار الشفاعة في الآخرة ، فقد قال بعض السلف ، استكثروا من الإخوان فإن لكل مؤمن شفاعة ، فلكم تدخل في شفاعة أخيك .

وروى في غريب التفسير في قوله تعالى ( وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ <sup>(١)</sup> ) قال يشفعهم في إخوانهم ، فيدخلهم الجنة معهم . ويقال إذا غفر الله للعبد شفع في إخوانه . ولذلك حث جماعة من السلف على الصحبة والألفة والمخالطة ، وكرهوا العزلة والانفراد .

فهذه فوائد تستدعي كل فائدة شروطا لا تحصل إلا بها ، ونحن تفصلها . أما على الجملة فينبني أن يكون فيمن تؤثر صحبته خمس خصال . أن يكون عاقلا ، حسن الخلق ، غير فاسق ولا مبتدع ، ولا حريص على الدنيا

أما العقل فهو رأس المال ، وهو الأصل . فلا خير في صحبة الأحمق ، فإلى الوحشة والقطيعة ترجع عاقبتها وإن طالت . قال علي رضي الله عنه :

فلا تصحب أبا الجهل \* و إياك و إياه      فكم من جاهل أردى \* حلما حين آخاه  
يقاس المرء بالمرء \* إذا ما المرء ماشاه      وللشيء من الشيء \* مقاييس واشباه  
وللقلب على القلب \* دليل حين يلقاه

كيف والأحمق قد يضرك وهو يريد تفعلك وإعانتك من حيث لا يدري . ولذلك قال الشاعر :

إني لآمن من عدو عاقل \* وأخاف خلا يعتريه جنون  
فالعقل فن واحد وطريقه \* أدرى فأرصد والجنون فنون

ولذلك قيل مقاطعة الأحمق قربان إلى الله . وقال الثوري ، النظر إلى وجه الأحمق خطيئة

مكتوبة . ونعني بالعاقل الذي يفهم الأمور على ما هي عليه ، إما بنفسه وإما إذا فهم



وأما حسن الخلق فلا بد منه . إذ رب عاقل يدرك الأشياء على ما هي عليه ، ولكن إذا غلبه غضب أو شهوة ، أو بخل أو جبن ، أطاع هواه ، وخالف ما هو المعلوم عنده لمعجزه عن قهر صفاته ، وتقويم أخلاقه . فلا خير في صحبته

وأما الفاسق المصّر على الفسق : فلا فائدة في صحبته ، لأن من يخاف الله لا يصر على كبيرة ، ومن لا يخاف الله لا يؤمن غائلته ، ولا يوثق بصداقته ، بل يتغير بتغير الأغراض وقال تعالى ( وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ <sup>(١)</sup> ) وقال تعالى ( فَلَا يُصَدِّقُكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ <sup>(٢)</sup> ) وقال تعالى ( فَأَعْرِضْ عَنْ تَوَلَّيَ عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا <sup>(٣)</sup> ) وقال ( وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ <sup>(٤)</sup> ) وفي مفهوم ذلك زجر عن الفاسق وأما المبتدع ، ففي صحبته خطر سراية البدعة وتعدى شؤونها إليه . فالمبتدع مستحق للهجر والمقاطعة ، فكيف تؤثر صحبته ! وقد قال عمر رضي الله عنه ، في الحث على طلب الدين في الصديق ، فيما رواه سعيد بن المسيب قال : عليك بإخوان الصدق تعش في أكنافهم فإنهم زينة في الرخاء ، وعدة في البلاء . وضع أمر أخيك على أحسنه حتى يجيئك ما يغلبك منه . واعتزل عدوك ، واحذر صديقك إلا الأمين من القوم ، ولا أمين إلا من خشي الله فلا تصحب الفاجر فتتعلم من فجوره . ولا تطلعه على شرك ، واستشر في أمرك الذين يخشون الله تعالى وأما حسن الخلق ، فقد جمعه علقمة المطاردي في وصيته لابنه حين حضرته الوفاة . قال يابني ، إذا عرضت لك إلى صحبة الرجال حاجة فاصحب من إذا خدمته صانك ، وإن صحبته زانك وإن قعدت بك مؤنة مانك . إصحب من إذا مددت يدك بخير مدها ، وإن رأى منك حسنة عدها ، وإن رأى سيئة سدها اصحب من إذا سأله أعطاك ؛ وإن سكّئت ابتداك ، وإن نزلت بك نازلة واساك . إصحب من إذا قلت صدق قواك ، وإن حاولت أمرا أمرك ، وإن تنازعتما أثرك . فكأنه جمع بهذا جميع حقوق الصحبة ، وشرط أن يكون قائما بجميعها . قال ابن أكرم ، قال المأمون فأين هذا ؟ فقليل له أتدرى لم أوصاه بذلك ؟ قال لا . قال لأنه أراد أن لا يصحب أحدا وقال بعض الأدباء : لا تصحب من الناس إلا من يكتم شرك ، ويستر عيبك . فيكون

(١) الكهف : ٢٨ (٢) ظه : ١٦ (٣) النجم : ٢٩ (٤) لقمان : ١٥

معك في النوائب، ويؤثر كبالرغائب، وينشر حسنتك، ويطوى سيئتك. فإن لم تجده  
فلا تصحب إلا نفسك. وقال علي رضي الله عنه

إن أخاك الحق من كان معك \* ومن يضر نفسه لينفعك

ومن إذا ريب زمان صدعك \* شئت فيه شمله ليجمعك

وقال بعض العلماء: لا تصحب إلا أحد رجلين، رجل تتعلم منه شيئاً في أمر دينك  
فينفعك، أو رجل تعلمه شيئاً في أمر دينه فيقبل منك، والثالث فاهرب منه. وقال بعضهم  
للناس أربعة: فواحد حلوكه فلا يشبع منه، وآخر مر كله فلا يؤكل منه، وآخر فيه  
حموضة نخذه من هذا قبل أن يأخذ منك، وآخر فيه ملوحة نخذه منه وقت الحاجة فقط وقال  
جعفر الصادق رضي الله عنه: لا تصحب خمسة: الكذاب فإنك منه على غرور، وهو مثل  
السراب يقرب منك البعيد ويبعد منك القريب. والاحق فإنك لست منه على شيء يريد  
أن ينفعك فيضرك. والبخل فإنه يقطع بك أحوج ما تكون إليه. والجبان فإنه يسلمك  
ويفر عند الشدة. والفاسق فإنه يبيعك بأكلة أو أقل منها. فقيل وما أقل منها؟ قال  
الطمع فيها ثم لا ينالها

وقال الجنيد لأن يصحبنى فاسق حسن الخلق أحب إلى من أن يصحبنى قارىء سيء الخلق  
وقال ابن أبي الحواري: قال لي أستاذي أبو سليمان، يا أحمد، لا تصحب إلا أحد رجلين رجلاً  
ترتفع به في أمر دنياك، أو رجلاً تزيد معه وتنتفع به في أمر آخرتك، والاشتغال بغير  
هذين حق كبير. وقال سهل بن عبد الله: اجتنب صحبة ثلاثة من أصناف الناس، الجبارة  
الغافلين، والقراء المداهنين، والمتصوفة الجاهلين

واعلم أن هذه الكلمات أكثرها غير محيط بجميع أغراض الصحبة. والمحيط ما ذكرناه  
من ملاحظة المقاصد، ومراعاة للشروط بالإضافة إليها. فليس ما يشترط للصحبة في مقاصد  
الدنيا مشروطاً للصحبة في الآخرة والاخوة. كما قاله بشر: الإخوان ثلاثة: أخ لا آخرتك  
وأخ لدنياك وأخ لتأنس به. ولما تجتمع هذه المقاصد في واحد، بل تفرق على جمع.  
فتفرق الشروط فيهم لأعماله. وقد قال المأمون: الإخوان ثلاثة: أحدهم مثله مثل الغذاء  
لا يستغنى عنه، والآخر مثله مثل الدواء يحتاج إليه في وقت دون وقت، والثالث مثله مثل

الداء لا يحتاج إليه قط ، ولكن العبد قد يتلى به ، وهو الذى لا أنس فيه ولا نفع . وقد قيل مثل جملة الناس كمثل الشجر والنبات ، فمنها ماله ظل وليس له ثمر ، وهو مثل الذى ينتفع به فى الدنيا دون الآخرة ، فإن تقع الدنيا كالظل السريع الزوال . ومنها ماله ثمر وليس له ظل ، وهو مثل الذى يصلح للآخرة دون الدنيا . ومنها ماله ثمر وظل جميعا ومنها ما ليس له واحد منهما ، كأم غيلان ، تمزق الثياب ولا طعم فيها ولا شراب . ومثله من الحيوانات الفأرة والعقرب كما قال تعالى (يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمُتَوَلَّى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ<sup>(١)</sup>) وقال الشاعر

الناس شتى إذا ما أنت ذقهم \* لا يستوون كما لا يستوى الشجر

هذا له ثمر حلو مذاقته \* وذاك ليس له طعم ولا ثمر

فإذا لم يجد رفيقا يؤاخيه ويستفيد به أحد هذه المقاصد ، فالوحدة أولى به . قال أبو ذر رضى الله عنه : الوحدة خير من المجلس السوء ، والمجلس الصالح خير من الوحدة ويروى مرفوعا

وأما الديانة وعدم الفسق ، فقد قال الله تعالى (وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ<sup>(٢)</sup>) ولأن مشاهدة

الفسق والفساق تهون أمر المعصية على القلب ، وتبطل نفرة القلب عنها . قال سعيد بن

المسيب : لا تنظروا إلى الظلمة فتحبط أعمالكم الصالحة . بل هؤلاء لاسلامة فى مخالطتهم

وانما السلامة فى الانقطاع عنهم . قال الله تعالى (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا<sup>(٣)</sup>) أى

سلامة ، والالف بدل من الهاء . ومعناه إنا سلمنا من اثمكم ؛ وأنتم سلمتم من شرنا

فهذا ما أردنا أن نذكره من معانى الأخوة وشروطها وفوائدها . فلنرجع فى ذكر

حقوقها ولوازمها ، وطرق القيام بحقوقها

وأما الحريص على الدنيا فصحبته سم قاتل . لأن الطباع مجبولة على التشبه والافتداء

بل الطبع يسرق من الطبع من حيث لا يدري صاحبه . فمجالسة الحريص على الدنيا تحرك

الحرص . ومجالسة الزاهد ترهد فى الدنيا . فلذلك تكره صحبة طلاب الدنيا ؛ ويستحب

صحبة الراغبين فى الآخرة . قال علي عليه السلام . أحبوا الطاعات بمجالسة من يستحبها

(١) الحج : ١٣ (٢) لقمان : ١٥ (٣) الفرقان : ٥٤



منه . وقال أحمد بن حنبل رحمه الله : ما أوقعنى في بلية إلا صحبة من لا أحشمه . وقال لقمان يابنى جالس العلماء وزاحمهم بركبتك ، فإن القلوب لتحيا بالحكمة كما تحيا الأرض الميتة بوابل القطر

## الباب الثاني

في حقوق الاخوة والصحبة

اعلم ان عقد الاخوة رابطة بين الشخصين ؛ كمقد النكاح بين الزوجين . وكما يقتضى النكاح حقوقا يجب الوفاء بها قياما بحق النكاح ، كما سبق ذكره في كتاب آداب النكاح فكذا عقد الاخوة . فلا أخيك عليك حق في المال والنفس ، وفي اللسان والقلب بالعفو والدعاء ، وبالاخلاص والوفاء ، وبالتخفيف وترك التكلف والتكليف : وذلك يجمعه ثمانية حقوق

### الحق الأول

في المال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « مَثَلُ الْأَخَوَيْنِ مَثَلُ الْيَدَيْنِ تَفْسِلُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » وإنما شبهها باليدين لابل يد والرجل ، لأنهما يتعاونان على غرض واحد فكذا الإخوان إنما تتم إخوانتهما إذا تراقفا في مقصد واحد ، فهما من وجه كالشخص الواحد وهذا يقتضى المساهمة في السراء والضراء ، والمشاركة في المال والحال ، وارتفاع الاختصاص والاستئثار والمواساة بالمال مع الإخوة على ثلاث مراتب :

من الاخوة  
في المال

أدناها أن تنزله منزلة عبدك أو خادمك ، فتقوم بحاجته من فضلة مالك . فإذا سنحت له حاجة ، وكانت عندك فضلة عن حاجتك ، أعطيته ابتداء ، ولم تحوجه إلى السؤال . فإن أحوجته إلى السؤال فهو غاية التقصير في حق الإخوة

الثانية أن تنزله منزلة نفسك ، وترضى بمشاركته إياك في مالك ، ونزوله منزلتك ، حتى تسمح بمشاطرته في المال . قال الحسن : كان أحدم يشق إزاره بينه وبين أخيه

الثالثة وهي العليا ، أن تؤثره على نفسك ، وتقدم حاجته على حاجتك . وهذه رتبة الصديقين ، ومنتهى درجات المتحايين . ومن ثمار هذه الرتبة الإيثار بالنفس أيضا ،

( الباب الثاني في حقوق الاخوة والصحبة )

( ١ ) حديث مثل الاخوين مثل اليدين - الحديث : تقدم في الباب قبله

كما روي أنه سعي بجماعة من الصوفية إلى بعض الخلفاء ، فأمر بضرب رقابهم ، وفيهم أبو الحسين النوري ، فبادر إلى السيف ليكون هو أول مقتول ، فقبل له في ذلك ، فقال أحبت أن أوتر إخواني بالحياة في هذه اللحظة . فكان ذلك سبب نجاة جميعهم في حكاية طويلة فإن لم تصادف نفسك في رتبة من هذه الرتب مع أخيك ، فاعلم أن عقد الأخوة لم ينمقد بعد في الباطن . وإنما الجاري بينكما مخالطة رسمية ، لا وقع لها في العقل والدين فقد قال ميمون ابن مهران . من رضي من الإخوان بترك الأفضال فليؤاخ أهل القبور .

وأما الدرجة الدنيا فليست أيضا مرضية عند ذوى الدين . روي أن عتبة الفلام ، جاء إلى منزل رجل كان قد آخاه ، فقال أحتاج من مالك إلى أربعة آلاف ، فقال خذ ألفين فأعرض عنه وقال : آثرت الدنيا على الله ، أما استحييت أن تدعى الأخوة في الله وتقون هذا ! ومن كان في الدرجة الدنيا من الأخوة ينبغي أن لاتعامله في الدنيا . قال أبو حازم : إذا كان لك أخ في الله فلا تعامله في أمور دنيالك . وإنما أراد به من كان في هذه الرتبة

وأما الرتبة العليا فهي التي وصف الله تعالى المؤمنين بها في قوله ( وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ <sup>(١)</sup> ) أي كانوا خلطاء في الأموال ، لا يميز بعضهم رحله عن بعض . وكان منهم من لا يصحب من قال نعل ، لأنه أضافه إلى نفسه . وجاء فتح الموصل إلى منزل لأخ له ، وكان غائبا ، فأمر أهله فأخرجت صندوقه ، ففتحه وأخذ حاجته . فأخبرت الجارية مولاهما ، فقال إن صدقت فأنت حرة لوجه الله ، سرورا بما فعل . وجاء رجل إلى أبي هريرة رضي الله عنه ، وقال إني أريد أن أواخيك في الله ، فقال أتدري ما حق الأخاء ؟ قال عرفني . قال : أن لاتكون أحق بدينارك ودرهمك مني . قال : لم أبلغ هذه المنزلة بعد . قال : فاذهب عني . وقال علي بن الحسين رضي الله عنهما لرجل ، هل يدخل أحدكم يده في كم أخيه أو كيسه فيأخذ منه ما يريد بغير إذنه ؟ قال : لا . قال : فليستم بإخوان . ودخل قوم على الحسن رضي الله عنه ، فقالوا يا أبا سعيد ، أصليت ؟ قال نعم . قالوا فإن أهل السوق لم يصلوا بعد . قال ومن يأخذ دينه من أهل السوق ؟ بلغني أن أحدهم يمنع أخاه الدرهم ! قاله كالمجبب منه

وجاء رجل إلى إبراهيم بن آدم رحمه الله ، وهو يريد بيت المقدس ، فقال : إني أريد أن  
أرثقك ، فقال له إبراهيم على أن أكون أملك لشيتك منك ؟ قال لا . قال أعجبنى صدقك  
فإن فكان إبراهيم بن آدم رحمه الله إذا رافقه رجل لم يخالفه . وكان لا يصحب إلا من يوافقه  
وسحب به رجل شراك ، فأهدى رجل إلى إبراهيم في بعض المنازل قصعة من ثريد ، ففتح  
جراب رقيقه ، وأخذ حزمة من شراك ، وجعلها في القصعة ، وردها إلى صاحب الهدية .  
فلما جاء رفيقه ، قال : أن الشراك ؟ قال ذلك الثريد الذي أكلته إيش كان ، قال : كنت تعطيه  
سراكين أو ثلاثة . قال اسمح بسمح لك . وأعطى مرة حمرا كان لرفيقه بغير إذنه رجلا زاه  
راجلا . فلما جاء رفيقه سكت . ولم يكره ذلك

قال ابن عمر رضي الله عنهما ، أهدى لرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رأس شاة ، فقال أخى فلان أحوج منى إليه ، فبعت به إليه ، فبعته ذلك الإنسان إلى آخر  
فلم يزل يبعث به واحد إلى آخر ، حتى رجع إلى الأول بعد أن تداوله سبعة . وروى أن  
مسروقا أدان ديننا ثقيلًا ، وكان على أخيه خيشمة دين ، قال فذهب مسروق فقضى دين  
خيشمة وهو لا يعلم ، وذهب خيشمة فقضى دين مسروق وهو لا يعلم . ولما آخى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع ، أثره بالمال والنفس ، فقال  
سيد الرحمن ، بارك الله لك فيهما . فأثره بما أثره به ، وكأنه قبله ثم أثره به . وذلك مساواة  
والبداية إيثار ، والإيثار أفضل من المساواة . وقال أبو سليمان الداراني : لو أن الدنيا كلها لي  
فجعلتها في فم أح من اخواني ، لأستقلتها له . وقال أيضا إني لألتم اللقمة أخا من اخواني  
فأجد طعمها في حلقى . ولما كان الإنفاق على الإخوان أفضل من الصدقات على الفقراء ، قال علي  
رضي الله عنه . لعشرون درهما أعطيتها أخى في الله ، أحب إليّ من أن أتصدق بمائة درهم على المساكين  
وقال أيضا : لأن أصنع صاعا من طعام وأجمع عليه اخواني في الله ، أحب إليّ من أن أعتق رقبة  
واقضاء الكل في الإيثار برسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> ، فإنه دخل غيضة مع بعض

(١) حديث لما آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع أثره

بالمال والنفس فقال عبد الرحمن بارك الله لك فيهما : رواه البخاري من حديث أنس

(٢) حديث أنه دخل غيضة مع بعض أصحابه فاجتنى منها سواكين أحدهما معوج والآخر مستقيم فدفع

المستقيم إلى صاحبه - الحديث : لم أقتل له علي أصل



أصحابه ، فاجتني منها سوا كين ، أحدهما معوج ، والآخر مستقيم . فدفع المستقيم إلى صاحبه فقال له يا رسول الله : كنت والله أحق بالمستقيم مني . فقال « مَا مِنْ صَاحِبٍ يَصْحَبُ صَاحِبًا وَلَوْ سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ إِلَّا سُئِلَ عَنْ صُحْبَتِهِ هَلْ أَقَامَ فِيهَا حَقَّ اللَّهِ أَمْ أَضَاعَهُ » فأشار بهذا إلى أن الأيثار هو القيام بحق الله في الصحبة . وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بئر يغتسل عندها ، فأمسك حذيفة بن اليمان الثوب ، وقام يستر رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) حتى اغتسل . ثم جلس حذيفة ليغتسل ، فتناول رسول الله صلى الله عليه وسلم الثوب ، وقام يستر حذيفة عن الناس . فأبى حذيفة وقال : بأبي أنت وأمي يا رسول الله لا تفعل . فأبى عليه السلام إلا أن يستره بالثوب حتى اغتسل . وقال صلى الله عليه وسلم (٢) « مَا اصْطَحَبَ اثْنَانِ قَطُّ إِلَّا كَانَ أَحَبَّهُمَا إِلَى اللَّهِ أَرْفَقَهُمَا بِصَاحِبِهِ » وروي أن مالك بن دينار ومحمد بن واسع ، دخلا منزل الحسن ، وكان غائبا ، فأخرج محمد بن واسع سلة فيها طعام من تحت سرير الحسن ، فجعل يأكل . فقال له مالك : كف يدك حتى يجيء صاحب البيت فلم يلتفت محمد إلى قوله ، وأقبل على الأكل . وكان مالك أبسط منه وأحسن خلقا ، فدخل الحسن ، وقال يا مويلك ، هكذا كنا ، لا يحتشم بعضنا بعضا ، حتى ظهرت أنت وأصحابك وأشار بهذا إلى أن الانبساط في بيوت الإخوان من الصفاء في الأخوة . كيف وقد قال الله تعالى (أَوْ صَدِّقْكُمْ) (١) وقال (أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ) إذ كان الأخ يدفع مفاتيح بيته إلى أخيه ، ويفوض التصرف كما يريد . وكان أخوه يتخرج عن الأكل بحكم التقوي ، حتى أنزل الله تعالى هذه الآية ، وأذن لهم في الانبساط في طعام الإخوان والأصدقاء

## الحق الثاني

في الاعانة بالنفس في قضاء الحاجات والقيام بها قبل السؤال ، وتقديمها على الحاجات الخاصة . وهذه أيضا لها درجات ، كما للمواساة بالمال . فأدناها القيام بالحاجة عند السؤال والقدرة ولكن مع البشاشة والاستبشار ، وإظهار الفرح وقبول المنّة . قال بعضهم : إذا استقضيت

(١) حديث ستر حذيفة للنبي صلى الله عليه وسلم بثوب حتى اغتسل ثم ستره صلى الله عليه وسلم لحذيفة

حتى اغتسل : لم أجده أيضا

(٢) حديث ما اصطحب اثنان قط الا كان احبهما الى الله ارفقهما بصاحبه : تقدم في الباب قبله بلفظ أشد هما جبالا صاحبه

أخاك حاجة فلم يقضها ، فذكره ثانية فلم يله أن يكون قد نسي ، فإن لم يقضها فكبر عليه ، وقرأ هذه الآية (وَالْمَوْتَى يَبْتَغِهِمُ اللَّهُ) وقضى ابن شبرمة حاجة لبعض إخوانه كبيرة ، فجاء بهدية فقال ما هذا ؟ قال لما أسديته إلي . فقال خذ مالك عافاك الله . إذا سألت أخاك حاجة فلم يجهد نفسه في قضائها ، فتروا للصلاة ، وكبر عليه أربع تكبيرات ، وعده في الموتى . قال جعفر ابن محمد . إني لأتسارع إلى قضاء حوائج أعدائي ، مخافة أن أردم فيستغنوا عني . هذا في الأعداء ، فكيف في الأصدقاء ؟ وكان في السلف من يتفقد عيال أخيه وأولاده بعد موته أربعين سنة ، يقوم بحاجتهم ، ويتردد كل يوم إليهم ، ويمونهم من ماله ، فكانوا لا يفقدون من أيهم إلا عينه . بل كانوا يرون منه مالم يروا من أيهم في حياته . وكان الواحد منهم يتردد إلى باب دار أخيه ، ويسأل ويقول : هل لكم زيت ؟ هل لكم ملح ؟ هل لكم حاجة ؟ وكان يقوم بها من حيث لا يدرفه أخوه . وبهذا تظهر الشفقة والاخوة

فلذا لم تثر الشفقة حتى يشفق على أخيه كما يشفق على نفسه ، فلا خير فيها . قال ميمون ابن مهران : من لم تنتفع بصداقته ، لم تضرك عداوته ، وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ أَوَانِي فِي أَرْضِهِ وَهِيَ الْقُلُوبُ فَأَحَبُّ الْأَوَانِي إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَصْفَاهَا وَأَصْلَبُهَا وَأَرْقَاهَا » أصفاهها من الذنوب ، وأصلبها في الدين ، وأرقها على الإخوان وبالجملة فينبني أن تكون حاجة أخيك مثل حاجتك ، أو أم من حاجتك ، وأن تكون متفقداً لأوقات الحاجة ، غير غافل عن أحواله ، كما لا تنفل عن أحوال نفسك . وتغنيه عن السؤال ، وإظهار الحاجة إلى الاستعانة . بل تقوم بحاجته كأنك لا تدري أنك قت بها ولا ترى لنفسك حقاً بسبب قيامك بها ، بل تتقصد منه بقبوله سعيك في حقه ، وقيامك بأمره ولا ينبني أن تقتصر على قضاء الحاجة ، بل تهتدي في البداية بآداب كرام في الزيادة ، والإيثار والتقديم على الأقارب والولد . كان الحسن يقول : إخواننا أحب إلينا من أهلنا وأولادنا لأن أهلنا يذكرونا بالدنيا وإخواننا يذكرونا بالآخرة . وقال الحسن : من شيع أخاه في

( ٤ ) حديث إن لله أواني في أرضه وهي القلوب فأحب الأواني إلى الله أصفاهوا أصلبها : الطبراني من حديث

أبي عتبة الخولاني إلا أنه قال إنيها وأرقها واسنده جيد

( ٢ ) حديث ما زار رجل أخفى الله - الحديث : تقدم في الباب قبله

الله ، بعث الله ملائكة من تحت عرشه يوم القيامة يسمونه إلى الجنة وفي الأثر<sup>(١)</sup> « مَا زَارَ رَجُلٌ لَخَافِي اللَّهِ شَوْقًا إِلَى لِقَائِهِ إِلَّا نَادَاهُ مَلَكٌ مِنْ خَلْفِهِ طِبْتَ وَطَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ » وقال عطاء : تفقدوا إخوانكم بعد ثلاث : فإن كانوا مرضى فعودوم ، أو مشاغيل فأعينوم أو كانوا نسوافذ كروم . وروى أن ابن عمر كان يلتفت يمينا وشمالا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> فسأله عن ذلك ، فقال أحببت رجلا فانا أطلبه ولا أراه . فقال « إذا أُحِبِّتَ أَحَدًا فَسَلُّهُ عَنْ اسْمِهِ وَانْهَمِ أَيُّهُ وَعَنْ مَنْزِلِهِ فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا عُدَّتْهُ وَإِنْ كَانَ مَشْغُولًا أَعْتَتْهُ » وفي رواية « وَعَنْ اسْمِ جَدِّهِ وَعَشِيرَتِهِ » وقال الشعبي في الرجل يجالس الرجل ، فيقول أعرف وجهه ولا أعرف اسمه ، تلك معرفة النوكي . وقيل لابن عباس : من أحب الناس إليك ؟ قال جليسي . وقال : ما اختلف رجل إلى مجلسي ثلاثا من غير حاجة له إليّ ، فعلت ما مكافأته من الدنيا . وقال سعيد بن العاص : جليسي عليّ ثلاث : إذا دنا رحبت به ، وإذا حدث أقبلت عليه ، وإذا جلس أوسعت له . وقد قال تعالى ( رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ<sup>(١)</sup> ) إشارة إلى الشفقة والإكرام . ومن تمام الشفقة أن لا ينفر ببطعام لذيذ ، أو بحضور في مسرة دونه . بل يتنقص لفراقه ، ويستوحش بانفراده عن أخيه

## الحق الثالث

في اللسان بالسكوت مرة وبالنطق أخرى

منه لفظ  
في السكوت

أما السكوت . فهو أن يسكت عن ذكر عيوبه في غيبته وحضرته . بل يتجاهل عنه ويسكت عن الرد عليه فيما يتكلم به . ولا يماريه ولا يناقشه . وأن يسكت عن التجسس والسؤال عن أحواله . وإذا رآه في طريق أو حاجة ، لم يفاتحه بذكر غرضه من مصدره ومورده ، ولا يسأله عنه ، فربما يشغل عليه ذكره ، أو يحتاج إلى أن يكذب فيه . وليسكت عن أسرارها التي بثها إليه ، ولا يثنها إلى غيره البتة ، ولا إلى أخص أصدقائه ، ولا يكشف

( ١ ) حديث ابن عمر إذا أحببت أحدا فسأله عن اسمه واسم أبيه ومنزله وعشيرته - الحديث : الخرائطي

في مكارم الأخلاق والبيهقي في شعب الإيمان بسند ضعيف ورواه الترمذي من حديث يزيد بن

نعامة وقال غريب ولا يعرف ليزيد بن نعامة سماع من النبي صلى الله عليه وسلم



شيئا منها ولو بعد القطيعة والوحشة . فإن ذلك من لؤم الطبع ، وخبث الباطن . وأن يسكت عن القدح في أحبابه وأهله وولده . وأن يسكت عن حكاية قدح غيره فيه ، فإن الذي سبَّك من بلغك . وقال أنس : كان صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> لا يواجه أحدا بشيء يكرهه والتأذي يحصل أولا من المبلغ ، ثم من القائل . نعم لا ينبغي أن يخفى ما يسمع من الثناء عليه فإن السرور به أولا يحصل من المبلغ للمدح ، ثم من القائل ، وإخفاء ذلك من الحسد وبالجملة فليسكت عن كل كلام يكرهه جملة وتفصيلا ، إلا إذا وجب عليه النطق في أمر بمعروف أو نهي عن منكر . ولم يجدر خصه في السكوت . فإذا لا يبالى بكراهته فإن ذلك إحسان إليه في التحقيق ، وإن كان يظن أنها إساءة في الظاهر

أما ذكر مساويه وعيوبه ومساوى أهله ، فهو من الغيبة . وذلك حرام في حق كل مسلم ويزجر عنه أمران : أحدهما أن تطالع أحوال نفسك ، فإن وحدث فيها شيئا واحدا مذموما ، فهو نزل على نفسك ما تراهم من أخيك ، وقد رآه عاجز عن قهر نفسه في تلك الخصلة الواحدة ، كما أنك عاجز عما أنت مبتلى به ، ولا تستثقله بخصلة واحدة مذمومة فأبي الرجال المهذب ؟ وكل ما لا تصادفه من نفسك في حق الله ، فلا تنتظره من أخيك في حق نفسك فليس حَقُّك عليه بأكثر من حق الله عليك والأمر الثاني أنك تعلم أنك لو طلبت منزلها عن كل عيب اعتزلت عن الخلق كافة ، ولن تجد من تصاحبه أصلا . فإما من أحد من الناس إلا وله مجاسن ومساو ، فإذا غلبت المحاسن المساوى فهو النسيب والمنتهى . فالمؤمن الكريم أبدا يحضر في نفسه محاسن أخيه ، لينبعث من قلبه التوقير والود والاحترام وأما المنافق اللئيم ، فإنه أبدا يلاحظ المساوى والعيوب . قال ابن المبارك : المؤمن يطلب المعاذير والمنافق يطلب العثرات . وقال الفضيل : الفتوة العفو عن زلات الإخوان . ولذلك قال <sup>(٢)</sup> عليه السلام استعذوا بالله من جارِ السوء الذي إن رأى خيرا ستره وإن رأى شرا أظهره

( ١ ) حديث أنس كان لا يواجه أحدا بشيء يكرهه : أبو داود والترمذي في الشمائل والنسائي في اليوم

والليلة بسند ضعيف

( ٢ ) حديث استعذوا بالله من جارِ السوء الذي إن رأى خيرا ستره وإن رأى شرا أظهره : البخاري في

التاريخ من حديث أبي هريرة بسند ضعيف والنسائي من حديث أبي هريرة وأبي سعيد بسند

صحيح تعوذوا بالله من جارِ السوء في دار المقام

وما من شخص إلا ويمكن تحسين حاله بمخصال فيه ، ويمكن تقييحه أيضا. روي <sup>(١)</sup> أن رجلا أتني على رجل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فلما كان من الغدومه ؛ فقال عليه السلام «أنت بالأمس تُشني عليّ واليوم تَذُمُّهُ!» فقال والله لقد صدقت عليه بالأمس ، وما كذبت عليه اليوم . إنه أَرْضَانِي بِالْأَمْسِ فَقُلْتَ أَحْسَنَ مَا عَلِمْتَ فِيهِ . وَأَغْضَبَنِي الْيَوْمَ فَقُلْتَ أَفْجَحَ مَا عَلِمْتَ فِيهِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا» وكأنه كره ذلك فشبهه بالسحر . ولذلك قال في خبر آخر <sup>(٢)</sup> «الْبَذَاءُ وَالْبَيَانُ شُعْبَتَانِ مِنَ النِّفَاقِ» وفي الحديث الآخر «إِنَّ اللَّهَ يَكْرَهُ أَنْ يَكُفَّ الْبَيَانَ كُلَّ الْبَيَانِ» وكذلك قال الشافعي رحمه الله : ما أحد من المسلمين يطيع الله ولا يعصيه ولا أحد يعصى الله ولا يطيعه ، فمن كانت طاعته أغلب من معاصيه فهو عدل . وإذا جعل مثل هذا عدلا في حق الله ، فبأن تراه عدلا في حق نفسك ومقتضى أخوتك أولى

وكما يجب عليك السكوت بلسانك عن مساويه ، يجب عليك السكوت بقلبك وذلك بترك اساءة الظن . فسوء الظن غيبة بالقلب ، وهو منهي عنه أيضا . وحدّه أن لا تحمل فعلة على وجه فاسد ما أمكن أن تحمله على وجه حسن . فأما ما انكشف بيقين ومشاهدة ، فلا يمكنك أن لا تعلمه ، وعليك أن تحمل ما تشاهد على سهو ونسيان إن أمكن . وهذا الظن ينقسم إلى ما يسمى تفرسا ، وهو الذي يستند إلى علامة ، فإن ذلك يحرك الظن تحريكا ضروريا لا يقدر على دفعه ، وإلى ما منشؤه سوء اعتقادك فيه ، حتى يصدر منه فعل له وجهان فيحملك سوء الاعتقاد فيه على أن تنزله على الوجه الاردا ، من غير علامة تخصه به . وذلك جناية عليه بالباطن . وذلك حرام في حق كل مؤمن . إذ قال صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> «إِنْ

( ١ ) حديث ان رجلا اتني على رجل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان من الغدومه - الحديث :

وفيه فقال صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا : الطبراني في الأوسط والحاكم في المستدرک من حديث أبي بكرة الا أنه ذكر اللدح والنم في مجلس واحد لا يومين ورواه الحاكم من حديث ابن عباس أطول منه بسند ضعيف أيضا

( ٢ ) حديث البذاء والبيان شعبتان من النفاق : الترمذی وقال حسن غريب والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين من حديث أبي أمامة بسند ضعيف

( ٣ ) حديث ان الله حرم من المؤمن دمه وماله وعرضه وان يظن به ظن السوء : الحاكم في التاريخ من حديث ابن عباس دون قوله وعرضه ورجاله ثقات الا ان أبا علي النيسابوري قال ليس هذا عندي من كلام النبي صلى الله عليه وسلم انما هو عندي من كلام ابن عباس ولا ابن ماجة نحوه من حديث ابن عمر ولمسلم من حديث أبي هريرة كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه

الله : « حَرَّمَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ دَمَهُ وَمَالَهُ وَعِرْضَهُ وَأَنْ يَظُنُّ بِهِ ظَنُّ السَّوِّءِ »  
وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « يَا كُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ » وسوء الظن  
يدعو إلى التجسس والتجسس . وقد قال صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> « لَا تَحَسَّسُوا وَلَا تَجَسَّسُوا  
وَلَا تَقَاطَعُوا وَلَا تَدَابِرُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا » والتجسس في تطلع الأخبار ، والتجسس  
بالمراقبة بالعين . فستر العيوب ، والتجاهل والتغافل عنها شيمة أهل الدين . ويكفيك تنبيها  
على كمال الرتبة في ستر القبيح وإظهار الجميل ، أن الله تعالى وصف به في الدعاء ، فقيل يامن  
أظهر الجميل وستر القبيح . والمرضى عند الله من تخلق بأخلاقه ، فإنه ستار العيوب ، وغفار  
الذنوب ، ومتجاوز عن العيب . فكيف لا تتجاوز أنت ممن هو مثلك أو فوقك ، وما هو  
بكل حال عبدك ولا مخلوقك ! وقد قال عيسى عليه السلام للحواريين ، كيف تصنعون إذا  
رأيتم أخاكم نائما وقد كشف الريح ثوبه عنه ؟ قالوا نستره ونغطي . قال بل تكشفون عورته . قالوا  
سبحان الله ! من فعل هذا ؟ فقال أحدكم يسمع بالكلمة في أخيه ، فيزيد عليها ويشيعها بأعظم منها  
واعلم أنه لا يتم إيمان المرء ما لم يحب لأخيه ما يحب لنفسه . وأقل درجات الأخوة أن يعامل  
أخاه بما يحب أن يعامله به . ولا شك أنه ينتظر منه ستر المورة ، والسكوت على المساويء  
والعيوب ، ولو ظهر له منه تقبيح ما ينتظره ، اشتد عليه غيظه وغضبه . فما أبعد إذا كان ينتظر  
منه ما لا يضره له ، ولا يعزم عليه لأجله ، وويل له في نص كتاب الله تعالى حيث قال ( وَيَلُكِّ  
لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ <sup>(١)</sup> ) وكل  
من يلتبس من الإنصاف أكثر مما تسمح به نفسه ، فهو داخل تحت مقتضى هذه الآية  
ومنشأ التقصير في ستر المورة ، أو السعي في كشفها ، الداء الدفين في الباطن ، وهو الحقد والحسد  
فإن الحقد والحسد يلا باطنه بالخبت ، وإن كان يحبس في باطنه ، ويخفيه ولا يبيده مهما لم يجد له  
مخالا . وإذا وجد فرصة انحلت الرابطة ، وارتفع الحياء ، وترشح الباطن بخبثه الدفين .

( ١ ) حديث أناسكم والظن فإن الظن أكذب الحديث : متفق عليه من حديث أبي هريرة

( ٢ ) حديث لا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تقاطعوا ولا تدبروا وكونوا عباد الله إخوانا : متفق عليه من حديث

أبي هريرة وهو بعض الحديث الذي قبله



ومهما انطوى الباطن على حقد وحسد، فالأقطاع أولى. قال بعض الحكماء: ظاهر العتاب خير من مكنون الحقد. ولا يزيد لطف الحقود إلا وحشة منه. ومن في قلبه سخيمة على مسلم، فأيمانه ضعيف، وأمره مخاطر، وقلبه خبيث لا يصلح للقاء الله. وقد روى عبدالرحمن بن جبير بن نعيم عن أبيه أنه قال: كنت باليمن، ولى جار يهودى يخبرنى عن التوراة. فقدم على اليهودى من سفر، فقلت إن الله قد بعث فينا نبياً فدعانا إلى الإسلام فأسلمنا. وقد أنزل علينا كتاباً مصداقاً للتوراة. فقال اليهودى صدقت. ولكنكم لا تستطيعون أن تقوموا بما جاءكم به، إنا نجد نعته ونعت أمته في التوراة، أنه لا يحل لامرئ أن يخرج من عتبة بابه وفي قلبه سخيمة على أخيه المسلم ومن ذلك أن يسكت عن إفشاء سره الذى استودعه، وله أن ينكره وإن كان كاذباً فليس الصدق واجباً فى كل مقام. فإنه كما يجوز للرجل أن يخفى عيوب نفسه وأسراره وإن احتاج إلى الكذب، فله أن يفعل ذلك فى حق أخيه، فإن أخاه نازل منزلته، وهما كشخص واحد لا يختلفان إلا بالبدن. هذه حقيقة الأخوة. وكذلك لا يكون بالعمل بين يديه مرائياً وخارجاً عن أعمال السر إلى أعمال العلانية فإن معرفة أخيه بعمله كمعرفة نفسه من غير فرق وقد قال عليه السلام <sup>(١)</sup> «مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ أَخِيهِ سَتَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»، وفى خبر آخر <sup>(٢)</sup> «فَكَأَنَّمَا أَحْيَا مَوْؤَدَةً»، وقال عليه السلام <sup>(٣)</sup> «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ بِمَحْدِثٍ ثُمَّ التَفَتَ فَهُوَ أَمَانَةٌ» وقال <sup>(٤)</sup> «الْمَجَالِسُ بِالْأَمَانَةِ إِلَّا ثَلَاثَةً مَجَالِسٌ: مَجْلِسٌ يُسْفِكُ فِيهِ دَمٌ حَرَامٌ، وَمَجْلِسٌ يُسْتَحَلُّ فِيهِ فَرْجٌ حَرَامٌ، وَمَجْلِسٌ يُسْتَحَلُّ فِيهِ مَالٌ مِنْ غَيْرِ حِلٍّ»

(١) حديث من ستر عورة أخيه ستره الله فى الدنيا والآخرة: ابن ماجه من حديث ابن عباس وقال يوم القيامة ولم يقل فى الدنيا ولمسلم من حديث أبى هريرة من ستر مسلماً ستره الله فى الدنيا والآخرة وللشيخين من حديث ابن عمر من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة

(٢) حديث فكأنما أحيا مؤودة من قبرها: أبو داود والنسائى والحاكم من حديث علقمة بن عامر من رأى عورة فسترها كان كمن أحيا مؤودة زاد الحاكم من قبرها وقال صحيح الاسناد

(٣) حديث اذا حدث الرجل بمحدث ثم التفت فبى أمانة: أبو داود والترمذى من حديث جابر وقال حسن

(٤) حديث المجالس بالأمانة الاثلاثة مجالس الحديث: أبو داود من حديث جابر من رواية ابن أخيه غير مسمى عنه

وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « إِنَّمَا يَتَجَالَسُ الْمُتَجَالِسَانِ بِالْأَمَانَةِ وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يُفْشِيَ عَلَى صَاحِبِهِ مَا يَكْرَهُ » قيل لبعض الأدباء : كيف حفظك للسر ؟ قال أنا قبره . وقد قيل : صدور الأحرار قبور الأسرار . وقيل : إن قلب الأحق في فيه ، ولسان العاقل في قلبه أى لا يستطيع الأحق إخفاء ما في نفسه فييديه من حيث لا يدري به . فمن هذا يجب مقاطعة الحمقى ، والتوقي عن صحبتهم ، بل عن مشاهدتهم . وقد قيل لآخر كيف تحفظ السر ؟ قال أجحد المخبر ، وأحلف للمستخبر . وقال آخر : أستره وأسترأني أستره . وعبر عنه ابن الممتر فقال ومستودعي سرا تبوات كتمه \* فأودعته صدرى فصار له قبراً وقال آخر ، وأراد الزيادة عليه

وما السر في صدرى كثاؤ بقبره \* لأننى أرى المقبور ينتظر النشر  
ولكنى أنساء حتى كائننى \* بما كان منه لم أحط ساعة خبرا  
ولو جاز كتم السرينى وبينه \* عن السر والاحشاء لم تعلم السرا  
وأفشى بعضهم سرا له إلى أخيه ، ثم قال له حفظت ؟ فقال بل نسيت . وكان أبو سعيد الثوري يقول : إذا أردت أن تواخى رجلا فأغضبه ، ثم دس عليه من يسأله عنك وعن أمراك ، فإن قال خيراً وكنتم شرك فاصحبه . وقيل لأبى يزيد : من تصحب من الناس ؟ قال من يعلم منك ما يعلم الله ، ثم يستر عليك كما يستره الله . وقال ذوالنون : لا خير في صحبة من لا يحب أن يراك إلا معصوما . ومن أفشى السر عند الغضب فهو اللثيم ، لأن إخفاءه عند الرضا تقتضيه الطباع السليمة كلها . وقد قال بعض الحكماء . لا تصحب من يتغير عليك عند أربع ، عند غضبه ورضاه ، وعند طمعه وهواه . بل ينبغي أن يكون صدق الأخوة ثابتا على اختلاف هذه الأحوال ، ولذلك قيل

وترى الكريم إذا تصرم وصله \* يخفى القبيح ويظهر الإحسانا  
وترى اللثيم إذا تقضى وصله \* يخفى الجميل ويظهر البهتانا  
وقال العباس لابنه عبد الله ، إني أرى هذا الرجل ، يعنى عمر رضي الله عنه ، يقدمك

( ١ ) حديث إنما يتجالس المتجالسان بالأمانة لا يحل لأحدهما أن يفشى على صاحبه ما يكره : أبو بكر بن لالقي

مكارم الأخلاق من حديث ابن مسعود باسناد ضعيف ورواه ابن المبارك في الزهد من رواية أبي بكر بن خزم مرسلا والحام وصححه من حديث ابن عباس أنكم تجالسون بينكم بالإمانة

على الأشياخ ، فاحفظ عني خمسا : لا تفشين له سرا ، ولا تفتابن عنده أحدا ، ولا تجرين عليه كذبا ، ولا تعصين له أمرا ، ولا يطلعن منك على خيانة . فقال الشعبي . كل كلمة من هذه الخمس خير من ألف .

ومن ذلك السكوت عن الماراة والمدافعة في كل ما يتكلم به أخوك . قال ابن عباس : لا تمار سفيها فيؤذيك ، ولا حلما فيقلبك . وقد قال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « مَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَهُوَ مُبْطِلٌ بُنِيَ لَهُ يَتُّ فِي رِبْضِ الْجَنَّةِ وَمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَهُوَ مُحِقُّ بُنِيَ لَهُ يَتُّ فِي أَعْلَى الْجَنَّةِ » هذا مع أن تركه مبطلا واجب . وقد جعل ثواب النفل أعظم ، لأن السكوت عن الحق أشد على النفس من السكوت على الباطل . وإنما الأجر على قدر النصب : وأشد الأسباب لإثارة نار الحقد بين الإخوان الماراة والمناقصة ، فإنها عين التدابر والتقاطع . فإن التقاطع يقع أولا بالآراء ، ثم بالأقوال ، ثم بالأبدان . وقال عليه السلام <sup>(٢)</sup> « لَا تَدَابَرُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَقَاطَعُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَحْرِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ بِحَسَبِ الْمَرءِ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ » وأشد الاحتقار الماراة فإن من رد على غيره كلامه فقد نسبته إلى الجهل والحق ، أو إلى الغفلة والسهو عن فهم الشيء على ما هو عليه . وكل ذلك استحقاق وإيغار للصدر وإيحاش . وفي حديث أبي أمامة الباهلي قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> ونحن نماري ، فغضب وقال « ذَرُّوا الْمِرَاءَ لِقَلَّةِ خَيْرِهِ وَذَرُّوا الْمِرَاءَ فَإِنَّ نَفْعَهُ قَلِيلٌ وَإِنَّهُ يَهْبِجُ الْعَدَاوَةَ بَيْنَ الْإِخْوَانِ » وقال بعض السلف : من لاجى الإخوان وماراهم قلت مروءته ، وذهبت كرامته . وقال عبد الله بن الحسن إياك ومماراة الرجال ، فإنك لن تعدم مكر حلیم ، أو مفاجأة لئيم . وقال بعض السلف :

( ١ ) حديث من ترك المراء وهو مبطل بنى له بيت في ربض الجنة - الحديث : تقدم في العلم

( ٢ ) حديث لا تدابر واولا تباغضوا ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله اخوانا المسلم أخو المسلم - الحديث

مسلم من حديث أبي هريرة وأوله متفق عليه من حديثه وحديث أنس وقد تقدم بعضه قبل هذا بسبعة أحاديث

( ٣ ) حديث أبي أمامة خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نماري فغضب وقال ذروا المراء

لقلة خيره فإن نفعه قليل فإنه يهيج العداوة بين الاخوان : الطبراني في الكبير من حديث أبي

أمامة وأبي النرداء ورواه أنس دون ما بعد قوله لقلة خيره ومن هنا إلى آخر الحديث :

رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي أمامة فقط واسنادهما ضعيف



أعجز الناس من قصر في طلب الإخوان ، وأعجز منه من ضيع من ظفربه منهم . وكثرة الممارسة توجب التضيق والقطيعة ، وتورث العداوة . وقد قال الحسن : لا تشتر عداوة رجل بمودة ألف رجل .

وعلى الجملة ، فلا باعث على الممارسة إلا إظهار التميز بمزيد العقل والفضل ، واحتقار المردود عليه بإظهار جهله ، وهذا يشتمل على التكبر والاحتقار ، والأيذاء والشتم بالحق والجهل ، ولا معنى للمعادة إلا هذا . فكيف تضامه الأخوة والمصافة . فقد روى ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال <sup>(١)</sup> « لَا تُمَارِ أَخَاكَ وَلَا تُمَارِحْهُ وَلَا تَعِدْهُ مَوْعِدًا فَتُخْلِفْهُ » وقد قال عليه السلام <sup>(٢)</sup> « إِنَّكُمْ لَا تَسْعُونَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ وَلَكِنْ لِيَسْعَهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ وَجْهِ وَحُسْنُ خُلُقٍ » والممارسة مضادة لحسن الخلق . وقد انتهى السلف في الحذر عن الممارسة ، والحض على المساعدة ، إلى حد لم يروا السؤال أصلا . وقالوا إذا قلت لأخيك قم ، فقال إلى أين ؟ فلا تصحبه . بل قالوا ينبغي أن يقوم ولا يسأل . وقال أبو سليمان الداراني : كان لي أخ بالمراق ، فكنت أجيئه في النوائب ، فأقول اعطني من مالك شيئا . فكان يلقي إلي كيسه فاخذ منه ما أريد . فجيئته ذات يوم ، فقلت أحتاج إلى شيء ، فقال كم تريد ؟ فخرجت حلاوة إخوانه من قاي . وقال آخر : إذا طلبت من أخيك مالا ، فقال ماذا تصنع به ؟ فقد ترك حق الإخاء . واعلم أن قوام الأخوة بالمواقفة في الكلام والفعل والشفقة . قال أبو عثمان الحيري : موافقة الإخوان خير من الشفقة عليهم . وهو كما قال

## الحق الرابع

على اللسان بالنطق فإن الأخوة كما تقتضي السكوت من المكاره ، تقتضي أيضا النطق بالمحباب . بل هو أخص بالأخوة . لأن من قنع بالسكوت صحب أهل القبور . وإنما تراد

من المودة في النطق

( ١ ) حديث ابن عباس لا تمار أخاك ولا تمارحه ولا تعد موعدا فتخلفه : الترمذي وقال غريب لا نعرفه

الا من هذا الوجه يعني من حديث ليث بن أبي سليم وضعه الجمهور

( ٢ ) حديث انكم لا تسعون الناس بأموالكم ولكن ليسهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق : أبو يعلى

للموصل والطبراني في مكارم الأخلاق وابن عدي في الكامل وضعه الحاكم ومحمّد والبيهقي

في الشعب من حديث أبي هريرة

الأخوان ليستفاد منهم، لا ليتخاص عن أذاهم . والسكوت معناه كف الأذى . فعليه أن يتودد إليه بلسانه ، ويتفقده في أحواله التي يحب أن يتفقدها فيها ، كالسؤال عن عارض إن عرض ، وإظهار شغل القلب بسببه ، واستبطاء العافية عنه ، وكذا جملة أحواله التي يكرها ينبنى أن يظهر بلسانه وأفعاله كراحتها . وجملة أحواله التي يسرها ، ينبغي أن يظهر بلسانه مشاركتة له في السرور بها . فمضى الأخوة المساهمة في السراء والضراء . وقد قال عليه السلام <sup>(١)</sup> « إِذَا أَحَبَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُخَبِّرْهُ » ، وانما أمر بالإخبار لأن ذلك يوجب زيادة حب . فإن عرف أنك تحبه أحبك بالطبع لا محالة . فإذا عرفت أنه أيضا يحبك زاد حبك لا محالة . فلا يزال الحب يتزايد من الجانبين ويتضاعف . والتحاب بين المؤمنين مطلوب في الشرع ومحبوب في الدين . ولذلك علم فيه الطريق فقال <sup>(٢)</sup> « تَهَادَوْا تَحَابُّوا » ومن ذلك أن تدعوه بأحب أسمائه إليه في غيبته وحضوره . قال عمر رضي الله عنه . ثلاث يصفين لك ود أخيك أن تسلم عليه إذا لقيته أولا ، وتوسع له في المجلس ، وتدعوه بأحب أسمائه إليه

ومن ذلك أن تثني عليه بما تعرف من محاسن أحواله ، عند من يؤثر هو الثناء عنده فإن ذلك من أعظم الأسباب في جلب المحبة . وكذلك الثناء على أولاده وأهله وصنعتهم وفعله ، حتى على عقله وخلقه وهيئته وخطه وشمرة وتصنيفه ، وجميع ما يفرح به وذلك من غير كذب وإفراط ، ولكن تحسين ما يقبل التحسين لا بد منه . وآكد من ذلك أن تبلغه ثناء من أثني عليه ، مع إظهار الفرح ، فإن إخفاء ذلك محض الحسد

ومن ذلك أن تشكره على صنيعه في حقك ، بل على نيته وإن لم يتم ذلك . قال علي رضي الله عنه : من لم يحمد أخاه على حسن النية لم يحمده على حسن الصنعة . وأعظم من ذلك تأثيرا في جلب المحبة الذب عنه في غيبته ، مهما قصد بسوء ، أو تعرض لعرضه بكلام صريح أو تعريض . فحق الأخوة التشمير في الحماية والنصرة ، وتبكيك المتعنت ، وتغليظ القول عليه . والسكوت عن ذلك موغر للصدر ، ومنفر للقلب ، وتقصير في حق الأخوة

( ١ ) حديث إذا أحب أحدكم أخاه فليخبره : أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح والحاكم من حديث

القدم ابن معدي كرب

( ٢ ) حديث تهادوا تحابوا : البيهقي من حديث أبي هريرة وقد تقدم غير مرة

وإنما شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> الأخوين باليدين، تغسل إحداها الأخرى، لينصر أحدهما الآخر وينوب عنه. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَنْتَهِلُهُ»، وهذان الاتلام والخذلان. فإن إهماله لتمزيق عرضه كإهماله لتمزيق لحمه فأخس بآخ براك والكلاب تفترسك، وتمزق لحومك وهو ساكت، لا تحركه الشفقة والحمية للدفع عنك وتمزيق الأعراض أشد على النفوس من تمزيق اللحوم. ولذلك شبهه الله تعالى بأكل لحوم الميتة فقال (أَيُّ حَيْبٍ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)<sup>(٣)</sup> والملك النسي يمثل في المنام ما تطالع الروح من اللوح المحفوظ بالأمثلة المحسوسة، يمثل النية بأكل لحوم الميتة حتى أن من يرى أنه يأكل لحم ميتة فإنه يفتاب الناس، لأن ذلك الملك في تمثيله يراعى المشاركة والمناسبة بين الشيء وبين مثاله، في المعنى الذي يجرى في المثال مجرى الروح لا في ظاهر الصور. فإذا ن حامية الأخوة بدفع ذم الأعداء وتعت المتعتين واجب في عقد الأخوة وقد قال مجاهد: لا تذكر أخاك في غيبته إلا كما تحب أن يذكرك في غيبتك. فإذا ن لك فيه معياران، أحدهما أن تقدر أن الذي قيل فيه؛ لو قيل فيك، وكان أخوك حاضرا، ما الذي كنت تحب أن يقوله أخوك فيك؟ فينبغي أن تعامل المتعرض لعرضه به. والثاني أن تقدر أنه حاضر من وراء جدار يسمع قولك، ويظن أنك لا تعرف حضوره، فما كان يتحرك في قلبك من النصرة له يسمع منه ومرأى؟ فينبغي أن يكون في مغيبه كذلك. فقد قال بعضهم: ماذا ذكر أخ لي بغيب إلا تصورته جالسا فقلت فيه ما يحب أن يسمعه لو حضر. وقال آخر: ماذا ذكر أخ لي إلا تصورت نفسي في صورته، فقلت فيه مثل ما أحب أن يقال في وهذان صدق الأسلام، وهو أن لا يرى لأخيه إلا ما يراه لنفسه

وقد نظر أبو الدرداء إلى ثورين يحرثان في فدان، فوقف أحدهما يحك جسمه، فوقف الآخر فبكى وقال. هكذا الإخوان في الله، يعملان لله، فإذا وقف أحدهما واقفا الآخر. وبالواقفة يتم الإخلاص. ومن لم يكن غلصا في إخائه فهو منافق. والإخلاص استواء الغيب والشهادة واللسان والقلب، والسرو والملاية، والجماعة والخلوة، والاختلاف والتفاوت في شئ من ذلك بمذاقة في المودة

(١) حديث تشبيه الأخوين باليدين: تقدم في الباب قبله

(٢) حديث المسلم أخو المسلم: تقدم في أثناء حديث قبله بسبعة أحاديث

(٣) الجبرات: ١٢



وهو دخل في الدين ، ووليعة في طريق المؤمنين . ومن لا يقدر من نفسه على هذا فلا تقطاع والعزلة أولى به من المؤاخاة والمصاحبة فإن حق الصحبة ثقیل لا يطيقه إلا محقق . فلا جرم أجره جزيل لا يناله إلا موفق . ولذلك قال عليه السلام <sup>(١)</sup> :  
أَبْهَرُ أَحْسَنُ مُجَاوِرَةٍ مَنْ جَاوَرَكَ تَكُنْ مُسْلِمًا وَأَحْسَنُ مُصَاحِبَةٍ مَنْ صَاحَبَكَ تَكُنْ مُؤْمِنًا « فانظر كيف جعل الإيمان جزاء الصحبة ، والإسلام جزاء الجوار . فالفرق بين فضل الإيمان وفضل الإسلام ، على حد الفرق بين المشقة في القيام بحق الجوار والقيام بحق الصحبة فإن الصحبة تقتضي حقوقا كثيرة ، في أحوال متقاربة مترادفة على الدوام ، والجوار لا يقتضي إلا حقوقا قريبة ، في أوقات متباعدة لا تدوم

ومن ذلك التعليم والنصيحة : فليس حاجة أخيك الى العلم بأقل من حاجته الى المال فإن كنت غنيا بالعلم فعليك مواساته من فضلك ، وإرشاده الى كل ما ينفعه في الدين والدنيا فإن علمته وأرشدته ، ولم يعمل بمقتضى العلم ، فعليك النصيحة وذلك بأن تذكر آفات ذلك الفعل ، وفوائده تركه ، وتخوفه بما يكرهه في الدنيا والآخرة لينزجر عنه ، وتنبهه على عيوبه ، وتقبح القبيح في عينه ، وتحسن الحسن : ولكن ينبغي أن يكون ذلك في سر لا يطلع عليه أحد . فما كان على الملاء فهو توبيخ وفضيحة ، وما كان في السر فهو شفقة ونصيحة إذ قال صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> : « الْمُؤْمِنُ مِنْ مُرَآةِ الْمُؤْمِنِ » أي يرى منه ما لا يرى من نفسه فيستفيد المرء بأخيه معرفة عيوب نفسه ولو انفراد لم يستفد . كما يستفيد بالمرآة الوقوف على عيوب صورته الظاهرة . وقال الشافعي رضي الله عنه . من وعظ أخاه سرا فقد نصحه وزانه ومن وعظه علانية فقد ضحه وشانه . وقيل لمسعر . أحب من يخبرك بعيوبك ! فقال إن نصحتني فيما بيني وبينه فنعيم ، وإن قرعني بين الملاء فقد صدق فإن النصيح على الملاء فضيحة والله تعالى يعاتب المؤمن يوم القيامة تحت كفه في ظل ستره ، فيوقفه على ذنوبه سرا .

( ١ ) حديث أحسن مجاورة من جاورك تكن مسلما وأحسن مصاحبة من صاحبك تكن مؤمنا: الترمذي

وابن ماجه واللفظ له من حديث أبي هريره بالشرط الاول فقط وقال الترمذي مؤمنا قال وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مسلما وقال ابن ماجه مؤمنا قال البخاري قطني والحديث : ثابت ورواه القضاعي في مسند الشهاب بلفظ المصنف

( ٢ ) حديث المؤمن مرآة المؤمن: أبو داود من حديث أبي هريره باسناد حسن

وقد يدفع كتاب عمله محتوما إلى الملائكة الذين يحفون به إلى الجنة ، فإذا قاربوا باب الجنة أعطوه الكتاب محتوما ليقرأه . وأما أهل المقت فينادون على رؤس الأشهاد ، وتستنطق جوارحهم بفضائلهم ، فيزدادون بذلك خزيا واقتضاها ، ونموذ بالله من الخزي يوم العرض الأكبر فالفرق بين التوبيخ والنصيحة بالإسرار والإعلان ، كما ان الفرق بين المدارق والمداهنة بالعرض الباعث على الاغضاء .. فإن أغضيت لسلامة دينك ، ولما ترى من اصلاح أخيك بالإغضاء فأنت مدار . وان أغضيت لحظ نفسك ، واجتلاب شهواتك ، وسلامة جاهك ، فأنت مداهن . وقال ذو النون . لا تصحب مع الله إلا بالمواقفة ، ولا مع الخلق إلا بالمناسبة ، ولا مع النفس إلا بالمخالفة ، ولا مع الشيطان إلا بالمداوة

فإن قلت فإذا كان في النصيح ذكر العيوب ففيه إيحاش القلب ؛ فكيف يكون ذلك من حق الأخوة ؟ فاعلم أن الإيحاش إنما يحصل بذكر عيب يعلمه أخوك من نفسه ، فأما تنبيهه على ما لا يعلمه فهو عين الشفقة ، وهو استمالة القلوب ، أعني قلوب العقلاء : وأما الحق فلا يلتفت إليهم . فإن من ينهك على فعل مذموم تعاطيته ، أو صفة مذمومة اتصفت بها . لتزكي نفسك عنها ، كان كمن ينهك على حية أو عقرب تحت ذيلك ، وقد همت بإهلاكك فإن كنت تكره ذلك فما أشد حمقك . والصفات الذميمة عقارب وحيات ، وهي في الآخرة مهلكات فإنها تلدغ القلوب والأرواح ، وألمها أشد مما يلدغ الظواهر والأجساد ، وهي مخلوقة من نار الله الموقدة . ولذلك كان عمر رضي الله عنه يستهدي ذلك من أخوانه ويقول رحم الله امرأ أهدى إلى أخيه عيوبه . ولذلك قال عمر لسلمان وقد قدم عليه . ما الذي بلغك عني مما تكره ؟ فاستعفى ، فألح عليه ، فقال بلغني أنك حلتين تلبس احداها بالنهار والأخرى بالليل ، وبلغني أنك تجمع بين إدامين على مائدة واحدة ، فقال عمر رضي الله عنه : أما هذان فقد كفيتها ، فهل بلغك غيرها ؟ فقال لا . وكتب حذيفة المرعشي ، إلى يوسف بن أسباط بلغني أنك بعث دينك بحبتين ، وقفت على صاحب لبن ، فقلت بكم هذا ؟ فقال بسدس فقلت له لا بشمن . فقال هو لك ، وكان يعرفك . إكشف عن رأسك قناع النافلين واتبه عن رقدة الموتى ، واعلم أن من قرأ القرآن ولم يستغن ، وآثر الدنيا ، لم آمن أن يكون بآيات الله من المستهزئين . وقد وصف الله تعالى الكاذبين ينفخهم للناصحين

إذ قال «وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ»<sup>(١)</sup> وهذا في عيب هو غافل عنه. فأما ما علمت أنه يعلمه من نفسه فإنما هو مقهور عليه من طبعه، فلا ينبغي أن يكشف فيه ستره إن كان تحقيره، وإن كان يظهره. فلا بد من التلطف في النصيحة، بالتعريض مرة، وبالتصریح أخرى؛ إلى حد لا يؤدي إلى الأيحاء. فإن علمت أن النصيحة غير مؤثرة فيه، وأنه مضطر من طبعه إلى الإصرار عليه فالسكوت عنه أولى. وهذا كله فيما يتعلق بمصالح أخيك في دينه أو دنياه.

أما ما يتعلق بتقصيره في حقه، فالواجب فيه الاحتمال والعفو والصفح، والتعاضد عنه. والتعرض لذلك ليس من النصيحة في شيء. نعم إن كان بحيث يؤدي استمراره عليه إلى القطيعة، فالعتاب في السر خير من القطيعة. والتعريض به خير من التصريح. والمكاتبة خير من المشافهة. والاحتمال خير من الكل. إذ ينبغي أن يكون قصدك من أخيك إصلاح نفسه بمراعاتك إياه، وقيامك بحقه، واحتمالك تقصيره، لا الإستعانة به، والاسترفاق منه. قال أبو بكر الكتاني: صيبي رجل وكان على قلبي ثقبلا، فوهبت له يوما شيئا على أن يزول ما في قلبي، فلم يزول. فأخذت يده يوما إلى البيت، وقلت له ضع رجلك على خدي، فأبى فقلت لأبد، ففعل. فزال ذلك من قلبي. وقال أبو علي الرباطي: صحبت عبد الله الرازي، وكان يدخل البادية، فقال علي أن تكون أنت الأمير أو أنا، فقلت بل أنت. فقال وعليك الطاعة؟ فقلت نعم فأخذ مخلاة ووضع فيها الزاد، وحملها على ظهره، فإذا قلت له أعطني، قال ألسنت قلت أنت الأمير؟ فعليك الطاعة. فأخذنا المطر ليلة، فوقف على رأسي إلى الصباح وعليه كساء، وأنا جالس بمنع عن المطر. فكنت أقول مع نفسي، ليتني مت ولم أقل أنت الأمير.

## الحق الخامس

العفو عن الزلات والهفوات. وهفوة الصديق لا تخلو إما أن تكون في دينه بارتكاب معصية، أو في حقه بتقصيره في الأخوة أما ما يكون في الدين من ارتكاب معصية. والإصرار عليها، فعليك التلطف في نصحه بما يقوم أوده، ويجمع شمله، ويعيد إلى الصلاح

من أود  
في العفو  
الزلات



والورع حاله فإن لم تقدر ، وبقى مصرا ، فقد اختلفت طرق الصحابة والتابعين في إدامة حق مودته ، أو مقاطعته . فذهب أبو ذر رضي الله عنه إلى الإقطاع ، وقال : إذا قلب أخوك عما كان عليه ، فأبغضه من حيث أحببته . ورأى ذلك من مقتضى الحب في الله ، والبغض في الله وأما أبو الدرداء وجماعة من الصحابة ، فذهبوا إلى خلافه . فقال أبو الدرداء : إذا تغير أخوك ، وحال عما كان عليه ، فلا تدعه لأجل ذلك . فإن أخاك يعوج مرة ، ويستقيم أخرى . وقال إبراهيم النخعي . لا تقطع أخاك ، ولا تهجره عند الذنب بذنبه ، فإنه يرتكبه اليوم ويتركه غدا . وقال أيضا : لا تحدثوا الناس بزلة العالم ، فإن العالم يزل الزلة ثم يتركها وفي الخبر <sup>(١)</sup> « اتَّقُوا زَلَّةَ الْعَالِمِ وَلَا تَقْطَعُوهُ وَانْتَظِرُوا فَيْتَتَهُ » وفي حديث عمر ، وقد سأل عن أخ كان أخاه ، فخرج إلى الشام ، فسأل عنه بعض من قدم عليه ، وقال : ما فعل أخى ؟ قال ذلك أخو الشيطان . قال له قال أنه قارف الكبائر حتى وقع في الحمر . قال إذا اردت الخروج فأذني فكتب عند خروجه إليه : بسم الله الرحمن الرحيم (حَمُّ تَنْزِيلِ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ <sup>(٢)</sup>) الآية ثم عابه تحت ذلك وعذله . فلما قرأ الكتاب بكى ، وقال صدق الله ونصح لي عمر . فتاب ورجع

وحكى أن أخوين ابتلى أحدهما بهوى ، فأظهر عليه أخاه ، وقال إني قد اعتلت ، فإن شئت أن لا تمقد على صحبتي لله فافعل . فقال ما كنت لأحل عقد أخوتك لأجل خطيئتك أبدا . ثم عقد أخوة بينهما وبين الله أن لا يأكل ولا يشرب حتى يه في الله أخاه من هواه فطوى أربعين يوما في كلها يسأله عن هواه فكان يقول . القلب مقيم على حاله وما زال هو يتحلل من الغم والجوع حتى زال الهوى عن قلب أخيه بعد الأربعين . فأخبره بذلك ، فأكل وشرب بعد أن كاد يتلف هزالا وضرا

وكذلك حكى عن أخوين من السلف ، انقلب أحدهما عن الاستقامة ، فقبل لأخيه ألا تقطعه وتهجره ؟ فقال أحوج ما كان إلي في هذا الوقت لما وقع في عثرته أن آخذ يده ، وأتلف له في المغالبة ، وادعوه بالعود إلى ما كان عليه

(١) حديث اتقوا زلة العالم ولا تقطعوه وانتظروا فيتته: البغوى في المعجم وابن عدى في الكامل من حديث عمرو ابن عوف اللزى وضمه

(٢) غافر : ١

وروى في الاسرائيليات ، أن أخوين عابدين كانا في جبل ، نزل أحدهما ليشتري من المصر لحماً بدرهم ، فرأى بئياً عند اللحام ، فرمقها وعشقها ، واجتذبها إلى خلوة وواقعها ثم أقام عندها ثلاثاً ، واستحيا أن يرجع إلى أخيه حياء من جنائته. قال فافتقده أخوه واهتم بشأنه ، فنزل إلى المدينة ، فلم يزل يسأل عنه حتى دل عليه . فدخل إليه وهو جالس معها فاعتنقه وجعل يقبله ويلتزمه . وأنكر الآخر أنه يعرفه فقط لفرط استحياؤه منه فقال قم يا أخي فقد علمت شأنك وقصتك ، وما كنت قط أحب إلي ولا أعز من ساعتك هذه . فلما رأى أن ذلك لم يسقطه من عينه ، قام فانصرف معه ، فهذه طريقة قوم ، وهي اللطف وأفقه من طريقة أبي ذر رضي الله عنه ، وطريقته أحسن وأسلم

فإن قلت ، ولم قلت هذا اللطف وأفقه ؟ ومقارن هذه المعصية لا تجوز مؤاخاته ابتداء فتجب مقاطعته انتهاء ، لأن الحكم إذا ثبت بعلة ، فالقياس أن يزول بزوالها . وعلة عقد الأخوة التعاون في الدين ، ولا يستمر ذلك مع مقارفة المعصية ، فأقول أما كونه اللطف فلما فيه من الرفق والاستمالة ، والتعطف المفضي إلى الرجوع والتوبة ، لاستمرار الحياء عند دوام الصحبة . ومهما قوطع وانقطع طمعه عن الصحبة ، أصر واستمر . وأما كونه أفقه فمن حيث أن الأخوة عقد ينزل منزلة القرابة ، فإذا انعقدت تأكد الحق ، ووجب الوفاء و بموجب العقد ، ومن الوفاء به أن لا يهمل أيام حاجته وفقره . وفقر الدين أشد من فقر المال . وقد أصابته جائحة ؛ وألمت به آفة افتقر بسببها في دينه ، فينبغي أن يراقب ويراعى ولا يهمل بل لا يزال يتلطف به ليعان على الخلاص من تلك الوقعة التي ألمت به . فالأخوة عدة للنائبات وحوادث الزمان ، وهذا من أشد النوائب . والفاجر إذا صحب تقيا وهو ينظر إلى خوفه ومداومته ، فيسرجع على قرب ، ويستحي من الاصرار . بل الكسلان يصحب الحريص في العمل ، فيحرص حياء منه . قال جعفر بن سليمان . مهما فترت في العمل ، نظرت إلى محمد ابن واسع وإقباله على الطاعة ، فيرجع إلى نشاطي في العبادة ، وفارقتي الكسل ، وعملت عليه أسبوعاً . وهذا التحقيق وهو أن الصداقة لحة كالحمة النسب ، والقريب لا يجوز أن يهجر بالمعصية . ولذلك قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ( فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ <sup>(١)</sup> ) ولم يقل اني برىء منكم ، مراعاة لحق القرابة ولحمة النسب . وإلى هذا أشار



أبو الدرداء لما قيل له : ألا تبغض أخاك وقد فعل كذا ؟ فقال إنما أبغض عمله ، وإلا فهو أخى وأخوة الدين أو كدمن أخوة القرابة . ولذلك قيل لحكيم أينما أحب اليك ، أخوك أو صديقك فقال إنما أحب أخى إذا كان صديقالى . وكان الحسن يقول كم من أخ لم تلده أمك . ولذلك قيل : القرابة تحتاج إلى مودة ، والمودة لا تحتاج إلى قرابة . وقال جعفر الصادق رضي الله عنه مودة يوم صلة ، ومودة شهر قرابة ، ومودة سنة رحم مائة من قطعها قطعها الله . فإذا الوفاء بعقد الأخوة إذا سبق انمقادها واجب . وهذا جوابنا عن ابتداء المؤاخاة مع الفاسق . فإنه لم يتقدم له حق فإن تقدمت له قرابة ، فلا جرم لا ينبغي أن يقاطع ، بل يحامل . والدليل عليه أن ترك المؤاخاة والصحبة ابتداء ليس مذموما ولا مكروها . بل قال قائلون الانفراد أولى فأما قطع الأخوة عن دوامها فهي عنه ، ومذموم في نفسه ونسبته إلى تركها ابتداء ، كنسبة الطلاق إلى ترك النكاح ، والطلاق أبغض إلى الله تعالى من ترك النكاح . قال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> «شَرَّارُ عِبَادِ اللَّهِ الْمَشَاوُنُ بِالنَّمِيصَةِ الْمُفَرَّقُونَ بَيْنَ الْأَحِبَّةِ» وقال بعض السلف في ستر زلات الإخوان : ود الشيطان أن ياتي على أخيك مثل هذا حتى تهجره وتقطعوه . فإذا اتقيتم من محبة عدوكم ؟ وهذا لان التفريق بين الأحباب من محاب الشيطان ، كما أن مقارفة العصيان من محابه . فإذا حصل للشيطان أحد غرضيه ، فلا ينبغي أن يضاف إليه الثاني وإلى هذا أشار عليه السلام ، في الذي شتم الرجل الذي أتى فاحشة إذ قال «مه وزبره» وقال <sup>(٢)</sup> «لَا تَكُونُوا عَرُونًَا لِلشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ» فهذا كله يبين الفرق بين الدوام والابتداء لان مخالطة الفساق محذورة ومفارقة الأحباب والإخوان أيضا محذورة ، وليس من سلم عن معارضة غيره كالذي لم يسلم . وفي الابتداء قد سلم : فرأينا أن المهاجرة والتباعد هو الأولى . وفي الدوام تعارضا فكان الوفاء بحق الأخوة أولى ، هذا كله في زلته في دينه

أما زلته في حقه بما يوجب إيمانه ، فلا خلاف في أن الأولى العفو والاحتمال . بل كل ما يحتمل تنزيله على وجه حسن ، ويتصور تمهيد عذر فيه قريب أو بعيد ، فهو واجب بحق الأخوة . فقد قيل : ينبغي أن تستنبط لزلة أخيك سبعين عذرا ، فإن لم يقبلاه ، قلبك فرد

(١) حديث شرار عباد الله المشاؤون بالنميمة للفرقون بين الاحبة : أحمد من حديث أسماء بنت يزيد بسند ضعيف

(٢) حديث لا تكونوا أعوانا للشيطان على أخيك : البخاري من حديث أبي هريرة بتقديم في الباب قبله



اللوم على نفسك ، فتقول لقلبك ما أقساك ! يعتذر إليك أخوك سميع بن عذرا فلا تقبله ! فأنت المعيب لأخوك . فإن ظهر بحيث لم يقبل التحسين ، فينبغي ألا تغضب إن قدرت . ولكن ذلك لا يمكن . وقد قال الشافعي رحمه الله : من استغضب فلم يغضب فهو حمار ، ومن استرضي فلم يرض فهو شيطان . فلا تكن حمارا ولا شيطانا ، واسترض قلبك بنفسك نيابة عن أخيك ، واحترز أن تكون شيطانا إن لم تقبل . قال الأحنف : حق الصديق أن تحتمل منه ثلاثا : ظلم الغضب ، وظلم الدالة ، وظلم المفضلة . وقال آخر : ما شئت أحدا قط ، لأنه إن شتني كريم فأنا أحق من غفرها له ، أولئيم فلا أجعل عرضي له غرضا . ثم تمثل وقال :  
وأغفر عوراء الكريم إدخاره \* وأعرض عن شتم اللئيم تكرما  
وقد قيل :

خذ من خليك ماصفا \* ودع الذي فيه الكدر  
فالعمر أقصر من معا \* تبة الخليل على الغير  
ومهما اعتذر إليك أخوك كاذبا كان أوصادقا فاقبل عذره . قال عليه السلام <sup>(١)</sup> « مَنْ اعْتَذَرَ إِلَيَّ أَخُوهُ فَلَمْ يَقْبَلْ عُذْرَهُ فَعَلَيْهِ مِثْلُ إِثْمِ صَاحِبِ الْمَكْسِ » وقال عليه السلام <sup>(٢)</sup> « الْمُؤْمِنُ سَرِيعُ الْغَضَبِ سَرِيعُ الرِّضَا » فلم يصفه بأنه لا يغضب . وكذلك قال الله تعالى (وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ <sup>(٣)</sup>) ولم يمتل والناقدين الغيظ . وهذا لأن العادة لا تنتهي إلى أن يجرح الانسان فلا يتألم ، بل تنتهي إلى أن يصبر عليه ويحتمل . وكما أن التألم بالجرح مقتضى طبع البدن ، فالتألم بأسباب الغضب طبع القلب . ولا يمكن قله ، ولكن يمكن منقطعه وكظمه ، والعمل بخلاف مقتضاه . فإنه يقتضي التشفى والانتقام والمكافأة ، وترك العمل بمقتضاه ممكن . وقد قال الشاعر

ولست بمستبق أخا لآله \* على شعث أي الرجال المذهب

(١) حديث من اعتذر اليه أخوه فلم يقبل عذره فعليه مثل صاحب مكس: ابن ماجه وأبو داود في المراسيل من حديث جودان واختلف في محبته وجهله أبو حاتم وباقي رجاله ثقات ورواه الطبراني في الأوسط من حديث جابر بسند ضعيف

(٢) حديث المؤمن سريع الغضب سريع الرضا: لم أجده هكذا ولترمذي وحسنه من حديث أبي سعيد الخدري إلا أن بني آدم خلقوا على طبقات شتى الحديث: وفيه ومنهم سريع الغضب سريع الغنى فذلك تلك

قال أبو سليمان الداراني لأحمد بن أبي الحواري : إذا واخيت أحدا في هذا الزمان فلا تعاتبه على ما تكرهه ، فإنك لا تأمن من أن ترى في جوابك ما هو شر من الأول قال فخرته فوجدته كذلك . وقال بعضهم : الصبر على مفضض الأخ خير من معاتبته ، والمعاتبه خير من القطيعة ، والقطيعة خير من الوقية . ويبغى أن لا يبالغ في البغضة عند الوقية . قال تعالى ( عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ كَادْتُمْ أَنْ يَكُونُوا بِكُمْ مَوَدَّةً <sup>(١)</sup> ) وقال عليه السلام <sup>(٢)</sup> « أَحَبُّ حَبِيبِكَ هَوْنًا مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ بَيْنُكَ وَبَيْنُكَ يَوْمَئِذٍ وَابْغِضْ بَغِضَكَ هَوْنًا مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمَئِذٍ » وقال عمر رضي الله عنه : لا يكن حبك كلفا ، ولا بغضك تلفا . وهو أن تحب تلف صاحبك مع هلاكك

## الحق السادس

الدعاء للأخ في حياته وبعد مماته ، بكل ما يحبه لنفسه ولأهله وكل متعلق به . فتدعو له كما تدعو لنفسك ، ولا تفرق بين نفسك وبينه . فإن دعائك له دعاء لنفسك على التحقيق . فقد قال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « إِذَا دَعَا الرَّجُلُ لِأَخِيهِ فِي ظَهْرِ الْغَيْبِ قَالَ الْمَلَكُ وَلَكَ مِثْلُ ذَلِكَ » وفي لفظ آخر <sup>(٢)</sup> « يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى بِكَ أَبَدًا يَا عَبْدِي » وفي الحديث <sup>(٣)</sup> « يُسْتَجَابُ لِلرَّجُلِ فِي أَخِيهِ مَا لَا يُسْتَجَابُ لَهُ فِي نَفْسِهِ » وفي الحديث <sup>(٤)</sup> « دَعْوَةُ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ فِي ظَهْرِ الْغَيْبِ لَا تُرَدُّ » وكان أبو الدرداء يقول : إني لأدعو لسبعين من إخواني في سجودي ، أسميهم بأسمائهم . وكان محمد بن يوسف الأصفهاني يقول : وأين مثل الأخ الصالح ؟ أهلك يقتسمون ميراثك ويتغنمون بما خلفت ، وهو منفرد بحزنك مهتم بما

من الدعوة  
في الدعاء

( ١ ) حديث أحب حبيبك هونا ما عسى أن يكون بغضك يوما . الحديث : الترمذي من حديث أبي هريرة وقال غريب قلت رجاله ثقات رجال مسلم لكن الراوي تردد في رفعه

( ٢ ) حديث إذا دعا الرجل لأخيه بظهر الغيب قال الملك ولك مثل ذلك : مسلم من حديث أبي الدرداء

( ٣ ) حديث الدعاء للأخ بظهر الغيب وفيه يقول الله بك أبدا يا عبدي : لم أجد هذا اللفظ

( ٤ ) حديث يستجاب للرجل في أخيه ما لا يستجاب له في نفسه : لم أجد هذا اللفظ لأبي داود والترمذي وضعه

من حديث عبد الله بن عمر وإن أسرع الدعاء إجابة دعوة غائب لغائب

( ٥ ) حديث دعوة الأخ لأخيه في الغيب لا ترد : العار قطن في الملل من حديث أبي الدرداء وهو عند مسلم

إلا أنه قال مستجابة مكان لا ترد

قدمت وما صرت إليه ، يدعو لك في ظلمة الليل ، وأنت تحت أطباق الثرى . وكان الأخ الصالح يقتدى بالملائكة إذ جاء في الخبر <sup>(١)</sup> « إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ قَالَ النَّاسُ مَا خَلْفَ ؟ وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ مَا قُدِّمَ ؟ » يفرحون له بما قدم ، ويسألون عنه ، ويشفقون عليه . وقال من بلغه موت أخيه فترحم عليه ، واستغفر له ، كتب له كأنه شهد جنازته وصلى عليه وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> « أَنَّهُ قَالَ « مَثَلُ الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ مَثَلُ الْفَرِيقِ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ شَيْءٍ يَنْتَظِرُ دَعْوَةَ مَنْ وَلَدٍ أَوْ وَالِدٍ أَوْ أَخٍ أَوْ قَرِيبٍ وَإِنَّهُ لَيَدْخُلُ عَلَى قُبُورِ الْأَمْوَاتِ مِنْ دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ مِنَ الْأَنْوَارِ مِثْلُ الْجِبَالِ » وقال بعض السلف : الدعاء للاموات بمنزلة الهدايا للأحياء ، فيدخل الملك على الميت ومعه طبق من نور ، عليه منديل من نور فيقول هذه هدية لك من عند أخيك فلان ، من عند قريبك فلان ، قال فيفرح بذلك كما يفرح الحي بالهدية .

## الحق السابع

الوفاء والإخلاص . ومعنى الوفاء الثبات على الحب وإدامته إلى الموت معه ، وبعد الموت مع أولاده وأصدقائه . فإن الحب إنما يراود للآخرة . فإن انقطع قبل الموت حبط العمل وضاع السعي . ولذلك قال عليه السلام <sup>(٣)</sup> ، في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله « وَرَجُلَانِ تَحَابَّانِ فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَى ذَلِكَ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ » وقال بعضهم : قليل الوفاء بعد الوفاة خير من كثيره في حال الحياة . ولذلك روى أنه صلى الله عليه وسلم <sup>(٤)</sup> « أَكْرَمَ عَجُوزٍ أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ « إِنَّهَا كَانَتْ تَأْتِينَا أَيَّامَ خَدِيجَةَ ، وَإِنَّ كَرَمَ الْعَهْدِ مِنَ الدِّينِ »

( ١ ) حديث إذا مات العبد قال الناس ما خلف وقالت الملائكة ما قدم : البيهقي في الشعب من حديث أبي هريرة بسند ضعيف

( ٢ ) حديث مثل الميت في قبره مثل الفريق يتعلق بكل شيء ينتظر دعوة ولده أو والده الحديث : أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي هريرة قال النبي في الميزان أنه خبر منكر جدا

( ٣ ) حديث سبعة يظلمهم الله في ظله - الحديث : تقدم غير مرة

( ٤ ) حديث أكرامه صلى الله عليه وسلم لعجوز دخلت عليه وقوله أنها كانت تأتينا أيام خديجة وإن حسن العهد من الإيمان : الحاكم من حديث عائشة وقال صحيح على شرط الشيخين وليس له علة

من الأمانة  
في الوفاء



فمن الوفاء للأخ مراعاة جميع أصدقائه وأقاربه والمتعلقين به ، ومراعاتهم أوقع في قلب الصديق من مراعاة الأخ في نفسه ، فإن فرحه بتفقد من يتعلق به أكثر ، إذ لا يدل على قوة الشفقة والحب إلا تعديهما من المحبوب إلى كل من يتعلق به ، حتى الكلب الذي على باب داره ينبغى أن يميز في القلب عن سائر الكلاب

ومهما انتقطع الوفاء بدوام المحبة ، شمت به الشيطان ، فإنه لا يحسد متعاونين على بر ، كما يحسد متواخين في الله ومتحايين فيه . فإنه يجهد نفسه لإفساد ما بينهما . قال الله تعالى ( وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ يَنْهَمُ <sup>(١)</sup> ) وقال مخبر عن يوسف ( مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي <sup>(٢)</sup> ) ويقال : متواخي اثنان في الله ، فتفرق بينهما ، إلا بذنب يرتكبه أحدهما . وكان بشر يقول : إذا قصر العبد في طاعة الله ، سلبه الله من يؤنسه . وذلك لأن الإخوان مسلاة للهموم ، وعون على الدين . ولذلك قال ابن المبارك : ألد الأشياء مجالسة الإخوان والانقلاب إلى كفاية . والمودة الدائمة هي التي تكون في الله . وما يكون لغرض يزول بزوال ذلك الغرض . ومن ثمرات المودة في الله أن لا تكون مع حسد في دين ودنيا . وكيف يحسده وكل ما هو لأخيه فإنه يرجع فائدته ! وبه وصف الله تعالى المحبين في الله تعالى فقال ( وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ <sup>(٣)</sup> ) ووجوه الحاجة هو الحسد

ومن الوفاء أن لا يتغير حاله في التواضع مع أخيه ، وإن ارتفع شأنه ، واتسعت ولايته وعظم جاهه . فالترفع على الإخوان بما يتجدد من الأحوال لؤم . قال الشاعر

إن الكرام إذا ما أيسروا ذكروا \* من كان يألفهم في المنزل الخشن

وأوصى بعض السلف ابنه فقال : يا بني ، لا تصحب من الناس إلا من إذا افتقرت إليه قرب منك ، وإن استغنيت عنه لم يطمع فيك وإن علت مرتبته لم يرتفع عليك . وقال بعض الحكماء : إذا ولي أخوك ولاية فثبت على نصف مودته لك فهو كثير

وحكى الريح أن الشافعي رحمه الله أخى رجلا ينفاد ، ثم إن أخاه ولى السيدين ، فتغير له مما كان عليه . فكتب إليه الشافعي بهذه الآيات

إذهب فودك من فؤادى طالق • أبدا وليس طلاق ذات الين  
فإن ارعويت فإنها تطليقة • ويسدوم ودكلى على تنتين  
وإن امتعت شفعتها بمثالها • فتكون تطليقتين في حيزين  
وإذا التلات ألتك منى بته • لم ينف عنك ولاية السيدين

واعلم أنه ليس من الوفاء موافقة الأخ فيما يخالف الحق في أمر يتعلق بالدين ، بل من الوفاء له المخالفة . فقد كان الشافعي رضي الله عنه أخى محمد بن عبد الحكم ، وكان يقربه ويقبل عليه ، ويقول : ما يقينى بمصر غيره . فاعتل محمد ، فعاده الشافعي رحمه الله فقال :

مرض الحبيب فعدته • فرضت من حذرى عليه

وأتى الحبيب بمودنى • فبرئت من نظرى إليه

وظن الناس لصدق مودتها أنه يفرض أمر حلقته إليه بعد وفاته . فقيل للشافعي في علته التي مات فيها رضي الله عنه ، إلى من يجلس بعدك يا أبا عبد الله ؟ فاستشرف له محمد بن عبد الحكم وهو عند رأسه ليومئذ إليه ، فقال الشافعي : سبحان الله ! أشك في هذا ؟ أبو يعقوب البويطى . فانكسر لها محمد . ومال أصحابه إلى البويطى ، مع أن محمدا كان قد حمل عنه مذهبه كله . لكن كان البويطى أفضل وأقرب إلى الزهد والورع . فنصح الشافعي لله ولل المسلمين ، وترك المداينة ، ولم يؤثر رضا الخلق على رضا الله تعالى . فلما توفى انقلب محمد ابن عبد الحكم عن مذهبه ، ورجع إلى مذهب أبيه ، ودرس كتب مالك رحمه الله ، وهو من كبار أصحاب مالك رحمه الله . وآثر البويطى الزهد والخول ، ولم يعجبه الجمع والجلوس في الحلقة ، واشتغل بالعبادة ، وصنف كتاب الأم الذى ينسب الآن إلى الريح بن سليمان ويعرف به ، وإنما صنفه البويطى ، ولكن لم يذكر نفسه فيه ، ولم ينسبه إلى نفسه ، فزاد الريح فيه ونصرف وأظهره . والمقصود أن الوفاء بالمحبة من تمامها النصيح لله . قال الاحنف الإخاء جوهرة رقيقة ، إن لم تحرسها كانت معرضة للآفات . فاحرسها بالكظم حتى تستدر

إلى من ظلمك ، وبالرضا حتى لا تستكثر من نفسك الفضل ، ولا من أخيك التقصير .  
ومن آثار الصدق والإخلاص وتتمام الوفاء ، أن تكون شديد الجزع من المفارقة ، تفور  
الطبع عن أسبابها ، كما قيل :

وجدت مصيبيات الزمان جميعها \* سوى فرقة الأحباب هينة الخطب  
وأشد ابن عينة هذا البيت وقال : لقد عهدت أقواما فارقتهم منذ ثلاثين سنة ، ما يخيل  
إليّ أن حسرتهم ذهبت من قلبي

ومن الوفاء أن لا يسمع بلاغات الناس على صديقه ، لاسيما من يظهر أولاً أنه محب  
لصديقه كيلا يتهم ، ثم يلقي الكلام عرضاً ، وينقل عن الصديق ما يوغر القلب ، فذلك من  
دقائق الحيل في التضريب . ومن لم يحترز منه لم تدم مودته أصلاً . قال واحد الحكماء : قد  
جئت خاطباً لمودتك . قال ان جعلت مهرها ثلاثاً فعلت . قال وما هي ؟ قال لا تسمع على  
بلاغة ، ولا تخالفني في أمر ، ولا توطئني عشوة

ومن الوفاء أن لا يصادق عدو صديقه . قال الشافعي رحمه الله . إذا أطماع صديقك  
عدوك فقد اشتركا في عداوتك

## الحق الثامن

التخفيف وترك التكلف والتكليف . وذلك بأن لا يكاف أخاه ما يشق عليه ، بل  
يروح سره من مهماته وحاجاته ، ويرفقه عن أن يحمله شيئاً من أعبائه ، فلا يستمد منه من  
جاه ومال ، ولا يكلفه التواضع له ، والتفقد لأحواله ، والقيام بحقوقه . بل لا يقصد بمحبته  
إلا الله تعالى ، تبركاً بدعائه ، واستئناساً بلبقائه ، واستعانة به على دينه ، وتقرباً إلى الله تعالى  
بالقيام بحقوقه ، وتحمل مؤنته . قال بعضهم : من اقتضى من إخوانه مالا يقتضونه فقد ظلمهم  
ومن اقتضى منهم مثل ما يقتضونه فقد أتعبهم . ومن لم يقتض فهو المتفضل عليهم . وقال  
بعض الحكماء : من حمل نفسه عند الإخوان فوق قدره أثم وأثموا . ومن جعل نفسه في  
قدره تعب وأتعبهم . ومن جعلها دون قدره سلم وسلموا

وتتمام التخفيف ، بطيئاً بساط التكليف ، حتى لا يستحي منه فيما لا يستحي من نفسه



وقال الجنيد : ماتواخي اثنان في الله فاستوحش أحدهما من صاحبه واحتشم ، إلا لعة في أحدهما . وقال علي عليه السلام : شر الأصدقاء من تكلف لك ، ومن أحوجك إلى مداراة ، وأجلك إلى اعتذار . وقال الفضيل : إنما تقاطع الناس بالتكليف ، يزور أحدهم أخاه فيتكلف له ، فيقطعه ذلك عنه . وقالت عائشة رضي الله عنها : المؤمن أخو المؤمن ، لا يفتنه ولا يحنثه . وقال الجنيد : صحبت أربع طبقات من هذه الطائفة ، كل طبقة ثلاثون رجلا حارثا المحاسبي وطبقته ، وحسنا المسوحي وطبقته ، وسري السقطي وطبقته ، وابن الكريبي وطبقته . فماتواخي اثنان في الله ، واحتشم أحدهما من صاحبه واستوحش ، إلا لعة في أحدهما . وقيل لبعضهم : من نصحب ؟ قال من يرفع عنك ثقل التكلف ، وتسقط بينك وبينه مؤنة التحفظ . وكان جعفر بن محمد الصادق رضي الله عنهما يقول : أثقل إخواني علي من تكلف لي وأحفظ منه ، وأخفهم علي قاي من أكون معه كما أكون وحدي . وقال بعض الصوفية : لا تعاشر من الناس إلا من لا تريد عنده بير ، ولا تنقص عنده باثم ، يكون ذلك لك وعليك وأنت عنده سواء . وإنما قال هذا لأن به يتخلص عن التكلف والتحفظ . وإلا فالطبع يحمله على أن يتحفظ منه إذا علم أن ذلك ينقصه عنده وقال بعضهم : كن مع أبناء الدنيا بالأدب ، ومع أبناء الآخرة بالعلم ، ومع العارفين كيف شئت . وقال آخر : لا نصحب إلا من يتوب عنك إذا أذبت ، ويعتذر إليك إذا أسأت ويحمل عنك مؤنة نفسك ، ويكفيك مؤنة نفسه . وقائل هذا قد ضيق طريق الأخوة على الناس ، وليس الأمر كذلك . بل ينبغي أن يواخي كل متدين عاقل ، ويعزم على أن يقوم بهذه الشرائط ، ولا يكان غيره هذه الشروط ، حتى تكثر إخوانه . إذ به يكون مواخيا في الله ، وإلا كانت مواخاته لخطوط نفسه فقط . ولذلك قال رجل للجنيد : قد عثر الإخوان في هذا الزمان . أين أخ لي في الله ؟ فأعرض الجنيد حتى أعاده ثلاثا . فلما أكثر قال له الجنيد : إن أردت أخا يكفيك مؤنتك ، وتحمل أذاك ، فهذا لعمري قليل . وإن أردت أخا في الله ، تحمل أنت مؤنته ، وتصبر على أذاه ، فعندي جماعة أعرفهم لك . فسكت الرجل واعلم أن الناس ثلاثة : رجل تنتفع بصحبته ، ورجل تقدر على أن تنفعه ولا تتضرر به . ولكن لا تنتفع به ، ورجل لا تقدر أيضا على أن تنفعه وتتضرر به ، وهو الأحق أو السوء الخلق . فهذا الثالث ينبغي أن تتجنبه . فأما الثاني فلا تتجنبه ، لأنك تنتفع في الآخرة

بشفاعته وبدعائه ، ويثوابك على القيام به . وقد أوحى الله تعالى إلى موسى عليه السلام إن أطعنى فما أكثر اخوانك . أى إن واسيتهم واحتملت منهم ولم تحسدهم . وقد قال بعضهم : صحبت الناس خمسين سنة ، فما وقع بينى وبينهم خلاف . فإنى كنت معهم على نفسى . ومن كانت هذه شيمته أكثر إخوانه .

ومن التخفيف وترك التكلف أن لا يعترض فى نوافل العبادات . كان طائفة من الصوفية يصطحبون على شرط المساواة بين أربع معان . إن أكل أحدهم النهار كله لم يقل له صاحبه صم . وإن صام الدهر كله لم يقل له أفطر . وإن نام الليل كله لم يقل له قم . ولمن صلى الليل كله لم يقل له نم . وتستوى حالاته عنده بلا مزيد ولا نقصان . لأن ذلك إن تفاوت حرك الطبع إلى الرياء والتحفظ لا محالة . وقد قيل : من سقطت كلفته ، دامت ألقته . ومن خفت مؤنته ، دامت مودته . وقال بعض الصحابة : إن الله لمن المتكافين . وقال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « أَنَا وَالْأَتْقِيَاءُ مِنْ أُمَّتِي بُرَاءٌ مِنَ التَّكْلِيفِ » وقال بعضهم <sup>(٢)</sup> : إذا عمل الرجل فى بيت أخيه أربع خصال ، فقد تم أنسه به . إذا أكل عنده ، ودخل الخلاء ، وصلى ، ونام فذكر ذلك لبعض المشايخ ، فقال بقيت خامسة ، وهو أن يحضر مع الأهل فى بيت أخيه ويجامعها . لأن البيت يتخذ للاستخفاء فى هذه الأمور الخمس . وإلا فالساجد أرواح لقلوب المتعبدين . فإذا فعل هذه الخمس فقد تم الأخاء ، وارتفعت الحشمة ، وتأكد الانبساط . وقول العرب فى تسليمهم يشير إلى ذلك . إذ يقول أحدهم لصاحبه : مرحبا وأهلا وسهلا . أى لك عندنا مرحب وهو السعة فى القلب والمكان ، ولك عندنا أهل تأنس بهم بلا وحشة لك منا ، ولك عندنا سهولة فى ذلك كله ، أى لا يشتد علينا شئ مما تريد ولا يتم التخفيف وترك التكلف إلا بأن يرى نفسه دون إخوانه ، ويحسن الظن بهم ويسىء الظن بنفسه . فإذا رآهم خيرا من نفسه ، فعند ذلك يكون هو خيرا منهم . وقال أبو معاوية الأسود : إخوانى كلهم خير منى . قيل وكيف ذلك ؟ قال كلهم يرى لى الفضل عليه

( ١ ) حديث أنا وأمتى برآء من التكلف : الدار قطنى فى الافراد من حديث الزبير بن العوام ألا ترى من التكلف وصالحو أمتى واسناده ضعيف

( ٢ ) حديث إذا صنع الرجل فى بيت أخيه أربع خصال فقد تم أنسه به - الحديث : لم أجده أصلا

ومن فضلى على نفسه فهو خير منى . وقد قال صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « المرء على دين خليله ولا خير في صُحبة من لا يرى لك مثل ما ترى له » فهذه أقل الدرجات وهو النظر بعين المساواة والكمال في رؤية الفضل للأخ . ولذلك قال سفيان : إذا قيل لك يا شر الناس ففضبت ، فأنت شر الناس . أى ينبغي أن تكون معتقداً ذلك في نفسك أبداً وسيأتى وجه ذلك في كتاب الكبر والعجب . وقد قيل فى معنى التواضع ورؤية الفضل للأخوان آيات :-

تذلل لمن إن تذلت له • يرى ذاك للفضل لا للبله  
وجانب صداقة من لا يزال • على الأصدقاء يرى الفضل له  
وقال آخر :

كم صديق عرفته بصديق • صار أحظى من الصديق المتيق  
ورفيق رأيتـه فى طريق • صار عندي هو الصديق الحقيق

ومهما رأى الفضل لنفسه ، فقد احتقر أخاه . وهذا فى عموم المسلمين مذموم قال صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> « يحسب المؤمن من الشر أن يحقر أخاه المسلم »  
ومن تمة الانبساط وترك التكلف أن يشاور إخوانه فى كل ما يقصده ، وقبل إشاراتهم فقد قال تعالى (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ <sup>(٣)</sup>) وينبغى أن لا يخفى عنهم شيئاً من أسرارهم . كما روى أن يعقوب ابن أخى معروف قال : جاء أسود بن سالم إلى عمى معروف ، وكان مواخياً له فقال إن بشر بن الحارث يحب مواخاتك ، وهو يستحى أن يشافك بك بذلك ، وقد أرسلنى إليك يسألك أن تعقد له فيما بينك وبينه أخوة يحتسبها ويعتدبها ، إلا أنه يشترط فيها شروطاً ، لا يحب أن يشهر بذلك ، ولا يكون بينك وبينه مزاورقولا ملاقة ، فإنه يكره كثرة الإلتقاء . فقال معروف : أما أنا لو آخيت أحداً لم أحب مفارقتة ليلاً ولا نهاراً

( ١ ) حديث المرء على دين خليله ولا خير فى محبة من لا يرى لك مثل ما ترى له : تقدم الشطر الاول منه فى

الباب قبله وأما الشطر الثانى فرواه ابن عدى فى الكامل من حديث أنس بسند ضعيف

( ٢ ) حديث حسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم : مسلم من حديث أبى هريرة وتقدم فى أثناء

حديث لاتدابروا فى هذا الباب

(١) آل عمران : ١٥٩



ولزرتة في كل وقت ، وآثرته على نفسه في كل حال . ثم ذكر من فضل الأخوة والحب في الله أحاديث كثيرة ، ثم قال فيها : وقد آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا ، فشاركه في العلم ، <sup>(١)</sup> وقاسمه في البدن ، <sup>(٢)</sup> وأنكحه أفضل بناته <sup>(٣)</sup> وأحبهن إليه ، وخصه بذلك لمؤاخاته . وأنا أشهدك أني قد عقدت له أخوة بيني وبينه ، وعقدت أخاءه في الله لرسالتك ولمسألته ، على أن لا يزورني إن كره ذلك ، ولكني أزوره متى أحببت . ومره أن يلقاني في مواضع نلتقي بها . ومره أن لا يخني علي شيئا من شأنه ، وأن يطلعني على جميع أحواله فأخبر ابن سالم بشرا بذلك ، فرضي وسر به

فهذا جامع حقوق الصحبة . وقد أجملناه مرة ، وفصلناه أخرى . ولا يتم ذلك إلا بأن تكون على نفسك للإخوان ، ولا تكون لنفسك عليهم . وأن تنزل نفسك منزلة الخادم لهم ، فتقيد بحقوقهم جميع جوارحك

أما البصر ، فبأن تنظر إليهم نظر مودة يعرفونها منك ، وتنظر إلى محاسنهم ، وتتعمى عن عيوبهم ، ولا تصرف بصرك عنهم في وقت إقبالهم عليك ، وكلامهم معك .

( ١ ) حديث آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا وشاركه في العلم : النسائي في الخصائص من سننه الكبرى من حديث علي قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بني عبدالمطلب - الحديث : وفيه فأيكم يبايعني على أن يكون أخى وصاحي ووارثي فلم يقم إليه أحد فقامت إليه وفيه حتى إذا كان في الثالثة ضرب بيده على يدي وله وللحاكم من حديث ابن عباس أن عليا كان يقول في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أني لأخوه ووليه ووارث علمه - الحديث : وكل ما ورد في أخوته فضعيف لا يصح منه شيء ، وللترمذي من حديث ابن عمر وأنت أخى في الدنيا والآخرة وللحاكم من حديث ابن عباس أنا مدينة العلم وعلي بابها وقال صحيح الاسناد وقال ابن حبان لأصل له وقال ابن طاهر انه موضوع وللترمذي من حديث علي أنادار الحكمة وعلي بابها وقال غريب

( ٢ ) حديث مقاسمته عليا للبدن : مسلم في حديث جابر الطويل ثم أعطى عليا فنحر ماعبر وأشركه في هديه

( ٣ ) حديث انه أنكح عليا أفضل بناته وأحبهن إليه : هذا معلوم مشهور في الصحيحين من حديث علي لما أردت أن أبني بفاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم واعدت رجالا صواغا - الحديث : وللحاكم من حديث أم أيمن زوج النبي صلى الله عليه وسلم ابنته فاطمة عليا - الحديث : وقال صحيح الاسناد وفي الصحيحين من حديث عائشة عن فاطمة وفاطمة أما ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين الحديث

روي أنه صلى الله عليه وسلم "كان يعطى كل من جلس إليه نصيباً من وجهه. وما استصفاه أحداً إلا ظن أنه أكرم الناس عليه. حتى كان مجلسه وسمعه وحديثه، ولطيف مسأله، وتوجهه للجالس إليه. وكان مجلسه حياء وتواضع وأمانة. وكان عليه السلام أكثر الناس تبسماً وضحكاً في وجوه أصحابه، وتمجيباً مما يحدثونه به. وكان ضحك أصحابه عنده التبسم اقتداء منهم بفعله، وتوقيراً له عليه السلام

وأما السمع، فبأن تسمع كلامه، تلذذاً بسماعه، ومصداقاً به، ومظهراً للاستبشار به ولا تقطع حديثهم عليهم بمرادة ولا منازعة ومداخلة واعتراض، فإن أرهاقك عارض اعتذرت إليهم، وتحرس سمعك عن سماع ما يكرهون

وأما اللسان، فقد ذكرنا حقوقه فإن القول فيه يطول، ومن ذلك أن لا يرفع صوته عليهم ولا يخاطبهم إلا بما يفقهون

وأما اليدين، فإن لا يقبضها عن معاونتهم في كل ما يتعاطى باليد وأما الرجلان، فإن يمشي بهما وراءهم مشي الأتباع لا مشي المتبوعين، ولا يتقدمهم إلا بقدر ما يقدمونه، ولا يقرب منهم إلا بقدر ما يقربونه. ويقوم لهم إذا أقبلوا، ولا يقعد إلا بقعودهم، ويقعد متواضعا حيث يقعد. ومهما تم الاتحاد خف حمله من هذه الحقوق، مثل القيام والاعتذار والثناء، فإنها من حقوق الصحبة، وفي ضمنها نوع من الأجنبية والتكلف. فإذا تم الاتحاد، انطوى بساط التكلف بالكلية، فلا يسلك به إلا مسلك نفسه، لأن هذه الآداب الظاهرة عنوان آداب الباطن وصفاء القلب: ومهما صفت القلوب استغني عن تكلف إظهار ما فيها. ومن كان نظره إلى صحة الخلق، فتارة يعوج وتارة يستقيم. ومن كان نظره إلى الخالق لزم الإستقامة ظهراً وباطناً، وزين باطنه بالحب لله وخلقه، وزين ظاهره بالعبادة لله والخدمة لعباده، فإنها أعلى أنواع الخدمة لله، إذ لا وصول إليها إلا بحسن الخلق. ويدرك العبد بحسن خلقه درجة القائم الصائم وزيادة

(١) حديث كان يعطى كل من جلس إليه نصيب من وجهه - الحديث: الترمذى في الشرائع من حديث طى في أثناء حديثه فيه يعطى كل جلسائه نصيبه لا يحب جلساءه أن أحداً أكرم عليه من جالسه ومن سألته حاجة لم يرد إلا بها أو يسيور من القول ثم قال مجالسه مجلس حلم وحياء وصبر وأمانتوفيه يضحك مما يضحكون ويتعجب مما يتعجبون منه ولترمذى من حديث عبد الله الحارث بن جزء ما رأيت أحداً أكثر تبسماً من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غريب

## خاتمة

## \* لهذا الباب \*

نذكر فيها جملة من آداب العشرة والمجالسة مع أصناف الخلق، ملتقطة من كلام بعض الحكماء إن أردت حسن العشرة، فإلق صديقك وعدوك بوجه الرضا من غير ذلة لهم، ولا هيبة منهم. وتوقير من غير كبر، وتواضع في غير مذلة. وكن في جميع أمورك في أوسطها. فكلما طرفي قصد الأمور ذميم. ولا تنظر في عطفك، ولا تكثر الإلتفات، ولا تقف على الجماعات. وإذا جلست فلا تستوفز. وتحفظ من تشبيك أصابعك، والعبث بلحيتك وخاتمك، وتحليل أسنانك، وإدخال أصبعك في أنفك، وكثرة بصافك وتنخمك، وطرده الباب من وجهك، وكثرة التمتطي والتشاؤب في وجوه الناس وفي الصلاة وغيرها. وليكن مجلسك هاديا، وحديثك منظوما مرتباً. واصنع إلى الكلام الحسن ممن حدثك، من غير إظهار تعجب مفرط. ولا تسأله إعادته. واسكت عن المضاحك والحكايات. ولا تحدث عن إعجابك بولدك ولا جاريتك، ولا شعرك ولا تصنيفك وسائر ما يخصك. ولا تصنع تصنع المرأة في التزين، ولا تبذل تبذل العبد، وتوق كثرة الكحل، والإسراف في الدهن ولا تلح في الحاجات، ولا تشجع أحدا على الظلم، ولا تعلم أهلك وولدك، فضلا عن غيرهم مقدار مالك، فإنهم إن رأوه قليلا هنت عندهم، وإن كان كثيرا لم تبلغ قط رضاهم. وخوفهم من غير عنف، وإن لهم من غير ضعف. ولا تهازل أمتك ولا عبدك فيسقط وقارك.

وإذا خاصمت فتوقر وتحفظ من جهلك، وتجنب عجلتك، وتفكر في حجتك. ولا تكثر الإشارة يديك، ولا تكثر الإلتفات إلى من وراءك، ولا تجت على ركبتيك وإذا هدا غيظك فتكلم.

وإن قربك سلطان فكن منه على مثل حد السنان، فإن استرسل إليك فلا تأمن انقلابه عليك، وارفق به رفقك بالصبي، وكله بما يشتهي ما لم يكن معصية، ولا يحملنك لطفه بك أن تدخل بينه وبين أهله وولده وحشمه، وإن كنت لذلك مستحقا عنده، فإن سقطة الداخل بين الملك وبين أهله سقطة لا تنعش، وزلة لا تقال

وإياك وصديق المافية، فإنه أعدى الأعداء. ولا تجعل مالك أكرم من عرضك



وإذا دخلت مجلساً فالأدب فيه البداية بالتسليم، وترك التخطي لمن سبق، والجلوس <sup>أمر الجلوس</sup> حيث اتسع، وحيث يكون أقرب إلى التواضع. وأن تحيى بالسلام من قرب منك عند <sup>على الطريق</sup> الجلوس. ولا تجلس على الطريق، فإن جلست فأدبه غض البصر، ونصرة المظلوم، وإغاثة الملهوف، وعون الضعيف، وإرشاد الضال، ورد السلام، وإعطاء السائل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والارتياح لموضع البصاق. ولا تبصق في جهة القبلة، ولا عن يمينك ولكن عن يسارك، وتحت قدمك اليسرى

ولا تجالس الملوك، فإن فعلت فأدبه ترك النية، ومجانبة الكذب، وصيانة السر، وقلة <sup>أمر بجانب</sup> الحوائج، وتهذيب الألفاظ، والأعراب في الخطاب، والمذاكرة بأخلاق الملوك، وقلة <sup>الملوك</sup> المداعبة، وكثرة الحذر منهم وإن ظهرت لك المودة. وأن لا تتجشأ بحضرتهم ولا تتخلل بعد الأكل عنده. وعلى الملك أن يحتمل كل شيء إلا إفشاء السر، والقدرح في الملك والتعرض للحرم ولا تجالس العامة فإن فعلت فأدبه ترك الخوض في حديثهم، وقلة الاصغاء إلى أراجيفهم <sup>أمر بجانب العامة</sup> والتغافل عما يجري من سوء أفعالهم، وقلة اللقاء لهم مع الحاجة إليهم

وإياك أن تمازح أيدياً أو غير أيدي، فإن الأييب يحقد عليك، والسفيه يجترى عليك <sup>مضار المزاح</sup> لأن المزاح يخرق الهيبة، ويسقط ماء الوجه، ويعقب الحقد، ويذهب بحلاوة الود ويشين فقه الفقيه، ويمجرىء السفيه، ويسقط المنزلة عند الحكيم، ويعقبه المتقون. وهو يمت القاب، ويباعد عن الرب تعالى، ويكسب الغفلة، ويورث الذلة. وبه تظلم السرائر وتموت الخواطر. وبه تكثر العيوب، وتبين الذنوب. وقد قيل: لا يكون المزاح إلا من سخط أو بطر. ومن بلي في مجلس بمزاح أو غلط، فليذكر الله عند قيامه. قال النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> «مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ فَكَثُرَ فِيهِ لَهْفُهُ فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ»

(١) حديث من جلس في مجلس فكثرت فيه لهفته فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك سبحانك اللهم وبحمدك

الحديث: الترمذي من حديث أبي هريرة ومعه

## فهرست الربع الثاني

### بقية الجزء الرابع

رقم الصفحة رقم من الجزء مسلسل	رقم الصفحة رقم من الجزء مسلسل	
٦٢	٦٥٤	كتاب آداب الأكل
٦٣	٦٥٥	الباب الأول فيما لا بد للمنفرد منه
		القسم الأول في الآداب التي تتقدم على الأكل
		الطعام الحلال الطيب
		غسل اليد قبل الطعام
٦٤	٦٥٦	السفرة والمائدة
		كيفية الجلوس على السفرة
٦٥	٦٥٧	نية التقوى على الطاعة بالأكل
		الرضا بالموجود من الطعام
٦٦	٦٥٨	تكثير الأيدي على الطعام
		القسم الثاني في آداب حالة الأكل
٦٧	٦٥٩	آداب الشرب
٦٨	٦٦٠	القسم الثالث ما يستحب بعد الطعام
٦٩	٦٦١	غسل اليدين بالأشنان
٧٠	٦٦٢	الباب الثاني فيما يزيد بسبب الاجتماع
		والمشاركة في الأكل
		من يتدبىء الطعام
		الكلام على الطعام
		تنشيط الرفيق على الطعام
		ترك التصنع أثناء الأكل
٧١	٦٦٣	غسل اليد في الطست وآدابه
٧٢	٦٦٤	عدم مراقبة أكل غيره
		التنزه عما يستقذره غيره
		الباب الثالث في آداب تقديم الطعام
		إلى الإخوان الزائرين
٧٤	٦٦٦	آداب الدخول للطعام
		عدم التربص لوقت الطعام
٧٤	٦٦٦	التورط في الدعوة
٧٦	٦٦٨	آداب تقديم الطعام
		ترك التكلف
٧٧	٦٦٩	اقتراحات الضيف في الطعام
٧٨	٦٧٠	تشبيه المضيف لضيفه
		هل أقدم لك طعاما ؟
٧٩	٦٧١	الباب الرابع في آداب الضيافة
		فضيلة الضيافة
٨٠	٦٧٢	آداب الدعوة إلى الطعام
٨١	٦٧٣	عدم تمييز الغنى بالاجابة عن الفقير
٨٢	٦٧٤	عدم الامتناع عن الاجابة بعد المسافة
٨٣	٦٧٥	اجابة الدعوة وصوم التطوع
		الامتناع عن الاجابة عند الشبهة
		النية الصحيحة عند اجابة الدعوة
٨٥	٦٧٧	آداب الحضور لمثل ابداعي والجلوس فيه
		التقاليد الاسلامية في الجلوس في منزل الغير
		من رأى منكرا في منزل غيره
٨٦	٦٧٨	آداب إحضار الطعام
		تعجيل الطعام
٨٧	٦٧٩	تقديم الفاكهة أولا
		شرب الماء المثلج وغسل اليد بالماء الفاتر
٨٨	٦٨٠	تقديم ألطف الألوان أولا
		كتابة قائمة بالألوان
		عدم رفع الألوان قبل الاستيفاء
٨٩	٦٨١	عدم قيام ابداعي من الأكل قبل الضيوف
		تقديم الكفاية من الطعام
		أخذ الضيوف ما تبقى من الأكل
٩٠	٦٨٢	آداب الانصراف
		طلاقة الوجه وطيب الحديث

رقم الصفحة رقم من الجزء مسلسل	رقم الصفحة رقم من الجزء مسلسل		رقم الصفحة رقم من الجزء مسلسل
٩٠	٦٨٢	انصراف الضيف طيب النفس	١٢٣ ٧١٥ آداب العقد
٩١	٦٨٣	أدب خروج الضيف مدة الضيافة	١٢٤ ٧١٦ موانع الزواج الشرعية
٩٢	٦٨٤	فصل يجمع آداباً ومناهي طيبة الأكل في السوق من نصائح علي رضي الله عنه نصائح طيب للحجاج ضرورة الغذاء قبل الخروج الحية	١٢٥ ٧١٧ ما يجب توفره في الزوجة قوة دينها ١٢٦ ٧١٨ حسن خلقها ١٢٧ ٧١٩ حسن وجهها ١٢٩ ٧٢١ يسر مهرها ١٣١ ٧٢٣ المرأة الولود ١٣٢ ٧٢٤ فوائد البكارة طيب العنصر القراية القرية وضعف النسل اختيار الزوج
٩٣	٦٨٥	حمل الطعام إلى أهل البيت الأكل عند الظلمة بعض آداب الضيافة	٩٤ ٦٨٦ من حكم الشافعي رضي الله عنه في الأكل
٩٦	٦٨٧	كتاب آداب النطاع	٩٧ ٦٨٩ آداب الأول في الترغيب في النكاح وعنه
٩٧	٦٨٩	الترغيب في النكاح الترهيب عن النكاح فوائد النكاح الناسل	١٣٤ ٧٢٦ حسن المعاشرة ١٣٧ ٧٢٩ المداعبة والمزاح ١٣٨ ٧٣٠ مزج المداعبة بالحرم ١٤٠ ٧٣٢ الاعتدال في الغيرة ١٤٢ ٧٣٤ كيف ينق الرجل الغيرة نحث في خروج المرأة إلى الأسواق ١٤٣ ٧٣٥ الاعتدال في النفقة ١٤٤ ٧٣٦ تعليم الزوجة علم الحيض العدل عند تعدد الزوجات ١٤٦ ٧٣٨ الحسام بين الزوجين ١٤٧ ٧٣٩ آداب الجماع ١٤٩ ٧٤١ العزل ١٥١ ٧٤٣ أسباب العزل ١٥٠ ٧٤٥ آداب الولارة عدم الفرح بالذكر والحزن بالأنثى ١٥١ ٧٤٦ الأدان في أدن الولد ١٥٤ ٧٤٧ اختيار الأسم الحسن ١٥٦ ٧٤٨ العقيقة
١٠١	٦٩٣	الترغيب في النكاح	
١٠٢	٦٩٤	فوائد النكاح	
١٠٥	٦٩٧	رجاء دعاء الولد الصالح شفاعة الأطفال يوم القيامة	
١٠٧	٦٩٩	دفع غوائل الشهوة	
١٠٨	٧٠٠	دلالة لذة الدنيا على لذة الآخرة	
١١١	٧٠٥	القيام بشؤون المنزل	
١١٤	٧٠٦	القيام بنصيب المرء من الواجبات الاجتماعية	
١١٧	٧٠٩	آفات النكاح	
١١٨	٧١٠	العجز عن طلب الحلال	
١١٩	٧١١	احتمال التقصير في حقوق الزوجات	
١٢٢	٧١٤	الانشغال بالزوجة عن الله تعالى آداب الثاني في العقد وأحوال المرأة عند العقد العقد - أركان العقد	



رقم الصفحة رقم من الجزء مسلسل	رقم الصفحة رقم من الجزء مسلسل
٧٤٨ ١٥٦	التحكك بتمرة أو حلاوة
٧٤٩ ١٥٧	الطلاق ودواعيه
	افتداء الزوجة
	وقت الطلاق
٧٥٠ ١٥٨	عدم الجمع بين الطلقات الثلاث
	المتعة
٧٥١ ١٥٩	عدم إفشاء الأسرار
٧٥٢ ١٦٠	حقوق الزوج على الزوجة
٧٥٥ ١٦٣	حق الابنة على ولديها
	آداب الزوجة
٧٥٧ ١٦٥	الحداد على الزوج
٧٦٠ ١٦٨	<b>كتاب آداب الكسب والمعاملة</b>
٧٦١ ١٦٩	آداب الأول في فضل الكسب
	والحث عليه
٧٦٥ ١٧٣	المفاضلة بين العمل والسؤال
٧٦٦ ١٧٤	آداب الثاني في علم الكسب وطرقه
٧٦٧ ١٧٥	الفقر الأول البيع
	أركان البيع - العقد
٧٦٨ ١٧٦	للعقود عليه - طهارته
	الانتفاع به
٧٦٩ ١٧٧	صحته تملك البائع له
	القدرة على تسليمه
	تحديد البيع
٧٧٠ ١٧٨	قبض البيع قبل بيعه
	الايجاب والقبول في البيع
٧٧٤ ١٨٢	الفقر الثاني الربا
٧٧٥ ١٨٣	الفقر الثالث السلم
٧٧٦ ١٨٤	الفقر الرابع الاجارة
٧٧٨ ١٨٥	الفقر الخامس القراض
	رأس المال
	الربح
٧٧٩ ١٨٧	العمل
٧٨٠ ١٨٨	الفقر السادس الشركة
	شركة المفاوضة
	شركة الأبدان
	شركة الوجوه
	شركة العنان
٧٨١ ١٨٩	آداب الثالث في بيان العدل واجتناب
	الظلم في المعاملة
	الفقر الأول فيما يهم ضرره
	الاحتكار
٧٨٣ ١٩١	تزيف النقود وترويج المزيف منها
٧٨٥ ١٩٣	الفقر الثاني ما يخص ضرره العامل
	النشاء على السلعة
٧٨٦ ١٩٤	النهي عن الفش
٧٨٩ ١٩٧	الأمانة في الكيل والميزان
٧٩١ ١٩٩	الصدق في سعر الوقت

## فهرست الجزء الخامس

رقم الصفحة رقم	من الجزء مسلسل	رقم الصفحة رقم	من الجزء مسلسل
٢٩٣	٣	الباب الرابع في الاحسان في المعاملة ٢٩	٨١٩
٢٩٥	٥	مقدار الربح الحلال	٨٢٠
٢٩٦	٦	احتمال النعيب	٨٢٠
٢٩٧	٧	الاحسان في استيفاء الحقوق	٨٢٠
٢٩٨	٨	حسن قضاء الدين	٨٢٠
٢٩٩	٩	أقلة النادم صفقته	٨٢٠
٨٠٠	١٠	الاحسان إلى الفقير من طريق الدين	٨٢١
٨٠٢	١٢	الباب الخامس في شفقة التاجر على دينه فيما يخصه ويعم آخرته	٨٢١
٨٠٣	١٣	نية التاجر عند مباشرة عملة	٨٢١
٨٠٤	١٤	اختيار المهنة	٨٢٢
٨٠٥	١٥	عدم الانشغال بالعمل عن الصلاة	٨٢٢
٨٠٧	١٧	ذكر الله في السوق	٨٢٥
٨١٠	٢٠	عدم الحرص على السوق والنجارة	٨٢٧
٨١١	٢١	اتقاء مواقع الشبهات	٨٢٧
٨١٧	٢٧	مراقبة نفسه في جميع معاملاته	٨٢٨
٨١٨	٢٨	كتاب المهرل والمهرام	٨٢٨
٨١٩	٢٩	الباب الأول في فضيلة الحلال	٨٢٩
		ومقدمة الحرام الخ	٨٢٩
		فضيلة المهرل ومقدمة الحرام	٨٣٠
		أصناف المهرل ومقدمه	٨٣١
		الحرام لعينه	٨٣٣
		أصناف الكسب الحلال	٨٣٤
		المأخوذ من غير مالك	٨٣٥
		الفي والغنيمة وما في حكمها	
		الزكاة والوقف والنفقة وغيرها	
		البيع والأجارة وما في حكمها	
		البات والوصايا والصدقات	
		الميراث	
		درجات المهرل والمهرام	
		ورع العذول	
		ورع الصالحين	
		ورع المتقين	
		ورع الصديقين	
		درجات الحرام	
		امتد درجات الأربع في الورع	
		وشرائعها	
		أمثلة ورع الصالحين	
		أمثلة ورع المتقين	
		أمثلة ورع الصديقين	
		الباب الثاني في مراقب الشبهات ومشاراتها	
		وتمييزها عن الحلال والحرام	
		الحلال المطلق	
		الحرام المحض	
		ما يلتحق بالحلال المطلق	
		ما يلتحق بالحرام المحض	
		لمنار الأول للشبهة	
		الشك في السبب المحلل ومثاله	
		الشك في السبب المحرم ومثاله	
		ترجيح السبب المحلل ومثاله	
		ترجيح السبب المحرم ومثاله	
		المأز الثاني للشبهة منشؤه الاختلاط	
		استهزام العين بعدد محصور	
		اختلاط الحرام المحصور بالحلال غير المحصور	

رقم الصفحة رقم من الجزء مسلسل	رقم الصفحة رقم من الجزء مسلسل	رقم الصفحة رقم من الجزء مسلسل	رقم الصفحة رقم من الجزء مسلسل
٤٦	٨٣٦	٨٧	٨٧٧
٥٨	٨٤٨	٨٨	٨٧٨
٦٠	٨٥٠	٩١	٨٨١
٦١	٨٥١	٩٢	٨٨٢
٦٣	٨٥٣	٩٣	٨٨٣
٦٦	٨٥٦	٩٥	٨٨٥
٦٩	٨٥٩	٩٦	٨٨٦
٧١	٨٦١	٩٧	٨٨٧
٧٢	٨٦٢	٩٨	٨٨٨
٧٥	٨٦٥	٩٩	٨٨٩
٧٦	٨٦٦		
٧٧	٨٦٧		
٨١	٨٧١	١٠٠	٨٩٠
٨٣	٨٧٢	١٠١	٨٩١
٨٣	٨٧٣	١٠٢	٨٩٢
٨٤	٨٧٤	١٠٤	٨٩٤
٨٥	٨٧٥	١٠٦	٨٩٦
		١١٢	٩٠٢



رقم الصفحة رقم	من الجزء مسلسل	رقم الصفحة رقم	من الجزء مسلسل
١١٢	٩٠٢	١٤٧	٩٣٧
١١٧	٩٠٧	١٥٦	٩٤٦
١١٨	٩٠٨	١٦٠	٩٥٠
١٢٣	٩١٣	١٦٣	٩٥٣
١٢٥	٩١٥	١٦٨	٩٥٨
١٢٦	٩١٦	١٧١	٩٦١
١٢٩	٩١٩	١٨٠	٩٧٠
١٣٠	٩٢٠	١٨٥	٩٧٥
١٣١	٩٢١	١٩٠	٩٨٠
١٣٢	٩٢٢	١٩١	٩٨١
١٣٣	٩٢٣	١٩٤	٩٨٤
١٤٠	٩٣٠	٢٠٠	٩٩٠
		٢٠١	٩٩١

الأخوة في الله والأخوة في الدنيا

البغى في الله

مراتب الدين يغضون في الله وكيفيته معاملة لهم

الصفات المشروطة فيمن تختار صحبته

الباب الثاني في حقوق الأخوة والصحبة

حق الأخوة في المال

حق الأخوة في النفس

حق الأخوة في السكوت

حق الأخوة في النطق

حق الأخوة في العقوب عن الزلات

حق الأخوة في الدعاء

حق الأخوة في الوفاء

حق الأخوة في ترك التكلف

فائحة للباب الثاني - جملة من آداب العشرة والمجالسة

أدب الجلوس على الطريق

أدب مجالسة الملوك

أدب مجالسة العامة

مضار المزاج

الدخول على السلطان الظالم

دخول السلطان الظالم زائرا

اعتزال السلاطين

أخذ مال السلطان الظالم وتفرقة على الفقراء

سرقة مال السلطان الظالم وتفرقة على الفقراء

المعاملة مع السلاطين الظلمة

النجارة في الأسواق التي بناها السلطان الظالم

معاملة قضاة السلطان الظالم وعماله وخدمه

استعمال ما يبيعه السلطان الظالم

جعل الشارع في الأرض المغصوبة

الباب السابع في مسائل منفرقة

الأكل من المال المجموع للصرف على الصوفية

حكم المال الموصى به للصوفية

حكم المال الموقوف على الصوفية

الفرق بين الرشوة والمهدية

**كتاب آداب الألفة**

آداب الأولى في فضيلة الألفة والأخوة

وفي شروطها ودرجاتها وفوائدها

فضيلة الألفة والأخوة

الترقيم الدولى	٩٠٧٧-١٥٥٥-٠١-٤
----------------	----------------

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية  
١٩٨٦ / ٧٨٥٩



**دار الفكر**

للصحافة والنشر والاعلان

منارة ثقافية جديدة في مصر





# أَحْيَاءُ الْعُلَمَاءِ الدِّينِيِّينَ

للإمام أبي حامد الغزالي

مضاف إليه . . تخريج الحافظ العراقي

يصدر عن « دار الغد العربي » للنشر والإعلان في [ ١٦ جزءاً ] . . يومى ١ ، ١٥ من كل شهر . . ثمن الجزء الواحد ١٧٥ قرشاً ، ولن يرغب في الاشتراك في المجموعة كاملة [ ١٦ جزءاً ] فما عليه إلا أن يرسل حوالة بريدية ، أو شيكاً مصرفياً بمبلغ ٢٥ جنيهاً باسم « دار الغد العربي للنشر والإعلان » ٣ شارع دانش - العباسية - القاهرة - جمهورية مصر العربية . .

ويطلب الكتاب من منافذ التوزيع التالية :-

- ١ - « دار الغد العربي » : ٣ شارع دانش - العباسية - القاهرة
- ٢ - شركة توزيع الأهرام : مبنى الأهرام شارع الجلاء - القاهرة  
تليفون : ٧٥٥٥٠٠ - ٧٤٥٦٦٦ - ٧٥٨٣٣٣
- ٣ - مكتبة الكليات الأزهرية : ٩ شارع الصناديق - الأزهر  
تليفون : ٩٣١٢٩٦
- ٤ - دار جوامع الكلم : ١٧ شارع الشيخ صالح الجعفرية  
الدراسة - القاهرة
- ٥ - أبولو . . للنشر والتوزيع : ١٦ شارع البورصة - التوفيقية  
القاهرة  
تليفون : ٧٥٢٢٢٤

\*\*\*

الجزء السادس سيصدر بمشيئة الله

اول مارس ١٩٨٧

الثنى ١٧٥ قرشاً

